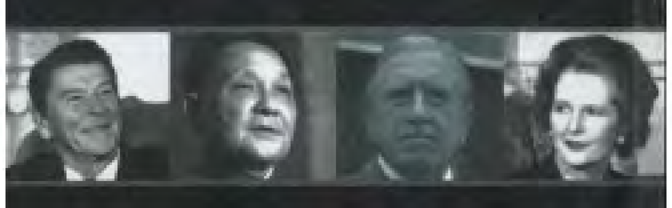
ديفد هارفي

الليبرالية الجديدة

(موجز تاريخي)



نقله إلى العربية

مجاب الإمام

العبيكان
obeikan

Original Title
A Brief History of
Neoliberalism
David Harvey

ISBN 0-19-928327-3

ISBN 1 - 402 - 54 - 9960 - 978

الطبعة العربية الأولى 1429هـ ـ 2008م

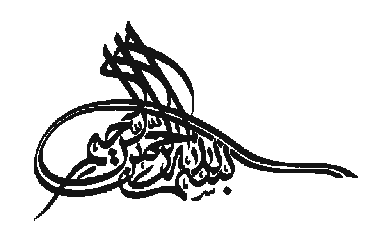
الناشر للنشر

المملكة العربية السعودية – شارع العليا العام – جنوب برج المملكة – عمارة الموسى للمكاتب
هاتف: 2937581/2937574، فاكس: 2937588 ص.ب: 67622 الرياض 11517

ح مكتبة العبيكان، 1429هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
هارفي، ديفيد
الليبرالية الجديدة – موجز تاريخي./ ديفيد هارفي، مجاب الإمام.– الرياض 1429هـ
406ص؛ 14× 21سم
ردمك: 1-402-54-9960-978
1 – الليبرالية أ. الإمام، مجاب (مترجم) ب. العنوان
ديوي: 320.51 445 / 1429
ردمك: 1-402-54-9960-978 رقم الإيداع: 445 / 1429

امتياز التوزيع شركة مكتبة

المملكة العربية السعودية – العليا – تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة
هاتف: 4160018 /4654424 – فاكس: 4650129 ص. ب: 62807 الرياض 11595



المحتويات

لائحة الأشكال والجداول 7

المقدمة 11

1- الحرية مجرد كلمة أخرى 17

2- بناء القبول والإذعان 69

3- الدولة الليبرالية الجديدة 109

4- طورات جغرافية غير مستوية 145

5- الليبرالية الجديدة «بخصائص صينية» 199

6- محاكمة الليبرالية الجديدة 249

7- أفق الحرية 297

الهوامش 333

لائحة الأشكال والجداول

الأشكال

1.1	الأزمة الاقتصادية في السبعينيات: التضخم والبطالة في الولايات المتحدة وأوربا 1960 - 1998	32
2.1	انهيار الثروة في السبعينيات: حصة الأصول التي يمتلكها أغنى 1% من سكان الولايات المتحدة 1922 - 1998	34
3.1	استعادة السلطة الطبقية: الحصة من الدخل القومي التي يمتلكها أغنى 1.0% من سكان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا 1913 - 1998	36
4.1	تركيز الثروة وقوة الدخل في الولايات المتحدة: تعويضات كبار المدراء التنفيذيين مقابل متوسط الأجور في الولايات المتحدة 2003 - 1970، وحصص ثروة أغنى العائلات 1982 - 2002	38
5.1	«صدمة فولكر» : تحركات معدل الفائدة الحقيقية في الولايات المتحدة وفرنسا 1960 - 2002	45
6.1	الهجوم على قوة العمل: الإنتاجية والأجور الحقيقية في الولايات المتحدة 1960 - 2000	47
7.1	الثورة الضريبية للطبقات العليا: معدلات ضرائب الشريحتين الأعلى والأدنى في الولايات المتحدة 1913 - 2000	49

8.1	اقتطاع الفوائض من الخارج: معدلات العوائد على الاستثمارات الخارجية والمحلية في الولايات المتحدة 1960 - 2002	54
9.1	تدفق العوائد إلى داخل الولايات المتحدة: الأرباح وعوائد رأس المال من بقية دول العالم بالنسبة إلى الأرباح المحلية	55
1.4	النموذج العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2000	152
2.4	أزمة الديّن الدولية 1982 - 1985	159
3.4	العمالة في قطاع الصناعات التصديرية الرئيسة في المكسيك عام 2000	172
4.4	كوريا الجنوبية تخرج إلى العالم: الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2000	182
1.5	جغرافية الانفتاح الصيني على الاستثمار الأجنبي في الثمانينيات	216
2.5	ازدياد تفاوت الدخل في مناطق الصين الريفية والمدينية 1985 - 2000	239
1.6	معدلات النمو العالمي حسب السنة والعقد 1960-2003	255

2.6	هيمنة الرأسمال المالي: القيمة الصافية ومعدلات ربح الشركات التمويلية وغير التمويلية قي الولايات المتحدة 1960 - 2001	259
1-7	تراجع الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة من حيث ملكية وتدفقات رأس المال العالمي 1960 - 2002: دخول وخروج الاستثمارات الأميركية وتغير حصص الملكية الأجنبية	310

الجداول

1-5	مقاييس تدفق رأس المال: القروض الأجنبية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتحالفات التعاقدية 1979 - 2002	204
2-5	تغير بنية العمالة في الصين 1980 - 2002	212

المقدمة

قد ينظر المؤرخون المستقبليون إلى السنوات 1978 - 1980 باعتبارها نقطة تحول ثورية في تاريخ العالم الاجتماعي والاقتصادي. ففي عام 1978، اتخذ دينغ جياو بينغ أولى الخطوات الحاسمة لتحرير اقتصاد تحكمه الشيوعية في بلد يشكل خمس سكان العالم. وكان المسار الذي اختطه دينغ يهدف إلى تحويل الصين خلال عقدين من دولة متخلفة منغلقة على ذاتها إلى مركز مفتوح للدينامية الرأسمالية، بمعدلات نمو مطرد لا نظير لها في التاريخ الإنساني. على الطرف الآخر من المحيط الهادي، وفي ظل ظروف مختلفة تماما، تولى بول فولكر، وهو شخص مغمور نسبيا (لكنه أصبح شهيرا الآن)، قيادة بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي في شهر تموز/ يوليو 1979، فأحدث في غضون أشهر قليلة تغيرا دراماتيكيا في السياسة النقدية الأميركية، وتزعم البنك منذ ذلك التاريخ الحرب على التضخم دون النظر إلى النتائج المترتبة (خصوصا ما يتعلق منها بالبطالة). وعبر الأطلسي، كانت مارغريت تاتشر قد انتخبت لتوها رئيسة وزراء بريطانيا في شهر نيسان/ أبريل 1979، بتفويض يخولها كبح سلطة نقابات العمال، وإنهاء الحالة المزرية من الركود التضخمي التي عمت البلاد في العقد الأسبق. ثم انتخب رونالد ريغان رئيسا للولايات المتحدة عام 1980، واستطاع بما يتمتع به من دماثة وكاريزما شخصيتين وضع الولايات المتحدة على طريق إنعاش اقتصادها مجددا، وذلك عبر دعم الخطوات التي اتخذها فولكر في بنك الاحتياط الفدرالي، وإضافة خلطته الخاصة

من السياسات الهادفة إلى لجم قوة العمل، وتحرير قطاعات الصناعة والزراعة واستخراج الموارد والثروات من القيود الناظمة المفروضة عليها، وإطلاق العنان لسلطة المال في الداخل وعلى المسرح العالمي في آن معا. من مراكز الزلازل المتعددة هذه، نشأت على ما يبدو اندفاعات ثورية انتشرت على نطاق واسع، وأعاد رجع ارتداداتها تشكيل العالم من حولنا بصورة مختلفة كليا.

لا تحدث تحولات بمثل هذا المدى والعمق مصادفة، لذلك يبقى من صلب الموضوع بحث ماهية الوسائل والسبل التي تم فيها انتزاع التركيبة الاقتصادية الجديدة ـ والتي كثيرا ما تندرج تحت تعبير «العولمة » – من أحشاء سابقتها الأقدم عهدا. لقد أخذ كل من فولكر وريغان وتاتشر ودينغ جياو بينغ أطروحات الأقلية التي شاع تداولها منذ أمد بعيد، وحولوها إلى أطروحات الأكثرية (وإنه ليس بدون صراع طويل في كل حالة). أعاد ريغان إلى الحياة تقليدا أقليا داخل الحزب الجمهوري، يعود تاريخه إلى باري غولد ووتر في أوائل الستينيات. وشهد دينغ مد الثروة والنفوذ المتصاعد في اليابان وهونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية، فسعى إلى حشد قوى اشتراكية السوق، بدلا من التخطيط الاقتصادي المركزي، وعمل على استغلالها لحماية مصالح الدولة الصينية ودفعها قدما إلى الأمام. وأخرج فولكر وتاتشر من غياهب الغموض النسبي عقيدة محددة، درجت تسميتها «بالليبرالية الجديدة » ، وحولاها إلى المبدأ المركزي لتوجيه الفكر الاقتصادي والإدارة. هذه العقيدة على وجه التحديد ـ أصولها، وصعودها، ومضامينها ـ تبقى مجال اهتمامي الرئيس في السياق الحالي[1].

الليبرالية الجديدة في المقام الأول نظرية في الممارسات السياسية والاقتصادية، تقول بأن الطريقة الأمثل لتحسين الوضع الإنساني تكمن في إطلاق الحريات والمهارات التجارية الإبداعية للفرد، ضمن إطار مؤسساتي عام يتصف بحمايته الشديدة لحقوق الملكية الخاصة، وحرية التجارة، وحرية الأسواق الاقتصادية. ويقتصر دور الدولة في هذه النظرية على إيجاد وصون ذلك الإطار المؤسساتي الملائم لتلك الممارسات. يتحتم على الدولة، مثلا، ضمان قيمة وسلامة الموارد المالية؛ وعليها إقامة الهيكليات والوظائف العسكرية والدفاعية والأمنية والقضائية المطلوبة لحماية حقوق الملكية الفردية، واستخدام القوة إن اقتضت الحاجة لضمان عمل الأسواق بالصورة الملائمة. عليها أيضا، في حال لم يكن هناك سوق اقتصادي (في مجالات مثل الأراضي أو الماء أو التعليم أو الرعاية الصحية أو الضمان الاجتماعي أو تلوث البيئة)، إيجاد هذه الأسواق، ولو عن طريق التدخل المباشر إن لزم الأمر. خارج نطاق هذه المهام، لا يجب على الدولة أبدا أن تغامر بالتدخل. في الميدان الاقتصادي على وجه الخصوص، يتحتم على الدولة إبقاء تدخلاتها في الأسواق (بعد إنشائها) على أدنى المستويات الضرورية، لأن الدولة حسب هذه النظرية لا يمكنها الحصول على قدر كاف من المعلومات يخول لها القدرة على تأويل مؤشرات السوق (الأسعار) أو التنبؤ بها؛ ولأن جماعات الضغط والمصالح القوية (خصوصا في الدول الديمقراطية) لا بد وأن تشوه وتستغل تدخلات الدولة لمنفعتها الخاصة.

منذ السبعينيات، شهدت مناحي التفكير والممارسات السياسية ـ الاقتصادية كافة تحولا واضحا وأكيدا نحو الليبرالية الجديدة، فأصبحت الخصخصة، وتحرير الاقتصاد من القيود والضوابط الناظمة، وانسحاب

الدولة خارج نطاق العديد من مجالات الرعاية الاجتماعية، شائعة على أوسع مدى في كل مكان في العالم. كل الدول تقريبا ـ سواء تلك التي تم «سكها» حديثا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أم دول الرعاية الاجتماعية والاشتراكيات الديمقراطية على الطراز القديم، كالسويد ونيوزيلندا ـ تبنت نسخة معدلة من النظرية الليبرالية الجديدة، طواعية حينا واستجابة لضغوطات قسرية في حالات أخرى، فعدَّلت على الأقل بعض سياساتها وممارساتها تبعا لذلك. حتى جنوب أفريقيا ما بعد نظام التفرقة العنصرية اعتنقت على جناح السرعة مبادئ الليبرالية الجديدة؛ ويبدو أن الصين المعاصرة، كما نرى لاحقا، تسير في هذا الاتجاه. إضافة إلى ذلك، يحتل دعاة الطريقة الليبرالية الجديدة اليوم مناصب بالغة التأثير في المجالات التربوية والتعليمية (الجامعات والعديد من معاهد الأبحاث)، ووسائل الإعلام، وفي قاعات اجتماع مجالس إدارة الشركات الكبيرة والمؤسسات المالية المختلفة، وفي مؤسسات الدولة المفتاحية (وزارات الخزانة والبنوك المركزية)، وفي المؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، وغيرها من المؤسسات الناظمة لحركة المال والتجارة العالمية. لقد هيمنت الليبرالية الجديدة، باختصار، على صيغة الخطاب الاقتصادي المعاصر، وتغلغلت تأثيراتها في طرائق التفكير إلى حد اندمجت فيه مع الرأي السديد والرؤية البدهية لفهم العالم وتأويله والعيش فيه.

بيد أن العملية الليبرالية الجديدة استتبعت الكثير من «التدمير الخلّاق»، ليس فقط للأطر والقوى المؤسساتية السابقة (إذ تحدت حتى الأشكال التقليدية لسيادة الدولة)، بل أيضا لتقسيمات العمل، والعلاقات

الاجتماعية، وخدمات الرعاية الاجتماعية، والتركيبات التكنولوجية المختلفة، وطرق الحياة، والتفكير، والتكاثر، والارتباط بالأرض، والعادات الشعورية والوجدانية. إن الليبرالية الجديدة تعتبر العلاقات التبادلية في السوق الاقتصادي «قيمة أخلاقية بحد ذاتها، قادرة على أن تكون دليل عمل للفعل الإنساني بصيغه وأشكاله كافة، وبديلا عن كل المعتقدات الأخلاقية التي سبق اعتناقها»، ولذلك تؤكد على أهمية العلاقات التعاقدية في ساحة السوق[2]. كما تؤمن بإمكانية الارتقاء بالخير الاجتماعي إلى حدوده القصوى عبر توسيع مدى ووتيرة تعاملات السوق إلى حدودها القصوى، فتسعى إلى إدراج صيغ الفعل الإنساني كافة ضمن حيز السوق. ويتطلب ذلك بالضرورة ابتكار تكنولوجيات معلومات مختلفة، وإيجاد قدرات تراكم وتخزين وتحويل وتحليل واستخدام قواعد بيانات هائلة لإرشاد القرارات وتوجيهها على امتداد ساحة السوق العالمي، ومن هنا تحديدا ينبع الاهتمام الشديد لليبرالية الجديدة بتكنولوجيا المعلومات (الأمر الذي دفع بعضهم إلى الإعلان عن ظهور نوع جديد من «مجتمع المعلومات»). وقد ركزت هذه التكنولوجيات الكثافة المتزايدة لتعاملات السوق مكانيا وزمانيا على حد سواء، فأنتجت اندفاعا شديدا نحو ما أسميته في مكان آخر «التكثيف الزماني ـ المكاني»، بحيث تزداد الفائدة طردا مع اتساع المدى الجغرافي (لذلك يجري التأكيد على أهمية «العولمة») وقصر أمد العقود في السوق. وتوازي هذه الأفضلية الزمانية قصيرة الأمد توصيف ليوتار الشهير لحالة ما بعد الحداثة، حيث يحل «العقد الآني والمؤقت» محل «المؤسسات الدائمة في السياقات المهنية، والوجدانية، والجنسية، والثقافية، والأسرية، والدولية، إضافة إلى الشؤون السياسية». وكما بينت سابقا في كتابي

حالــة ما بعد الحداثة، تبقى العواقب الثقافية الناجمة عن هيمنة أخلاقية السوق هذه كثيرة ومترابطة.

في حين يتوافر اليوم العديد من الروايات العامة عن التحولات العالمية وآثارها، فإن ما ينقصنا عموما ـ وهنا تكمن الفجوة التي يسعى الكتاب الحالي إلى ملئها ـ هو القصة السياسية/ الاقتصادية لليبرالية الجديدة: من أين جاءت، وكيف انتشرت بمثل تلك الشمولية على المسرح العالمي؟ كما آمل أن يشير الاشتباك النقدي مع هذه الرواية إلى وجود إطار لتحديد وإقامة ترتيبات سياسية واقتصادية بديلة.

لقد استفدت مؤخرا من حوارات أجريتها مع جيرار دومينيل وسام غيندن وليو بانيتش. وفي رقبتي دين أبعد عهدا لكل من ماسو ميوشي، وجيوفاني أريغي، وباتريك بوند، وسيندي كاتز، ونيل سميث، وبيرتل أولمان، وماريا كايكا، وإيريك سونغيدو ـ فقد كان اجتماعي بهم في مؤتمر عن الليبرالية الجديدة، رعته مؤسسة روزا لوكسمبورغ في مدينة برلين في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، بمثابة الشرارة التي أثارت اهتمامي بهذا الموضوع. أود أن أشكر هنا بيل كيلي، رئيس مركز الخريجين في جامعة مدينة نيويورك، كما أشكر زملائي وطلابي في برنامج علم الإناسة ـ بالدرجة الأولى وإن لم يكن حصريا ـ لاهتمامهم ودعمهم. لكني، بالطبع، أُحل الجميع من أي مسؤولية عن التبعات والنتائج المترتبة.

-1-

الحرية مجرد كلمة أخرى...

لكي تصبح أي طريقة تفكير سائدة، لا بد لها من جهاز مفهوماتي متكامل، يحتكم إلى حدوسنا ودوافعنا وقيمنا ورغباتنا الفردية، إضافة إلى الإمكانات المتأصلة في العالم الاجتماعي الذي نعيش فيه. إذا كان هذا الجهاز ناجحا، فإنه يتجذر في صلب مفهوم الفطرة السليمة والرأي السديد، بحيث يؤخذ بدهيا على عواهنه ولا يبقى عرضة المساءلة والتفنيد. مؤسسو الفكر الليبرالي الجديد اتخذوا الكرامة الإنسانية والحرية الفردية مثالين سياسيين رئيسين يتمحور حولهما جهازهم المفهوماتي، واعتبروهما «القيمتين المركزيتين للحضارة». وقد كان اختيارهم صائبا وحكيما، فهذان المثالان بالفعل لا يقاومان من حيث فتنتهما وقدرتهما على الإقناع. كما اعتبروا أن هاتين القيمتين لا تتهددهما فقط الفاشية والشيوعية والديكتاتوريات المختلفة، بل أيضا كل أشكال وصيغ تدخل الدولة، التي تحل الأحكام الجمعية محل حرية الأفراد في الاختيار.

يتمتع مفهوما الكرامة والحرية الفردية بحد ذاتهما بقدر كبير من السطوة والجاذبية، فكلاهما شجع وشرعن قوى المعارضة وحركات المنشقين في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي قبل نهاية الحرب الباردة؛ وكلاهما كان وراء تحرك الطلاب في ساحة تيانمن في العاصمة الصينية بيجينغ. وقبل ذلك في عام 1968، كانت الحركات الطلابية التي اجتاحت

العالم ـ من باريس وشيكاغو إلى بانكوك ومكسيكو ـ قامت جزئيا بفعل سعي مماثل لتحقيق قدر أكبر من حريتي التعبير والاختيار الشخصي. ويمكن القول عموماً: إن هذين المثالين يجتذبان كل الأفراد الذين يثمنون عاليا القدرة على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم.

في السنوات القليلة الماضية لعبت فكرة الحرية، المتجذرة أصلا في عمق التقاليد الأميركية، دورا بارزا في حياة الولايات المتحدة المعاصرة. فقد فسر العديد من الأميركيين لفورهم أحداث 11 أيلول/ سبتمبر باعتبارها هجوما على الحرية. كتب الرئيس بوش مثلا في الذكرى السنوية لذلك اليوم البغيض: «إن عالما يسوده السلام وتزدهر فيه الحرية يخدم المصالح الأميركية بعيدة ـ الأمد، ويعكس ديمومة المثل الأميركية الثابتة، ويوحد حلفاء الولايات المتحدة في العالم». «والإنسانية اليوم تحمل في يدها فرصة منح الحرية نصرها المبين على أعدائها القدامى»، اختتم بوش خطابه، «والولايات المتحدة ترحب بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها لحمل هذه الرسالة العظيمة». بعد ذلك بفترة وجيزة، صدرت وثيقة «إستراتيجية الدفاع القومي للولايات المتحدة»، وتضمنت اللغة ذاتها؛ ثم قال بوش لاحقا: «الحرية هبة الله القدير لكل رجل وامرأة في هذا العالم»، وأضاف: «إن على الولايات المتحدة كأكبر قوة على وجه الأرض واجب العمل على نشر الحرية»[1].

عندما ثبت قصور كل الأسباب الأخرى لتبرير شن حرب استباقية على العراق، احتكم الرئيس إلى فكرة أن الحرية الممنوحة للعراق تشكل بحد ذاتها مبررا كافيا للحرب: لقد أصبح العراقيون أحرارا، وهذا كل ما يهمهم. لكن ما نوع تلك «الحرية» التي يجري تصورها واستحضارها هنا،

على اعتبار «أن الحرية»، كما لاحظ الناقد الثقافي ماثيو أرنولد بفطنة قبل أمد بعيد، «حصان رائع نمتطية، ولكن نمتطيه إلى وجهة محددة»[2]. ترى، إلى أية وجهة يفترض بالشعب العراقي امتطاء حصان الحرية الذي أهدي إليهم بقوة السلاح؟

قدمت إدارة بوش إجابتها في 19 أيلول/ سبتمبر 2003، عندما أصدر بول بريمر، رئيس سلطة الائتلاف الموقتة، أربعة أوامر تضمنت «خصخصة كل المشاريع العراقية العامة بشكل كامل، وإعطاء الشركات الأجنبية حقوق الملكية الكاملة لمشاريعها وأعمالها في العراق، والحرية الكاملة في تحويل أرباحها خارج العراق... وفتح البنوك العراقية أمام السيطرة الأجنبية، والمساواة الكاملة في التعامل بين الشركات الوطنية والأجنبية... وإزالة كل العوائق تقريبا أمام حرية التجارة»[3]. تطبق هذه الأحكام في المجالات الاقتصادية كافة، بما فيها قطاعات الخدمات العامة، والخدمات المالية والصناعية والنقل والبناء ووسائل الإعلام. وحده قطاع النفط أعفي من هذه الأحكام (ربما لأهميته الجيوسياسية، ومكانته الخاصة كمنتج حقيقي للدخل القومي القادر على دفع تكاليف الحرب). من الجهة المقابلة، تم فرض قيود مشددة على سوق العمل، فمنعت الإضرابات عمليا في كل القطاعات المفتاحية في الاقتصاد العراقي، وحددت حقوق الانضمام إلى نقابات العمال. كما تم فرض نظام ضريبي تنازلي إلى أبعد الحدود (تطبيقا لخطة طموحة للإصلاح الضريبي طالما طالب المحافظون بتطبيقها في الولايات المتحدة نفسها).

جادل بعضهم في أن هذه الأحكام تنتهك بنود اتفاقيتي جنيف والهيغ، لأن سلطة الاحتلال مفوضة بحماية، لا بيع، أصول وثروات البلد المحتل[4].

قاوم بعض العراقيين فرض ما أسمته مجلة الإيكونومست نظام «الحلم الرأسمالي» على العراق، وانتقد أحد أعضاء سلطة الائتلاف المؤقتة، التي عينتها الولايات المتحدة، فرض «أصولية السوق الحر» ، واعتبرها «منطقا خاطئا يتجاهل التاريخ»[5] . في الواقع، قد تكون أحكام بريمر غير شرعية لدى فرضها من قبل سلطة احتلال، لكنها تصبح شرعية إن ثبتتها وصادقت عليها حكومة «ذات سيادة» . أُعلن فيما بعد أن الحكومة الانتقالية، التي عينتها الولايات المتحدة أيضا، والتي تسلمت مقاليد الحكم من سابقتها في نهاية حزيران/ يونيو 2004، تتمتع «بالسيادة»، لكن سلطتها اقتصرت على تثبيت القوانين القائمة. وقبل عملية تسليم السلطة إلى الحكومة الانتقالية، ضاعف بول بريمر عدد القوانين الخاصة بمواصفات وقواعد السوق الحر وحرية التجارة في العراق بأدق تفاصيلها (كالقضايا التفصيلية المتعلقة بقوانين حقوق النشر والتأليف وحقوق الملكية الفكرية) ، معبرا عن أمله في أن تتخذ هذه الترتيبات المؤسساتية «زخما وحياة ذاتية»، بحيث يصبح من الصعوبة بمكان عكسها وتغيير وجهتها[6].

حسب النظرية الليبرالية الجديدة، كانت أنواع التدابير والإجراءات التي وضعها بريمر ضرورية وكافية لخلق الثروة، وبالتالي تحسين الصالح العام للشعب العراقي بكليته. فالافتراض بأن الحريات الفردية تصونها حرية السوق وحرية التجارة ملمح أساس للتفكير الليبرالي الجديد، الذي هيمن لمدة طويلة على موقف الولايات المتحدة من بقية دول العالم[7]. إنما سعت أميركا إلى فرضه بالقوة في العراق كان بوضوح إيجاد جهاز دولة تتلخص مهمته الرئيسة في توفير الشروط الملائمة لتسهيل تراكم رأس المال الربحي، المحلي والأجنبي في آن معا. سوف أطلق على جهاز

الدولة هذا اسم الدولة الليبرالية الجديدة، التي تتميز بأن الحريات التي تجسدها تعكس مصالح أصحاب الأملاك الخاصة، ورجال الأعمال، والشركات متعددة الجنسيات، ورأس المال الاستثماري. لقد دعا بريمر العراقيين، باختصار، إلى امتطاء حصان الحرية والتوجه مباشرة إلى حظيرة الليبرالية الجديدة.

من الجدير بالذكر أن التجربة الأولى لتشكيل دولة ليبرالية جديدة قامت في تشيلي، بعد انقلاب بينوشيه في «11 أيلول/ سبتمبر الأصغر» عام 1973 (أي قبل ثلاثين سنة تقريبا من يوم إعلان بريمر طبيعة النظام الذي سيجري تنصيبه في العراق). قام انقلاب بينوشيه، على حكومة سلفادور أليندي المنتخبة ديمقراطيا، بتحريض من نخب المال والأعمال المحلية التي تهددت مصالحها بتوجه أليندي نحو الاشتراكية، وبدعم من الشركات الأميركية الكبيرة، ووكالة المخابرات المركزية الأميركية، ووزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر شخصيا. قمع الانقلاب بعنف متناه كل الحركات الاجتماعية والمنظمات السياسية اليسارية، وفكك أشكال وصيغ التنظيمات الشعبية (مثل المراكز المجتمعية للرعاية الصحية في الأحياء الفقيرة) كافة؛ و«حرر» سوق العمل من كل الضوابط والقيود المؤسساتية (كسلطة نقابات العمال، مثلا). لكن المشكلة كانت تتركز حول كيفية إنعاش الاقتصاد المتوقف كلية عن العمل، فقد فشلت سياسات الاستعاضة عن الاستيراد (برعاية الشركات الوطنية، سواء عبر تقديم الدعم الحكومي المباشر أو الحماية الجمركية)، وساءت سمعتها بعد أن هيمنت على محاولات أميركا اللاتينية تحقيق التطوير الاقتصادي، خصوصا في تشيلي، حيث لم تعمل أبدا على ما يرام. ومع

تفاقم أزمة الركود الاقتصادي التي عاشها العالم برمته آنذاك، كان لابد من إيجاد مقاربة جديدة.

تم استدعاء مجموعة من الاقتصاديين ـ عرفت باسم «أولاد شيكاغو»، بسبب ارتباط أفرادها بالنظريات الليبرالية الجديدة لملتون فريدمان، الذي كان يدرس الاقتصاد في جامعة شيكاغو ـ وطلب منهم المساعدة في إعادة هيكلة الاقتصاد التشيلي. وقصة اختيارهم طريفة لدرجة تستحق ذكرها، فقد موّلت الولايات المتحدة منذ الخمسينيات تدريب اقتصاديي تشيلي في جامعة شيكاغو، ضمن برنامج يهدف إلى مقاومة التوجهات اليسارية في أميركا اللاتينية في أثناء الحرب الباردة. وقد هيمن الاقتصاديون المتدربون في شيكاغو على الجامعة الكاثوليكية الخاصة في العاصمة سنتياغو، حيث نظمت نخب المال والأعمال مقاومتها لسياسات أليندي في أوائل السبعينيات، من خلال تجمع يسمى «نادي الاثنين». موّل رجال الأعمال أبحاث الاقتصاديين عبر العديد من معاهد البحث، وقامت بين الطرفين علاقات عمل قوية. في عام 1975 وبعد إزاحة الجنرال غوستافو لي، منافس بينوشيه على السلطة وأحد أتباع المدرسة الكينزية في الاقتصاد، أدخل بينوشيه اقتصاديي شيكاغو إلى حكومته، وكانت أولى مهامهم التفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض. عمل اقتصاديو شيكاغو مع صندوق النقد الدولي على إعادة هيكلية الاقتصاد التشيلي وفق نظرياتهم، فعكسوا كل عمليات التأميم، وخصخصوا الأصول العامة، وفتحوا الموارد الطبيعية (صيد السمك، والأخشاب، إلخ..) أمام الاستثمارات الخاصة والاستغلال المفتوح وغير المقيد (في أحيان كثيرة تعاملوا بقسوة متناهية مع مطالب السكان الأصليين)، ثم خصخصوا

قطاع الضمان الاجتماعي، وسهلوا توظيف الاستثمارات الخارجية المباشرة، وتحقيق قدر أكبر من حرية التجارة. كذلك ضمنت الدولة حق الشركات الأجنبية في تحويل أرباحها من الأعمال والمشاريع في تشيلي إلى الخارج، وانتهجت سياسة نمو تعتمد على التصدير لا على تحديد الاستيراد أو الاستعاضة عنه. وكما في نفط العراق، تم استثناء قطاع واحد احتفظت الدولة بملكيته، النحاس، وهو الثروة الطبيعية المفتاحية في تشيلي. وقد ثبتت محورية هذا القطاع بالنسبة إلى حيوية الميزانية، إذ انسابت عائدات بيع النحاس حصريا إلى خزائن الدولة. لكن النهضة الفورية للاقتصاد التشيلي من حيث معدلات النمو، وتراكم رأس المال، والنسب المرتفعة لعائدات الاستثمارات الأجنبية، بقيت قصيرة الأمد، وما لبثت الأمور أن تدهورت كلية في أزمة الديون التي عاشتها أميركا اللاتينية عام 1982. كانت النتيجة اتباع منهجية أكثر براغماتية، وأقل أدلجة في تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة في السنوات اللاحقة. وقد وفر كل ذلك، بما فيه القدر الأكبر من البراغماتية، دلائل مفيدة أثبتت فعاليتها في دعم التحول التالي نحو الليبرالية الجديدة في كل من بريطانيا (تحت حكم تاتشر) والولايات المتحدة (تحت حكم ريغان) في الثمانينيات. وهذه ليست المرة الأولى التي يجري فيها تطبيق تجربة وحشية في الأطراف، وتحويلها إلى نموذج لتشكيل وصياغة السياسات في المركز (تماما كما هو الحال في تجربة نظام الضريبة الثابتة، الذي اقترحته مراسيم بريمر في العراق)[8].

إن حقيقة حدوث عمليتي إعادة هيكلة أجهزة الدولة، في زمنين مختلفين، ومكانين متباعدين، وبطريقتين متشابهتين إلى هذا الحد،

وتحت التأثير القسري للولايات المتحدة في كل حالة، يشير إلى احتمال أن تكون القوة الإمبريالية الأميركية الغاشمة وراء الانتشار السريع لصيغ الدولة الليبرالية الجديدة في أنحاء العالم كافة، منذ أواسط السبعينيات وحتى الآن. مع ذلك، وعلى الرغم من حقيقة أن هذا الأمر بدون أدنى شك حدث مرارا على امتداد السنوات الثلاثين الماضية، كما يشير البعد المحلي في التحول التشيلي إلى الليبرالية الجديدة. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة لم ترغم مارغريت تاتشر على اتخاذ المسار الريادي الذي انتهجته عام 1979 في تبنيها الليبرالية الجديدة؛ ولم تجبر الولايات المتحدة الصين على اتباع المسار الليبرالي عام 1978. كما لا يمكن بسهولة عزو التحركات الجزئية باتجاه الليبرالية الجديدة في الهند خلال الثمانينيات، وفي السويد في أوائل التسعينيات، إلى اليد الطولى للقوة الإمبريالية الأميركية. إن التطور الجغرافي المتفاوت وغير المنتظم لليبرالية الجديدة على المسرح العالمي كان بالتأكيد عملية بالغة التعقيد، استلزمت أحكاما وقرارات متعددة، وترافقت مع الكثير من الفوضى والارتباك. لماذا، إذن، حدث التحول الليبرالي الجديد، وما هي القوى التي جعلته مهيمنا إلى هذا الحد داخل الرأسمالية العالمية؟

لَمَ التحول الليبرالي الجديد؟

إن إعادة هيكلة صيغ الدولة وأشكال العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، صممت خصيصاً؛ كي تمنع العودة إلى الظروف الكوارثية التي هددت النظام الرأسمالي إلى درجة خطيرة خلال مدة الكساد الكبير في الثلاثينيات. كما صممت لتمنع ظهور المنافسات الجيوسياسية مجددا بين الدول، نظرا لأن تلك المنافسات أدت فعليا إلى نشوب الحرب.

على الصعيد الداخلي، كان لا بد أيضا من إقامة نوع من التسوية الطبقية بين رأس المال وقوة العمل لضمان الهدوء والسلم المحليين. ولعل خير مثال على طريقة التفكير السائدة آنذاك نص بالغ الأهمية والتأثير نشره عالما الاجتماع البارزان، روبرت داهل وتشارلز ليندبلوم، عام 1953، وجادلا فيه بأن الرأسمالية والشيوعية بصيغتيهما الأصليتين فشلتا كلية، وأن الحل المستقبلي الوحيد يكمن في إيجاد الخلطة المناسبة من مؤسسات الدولة والسوق الاقتصادي والهيكليات الديمقراطية، التي تضمن السلام والاستقرار والرفاه للجميع[9]. على الصعيد الدولي، نشأ نظام عالمي جديد من خلال «اتفاقات بريتون وودز»، وعبر إنشاء مؤسسات دولية مختلفة، كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبنك التسويات الدولية في مدينة بازل، تسعى كلها إلى المساعدة على استقرار العلاقات الدولية. وقد شجع النظام الجديد حرية التجارة بمختلف السلع والبضائع وفق نظام نقدي يعتمد معدلات صرف ثابتة، تقوم أساسا على قابلية تحويل الدولار الأميركي إلى ذهب بأسعار ثابتة. ولأن معدلات الصرف الثابتة لا تتوافق مع حرية تدفق رأس المال، التي بدا واضحا أن لا مفر من إبقائها تحت السيطرة، تحتم على الولايات المتحدة السماح بحرية تدفق الدولار خارج حدودها، كي يؤدي وظيفته كعملة الاحتياط النقدي العالمي. والمعروف أن هذا النظام برمته قام في ظل الحماية العسكرية الأميركية، ولم يضع حدودا أمام امتداده العالمي إلا الاتحاد السوفياتي والحرب الباردة.

بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت في أوربا مجموعة متنوعة من الأنظمة الاشتراكية الديمقراطية، والديمقراطيات المسيحية، ودول الاقتصاد

الموجه. وتحولت الولايات المتحدة ذاتها إلى صيغة الدولة الليبرالية الديمقراطية، في حين أقامت اليابان، تحت إشراف الولايات المتحدة المباشرة، جهاز دولة ديمقراطي صوريا، لكنه عمليا عالي البيروقراطية، وفوضته سلطة الإشراف على عملية إعادة إعمار الدولة. كان القاسم المشترك بين كل صيغ الدولة المتنوعة هذه القبول بأن واجب الدولة تركيز جهودها لتحقيق العمالة الكاملة، والنمو الاقتصادي، والرعاية الاجتماعية لكل مواطنيها، إضافة إلى وجوب استخدام سلطة الدولة بحرية، سواء للعمل جنبا إلى جنب مع عمليات السوق الاقتصادي، أم للتدخل المباشر في عمل تلك الأسواق، أو حتى الاستعاضة عنها إذا لزم الأمر، لتحقيق تلك الأهداف. وتم فعليا استخدام السياسات المالية والنقدية على نطاق واسع للتخفيف من حدة الدورات الاقتصادية، وضمان حد معقول من العمالة الكاملة، وهو ما اصطلح على تسميته بالمدرسة الاقتصادية «الكينزية». كما جرى تقديم «تسوية طبقية» عامة بين رأس المال والعمل كضامن مفتاحي للسلام والاستقرار المحليين، فتدخلت الدولة بفاعلية في السياسة الصناعية، وفرضت معايير الأجر الاجتماعي عبر إنشاء أنظمة رفاه ورعاية اجتماعية متنوعة (كالرعاية الصحية والتعليم وما شابه).

في الوقت الراهن، تعرف صيغة التنظيم السياسي ـ الاجتماعي هذه باسم «الليبرالية المتجذرة»*، إشارة إلى أن ثمة بيئة ناظمة، وشبكة قيود سياسية واجتماعية، تطوق عمليات السوق الاقتصادي ونشاطات الشركات ورجال الأعمال التجارية، فتكبح جماحها حينا، وتقودها في أحيان أخرى ضمن إستراتيجية صناعية واقتصادية رائدة[10]. لم يكن من غير

---

* أو الثابتة والراسخة (Embedded).

الشائع، مثلا، أن تقود الدولة عملية التخطيط الاقتصادي، وتمتلك في بعض الحالات (كما في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) قطاعات اقتصادية مفتاحية (مثل الفحم والفولاذ وصناعة السيارات). والمشروع الليبرالي الجديد يسعى تحديدا إلى فك ارتباط رأس المال بشبكة العلاقات السياسية ـ الاجتماعية هذه وإطلاقه من قيودها.

خلال فترة الخمسينيات والستينيات، حققت الليبرالية المتجذرة معدلات نمو اقتصادي عالية في الدول الرأسمالية المتقدمة[11]. واعتمد ذلك جزئيا على سخاء الولايات المتحدة، واستعدادها لتحمل العجز المالي في ميزانيتها مع بقية دول العالم، واستيعاب أي فائض في الإنتاج داخل حدودها. كما حقق النظام الليبرالي فوائد كثيرة، مثل توسيع أسواق التصدير (بالشكل الأكثر وضوحا في حالة اليابان، لكن أيضا بشكل غير متساوق في دول أميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا). غير أن محاولات تصدير «التنمية» إلى الكثير من بقية أرجاء العالم بقيت عموما محدودة ومعطلة. في مناطق كثيرة من العالم الثالث عموما، وفي أفريقيا على وجه الخصوص، ظلت الليبرالية المتجذرة حلما غير واقعي وصعب المنال. كما لم يُحدث التحول اللاحق نحو الليبرالية الجديدة بعد مدة الثمانينيات تغييرا ماديا كبيرا في وضعها المعدم. أما في الدول الرأسمالية المتقدمة، فقد أدت سياسات المساواة وإعادة التوزيع (بما فيها تحقيق قدر من التكامل السياسي مع سلطة نقابات العمال والطبقة العاملة، ودعم آلياتها في المساومة الجماعية لتحصيل حقوقها)، وفرض قيود على حراك رأس المال (بكبح الموارد المالية إلى حد ما عبر الضوابط المفروضة على حرية حركة رأس المال)، إلى توسيع الإنفاق العام، وبناء دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية، وزيادة تدخلات الدولة الفاعلة في الاقتصاد، وتحقيق

معدلات نمو مرتفعة نسبيا، ترافقت مع درجة من التخطيط لعملية التطوير والتنمية. لقد تمت السيطرة بنجاح على الدورات الاقتصادية من خلال تطبيق السياسات المالية والنقدية الكينزية، فقام اقتصاد اجتماعي وأخلاقي (مدعوم أحيانا بإحساس قوي بالهوية القومية)، رعته نشاطات الدولة التدخلية. أصبحت الدولة عمليا مجال قوة استبطن العلاقات الطبقية، وتمتعت فيه مؤسسات الطبقة العاملة، كالنقابات والأحزاب السياسية اليسارية، بقوة وتأثير حقيقيين داخل جهاز الدولة.

في نهاية الستينيات بدأت الليبرالية المتجذرة بالانهيار، على الصعيد العالمي وداخل الاقتصادات المحلية. ظهرت إشارات واضحة في كل مكان تقريبا على وجود أزمة تراكم رأس مالي خطيرة، فارتفعت معدلات التضخم والبطالة بشكل ملحوظ في كل الدول، مما أدخل الاقتصاد العالمي في مرحلة «ركود تضخمي» دامت طيلة القسم الأكبر من السبعينيات. كما أدى انخفاض العوائد الضريبية وارتفاع معدلات الإنفاق الاجتماعي إلى أزمات مالية في مختلف الدول (اضطرت بريطانيا مثلا للجوء إلى صندوق النقد الدولي لإنقاذها عام 1975 - 1976)، وبدا واضحا أن السياسات الكينزية لم تعد مجدية. حتى قبل الحرب العربية ـ الإسرائيلية، والحظر النفطي الذي فرضته منظمة أوبك عام 1973، كان نظام «بريتون وودز» قد وقع لتوه في مهاوي الفوضى، ومعه معدلات الصرف الثابتة المدعومة باحتياطي الذهب، إذ إن نفوذية حدود الدولة، وتسرب تدفقات رأس المال عبرها، وضعت ضغوطات كبيرة على نظام معدلات الصرف الثابتة، بحيث أغرقت الدولارات الأميركية السوق العالمي، وأفلتت من القيود والضوابط الأميركية المحلية، عن طريق إيداعها في المصارف الأوروبية. لذلك تم الاستغناء عن معدلات الصرف الثابتة عام 1971، ولم يعد

الذهب قادرا على أداء وظيفته كأساس مادي للنظام المالي العالمي، فسُمح بتعويم معدلات الصرف، وتوقفت محاولات السيطرة عليها. وهكذا بدا واضحا أن الليبرالية المتجذرة التي حققت معدلات نمو عالية، على الأقل في الدول الرأسمالية المتقدمة بعد عام 1945، وصلت حد الإنهاك ولم تعد تعمل على مايرام. كان لا بد من بديل للتغلب على الأزمة.

كان أحد الحلول المطروحة تعميق سيطرة الدولة، وتنظيم الاقتصاد عبر إستراتيجيات السياسة التشاركية العامة (بما فيها الحد من طموح الحركات العمالية والشعبية، من خلال إجراءات التقشف، والسياسات الضريبية، وحتى فرض القيود على الرواتب والأسعار، إن لزم الأمر). قدمت الأحزاب الاشتراكية والشيوعية في أوربا هذه الإجابة، معلقة آمالها على تجارب مبتكرة في الحكم والإدارة في مناطق مثل «بولونا الحمراء»، التي سيطر عليها الشيوعيون في إيطاليا؛ أو على «التحول الثوري» في البرتغال إثر انهيار الفاشية؛ أو على التحول إلى اشتراكية السوق المفتوح وأفكار «الشيوعية الأوربية»، خصوصا في إيطاليا (بزعامة بيرلنغوير) وإسبانيا (تحت تأثير كاريللو)؛ أو على توسيع التقاليد الاشتراكية الديمقراطية القوية لدولة الرعاية الاجتماعية في الدول الاسكندنافية. استطاع اليسار حشد قوة شعبية معتبرة خلف هذه البرامج، واقترب من السلطة في إيطاليا، وحصل عليها فعليا في البرتغال وفرنسا وإسبانيا وبريطانيا، في حين حافظ على سلطته في الدول الإسكندنافية. حتى في الولايات المتحدة، شرّع الكونغرس الذي سيطر عليه الديمقراطيون موجة ضخمة من الإصلاحات التنظيمية في بداية السبعينيات (أصبحت فيما بعد قوانين نافذة بعد أن وقع عليها الرئيس الجمهوري، ريتشارد نيكسون، الذي ذهب في أثناء العملية إلى حد التعليق: «لقد أصبحنا جميعا كينزيين الآن»)،

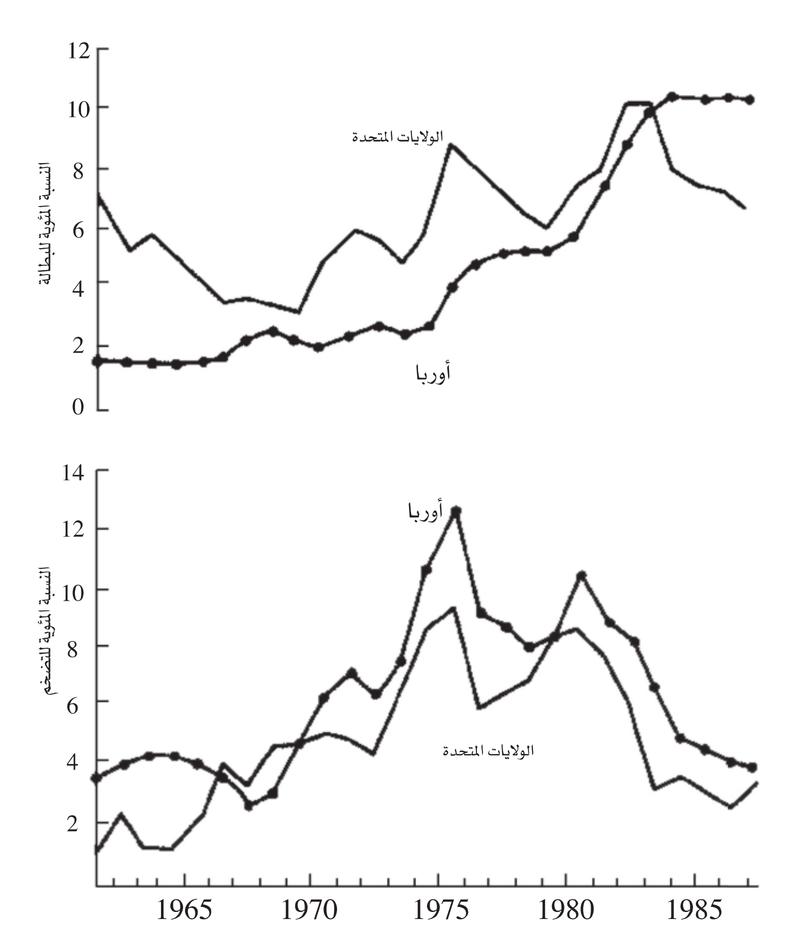
شملت كل شيء تقريبا، من حماية البيئة إلى قواعد الصحة والسلامة المهنية، والحقوق المدنية، وحماية المستهلك[12]. لكن اليسار فشل في تجاوز الحلول التقليدية للسياسات العامة والاشتراكية الديمقراطية، التي ثبت في أواسط السبعينيات تعارضها مع متطلبات تراكم رأس المال. كانت النتيجة استقطابا متزايدا في الحوار بين المنضوين في نسق الاشتراكية الديمقراطية والتخطيط المركزي من جهة (وكثيرا ما انتهى هؤلاء إلى محاولة قمع طموحات ناخبيهم عندما تسلموا مقاليد الحكم، لأسباب براغماتية عادة، كما هو الحال في حزب العمال البريطاني)، وبين مصالح الساعين إلى تحرير سلطة المال والأعمال من سيطرة السياسات العامة، واستعادة حريات السوق المفتوح من جهة أخرى. بحلول منتصف السبعينيات، برزت على السطح بوضوح مصالح الفئة الأخيرة، لكن السؤال الذي طرح نفسه آنذاك: كيف يمكن استعادة الظروف الملائمة لمتابعة التراكم الفاعل والنشط لرأس المال؟

يكمن جوهر المشكلة الواجب حلها في معرفة كيف ولماذا ظهرت الليبرالية الجديدة منتصرة في معركتها، بحيث شكلت الإجابة الوحيدة عن هذا السؤال. طبعا، باسترجاع أحداث الماضي، قد تبدو الإجابة حتمية وواضحة. لكن، بقناعتي، من الإنصاف القول أن لا أحد في ذلك الوقت كان يعرف أو يفهم على وجه التأكيد كيفية أو ماهية الإجابة التي سيثبت جدواها. لقد تعثر العالم الرأسمالي في طريقه إلى إيجاد الإجابة الليبرالية الجديدة، عبر سلسلة من الدورات والتجارب الفوضوية، التي لم تتقاطع وتتلاقَ لتشكل سنة جديدة ومعتقدا مترابطا فعليا إلا في التسعينيات، بعد صياغة ما أصبح يعرف باسم «إجماع واشنطن». بحلول ذلك التاريخ، كان باستطاعة كلينتون وبلير عكس مقولة نيكسون السابقة، والقول ببساطة:

«لقد أصبحنا جميعا ليبراليين جداً الآن». إن التطور الجغرافي المتفاوت وغير المنتظم لليبرالية الجديدة، وفي أحيان كثيرة تطبيقها الجزئي وغير المتساوق من دولة إلى أخرى وتشكيل اجتماعي إلى آخر، يشهدان على آنية الحلول الليبرالية الجديدة وترددها وعدم نهائيتها. كما يظهران الطرق المعقدة التي عملت فيها مختلف القوى السياسية، والتقاليد التاريخية، والترتيبات المؤسساتية القائمة، على صياغة أسباب قيام وكيفية حدوث العملية الليبرالية الجديدة على أرض الواقع.

مع ذلك، ثمة عنصر واحد في هذا التحول يستحق اهتماما خاصا. لقد تركت أزمة تراكم رأس المال آثارها على الجميع في السبعينيات، عبر مزيج مركب من ارتفاع معدلات البطالة وتسارع نسب التضخم (الشكل1). عم السخط آنذاك مختلف أرجاء العالم الرأسمالي المتقدم، وبدا أن اتحاد العمال مع الحركات الاجتماعية في المدن يشير إلى ظهور بديل اشتراكي للتسوية الاجتماعية بين رأس المال والعمل، وهي التسوية التي أرست بنجاح كبير الأرضية الملائمة لتراكم رأس المال في فترة ما بعد الحرب. كانت الأحزاب الشيوعية والاشتراكية تحرز تقدما ملحوظا، إن لم تكن تستلم السلطة فعليا، في الجزء الأكبر من أوربا. حتى في الولايات المتحدة استطاعت القوى الشعبية تحريك الشارع مطالبة بإصلاحات واسعة النطاق، وبتدخل الدولة في شتى المجالات، الأمر الذي شكل بحد ذاته تهديدا سياسيا واضحا للنخب الاقتصادية والطبقات الحاكمة في كل مكان، سواء داخل الدول الرأسمالية المتقدمة (كإيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال) أم في العديد من الدول النامية (كتشيلي والمكسيك والأرجنتين). في السويد، مثلا، سعت الخطة المعروفة باسم ريهن ـ ميدنر عمليا إلى شراء حصة المالكين في أعمالهم ومشاريعهم الخاصة، وتحويل الدولة السويدية فعليا

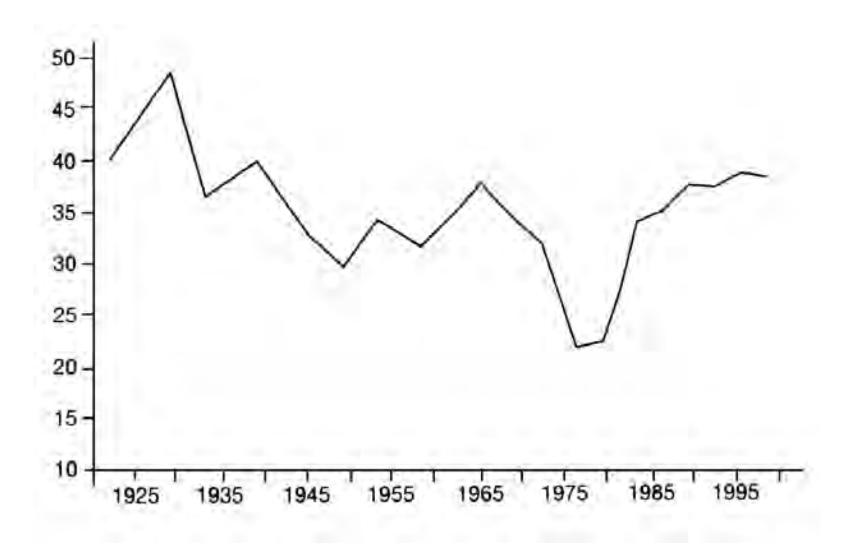
إلى ديمقراطية عمال/ حملة أسهم. على مستوى أبعد، أصبح التهديد الاقتصادي لوضع النخب والطبقات الحاكمة واقعا حيا الآن.



الشكل 1.1: الأزمة الاقتصادية في السبعينيات: معدلات التضخم والبطالة في الولايات المتحدة وأوربا، 1960 - 1987

المصدر: Harvey, The Condition of Postmodernity

كان أحد شروط التسوية في مرحلة ما بعد الحرب، في كل الدول المتقدمة تقريبا، الحد من القوة الاقتصادية للطبقات العليا، وإعطاء اليد العاملة حصة أكبر بكثير من الكعكة الاقتصادية القومية. على سبيل المثال، انخفضت حصة 1% من أعلى أصحاب الدخل في الولايات المتحدة من 16% قبل الحرب إلى 8% من الدخل القومي الأميركي بنهاية الحرب، وبقيت قريبة من هذا المستوى طيلة ثلاثة عقود. عندما كان النمو الاقتصادي قويا، لم يكن لذلك الانخفاض كثير أهمية على ما يبدو، فالاحتفاظ بحصة ثابتة من الكعكة الاقتصادية القومية المتنامية باطراد كان إنجازا مقبولا. لكن عندما انهارت معدلات النمو في السبعينيات، وأصبحت معدلات الفائدة الحقيقية سلبية، وصارت العوائد والأرباح التافهة أمرا اعتياديا، شعرت الطبقات العليا في كل مكان بالتهديد. على امتداد القرن العشرين، بقي مؤشر ثروة (مقابل دخل) 1% من الشريحة العليا للشعب الأميركي مستقرا إلى حد ما، لكنه انحدر بشدة في السبعينيات (الشكل 2)، مع انهيار قيمة الأصول (الأسهم والسندات والممتلكات والمدخرات). لقد كان على الطبقات العليا التحرك بشكل حازم وحاسم لحماية نفسها من الإبادة السياسية والاقتصادية.



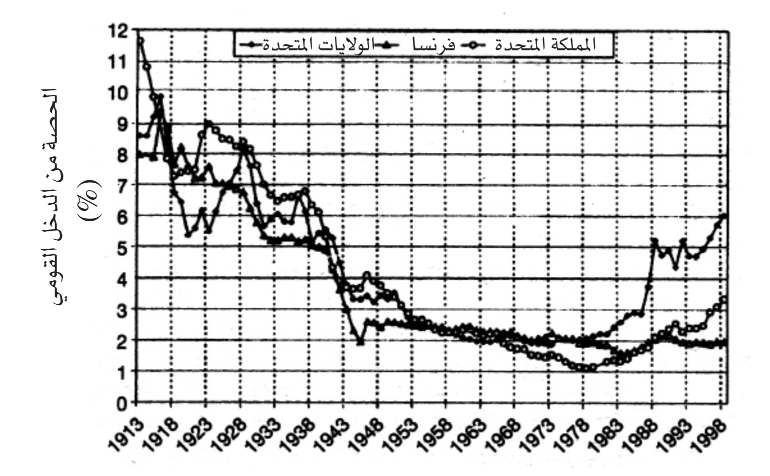
الشكل 2.1 انهيار الثروة في السبعينيات: حصة الأصول التي يمتلكها أغنى1% من سكان الولايات المتحدة، 1922 ـــ 1998
المصدر: Dumenil and Levy, Capital Resurgent

أحد الحلول قدمه الانقلاب في تشيلي واستيلاء العسكر على الحكم في الأرجنتين، بتشجيع الطبقات العليا المحلية ودعم الولايات المتحدة. وقد أظهرت التجربة الليبرالية الجديدة في تشيلي لاحقا أن انتعاش التراكم الرأسمالي في ظل الخصخصة القسرية يعود بفوائد وأرباح كبيرة، إذ استفادت الدولة ونخبها الحاكمة، بالإضافة إلى المستثمرين الأجانب، إلى حد بعيد في المراحل الأولى. وكان التفاوت الاجتماعي المطرد وآثار إعادة توزيع الثروة ملمحين بارزين ودائمين في تلك التجربة، بحيث يمكن اعتبارهما سمتين بنيويتين من سمات المشروع الليبرالي الجديد. وهذا تحديدا ما توصل إليه جيرار دومينيل ودومينيك ليفي، بعد تحليل البيانات والمعطيات المتوفرة وإعادة هيكلتها بدقة، في اعتبارهما الليبرالية الجديدة منذ البداية مشروعا لاستعادة السلطة الطبقية. بعد تطبيق السياسات

الليبرالية الجديدة في أواخر السبعينيات، ارتفعت حصة 1% من أعلى أصحاب الدخل في الولايات المتحدة إلى 15% من مجمل الدخل القومي الأميركي في نهاية القرن (وهي نسبة قريبة جدا من حصتها قبل الحرب العالمية الثانية)؛ وازدادت حصة 1.0% من أعلى أصحاب الدخل هؤلاء من 2% عام 1978 إلى 6% من مجمل الدخل القومي الأميركي بحلول عام 1999؛ في حين ارتفعت نسبة متوسط التعويضات الممنوحة للعاملين، مقارنة برواتب كبار المدراء التنفيذيين، من 30 إلى 1 أو أكثر بقليل عام 1970 لتبلغ 500 إلى 1 بحلول عام 2000 (الشكلان 3.1 و4.1). ومع سريان مفعول الإصلاحات الضريبية التي أقرتها إدارة بوش، يبدو من شبه المؤكد أن توزيع الثروة والدخل الآن يجري تركيزه بخطى حثيثة في شرائح المجتمع العليا، لأن ضريبة الممتلكات (ضريبة على الثروة) قيد الإلغاء حاليا على مراحل، كما يجري إلغاء الضرائب على عوائد الدخل من الاستثمارات وأرباح رأس المال، في حين تبقى الضرائب على الأجور والرواتب على حالها[13].

لا تشكل الولايات المتحدة حالة فريدة في هذا السياق، فقد ضاعف 1% من أعلى أصحاب الدخل في بريطانيا أيضا حصتهم من مجمل الدخل القومي، بحيث ارتفعت من 6.5% إلى 13% منذ عام 1982. إذا نظرنا إلى مدى أبعد في هذا السياق، فإننا نلحظ تركيزا استثنائيا للثروة والسلطة في كل مكان في العالم. في روسيا، برزت طبقة اوليغارشية صغيرة وبالغة القوة والتأثير بعد «علاج الصدمة» الليبرالي الجديد في التسعينيات؛ وظهرت تفاوتات هائلة في الدخل والثروة بعد أن تبنت الصين توجهات السوق الحر في ممارساتها الاقتصادية؛ وقلبت موجة الخصخصة في المكسيك عام 1992حظوظ بعض الأفراد (مثل كارلوس سليم)، وقذفت بهم بين ليلة وضحاها إلى لائحة مجلة فورتشن لأثرى أثرياء العالم؛ وسجلت

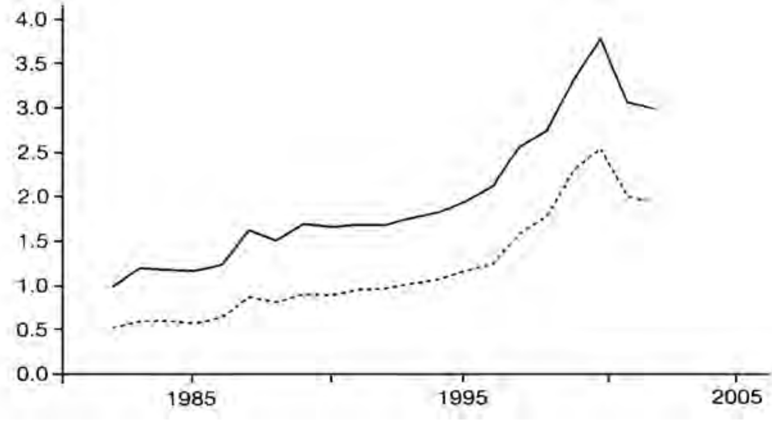
دول أوربا الشرقية، وبلدان كومنولث الدول المستقلة (CIS) بعض أكبر الزيادات... في نسب التفاوت الاجتماعي في تاريخها؛ كما سجلت دول منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) زيادات كبيرة مماثلة بعد فترة الثمانينيات؛ في حين ارتفعت فجوة الدخل بين خمس سكان العالم في أغنى الدول ونظرائهم في أفقرها من 30 إلى 1 عام 1960، و60 إلى 1 عام 1990، لتصل إلى 74 إلى 1 عام 1997[14]. على الرغم من أن ثمة استثناءات في هذا المنحى (استطاع العديد من دول شرق وجنوب شرق آسيا حتى الآن احتواء تفاوتات الدخل ضمن حدود معقولة، كما هو الحال في فرنسا أيضا ـ انظر الشكل 3.1)، فإن الدلائل تشير بقوة إلى أن التحول الليبرالي الجديد يترافق بطريقة ما، وإلى حد ما، مع استعادة أو إعادة هيكلة سلطة ونفوذ النخب الاقتصادية.



الشكل 3.1 استعادة السلطة الطبقية: حصة الدخل القومي التي يمتلكها 0.1% من أغنى سكان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، 1913 ـــ 1998

المصدر: Task Force on Inequality and American Democracy, American Democracy in an Age of Rising Inequality

يمكننا، إذن، تأويل الليبرالية الجديدة باعتبارها مشروعا طوباويا يهدف إلى تحقيق مخطط نظري لإعادة تنظيم الرأسمالية العالمية، أو مشروعا سياسيا لإعادة توطيد الشروط الملائمة لتراكم رأس المال واستعادة سلطة النخب الاقتصادية. فيما يلي، سوف أجادل في أن المشروع الثاني كان المشروع المهيمن، فالليبرالية الجديدة لم تكن على درجة كبيرة من الكفاءة في إعادة تفعيل التراكم الرأسمالي العالمي، لكنها نجحت إلى حد بعيد في استعادة، أو في بعض الحالات (كروسيا والصين) تشكيل، سلطة النخبة الاقتصادية. والنتيجة التي أخلص إليها أن الطوباوية النظرية في الطرح الليبرالي الجديد عملت، بالدرجة الأولى، كنظام تبرير وشرعنة لكل ما يجب فعله لتحقيق هذا الهدف. كذلك تشير الدلائل إلى حقيقة أنه عندما تتعارض المبادئ الليبرالية الجديدة مع الحاجة إلى استرجاع أو توطيد وإدامة سلطة النخبة، فإنه غالبا ما يتم التخلي عن تلك المبادئ أو ليها إلى درجة يستحيل التعرف عليها. هذا لا ينكر بحال من الأحوال قدرة الأفكار على العمل كقوة فاعلة لإحداث التغيير التاريخي ـ الجغرافي، لكنه يشير إلى التوتر الخلاق بين قوة الأفكار الليبرالية الجديدة والممارسات الفعلية لليبرالية الجديدة، التي حولت طرائق عمل الرأسمالية العالمية في العقود الثلاثة الماضية.

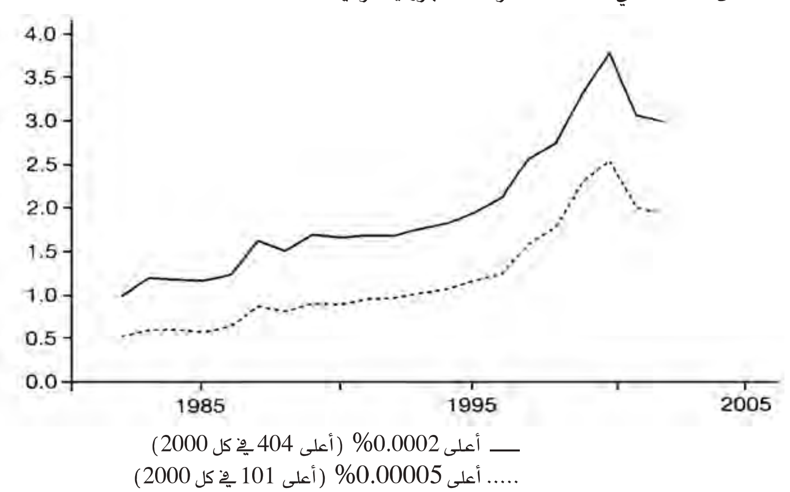


ـــ مجموع أجور الفئة 10 .... مجموع أجور الفئة 50
- - مجموع أجور الفئة 100 ـ . ـ متوسط مجموع أجور الفئة 100

تظهر المنحنيات البيانية الثلاثة الأولى أجور كبار المدراء التنفيذيين تبعاً لمرتبتهم في هرمية التعويضات والأجور- المرتبة العاشرة والمرتبة الخمسون والمرتبة المئة.

ويظهر المنحني البياني الآخر (--.--) ارتفاع متوسط أجور أعلى مائة من كبار المدراء التنفيذيين في تراتبية التعويضات.

لاحظ أن 1.000 تعني ألف ضعف متوسط الأجور في الولايات المتحدة.



ـــ أعلى 0.0002% (أعلى 404 في كل 2000)
..... أعلى 0.00005% (أعلى 101 في كل 2000)

الشكل 4.1 : تركز الثروة والدخل في الولايات المتحدة: تعويضات كبار المدراء التنفيذيين مقابل متوسط الأجور في الولايات المتحدة، 1970ـــ 2003. وحصص أغنى العائلات من الثروة القومية، 1982 ـــ 2002

المصدر: Dumenil and Levy, «Neoliberal Income Trends».

صعود النظرية الليبرالية الجديدة

بقيت الليبرالية الجديدة لمدة طويلة كامنة في أجنحة وثنايا السياسة العامة، ترياقا محتملا للتهديدات التي يواجهها النظام الاجتماعي الرأسمالي، وعلاجا لمشكلات الرأسمالية عموما. في عام 1947، تجمعت فئة نخبوية صغيرة من الأنصار المتحمسين ـ جلهم أكاديميون اقتصاديون ومؤرخون وفلاسفة ـ حول الفيلسوف السياسي النمساوي الشهير فريدريك فون هايك، بهدف تأسيس «جمعية مونت بيليران» (التي حملت اسم المنتجع السويسري حيث التقوا للمرة الأولى، وضمن قائمة الوجهاء لودفيغ فون ميسز، والاقتصادي ملتون فريدمان، وحتى الفيلسوف الشهير كارل بوبر لمدة من الزمن). قال الإعلان التأسيسي للجمعية ما يلي:

إن القيم المركزية للحضارة في خطر. لقد غابت لتوها الشروط الجوهرية للحرية والكرامة الإنسانية على امتداد مساحات شاسعة من سطح الأرض، وتتعرض في مناطق أخرى لتهديد دائم من تطور النزعات السائدة في السياسية الراهنة. إن وضع الفرد والجماعة الطوعية تقوضهما باطراد امتدادات السلطة الاعتباطية. حتى حرية التفكير والتعبير، وهي أثمن ما يمتلكه الإنسان الغربي، يتهددها انتشار عقائد تدعي فضيلة التسامح عندما تكون في موقع الأقلية، في حين لا تنشد في الحقيقة إلا الوصول إلى موقع السلطة، الذي تستطيع فيه قمع وإلغاء كل الآراء الأخرى عدا رأيها.

تؤمن الجماعة أن هذه التطورات نشأت في ظل تنامي مفهوم للتاريخ ينكر كل المعايير الأخلاقية المطلقة، وفي ظل تزايد نظريات تشكك في

جدوى وجاذبية حكم القانون. كما تؤمن أن هذه النزعات ترعرعت في ظل انحطاط الإيمان بالملكية الفردية والسوق التنافسية؛ فبدون انتشار القدرة والمبادرة المرتبطتين بهاتين المؤسستين، يصعب تخيل مجتمع يمكن فيه عمليا صون الحرية والحفاظ عليها[15].

اعتبر أعضاء الجماعة أنفسهم «ليبراليين» (بالمفهوم الأوربي التقليدي)، بسبب التزامهم الأساس بمثل الحرية الشخصية. وتشير تسميتهم بالليبراليين الجدد إلى ولائهم لمبادئ السوق الحر في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (بفضل أعمال الفرد مارشال، ووليام ستانلي دجيفونز، وليون ولراس)، والتي أزاحت النظريات الكلاسيكية لآدم سميث، وديفد ريكاردو، وبالطبع، كارل ماركس. لكنهم مع ذلك تمسكوا برأي آدم سميث في أن يد السوق الخفية تبقى الأداة المثلى لحشد حتى أخس الغرائز الإنسانية، كالطمع والشره وشهوة المال والثروة، وتسخيرها لخدمة الجميع. لذلك بقيت العقيدة الليبرالية الجديدة شديدة العداء لنظريات الدولة التدخلية، كنظرية جون مانيارد كينز، التي برزت في الثلاثينيات ردا على أزمة الكساد الكبير. وكان الكثير من صناع السياسة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يتطلعون إلى النظرية الكينزية كدليل عمل يساعدهم في السيطرة على الركود الاقتصادي والتحكم بدورة العمل. كما عارض الليبراليون الجدد بعنف أكبر نظريات تخطيط الدولة المركزي، كتلك التي قدمها اوسكار لانغ، والقريبة من التقليد الماركسي. حاجج الليبراليون الجدد في أن قرارات الدولة لابد وأن تكون منحازة سياسيا، تبعا لمدى قوة جماعات الضغط والمصالح المعنية (كنقابات العمال، وحماة البيئة،

وجماعات الضغط التجارية)، وأن قراراتها في شؤون الاستثمار وتراكم رأس المال لا بد وأن تكون خاطئة، لأن المعلومات المتاحة للدولة لا يمكن أن تنافس المعلومات المتضمنة في إشارات الأسواق الاقتصادية.

كما بين العديد من المعلقين، لا يعتبر هذا الإطار النظري منطقيا ومتماسكا كلية[16]. فالصرامة العلمية لاقتصادها الكلاسيكي الجديد لا تتعايش بسهولة مع التزام الليبرالية الجديدة بمثل الحرية الفردية، ولا تتناسب ريبتها المفترضة بكل أشكال سلطة الدولة مع الحاجة إلى دولة قوية، وقسرية إن اقتضت الحاجة، تدافع عن حقوق الملكية الخاصة، والحريات الفردية، وحرية الإبداع والمغامرة التجارية. كذلك تبين خدعتها القانونية، باعتبارها الشركات الكبيرة بمثابة أفراد أمام القضاء، تحيزها وتحاملها، إلى درجة تحول «القيمة الأسمى للفرد» قبل كل شيء آخر ـ وهي عقيدة جون د. روكفلر الشخصية، المنقوشة على حجر مهيب في مركز روكفلر في مدينة نيويورك ـ إلى مفارقة مضحكة. هناك أيضا، كما نرى لاحقا، ما يكفي من التناقضات في الموقف الليبرالي الجديد لجعل الممارسات الناجمة عنه (في قضايا مثل سلطة الاحتكار وإخفاقات السوق) أبعد ما تكون عن الطهرانية الظاهرية للعقيدة الليبرالية الجديدة. لذلك يتحتم علينا توخي الحذر والانتباه إلى التوتر القائم بين النظرية الليبرالية الجديدة وذرائعية ممارساتها الفعلية على أرض الواقع.

جادل فون هايك، مؤلف دستور الحرية وغيره من النصوص المفتاحية في الفكر الليبرالي الجديد، بحكمة وتبصر واضحين، في أن المعركة على الأفكار هي المعركة الأساس، وأن النصر فيها قد يستغرق جيلا على أقل تقدير، لا تحارب فيه الليبرالية الماركسية فحسب، بل أيضا الاشتراكية،

وتخطيط الدولة المركزي، والتدخلية الكينزية. مع مرور الزمن، اكتسبت جماعة مونت بيليران دعما ماليا وسياسيا كبيرا. في الولايات المتحدة على وجه الخصوص، عملت فئة من الأثرياء ورؤساء الشركات، المعادية حتى العظم لكل أشكال تدخل الدولة والتنظيم وحتى التعاون الدولي، على تأسيس معارضة منظمة لما رأت أنه ظهور إجماع في الرأي على السعي لإقامة اقتصاد مختلط. وفي خشيتها من مخاطر الآثار السياسية الناجمة عن التحالف مع الاتحاد السوفياتي، وعن الاقتصاد الموجه الذي نشأ داخل الولايات المتحدة في أثناء مدة الحرب العالمية الثانية، كانت على استعداد لتبني أي شيء، من المكارثية إلى مؤسسات البحث الليبرالية الجديدة، لحماية وتعزيز سلطتها في مرحلة ما بعد الحرب. مع ذلك، بقيت هذه الحركة على هامش التأثيرين السياسي والأكاديمي، إلى حين قدوم سنوات القلق والاضطراب في السبعينيات. عندها بدأت الحركة تنتقل إلى مركز الأحداث، خصوصا في الولايات المتحدة وبريطانيا، برعاية مراكز أبحاث متعددة وجيدة التمويل (معظمها فروع لجمعية مونت بيليران، مثل «معهد الشؤون الاقتصادية» [The Institute of Economic Affairs] في لندن و«مؤسسة التراث» [The Heritage Foundation] في واشنطن)، وعبر تأثيرها المتعاظم في المؤسسات الأكاديمية، خصوصا في جامعة شيكاغو، حيث كان ملتون فريدمان الشخصية المهيمنة. حظيت النظرية الليبرالية الجديدة باحترام أكاديمي واسع بعد منح فون هايك جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1974، وبعده ملتون فريدمان عام 1976. على الرغم من أن لهذه الجائزة هالة العظمة المحيطة باسم نوبل، فلا علاقة لها بباقي جوائز نوبل التي توزعها الأكاديمية السويدية، بل تقع تحت السيطرة

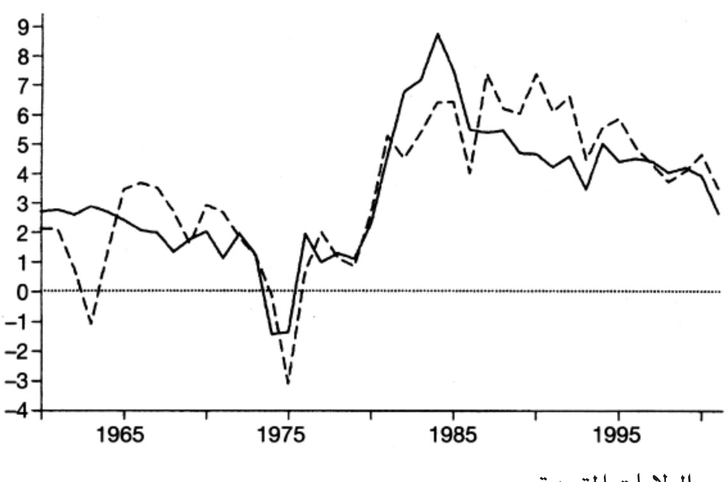
المحكمة لنخبة أصحاب البنوك السويديين. في كل الأحوال، بدأت النظرية الليبرالية الجديدة تمارس تأثيرا عمليا، خصوصا في تمظهراتها النقدية، في العديد من ميادين السياسة. على سبيل المثال، خلال رئاسة كارتر، برزت مقولة تحرير الاقتصاد من القيود والضوابط الناظمة كأحد الحلول لحالة «الركود التضخمي» المزمنة التي عمت الولايات المتحدة طيلة السبعينيات. لكن التعزيز الدراماتيكي لقوة الليبرالية الجديدة كعقيدة اقتصادية ناظمة للسياسة العامة على مستوى الدولة في العالم الرأسمالي، حدث فعليا في بريطانيا والولايات المتحدة عام 1979.

في شهر أيار/ مايو ذلك العام، انتخبت مارغريت تاتشر في بريطانيا، بتفويض قوي لإصلاح الاقتصاد. وتحت تأثير كيث جوزف ـ وهو شخص فاعل جدا وسجالي وخبير ملتزم في الشؤون العامة، يرتبط بصلات قوية مع «معهد الشؤون الاقتصادية» ذي التوجهات الليبرالية الجديدة ـ أقرت تاتشر بوجوب التخلي عن الكينزية، وضرورة اعتماد الحلول النقدية «لجهة العرض»، علاجا جذريا لحالة «الركود التضخمي» التي سادت الاقتصاد البريطاني في السبعينيات. أدركت تاتشر أن هذا يعني ثورة حقيقية في السياسات المالية والاجتماعية، وسارعت إلى إبداء تصميم شرس على إنهاء مؤسسات وسياسات الدولة الاشتراكية الديمقراطية، التي تعززت في بريطانيا بعد عام 1945. استتبع ذلك مواجهة سلطة نقابات العمال؛ والهجوم على كل أشكال التكافل الاجتماعي التي تعيق المرونة التنافسية (كتلك التي يجري التعبير عنها من خلال الإدارة المحلية، بما فيها سلطة العديد من المهنيين وجمعياتهم)؛ وتفكيك دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية أو تخفيف الالتزام بها؛ وخصخصة المشاريع العامة (بما فيها المشاريع الاجتماعية للإسكان)؛ وتخفيض الضرائب؛ وتشجيع المبادرة في

مجال التجارة والأعمال، وإيجاد مناخ عمل مؤات لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية على نطاق واسع (خصوصا من اليابان). قالت تاتشر بعبارتها الشهيرة: «ليس ثمة شيء اسمه مجتمع؛ هناك فقط أفراد رجال ونساء، لا غير» ـ ثم أضافت لاحقا، «وأسرهم». لذلك يجب حل صيغ وأشكال التكافل الاجتماعي كافة لمصلحة الفردانية، والملكية الخاصة، والمسؤولية الشخصية، وقيم الأسرة. لقد كان الهجوم الإيديولوجي المنبثق عن الخطاب التاتشري على كل هذه الجبهات عنيفا ولاهوادة فيه[17]، «فالاقتصاد هو الطريق»، قالت تاتشر، «لكن الهدف تغيير الروح». وقد استطاعت تغييرها، وإن يكن بطرائق ليست بأي معيار شاملة أو كاملة، ناهيك بخلوها من التكاليف السياسية الباهظة.

في شهر تشرين أول/ أكتوبر عام 1979، قام بول فولكر، رئيس بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي في مدة حكم كارتر، بهندسة تحول جائر في السياسة النقدية الأميركية[18]، تخلت فيه الدولة الديمقراطية الليبرالية في الولايات المتحدة عن التزاماتها بعيدة الأمد بمبادئ «الاتفاق الجديد». وهذا يعني عموما ترك السياسات النقدية والمالية الكينزية، التي تسعى إلى تحقيق العمالة الكاملة كهدف مفتاحي، وتبني سياسة بديلة مصممة للقضاء على التضخم بأي ثمن، ودون النظر إلى ما قد يترتب عنها من تبعات بالنسبة للعمالة. بأمر من بنك الاحتياطي الفدرالي، قفز معدل الفائدة الحقيقي إلى الجانب الإيجابي، بعد أن كان في معظم الأحيان سلبيا خلال السبعينيات، حين بلغت نسبة التضخم عددا مزدوج الأرقام (الشكل 5.1). بين عشية وضحاها ارتفعت القيمة الاسمية لمعدلات الفائدة، وبعد عدة تقلبات صعودا وهبوطا، استقرت في شهر تموز/ يوليو عام 1981 قرب نسبة 20%. وهكذا بدأ «الركود الاقتصادي الطويل والعميق، الذي أفرغ المعامل، وحطم سلطة النقابات في الولايات

المتحدة، ودفع الدول المدينة إلى حافة الإفلاس، وبدأ عهد التكيف البنيوي الطويل»[19]. جادل فولكر بأن ذلك كان السبيل الوحيد، للخروج من أزمة «الركود التضخمي» المدمرة، التي عصفت بالاقتصاد الأميركي، وبالقسم الأكبر من الاقتصاد العالمي، طيلة السبعينيات.



ـــ الولايات المتحدة
-- فرنسا

الشكل 5.1 «صدمة فولكر»: تحركات معدل الفائدة الحقيقية في الولايات المتحدة وفرنسا، 1960 ـ 2001

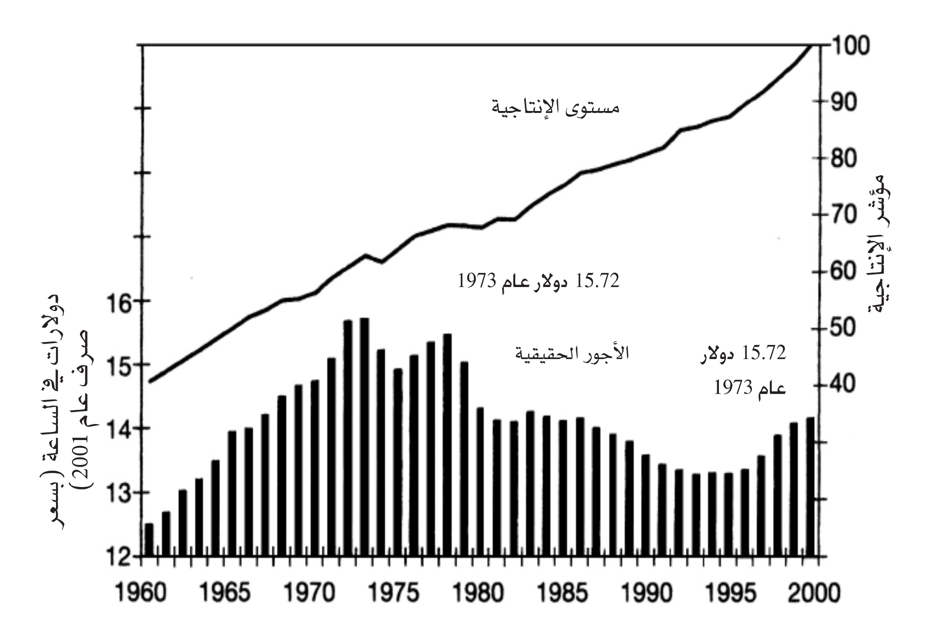
المصدر: Dumenil and Levy, Capital Resurgent.

ينبغي تأويل «صدمة فولكر»، كما اصطلح على تسميتها منذ ذلك التاريخ، باعتبارها شرطا ضروريا، وإن لم يكن كافيا، لصعود الليبرالية الجديدة. فقد شدد العديد من البنوك المركزية لمدد طويلة في الماضي على ضرورة تبني سياسات مالية تضطلع بمسؤولية معالجة التضخم، وتكون أقرب إلى النظرية النقدية منها إلى العقيدة الكينزية. في ألمانيا الغربية تحديدا،

نشأت تلك السياسات عن الذكريات التاريخية المؤلمة لأزمة التضخم في العشرينيات، التي انفلتت من عقالها فدمرت جمهورية فايمر (ومهدت الطريق أمام صعود الفاشية)، ومن ثم أزمة التضخم الموازية في خطورتها في نهاية الحرب العالمية الثانية. كذلك وضع صندوق النقد الدولي نفسه لزمن بعيد في مواجهة الإفراط بالاقتراض والتسبب بأزمة ديون، فطالب بوضع ـ إن لم يكن فرض ـ قيود مالية وتقشف في الميزانية على الدول العميلة. مع ذلك، في كل هذه الحالات، ترافقت السياسة النقدية مع تقبل مواز لسلطة نقابات عمالية قوية، والتزام سياسي ببناء دولة رفاه ورعاية اجتماعية قوية أيضا. وهكذا لم يعتمد التحول إلى الليبرالية الجديدة على تبني النظرية النقدية فحسب، بل أيضا على توسع السياسات الحكومية في مجالات عديدة أخرى.

كان انتصار ريغان على كارتر حاسما وبالغ الأهمية، على الرغم من أن كارتر كان قد تحول على مضض إلى سياسة إلغاء القيود والضوابط الناظمة (في قطاع النقل البري وشركات الطيران، مثلا) كحل جزئي لأزمة الركود التضخمي. اقتنع مستشارو ريغان تماما بصوابية «العلاج» النقدي الذي وصفه فولكر لانعاش اقتصاد راكد مريض، فدعموه وأعادوا تعيينه في منصبه رئيسا لبنك الاحتياطي الفدرالي. ثم قدمت إدارة ريغان الدعم السياسي المطلوب عبر المزيد من عمليات تحرير الاقتصاد وإلغاء القيود الناظمة، وعبر تخفيض الضرائب، وتقليص الميزانية، وشن هجمات متكررة على سلطة النقابات والمؤسسات المهنية. تحدى ريغان نقابة عمال مراقبي الحركة الجوية (PATCO) في إضراب مرير وطويل عام 1981، الأمر الذي اعتبر إشارة هجوم شامل على سلطات العمل المنظم بأشكالها كافة، تحديدا في فترة الركود الاقتصادي التي ولدتها سياسات فولكر،

وأدت إلى معدلات بطالة عالية (بلغت 10% أو أكثر). والمعروف أن نقابة مراقبي الحركة الجوية لم تكن نقابة عمال عادية، بل جمعية حرفيين مهرة من ذوي الياقات البيضاء، وبالتالي مثال التنظيم النقابي للطبقات الوسطى لا العاملة. كانت الآثار على وضع العمل والعمال دراماتيكية في كل الميادين، ولعل خير ما يمثل ذلك حقيقة أن الحد الفدرالي الأدنى للأجور، الذي كان يوازي خط الفقر عام 1980، انخفض بنسبة 30% أدنى من ذلك المستوى بحلول عام 1990. لقد بدأ جديا الانحدار الحاد والطويل في مستويات الأجور الحقيقية.

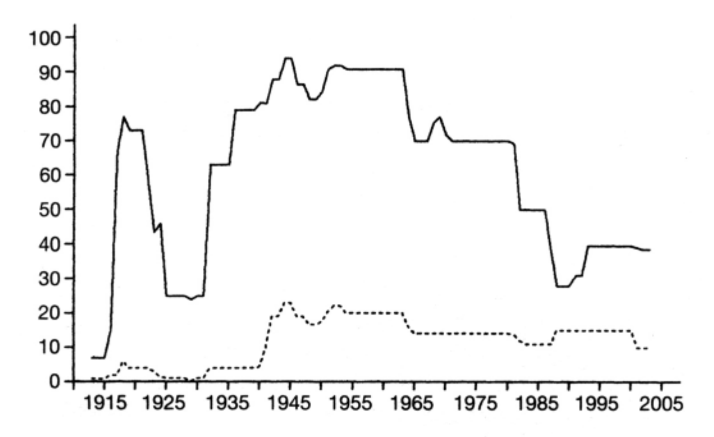


الشكل 6.1: الهجوم على القوى العاملة: الإنتاجية والأجور الحقيقية في الولايات المتحدة، 1960 - 2000

المصدر: Pollin, Contours of Descent

وصلت الحملة ضد الحكومة الكبيرة مستويات متصاعدة باطراد مع تعيين ريغان في مواقع السلطة مسؤولين عن قضايا مهمة، مثل الصحة والسلامة المهنية وتنظيم البيئة. كما أدى تحرير كل شيء من الضوابط والقيود، بدءا بشركات الطيران والاتصالات وانتهاء بقطاع التمويل، إلى فتح مناطق وآفاق جديدة أمام نفوذ ومصالح الشركات الكبيرة والقوية، في سوق اقتصادي مطلق الحرية وخال من أي عوائق. عمليا، دعم تخفيض الضرائب على الاستثمار حركة رأس المال، بعيدا عن سلطة النقابات في مناطق شمال شرق وغرب الوسط الأميركي، وحوله إلى المناطق الجنوبية والغربية قليلة التنظيم والبعيدة عن سلطة النقابات. وبدأ الرأسمال المالي ينظر بازدياد إلى الخارج، بحثا عن معدلات عوائد أعلى. وشاع على نطاق أوسع بكثير تفكيك الصناعات في الداخل، وأخذ عملية الإنتاج برمتها خارج حدود الولايات المتحدة. وأصبح السوق الاقتصادي، الذي جرى توصيفه إيديولوجيا بالسبيل الوحيد لرعاية التنافسية والابتكار، أداة لتعزيز سلطة الاحتكار. كما انخفضت الضرائب على الشركات الكبيرة بشكل دراماتيكي، وانخفض معدل الضريبة الشخصية للشريحة الأعلى دخلا من 70% إلى 28%، فيما اعتبر «أكبر تخفيض ضريبي في التاريخ» (الشكل 7.1).

وهكذا بدأ التحول الحاسم نحو قدر أكبر من التفاوت الاجتماعي، ونحو استعادة القوة الاقتصادية للطبقة العليا.



ـــ معدل ضرائب الفئة الأعلى
.... معدل ضرائب الفئة الأدنى

الشكل 7.1 الثورة الضريبية للطبقة العليا: معدلات الضرائب للفئتين الأعلى والأدنى في الولايات المتحدة، 1913 ـ 2003

المصدر: Dumenil and Levy, «Neoliberal Income Trends»

كان ثمة تحول مرافق آخر دفع أيضا باتجاه الليبرالية الجديدة في السبعينيات. لقد وضع الارتفاع الحاد في أسعار النفط، إثر الحظر الذي فرضته دول منظمة أوبيك عام 1973، كما هائلا من القوة المالية بتصرف العديد من الدول المصدرة للنفط في منطقة الخليج. ونحن نعرف الآن، من تقارير الاستخبارات البريطانية، أن الولايات المتحدة كانت تستعد جديا لغزو تلك الدول عام 1973، لإعادة تدفق النفط وتخفيض أسعاره. كما نعرف أن تلك الدول وافقت آنذاك، ربما تحت الضغط العسكري، إن لم يكن تحت التهديد الأميركي المباشر والمفتوح، بإعادة تدوير كل دولاراتها النفطية عبر بنوك الاستثمار في مدينة نيويورك[20]. فجأة وجدت تلك البنوك نفسها قابضة على ودائع مصرفية هائلة، وكان لا بد لها من

إيجاد سوق تصريف مربحة لاستثماراتها. لم يكن خيار الاستثمار داخل الولايات المتحدة مجديا، نظرا لحالة الكساد الاقتصادي التي عاشتها منتصف السبعينيات، وانخفاض معدلات العوائد على الأرباح. كان لا بد من البحث عن فرص أكثر ربحية في الخارج. وكان الاستثمار في الدول والحكومات يبدو الرهان الأكثر أمانا، لأن «الدول والحكومات لا تختفي ولا تتحرك»، كما قال والتر ريستون، رئيس «سيتي بانك»، في عبارته الشهيرة. في العالم الثالث تحديدا، كان هناك الكثير من الحكومات المعدمة والتواقة إلى الاقتراض، لكن حدوث ذلك ارتهن بحرية الدخول إليها، وتحقيق حد معقول من الظروف الآمنة للإقراض. لذلك تطلعت بنوك الاستثمار في نيويورك إلى التقاليد الإمبريالية الأميركية في استخدام القوة لفتح فرص استثمارات جديدة، وحماية عملياتها الخارجية.

كان التقليد الإمبريالي الأميركي قيد التشكل منذ أمد بعيد، وكان يحاول إلى حد كبير تعريف هويته مقارنة بالتقاليد الإمبريالية الفرنسية والبريطانية والهولندية وغيرها من الدول الأوروبية الاستعمارية[21]. في أواخر القرن التاسع عشر عبثت الولايات المتحدة بتجارب الفتوحات الاستعمارية، لكنها طورت في القرن العشرين نظاما إمبرياليا أكثر انفتاحا وبدون مستعمرات. قامت الحالة النموذجية في نيكاراغوا في العشرينيات والثلاثينيات، عندما انتشرت قوات المارينز لحماية المصالح الأميركية، لكنها وجدت نفسها متورطة في حرب عصابات طويلة وصعبة مع حركة تمرد قادها ساندينو. كان الحل إيجاد رجل محلي قوي - في هذه الحالة سوموزا - وتقديم العون الاقتصادي والدعم العسكري له ولعائلته وحلفائه الأقربين، بحيث يستطيعون مراكمة قدر معتبر من الثروة

والسلطة لأنفسهم، ويستطيعون بالتالي قمع أو شراء المعارضة. لقاء ذلك، عليهم التعهد بإبقاء بلدهم على الدوام مفتوحا أمام عمليات رأس المال الأميركي، ودعم مصالح الولايات المتحدة، أو الدفاع عنها وتعزيزها، بالقوة إن لزم الأمر، سواء داخل الدولة أم في المنطقة (في حالة نيكاراغوا، أميركا اللاتينية) برمتها. كان هذا النموذج الذي جرى اعتماده وتعميمه بعد الحرب العالمية الثانية، خلال مرحلة تصفية الاستعمار العالمي، التي فُرضت على القوى الأوروبية بإصرار أميركي. على سبيل المثال، قامت وكالة المخابرات المركزية الأميركية بهندسة الانقلاب الذي أطاح بحكومة مصدق المنتخبة ديمقراطيا، ونصبت مكانه شاه إيران، الذي منح الشركات الأميركية عقود الاستثمارات النفطية (ولم يرجع الأصول التي أممها مصدق إلى الشركات البريطانية)، وأصبح أيضا أحد حراس المصالح الأميركية المفتاحيين في المنطقة النفطية من الشرق الأوسط.

في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، انفتح القسم الأكبر من العالم غير ـ الشيوعي أمام الهيمنة الأميركية بتكتيكات من هذا النوع. كما أصبحت هذه الطريقة المختارة لمحاربة خطر الشيوعية وحركات التمرد والثورة، الأمر الذي استتبع اعتماد الولايات المتحدة إستراتيجية معادية للديمقراطية (وحتى أكثر عداء للأنظمة الجماهيرية والاشتراكية/ الشيوعية)، ووضعها أكثر فأكثر في تحالف مع الديكتاتوريات العسكرية القمعية والأنظمة الاستبدادية (وقد تجلى ذلك بأوضح صورة في مختلف أنحاء أميركا اللاتينية). وتظهر القصص التي أوردها جون بيركنز في كتابه اعترافات قاتل اقتصادي مأجور، وهي مليئة بالتفاصيل البشعة والمقززة، كيفية حدوث ذلك وتواتره المتكرر. أصبحت مصالح الولايات

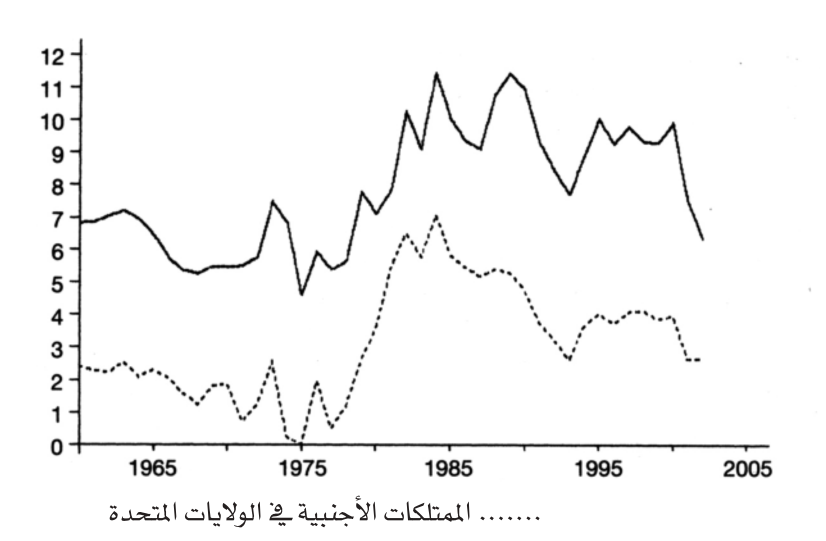
المتحدة، بالتالي، أكثر ـ لا أقل ـ عرضة للتهديد في الصراع ضد الشيوعية العالمية. ففي حين استطاعت الولايات المتحدة بسهولة شراء موافقة النخب المحلية الحاكمة، فإن الحاجة إلى قمع وإكراه المعارضة أو الحركات الديمقراطية الاشتراكية (كحركة أليندي في تشيلي) ربطت الولايات المتحدة بتاريخ طويل من العنف الخفي ضد الحركات الشعبية في معظم أرجاء العالم النامي.

جرى تبديد الفائض المالي قيد التدوير عبر بنوك الاستثمارات في نيويورك على مثل هذه المجالات في مختلف أنحاء العالم. قبل عام 1973، كانت معظم الاستثمارات الأميركية ذات طابع مباشر، تهتم أساسا باستغلال الموارد والثروات الخام (النفط والمعادن والمنتجات الزراعية والمواد الخام) أو رعاية أسواق اقتصادية معينة (في قطاع الاتصالات أو صناعة السيارات، إلخ..) في أوربا وأميركا اللاتينية. كانت بنوك نيويورك الاستثمارية نشطة على الدوام عالميا، لكنها بعد عام 1973 أصبحت أكثر نشاطا وفاعلية، وأكثر تركيزا بكثير على إقراض رؤوس الأموال إلى الحكومات الأجنبية[22]. وقد تطلب ذلك تحرير أسواق المال والاعتمادات الدولية، وبدأت الحكومة الأميركية فعليا دعم وتعزيز هذه الإستراتيجية على الصعيد العالمي خلال السبعينيات. تم تشجيع الدول المعدمة على الاقتراض بكثافة، وإن يكن بأسعار فائدة مواتية لأصحاب البنوك في نيويورك[23]. ونظرا لأن تخصيص القروض كان بالعملة الأميركية، فإن أي ارتفاع طفيف، ناهيك بالارتفاعات الحادة في معدلات الفائدة الأميركية، يمكنه بسهولة دفع الدول الضعيفة إلى حد العجز عن إيفاء الديون، وبالتالي تعريض بنوك الاستثمار في نيويورك لخسائر كبيرة.

جاءت أول حالة اختبار رئيسة من هذا النوع في أعقاب «صدمة فولكر»، حيث تخلفت المكسيك عن سداد ديونها عامي 1982 ـ 1984. استطاعت إدارة ريغان، التي فكرت جديا في عامها الأول بسحب دعمها لصندوق النقد الدولي، إيجاد طريقة جمعت فيها سلطات وزارة الخزانة الأميركية وصندوق النقد الدولي لحل المشكلة، وذلك بإعادة جدولة الديون لقاء إجراء إصلاحات ليبرالية جديدة. أصبحت هذه طريقة العلاج المعيارية فيما أسماه ستيغلتز عام 1982 «تطهير» صندوق النقد الدولي من آثار الكينزية كافة. بعد ذلك، تحول صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى مركز ترويج ودعم «أصولية السوق الحر» والعقيدة الليبرالية الجديدة، حيث يطلب من الدول المَدينة، لقاء إعادة جدولة الديون، تنفيذ إصلاحات مؤسساتية، كالخصخصة، وتخفيض الإنفاق على شؤون الرعاية الاجتماعية، ووضع قوانين أكثر مرونة لسوق العمل. وهكذا ابتكرت عبارة «التكييف الاقتصادي البنيوي»، وكانت المكسيك إحدى أوائل الدول التي تم جرها إلى ما سوف يصبح قريبا على امتداد العالم طابورا طويلا من أجهزة الدول الليبرالية الجديدة[24].

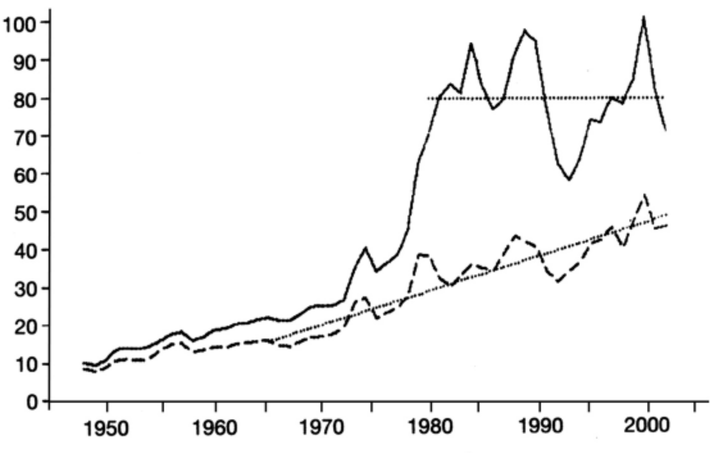
لكن الحالة المكسيكية أظهرت بوضوح خلافا مفتاحيا بين الممارسة الليبرالية والليبرالية الجديدة. يتحمل الدائنون الليبراليون الخسائر الناجمة عن قرارات الاستثمار الخاطئة، في حين يستخدم الليبراليون الجدد سلطات الدولة والقوى العالمية لإجبار المدنيين على تحمل تكلفة إعادة دفع الديون، دون النظر إلى ما يترتب عن ذلك من تبعات على مستوى معيشة وصلاح حال السكان المحليين. إذا اقتضى ذلك تسليم الأصول إلى الشركات الأجنبية بأرخص الأسعار، فليكن، مع أن ذلك يتناقض على ما

يبدو مع النظرية الليبرالية الجديدة. كما يبين دومينيل وليفي (في الشكلين 8.1 و9.1)[25]، كانت إحدى النتائج إتاحة الفرصة أمام مالكي رأس المال الأميركيين لاقتطاع معدلات عوائد عالية من بقية دول العالم في الثمانينيات والتسعينيات، بحيث يمكن القول إن استعادة سلطة النخبة الاقتصادية أو الطبقة العليا في الولايات المتحدة وأماكن أخرى في العالم الرأسمالي المتقدم، اعتمدت بشكل كبير على الفوائض المالية المقتطعة من بقية دول العالم، عبر ممارسات التكييف البنيوي والتدفقات المالية الدولية.



الشكل 8.1 اقتطاع الفوائض من الخارج: معدلات العوائد على الاستثمارات الخارجية والمحلية في الولايات المتحدة، 1960 ـ 2002

المصدر: Dumenil and Levy, «The Economics of US Imperialism»



-- أرباح الاستثمار المباشر في الخارج/الأرباح المحلية

الشكل 1.9 تدفق العوائد إلى الولايات المتحدة: الأرباح وعوائد رأس المال من بقية دول العالم بالنسبة إلى الأرباح المحلية

المصدر: Dumenil and Levy, «Neoliberal Dynamics: Towards ANew Phase?»

معنى السلطة الطبقية

ما الذي تعنيه بدقة عبارة «طبقية» في هذا السياق؟ لطالما كان المفهوم مبهما (بل حتى مريبا، كما يقول بعضهم). غير أن الليبرالية الجديدة تقتضي إعادة تعريف مفهوم «الطبقة» في كل الأحوال، الأمر الذي يطرح مشكلة عويصة. إذا كانت الليبرالية الجديدة أداة لاستعادة السلطة الطبقية، فينبغي أن نستطيع تحديد القوى الطبقية التي تقف وراءها وتستفيد منها، ويصعب فعل ذلك عندما لا تكون «الطبقة» صيغة اجتماعية

ثابتة. استطاعت الطبقات التقليدية في بعض الحالات الارتباط بقاعدة سلطة متينة ومتساوقة (تنتظم في أحيان كثيرة عبر الأسرة وعلاقات القرابة)، لكن الليبرالية الجديدة ترافقت في حالات أخرى مع إعادة صياغة المكونات التي تشكل الطبقة العليا. هاجمت مارغريت تاتشر، على سبيل المثال، بعض أشكال السلطة الطبقية الراسخة في بريطانيا، فوقفت ضد التقاليد الأرستقراطية التي هيمنت على الجيش والقضاء، وضد النخب الاقتصادية في سوق المال والأعمال في بورصة لندن وفي العديد من المجالات الصناعية، وتحالفت مع الأغنياء الجدد ورجال المال والأعمال المغامرين، الذين تنقصهم الكياسة الإنكليزية المعهودة. لقد دعمت تاتشرهذه الطبقة الجديدة من رجال الأعمال (أمثال ريتشارد برانسون، واللورد هانسن، وجورج سوروس)، واندعمت بدورها في معظم الأحيان من قبلها، فأثارت حفيظة الجناح التقليدي داخل حزبها المحافظ. كذلك أدى الصعود المطرد في قوة وأهمية الخبراء الماليين، وكبار المدراء التنفيذيين في الشركات الكبيرة، إضافة إلى الاندفاعات المحمومة في قطاعات اقتصادية جديدة كلية (مثل الكومبيوتر والإنترنت ووسائل الإعلام وبيع التجزئة)، إلى تغيير موقع وبنية القوة الاقتصادية للطبقة العليا بشكل مهم في الولايات المتحدة. بمعنى آخر، في حين قد تتمحور الليبرالية الجديدة حول استعادة السلطة الطبقية، فإن ذلك لا يعني بالضرورة إعادة القوة الاقتصادية إلى فئة الأشخاص نفسها.

إن عبارة «طبقة» تعني أشياء مختلفة في أماكن مختلفة، كما تبين الحالتان المتناقضتان في الولايات المتحدة وبريطانيا، بل يُعتقد غالبا في بعض الحالات (داخل الولايات المتحدة، مثلا) أنها لا تعني شيئا على

الإطلاق. بالأضافة إلى ذلك، ثمة تيارات تمايز قوية في مفهوم الطبقة، من حيث تشكيل وإعادة تشكيل الهوية الطبقية، في أجزاء مختلفة من العالم. تركزت القوة الاقتصادية في إندونيسيا وماليزيا والفلبين، مثلا، بأيدي فئة صغيرة من الأقلية الإثنية الصينية، وكانت سبل اكتساب تلك القوة الاقتصادية (التي تركزت بكثافة في النشاطات التجارية واستتبعت عمليات محاصرة الأسواق[26]) مختلفة تماما عن مثيلتها في أستراليا أو الولايات المتحدة. كما استمد الاوليغارشيون السبعة قوتهم الاقتصادية في روسيا من الصيغة الجديدة والفريدة تماما لجملة الظروف التي نشأت إثر انهيار الاتحاد السوفياتي.

مع ذلك، هناك اتجاهات ونزعات عامة يمكن تحديدها: أولا، الجمع بين امتيازات إدارة وملكية المشاريع الرأسمالية- وقد جرى تقليديا الفصل بينهما- وذلك بدفع تعويضات كبار المدراء التنفيذيين (الإدارة) بواسطة خيارات شراء الأسهم بأسعار مخفضة (حقوق ملكية). تصبح بالتالي قيمة الأسهم والسندات، لا الإنتاج الفعلي، الدليل الذي تهتدي النشاطات الاقتصادية بهديه، وكما تبين لاحقا مع انهيار شركات مثل «إنرون»، قد تصبح إغراءات المضاربة جراء ذلك عارمة إلى درجة تستحيل مقاومتها. النزعة الثانية، تقليص الفجوة التاريخية بشكل دراماتيكي بين فوائد وعوائد أرباح الرأسمال المالي من جهة، وبين الرأسمال الإنتاجي أو الصناعي أو التجاري، الساعي إلى تحقيق الأرباح من جهة ثانية. والمعروف أن هذا الفصل أدى في فترات مختلفة في الماضي إلى صراعات حادة بين المولين والمنتجين والتجار. في بريطانيا على سبيل المثال، كانت سياسة الحكومة في الستينيات تسعى بالدرجة الأولى إلى تلبية متطلبات

المولين في بورصة لندن، في أحيان كثيرة على حساب الإضرار بمصالح الصناعة المحلية. وفي الولايات المتحدة، ظهرت على السطح مرارا في فترة الستينيات نزاعات بين شركات التمويل والشركات الصناعية. خلال السبعينيات اختفت معظم تلك الصراعات أو اتخذت أشكالا جديدة، إذ ازدادت باطراد توجهات الشركات الكبيرة نحو التمويل، حتى عندما بقيت منهمكة بالإنتاج، كما في قطاع صناعة السيارات. منذ الثمانينيات تقريبا، لم يعد من غير المألوف أن تعلن الشركات عن خسائر في الإنتاج تعوضها أرباح العمليات المالية (التي شملت كل شيء تقريبا، من عمليات الإقراض والتأمين إلى المضاربة بأسعار العملات المتقلبة وأسواق الأسهم والبضائع آجلة التسليم). ووحدت عمليات الدمج في مختلف القطاعات بين فعاليات الإنتاج والتجارة والتمويل والمقاولة بالعقارات والأملاك الثابتة، بطرق جديدة ولدت شركات وتكتلات متنوعة الخدمات. عندما غيرت شركة «يو. إس. ستيل» («فولاذ الولايات المتحدة») اسمها إلى «يو. إس.إكس» («USX» «الولايات المتحدة X»)، واشترت استثمارات كبيرة في قطاع التأمين، سُئل رئيس مجلس إدارتها، جيمز رودريك، «ما معنى حرف X»، فأجاب ببساطة: «X يعني المال»[27].

ارتبط كل ذلك باندفاع قوي في نشاط وسطوة عالم المال. ومع الازدياد المطرد في تحررها من القيود والعوائق الناظمة التي حددت حتى ذلك الوقت مجال عملها، ازدهرت الفعاليات المالية بشكل غير مسبوق، وشملت في النهاية كل الميادين. فقد عمت موجة ابتكارات مختلف أشكال الخدمات المالية، ولم ينتج عنها أنظمة اتصالات داخلية أكثر تطورا على الصعيد العالمي فحسب، بل أيضا أنواع جديدة من الأسواق المالية تقوم على

ضمانات القروض والأصول والاشتقاقات ومختلف صيغ التجارة الآجلة. لقد أصبحت الليبرالية الجديدة تعني، باختصار، تمويل كل شيء، الأمر الذي عمق سيطرة المال على مجالات الاقتصاد كافة، وعلى أجهزة الدولة، على الحياة اليومية أيضا، كما بين راندي مارتن[28]. كذلك أدخلت الليبرالية الجديدة سرعة متزايدة في العلاقات التبادلية بين مختلف أرجاء العالم. بدون أدنى شك كان ثمة تحول في موازين القوى من عالم الإنتاج إلى عالم المال، ولم تعد الزيادات في القدرة الصناعية تعني بالضرورة زيادة معدلات دخل الفرد، كما هو الحال في ازدياد تركيز وكثافة الخدمات المالية. لذلك أصبح دعم المؤسسات المالية، وتعزيز مصداقية النظام المالي، الاهتمام المركزي لمجموع الدول الليبرالية الجديدة (مثل المجموعة التي تضم في عضويتها أغنى دول العالم وتعرف باسم «السبع العظام»). في حال حدوث نزاع متخيل بين شارع المال في «وول ستريت» وشارع الصناعة والأعمال في «مين ستريت»، فالأفضلية دائما للأول، مما يعني قيام احتمال حقيقتي بأن تكون أوضاع المال في وول ستريت على ما يرام، في حين تتدهور أوضاع باقي القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة (وبقية دول العالم)، وهذا تحديدا ما حدث في سنوات عدة، خصوصا في التسعينيات. إن الشعار الذي ارتفع كثيرا في الستينيات: «ما ينفع شركة جنرال موترز ينفع أميركا»، تغير جذريا؛ ليصبح في التسعينيات: ما ينفع وول ستريت وحده المهم.

يمكن القول، إذن: إن أحد المراكز الأساسية لتنامي السلطة الطبقية في ظل الليبرالية الجديدة، يتجسد في بروز دور كبار المدراء التنفيذيين، وهم الفاعلون المفتاحيون في مجالس إدارات الشركات الكبيرة، وزعماء الأجهزة المالية والتقنية والقانونية، التي تحيط بالحرم الداخلي للفعاليات

الرأسمالية[29]. مع ذلك، تقلصت إلى حد ما قوة مالكي رأس المال الحقيقيين، حملة الأسهم، ما لم يستطيعوا الحصول على عدد كاف من أصوات أصحاب المصالح يكفي للتأثير في سياسات الشركات. لقد خسر حملة الأسهم الحقيقيون الملايين نتيجة عمليات خداع قام بها كبار المدراء التنفيذيين ومستشاروهم الماليون. كما أتاحت أرباح المضاربات إمكانية جمع ثروات هائلة في مدد قصيرة جدا (والأمثلة على ذلك كثيرة، منها وورن بَفيت وجورج سوروس).

لكن من الخطأ قصر فكرة الطبقة العليا على هذه الفئة وحدها، فانفتاح فرص الابتكار والمغامرة في مجال المال والأعمال، وتوفر هيكليات جديدة للعلاقات التجارية، أفسح المجال أمام ظهور مراحل وعمليات تشكل طبقي جديدة جوهريا. تم جمع ثروات هائلة في قطاعات اقتصادية جديدة، كالتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات (بين غيتس وبول آلن، مثلا)، وفتحت علاقات السوق الجديدة إمكانات واسعة لشراء البضائع بسعر رخيص وبيعها بأسعار باهظة، إن لم يكن فعليا محاصرة أسواق بكاملها، بطرق تسمح بتجميع ثروات هائلة، تمتد أفقيا (كما هو الحال في إمبراطورية روبرت ميردوك الإعلامية العالمية)، أو تتنوع في مختلف مجالات الأعمال، من الإنتاج واستخراج الموارد والثروات، إلى الخدمات المصرفية والمقاولة وتطوير قطاع الأراضي والعقارات وتجارة التجزئة. وقد ترافق ذلك مرارا بقيام علاقات مميزة مع سلطات وأجهزة الدولة، كان لها أيضا دور مفتاحي. رجلا الأعمال الأقرب إلى سوهارتو في إندونيسيا، مثلا، كلاهما قدما فوائد كبيرة لمصالح أسرة سوهارتو المالية، لكنهما استفادا من صلاتهما بأجهزة الدولة لتجميع ثروات هائلة. قيل: إن

أحدهما، «مجموعة سليم»، أصبحت بحلول عام 1997 «أكبر تكتل تجاري تعود ملكيته إلى أشخاص صينيين، بأصول تبلغ قيمتها 20 بليون دولار وحوالي خمس مئة شركة». بدأت المجموعة بشركة استثمارات صغيرة نسبيا، واستطاع كارلوس سليم السيطرة على نظام الاتصالات الذي تمت خصخصته حديثا في المكسيك، فحول شركته إلى إمبراطورية عملاقة، تضم مجموعة تكتلات لا تسيطر فقط على شريحة هائلة من الاقتصاد المكسيكي بل تمتد مصالحها لتشمل قطاعا مهما من تجارة التجزئة في الولايات المتحدة (عبر شركات سيركت سيتي»، و «بارنز» و «نوبل»)، ومختلف أنحاء أميركا اللاتينية[30]. في الولايات المتحدة أيضا، أصبحت عائلة والتون واسعة الثراء مع صعود شركة «وول مارت» إلى موقع الريادة في تجارة التجزئة الأميركية، ولكن تحديدا بعد اتحادها مع خطوط الإنتاج الصينية ومحلات بيع التجزئة في العالم. بلا شك، هناك روابط واضحة بين أنواع النشاطات هذه وعالم المال، لكن القدرة غير المعقولة- ليس فقط على تجميع ثروات شخصية ضخمة، بل أيضا على التحكم في قطاعات اقتصادية واسعة- منحت هؤلاء الأشخاص القلائل سلطة اقتصادية هائلة مكنتهم من التأثير في العمليات السياسية. لذلك لا يبدو مستغربا أن القيمة الصافية لثروات أغنى 358 شخصا في العالم عام 1996 «كانت توازي مجموع دخل 45% من أفقر سكان العالم ـ أي 2.3 بليون نسمة». الأسوأ من ذلك «أن أغنى 200 شخص في العالم ضاعفوا قيمة ثرواتهم الصافية بين أعوام 1994 ـ 1998 لتصل إلى أكثر من تريليون دولار، في حين بلغت قيمة الأصول التي يملكها أغنى ثلاثة بليونيريين في العالم (آنذاك) أكثر من الناتج القومي الإجمالي لأفقر دول العالم النامي، وعدد سكانها البالغ 600 مليون نسمة[31].

ثمة لغز آخر يجب أخذه بالاعتبار في العملية الراديكالية لإعادة تشكيل العلاقات الطبقية. هل لنا أن نعتبر تلك الصيغة الطبقية الجديدة عبر ـ أممية، أم إنها لا تزال قابلة للفهم باعتبارها قائمة حصريا ضمن أطر الدولة ـ الأمة؟ لقد طرح السؤال مرارا، وكثر الجدل حوله، وموقفي تجاهه يتلخص بالآتي: الادعاء بأن الطبقة الحاكمة في أي مكان في العالم حصرت عملياتها في دولة ـ أمة واحدة، وقصرت ولاءاتها لها، قول مبالغ فيه كثيرا من الناحية التاريخية. فالحديث عن طبقة رأسمالية أميركية مقابل طبقة رأسمالية بريطانية أو فرنسية أو ألمانية أو كورية لا يعني الكثير، لأن الروابط الدولية كانت على الدوام وثيقة ومهمة، خصوصا عبر الفعاليات الكولونيالية والكولونيالية الجديدة، والارتباطات عبر- الأممية التي ترجع إلى القرن التاسع عشر، إن لم يكن قبل ذلك. لكن هناك بلا شك توسيع وتعميق للروابط عبر ـ الأممية في طور العولمة الليبرالية الجديدة، ومن الحيوي الاعتراف بهذه الارتباطات وإدراكها. لكن ذلك لا يعني أن الزعماء الأفراد داخل هذه الطبقة لا يلحقون أنفسهم بأجهزة دولة محددة، للحصول على المزايا والحمايات التي توفرها لهم. المكان المحدد الذي يرتبطون به مهم، لكنه ليس أكثر استقرارا وثباتا من النشاطات الرأسمالية التي يتابعونها. روبرت ميردوك، مثلا، بدأ حياته في أستراليا، ثم كثف عملياته في بريطانيا، قبل أن ينتقل نهائيا إلى الولايات المتحدة ويحصل على الجنسية الأميركية (بالتأكيد مع تسريع المراحل). لا يقبع ميردوك فوق أو خارج سلطات دولة محددة، لكنه بالأمارة نفسها يمارس تأثيرا سياسيا معتبرا عبر مصالحه الإعلامية في الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا على نطاق عالمي. ربما لذلك أجمع كل رؤساء تحرير

صحفه في العالم، البالغ عددهم 247 شخصا، والمفترض أن يكونوا مستقلين، على تأييد الغزو الأميركي للعراق! بشكل عام، يمكن الحديث عن المصالح الطبقية الرأسمالية الأميركية أو البريطانية أو الكورية بصيغة اختزالية، لأن مصالح الشركات المتحدة الكبيرة، كشركات ميردوك أو كارلوس سليم أو مجموعة سليم، تتغذى من أجهزة دولة محددة وترعاها في الآن ذاته، لكن بإمكان كل واحدة منها، وهذا ما تفعله نموذجيا، ممارسة سلطة طبقية في أكثر من دولة واحدة في الوقت نفسه.

في حين أن هذه المجموعة المتفرقة من الأفراد، المتجذرين في الشركات المتحدة وعوالم التجارة والمال والمقاولة، قد لا تتواطأ بالضرورة كطبقة، وفي حين قد تنشأ توترات مألوفة ومتكررة بين أفرادها، فإن لديهم حد معين من تطابق المصالح يدفعهم عموما إلى إدراك الميزات (وحاليا بعض المخاطر) الناجمة عن العولمة. وبفضل منظمات مثل المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، تتوافر لهؤلاء اليوم سبل تبادل الأفكار والتشاور والاتفاق مع القادة السياسيين، بحيث يمارسون تأثيرا هائلا في شؤون العالم، ويتمتعون بحرية حركة لا يتمتع بها أي مواطن عادي.

فرصة الحرية

تزداد أهمية التاريخ الحالي لليبرالية الجديدة والتشكل الطبقي والتقبل المطرد لأفكار جمعية مون بيليران، باعتارها الأفكار السائدة في زمننا المعاصر، عندما نقرؤه على خلفية الحجج المضادة التي قدمها كارل بولاني عام 1944 (أي قبل تأسيس جمعية مون بيليران بمدة وجيزة). أشار بولا ني إلى أن معنى الحرية في مجتمع مركب، يصبح مشحونا

ومحفوفا بالتناقضات إلى الدرجة نفسها التي تصبح دوافع الفعل في ذلك المجتمع مقنعة وجذابة. هناك بالتالي نوعان من الحرية، يقول بولاني، خيرة وشريرة. من بين الأمثلة على النوع الثاني ذكر بولاني «حرية استغلال الآخر، أو حرية الحصول على أرباح فاحشة دون تحقيق خدمات مكافئة للمجتمع، أو حرية الاستئثار باختراعات التكنولوجيا ومنع استخدامها للصالح العام، أو حرية جني الأرباح من وراء النكبات والكوارث التي يجري افتعالها وهندستها في الخفاء لتحقيق مصالح خاصة». بيد أن «اقتصاد السوق، الذي ازدهرت في ظله هذه الحريات»، أضاف بولاني، «قدم لنا أيضا حريات نثمنها عاليا، كحرية المعتقد، وحرية التعبير، وحرية الاجتماع، وحرية تشكيل أحزاب وجمعيات، وحرية اختيار العمل». في حين قد نتعلق بهذه الحريات كغايات بحد ذاتها- والعديد منا لا يزال كذلك بالتأكيد ـ فإنها تبقى إلى حد بعيد «نتاجا فرعيا لقيام النظام الاقتصادي نفسه، الذي يتحمل أيضا وزر الحريات الشريرة»[33]. وتقدم إجابة بولاني على هذه الازدواجية قراءة غريبة، إذا أخذنا بالاعتبار الهيمنة الراهنة للتفكير الليبرالي الجديد:

إن التحول إلى اقتصاد السوق يتيح فرصا كثيرة، إذ يمكنه أن يصبح فاتحة عهد جديد تعمه الحرية بشكل غير مسبوق؛ ويمكن فيه توسيع وإشاعة الحريات القانونية والفعلية أكثر من أي وقت مضى؛ ويمكن للنظم والضوابط الجديدة تحقيق الحرية ليس فقط للأقلية بل للجميع ـ وليس الحرية كحق حصري تابع للامتياز والثروة، وبالتالي ملوث من مصدره، بل حق واجب يتجاوز بمراحل الأطر الضيقة لعالم السياسة، ويدخل في صميم عملية تنظيم المجتمع ذاته. وهكذا تُضاف إلى الحريات والحقوق

المدنية القديمة ذخيرة حريات جديدة تولدها الرفاهية والطمأنينة، اللتان يوفرهما المجتمع الصناعي للجميع. مثل هذا المجتمع قادر على أن يكون عادلا وحرا في آن معا[34].

أشار بولاني إلى أن سبيل الانتقال إلى هذا المستقبل يعترضه ، للأسف، «العائق الأخلاقي» للطوباوية الليبرالية (واقتبس بولاني أكثر من مرة مقولات هايك مثالا نموذجيا لهذا التقليد الطوباوي):

يجري الهجوم اليوم على التخطيط والتنظيم باعتبارهما إنكار للحرية؛ ويجري الإعلان عن أن حرية العمل التجاري والملكية الخاصة أمران جوهريان للحرية؛ ويقال أن لا مجتمع يقوم على أساسين غيرهما يستحق أن يوصف بأنه حر؛ في حين تُدان الحرية التي يخلقها التنظيم باعتبارها لا حرية؛ وتُشجب العدالة والليبرالية وصلاح الحال التي يوفرها التنظيم باعتبارها مجرد تمويه للعبودية[35].

وهكذا «تنحط» فكرة الحرية «إلى مجرد الدفاع عن حرية العمل التجاري،» الذي لا يعني عمليا إلا الدفاع عن «الحرية الكاملة للذين لا يحتاج دخلهم ورفاهيتهم وطمأنيتهم إلى دعم، وإلقاء فتات الحريات إلى باقي البشر، الذين يجهدون في استخدام حقوقهم الديمقراطية عبثا للحصول على ملجأ يقيهم سلطة أصحاب الأملاك». لكن، كما هو الحال دائما، إذا كان «المجتمع لا يقوم بغياب السلطة والإكراه، وليس ثمة عالم لا مكان للسلطة فيه»، كما يؤكد هايك، فإن السبيل الوحيد لتحقيق وتوطيد الرؤية الليبرالية الطوباوية يكمن في القوة والعنف والاستبداد. إن الطوباوية الليبرالية أو الليبرالية الجديدة، برأي بولاني، محكومة بقدر

الاستبدادية أو حتى الفاشية الصريحة التي تحبطها[36]، فعندما تضيع الحريات الخيّرة تحل محلها الحريات الشريرة.

يبدو تشخيص بولاني ملائما بشكل غريب لحالتنا المرضية المعاصرة، إذ يوفر موقعا إستراتيجيا مؤاتيا لفهم نوايا الرئيس بوش، في تأكيده أن «علينا [الولايات المتحدة] كأكبر قوة على وجه الأرض واجب العمل على نشر الحرية». كما يساعد في تفسير أسباب تحول الليبرالية الجديدة إلى هذا الحد من السلطوية والاستبداد والقمعية ومعاداة الديمقراطية، في اللحظة التاريخية نفسها التي «تحمل الإنسانية في يديها فرصة منح الحرية نصرها المبين على أعدائها القدامى»[37]. ويساعدنا أيضا في التركيز على كيفية حصول هذا العدد الكبير من الشركات المتحدة على أرباح خيالية من وراء استغلال نتاجاتها التكنولوجية (مثل أدوية الإيدز) ومنع استخدامها في المجال العام، إضافة إلى استغلالها فواجع الحرب (كما في حالة شركة هالبيرتون) والمجاعة والكوارث البيئية. كذلك يثير المخاوف في احتمال أن تكون هذه النكبات أو شبه النكبات (سباقات التسلح والحاجة إلى مواجهة أعداء حقيقيين ووهميين) تم تدبيرها وهندستها في الخفاء لمصلحة تلك الشركات الكبيرة. كما يجعل من الوضوح بمكان سبب توق أصحاب الثروة والنفوذ إلى دعم بعض مفاهيم الحقوق والحريات لهذا الحد، في سياق سعيهم لإقناعنا بطيبتهم واهتمامهم بشؤون الكون قاطبة. إن ثلاثين سنة من الحريات الليبرالية الجديدة لم تؤد فقط إلى إعادة السلطة لطبقة رأسمالية ضيقة الحدود، بل أنتجت أيضا تكثيفا هائلا لنفوذ وقوة الشركات المتحدة في مجالات الطاقة والإعلام والنقل والصناعات الدوائية وتجارة التجزئة (شركة وول مارت على سبيل المثال)،

بحيث يبدو أن حرية السوق، التي اعتبرها بوش ذروة الطموح الإنساني، ليست في الحقيقة أكثر من أدوات ووسائل ملائمة لنشر سلطة الاحتكارات وثقافة الكوكا كولا في كل مكان، وبلا قيد أو شرط. أضف إلى ذلك أن تأثيرها غير المتكافئ على أجهزة الإعلام والعملية السياسية (بزعامة شركات روبرت ميردوك وشركة فوكس نيوز)، يتيح لهذه الطبقة الحافز والقوة لإقناعنا بأننا جميعا في وضع أفضل من ذي قبل، في ظل الحريات الليبرالية الجديدة. في الواقع، لا بد وأن يبدو العالم مكانا أفضل بالنسبة إلى نخبة تعيش حياتها بدعة ورفاه داخل غيتوياتها المذّهبة، فالليبرالية الجديدة تسبغ حقوقا وحريات على أولئك الذين، كما قد يقول بولاني، «لا يحتاج دخلهم ورفاههم وطمأنينتهم إلى دعم»، وتترك الفتات لبقيتنا. كيف تأتى «لبقيتنا»، إذن، الإذعان بمثل تلك السهولة إلى هذا الوضع؟

-2-

بناء القبول والإذعان

كيف تحققت الليبرالية الجديدة، ومَنْ حققها؟ في دول مثل تشيلي والأرجنتين في السبعينيات، تبقى الإجابة بسيطة بقدر ماهي سريعة وأكيدة ووحشية: انقلاب عسكري تدعمه الطبقات العليا التقليدية (بالاشتراك مع حكومة الولايات المتحدة)، يتلوه قمع عنيف لمختلف أشكال التضامن الناشئة داخل الحركة العمالية والحركات الاجتماعية المدينية، التي تهدد سلطتها. لكن الثورة الليبرالية الجديدة، المنسوبة عادة إلى تاتشر وريغان بعد عام 1979، كان لا بد أن تتحقق بالطرق الديمقراطية، لأن تحولا بهذا الحجم والأهمية يقتضي بناء قبول سياسي مسبق بين طيف واسع من عموم الجماهير يكفي للفوز بالانتخابات. نموذجيا، تنبني الموافقة على أرضية ما أسماه غرامتشي «الحس العام» (وهو تعريفا «ما يجري تقبله بشكل بدهي ومشترك»)، وينبني الحس العام بدوره على ممارسات ضاربة قدما في عمليات الاشتراك الثقافي، المتجذرة غالبا في صلب التقاليد الإقليمية أو القومية الدفينة. والحس العام (common sense) غير الحصافة أو سداد الرأي (good sense)، الذي يمكن بناؤه من خلال الاشتباك النقدي مع القضايا الراهنة. لذلك يمكن للحس العام أن يكون مضلِّلا إلى أبعد الحدود، بحيث يحجب مشاكل حقيقية أو يخفيها تحت غطاء تحيزات ثقافية متنوعة[1]. كما يمكن تجييش القيم الثقافية والتقليدية (كالإيمان بالله والوطن أو بآراء معينة حول وضع المرأة في المجتمع)، والمخاوف

(من «الآخرين» أو من الشيوعيين أو المهاجرين أو الأجانب)، لإخفاء حقائق مغايرة أخرى. يمكن أيضا استحضار الشعارات السياسية لتقنيع إستراتيجيات معينة بأدوات مجازية مبهمة. كلمة «الحرية» تحديدا عبارة يتردد صداها في الحس الأميركي العام على نحو واسع اليوم، إلى درجة أصبحت فيها أشبه ما تكون«بزر تضغطه النخب فتفتح الباب إلى قلوب الجماهير» لتبرر كل شيء تقريبا[2]؛ والاستعادة المتبصرة لأحداث الماضي تظهر أن بوش استطاع تبرير الحرب على العراق بهذه الطريقة. لذلك استنتج غرامتشي أن المشكلات السياسية تصبح «غير قابلة للحل» حين «تتنكر بزي مشاكل ثقافية»[3]، ولذلك أيضا يتحتم علينا في السعي الحالي لفهم عملية بناء القبول السياسي، تعلم كيفية انتزاع المعانى السياسية من إهابها الثقافي.

كيف، إذن، تم توليد ما يكفي من القبول الشعبي لشرعنة التحول الليبرالي الجديد؟ بداية، لا بد من التأكيد أن القنوات التي تم من خلالها تحقيق ذلك كانت كثيرة ومتنوعة. لقد أشاعت الشركات الكبيرة، ووسائل الإعلام، والمؤسسات العديدة التي تشكل المجتمع المدني ـ كالجامعات والمدارس والكنائس والجمعيات المهنية ـ تأثيرات إيديولوجية قوية. و«الزحف الكبير» للأفكار الليبرالية الجديدة عبر هذه المؤسسات، كما تصوره هايك عام 1947، وما رافقه من تنظيم معاهد البحث (بدعم وتمويل الشركات الكبيرة)، والسيطرة على بعض القطاعات الإعلامية، وتحول العديد من المفكرين إلى اعتناق طرق التفكير الليبرالية الجديدة، أوجد مناخا فكريا رأى في الليبرالية الجديدة الضامن الحصري للحرية. فيما بعد، اندمجت هذه الحركات وتعززت سلطتها عبر السيطرة على الأحزاب السياسية، وفي نهاية المطاف على سلطة الدولة ذاتها.

تعاظم الاحتكام في كل ذلك إلى التقاليد والقيم الثقافية، إذ لم يكن من المرجح أن يحظى مشروع مفتوح، يتمحور حول استعادة نخبة صغيرة سلطتها الاقتصادية، بالكثير من التأييد الشعبي. لكن المحاولات المنهجية لتبني قضية الحريات الفردية استطاعت اجتذاب قاعدة جماهيرية عريضة، وإخفاء الحملة الحقيقية لاستعادة السلطة الطبقية. علاوة على ذلك، ما أن قام جهاز الدولة باتخاذ الخطوة الأولى في التحول إلى الليبرالية الجديدة حتى أصبح بالإمكان استغلال سلطاته في الإقناع، والرشوة، والتهديد، والترغيب المشترك، للحفاظ على مناخ القبول الضروري لإدامة وتوطيد سلطة الليبرالية الجديدة. وسوف نرى لاحقا أن هذه تحديدا كانت ميزة تاتشر وريغان الخاصة وموطن قوتهما.

كيف تفاوضت الليبرالية الجديدة مع حلفائها وخصومها لإحداث التحول وإزاحة الليبرالية المتجذرة على هذا النحو الشامل؟ في بعض الحالات، تكمن الإجابة إلى حد بعيد في استخدام القوة (سواء العسكرية، كما في تشيلي، أم المالية، عبر عمليات صندوق النقد الدولي في موزامبيق أو الفلبين). وبمقدور الإكراه أحيانا إِحداث حالة من القدرية، أو حتى القنوط، تدفع إلى تقبل فكرة أن ليس ثمة بديل، كما أصرت مارغريت تاتشر على القول مرارا وتكرارا، لا في الماضي ولا في الحاضر. في كل الأحوال، تنوعت أساليب البناء الفاعل للقبول والموافقة من مكان إلى آخر، فنجحت في بعضها، وفشلت أو ذوت في أماكن أخرى، كما أثبت العديد من حركات المعارضة. لكن علينا تجاوز هذه الآليات الثقافية والإيديولوجية بالغة التنوع ـ بغض النظر عن أهميتها ـ والوصول إلى خاصيات التجربة اليومية، كي نحدد بشكل أفضل الأرضية المادية لبناء القبول. على هذا

المستوى ـ وعبر تجربة الحياة اليومية في ظل الرأسمالية في السبعينيات ـ نستطيع أن نرى كيف بدأت الليبرالية الجديدة تخترق مفاهيم «الحس العام». وكانت النتيجة، في أجزاء عديدة من العالم، النظر إلى الليبرالية الجديدة باطراد على أنها سبيل ضروري وحتمي، بل حتى«طبيعي» كلية، لإعادة ترتيب النظام الاجتماعي.

إن أي حركة سياسية تعتبر الحريات الفردية مقدسة تبقى عرضة الضم إلى الحظيرة الليبرالية الجديدة. على سبيل المثال، امتزجت الاضطرابات السياسية التي اجتاحت العالم عام 1968 برغبة قوية في الحصول على قدر أكبر من الحريات الفردية، وهو ما نادى به الطلاب فعليا، وحركته الجماعات الناشطة للدفاع عن «حرية التعبير» في بيركلي في الستينيات، وجماهير الطلاب الذين نزلوا إلى شوارع باريس وبرلين وبانكوك، وقتلوا بوحشية متناهية رميا بالرصاص في مدينة مكسيكو قبيل افتتاح الألعاب الاولمبية عام 1968. كلهم طالبوا بالتحرر من سلطة الآباء، والمؤسسات التربوية والتعليمية، والشركات والبيروقراطيات، والقيود التي فرضتها الدولة. لكن الهدف السياسي الأساس لحركة 68' كان أيضا تحقيق العدالة الاجتماعية.

لا تتطابق قيم العدالة الاجتماعية بالضرورة مع قيم الحرية الفردية، فالسعي لتحقيق العدالة يفترض مسبقا درجة من التكافل الاجتماعي، والاستعداد لإخضاع المتطلبات والحاجات والرغبات الفردية إلى النضال في سبيل قضية أعم، كتحقيق المساواة الاجتماعية أو العدالة البيئية مثلا. واجهت حركة 68' صعوبة بالغة في دمج هدفي العدالة الاجتماعية والحرية الفردية، وبدا التوتر بينهما بأوضح صورة في التباين بين موقف اليسار

التقليدي (العمل المنظم والأحزاب السياسية المناصرة لعمليات التضامن الاجتماعي بأشكالها المختلفة) وموقف الحركة الطلابية الراغبة بالمزيد من الحريات الفردية. ولا أدل على ذلك من مشاعر الشك والعداء التي باعدت بين شقي الحركة الرئيسين في فرنسا (أي الحزب الشيوعي الفرنسي والحركة الطلابية) خلال الأحداث. في الواقع، لا يستحيل تجسير هوة الاختلافات هذه، لكن من السهولة بمكان دق إسفين بين المطلبين. وقد استطاع الخطاب الليبرالي الجديد، بتركيزه الأساس على الحريات الفردية، فصل الليبرتارية، وسياسات الهوية، والتعددية الثقافية، وفي نهاية المطاف الاستهلاكية النرجسية، عن القوى الاجتماعية المصطفة في نسق السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية عبر الوصول إلى سلطة الدولة. غير أن الليبرالية الجديدة لم تخلق تلك التمايزات بل ببساطة استغلتها، إن لم نقل أثارتها وهيجتها، فتاريخ اليسار الأميركي مثلا أثبت منذ أمد بعيد أن من الصعوبة بمكان تشكيل النظام الجماعي الذي يقتضيه الفعل السياسي لتحقيق العدالة الاجتماعية، دون الإساءة إلى رغبة اللاعبين السياسيين بالحصول على حريتهم الفردية، والاعتراف الكامل بهوياتهم الخاصة وحرية التعبير عنها.

في بداية السبعينيات، استطاع الساعون إلى الحريات الفردية والعدالة الاجتماعية توحيد صفوفهم في النضال من أجل قضية مشتركة، ومواجهة ما اعتبره العديد منهم آنذاك عدوا مشتركا، تجسد في تحالف الشركات المتحدة ذوات السطوة والنفوذ مع الدولة التدخلية، وهو تحالف بدا وكأنه يدير العالم بطرق تقمع الحرية الفردية وتفتقد العدالة الاجتماعية في آن معا. كانت حرب فيتنام المحرض الأوضح على حالة السخط السائدة، لكن

النشاطات التدميرية لكل من الشركات المتحدة والدولة في مجال البيئة، والدفع الدائم باتجاه الاستهلاكية الغبية، والفشل في معالجة القضايا الاجتماعية، والاستجابة بشكل ملائم لحق التنوع والاختلاف، إضافة إلى القيود المتشددة على السلوك الشخصي والإمكانات الفردية، من قبل أجهزة الدولة المفوضة والقوى«التقليدية» في المجتمع، كانت كلها أيضا مثار سخط واستياء واسعين. كانت الحقوق المدنية قضية هامة، ومسائل الحريات الجنسية والتناسلية قيد البحث والنقاش على أوسع نطاق. وكان كل من شارك بحركة 68' تقريبا يعتبر الدولة التطفلية، التي تتدخل في حياة الفرد الخاصة وحقوقه الشخصية، عدوا يجب مواجهته إصلاحه. بالطبع، يوافق الليبراليون الجدد عن طيب خاطر على هذه النقطة، لكن ثورة الستينيات اعتبرت أيضا الشركات الرأسمالية الكبيرة، وعالم المال والأعمال، ونظام السوق الاقتصادي، الأعداء الرئيسين الواجب مواجهتهم وتقويمهم، إن لم يكن تحويلهم ثوريا ـ ومن هنا تحديدا ينبع التهديد الذي شكلته ثورة الستينيات للسلطة الطبقية الرأسمالية. استطاعت المصالح الطبقية الرأسمالية الاستيلاء على مثل الحرية الفردية، واستخدامها ضد ممارسات الدولة التدخلية والتنظيمية، على أمل حماية أو حتى استعادة مواقعها. وكانت الليبرالية الجديدة مهيأة ومناسبة تماما للقيام بتلك المهمة الإيديولوجية، ولكن كان لا بد من دعمها بإستراتيجية عملية تشدد على حرية خيار المستهلك، ليس فقط في الحصول على منتجات محددة، بل أيضا بالنسبة إلى سبل العيش وأساليب الحياة، وطرق التعبير، وطيف واسع من الممارسات الثقافية. لقد تطلب نجاح عملية التحرير الليبرالي الجديدة، اقتصاديا وسياسيا على حد سواء، بناء ثقافة شعبوية تجمع

الاستهلاكية التفاضلية والليبرتارية الفردية، وترتكز بكليتها على السوق الليبرالي الجديد. وبهذا أثبتت أنها متساوقة بقدر غير قليل مع تلك النزوة الثقافية المسماة «ما بعد الحداثة»، التي كانت منذ أمد بعيد تتلطى في الأروقة الثقافية، دون أن تتمكن من الظهور كتيار فكري وثقافي سائد ومكتمل النمو. كان ذلك التحدي الكبير الذي وضعته الشركات والنخب الطبقية نصب أعينها، وسعت إلى إنجازه طيلة مدة الثمانينيات.

لم يكن كل هذا واضحا تماما آنذاك، فالحركات اليسارية فشلت في إدراك أو مواجهة، ناهيك بتجاوز، التوتر المتأصل بين البحث عن الحريات الفردية والعدالة الاجتماعية. لكني على قناعة بأن الإحساس الحدسي بالمشكلة كان واضحا بما فيه الكفاية للعديد من أعضاء الطبقة العليا، حتى أولئك الذين لم يقرؤوا هايك، أو يسمعوا بالنظرية الليبرالية الجديدة من قريب أو بعيد. دعوني أوضح هذه الفكرة بمقارنة التحولات الليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة مع مثيلتها في بريطانيا خلال سنوات السبعينيات المضطربة.

في حالة الولايات المتحدة، سأبدأ بمذكرة سرية أرسلها لويس باول إلى غرفة التجارة الأميركية في شهر آب/ أغسطس عام 1971. جادل باول، الذي كان على وشك الترقية إلى منصب قاض في المحكمة العليا من قبل ريتشارد نيكسون، بأن حملة الانتقادات والمعارضة للنظام الاقتصادي الأميركي، القائم على حرية القطاع الخاص، تجاوزت كل الحدود. لقد «حان الوقت ـ بل في الحقيقة تأخر كثيرا ـ لتسخير حكمة وإبداع وموارد الشركات الأميركية ضد أولئك الساعين إلى تدميره». لم يعد العمل الفردي كافيا، كتب باول، «فالقوة تكمن في التنظيم، وفي التخطيط الدقيق

وبعيد الأمد، وفي التنفيذ، وفي اتساق العمل على امتداد مدة غير محددة من السنوات، وفي مستوى التمويل الذي لا يتوافر إلا عبر الجهد المشترك، وفي السلطة السياسية المتاحة حصريا للعمل الموحد والمنظمات الوطنية». يتحتم على غرفة التجارة الوطنية، أضاف باول، قيادة هجوم مركز على المؤسسات الرئيسة ـ الجامعات، والمدارس، ووسائل الإعلام، ودور النشر، والمحاكم ـ لتغيير طريقة تفكير الأفراد حول «الشركات، والقانون، والثقافة، والفرد»، سيما وأن الشركات الأميركية لا تعدمها الموارد لمثل هذا المسعى، خصوصا حين يجري تجميعها معا[4].

يصعب تقدير مدى التأثير المباشر لهذه الدعوة الواضحة إلى الاشتباك في صراع طبقي، لكننا نعرف الآن أن غرفة التجارة الأميركية وسعت قاعدتها لاحقا من حوالي ستين ألف شركة عام 1972 إلى أكثر من ربع مليون شركة بعد عشر سنوات. وبالاشتراك مع الجمعية الوطنية للصناعيين (التي انتقلت إلى واشنطن عام 1972)، جمعت أموالا هائلة في صندوق حملاتها للتأثير على أعضاء الكونغرس والعمل في مجال الأبحاث. في عام 1972 أنشأت غرفة التجارة «الطاولة المستديرة للحوار حول التجارة والأعمال»، وهي منظمة تضم عددا من كبار المدراء التنفيذيين «الملتزمين بالسعي الدؤوب والجريء لتمكين الشركات من الحصول على النفوذ السياسي»، وتحولت فيما بعد إلى مركز العمل الجمعي لصالح الشركات وقطاع المال والأعمال. بلغ مدخول الشركات المرتبطة بهذه المنظمة ما يعادل «حوالي نصف الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة» في السبعينيات، وأنفقت على الشؤون السياسية ما يقارب 900 مليون دولار سنويا (وهو مبلغ هائل في ذلك الوقت). تأسست معاهد أبحاث مثل «مؤسسة التراث»، و«معهد

هوفر»، و«مركز دراسات الأعمال التجارية الأميركية»، و«المعهد الأميركي للأعمال التجارية»، بدعم من الشركات المتحدة لإثارة الجدل والسجال، وإن اقتضى الأمر، كما في حالة «المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية»، وضع دراسات تقنية وتجريبية جدية، واستنباط آراء سياسية فلسفية تدعم عموما السياسات الليبرالية الجديدة. جاء حوالي نصف تمويل معهد الأبحاث المرموق، «المكتب الوطني للدراسات الاقتصادية»، من الشريحة العليا لقائمة مجلة فورتش بأغنى 500 شركة؛ وترك هذا المعهد، نتيجة اتصاله عن قرب بالمجتمع الأكاديمي، تأثيرا بالغ الأهمية على طرق التفكير السائدة في أقسام علم الاقتصاد وكليات الأعمال في جامعات البحث الرئيسة في الولايات المتحدة. ومع التمويل السخي الذي قدمه أفراد أثرياء (مثل جوزيف كورز، صاحب مصانع البيرة الذي أصبح فيما بعد عضوا في «مطبخ ادارة» ريغان) ومؤسساتهم (مثل «أولن» و«سكايف» و«سميث ريتشاردسون» و«بيو تشاريتابل ترست»)، غمر الأسواق فيض من المنشورات والكتب التي تعتنق العقائد الليبرالية الجديدة، ولعل كتاب نوزيك الفوضى والدولة والطوباوية أكثرها انتشارا وأهمية. كذلك قدم سكايف عام 1977منحة لتمويل نسخة تلفازية من كتاب ملتون فريدمان حرية الاختيار.«كان عالم الأعمال«، خلص بليث إلى القول في ختام دراسته، «يتعلم كيف ينفق الأموال كطبقة»[5].

أولى الباحث باول اهتماما خاصا بالجامعات، وأشار إلى توافر فرصة وقضية سانحتين تنبغي متابعتهما. صحيح أن ثمة مراكز تغذي المشاعر المعادية للدولة والشركات الكبيرة (قال باول، بعد أن أحرق الطلاب في جامعة سانتا باربرا بناء «بنك أميركا»، ودفنوا في طقس احتفالي سيارة

أميركية في الرمال)، لكن العديد من الطلاب كانوا (وما يزالون) موسرين، ويتمتعون بامتيازات كثيرة، أو على الأقل متحدرين من الطبقة الوسطى. ولطالما تبنت هذه الشريحة، والولايات المتحدة عموما، عبر تاريخها قيم الحرية الفردية، واحتفت بها (في الموسيقى والثقافة الشائعة) باعتبارها القيم الأساس والأسمى. هنا على وجه الخصوص وجدت المواضيع الرئيسة في الليبرالية الجديدة أرضا خصبة للدعاية وترويج بضاعتها. بالطبع، لم يدع باول إلى توسيع سلطات الدولة، غير أنه «يتحتم على الشركات المتحدة»، كما قال، «العمل بدأب لرعاية الدولة والدفاع عنها»، واستخدام سلطاتها، حين تقتضي الحاجة، «بتصميم وعنف»[6]. لكن كيف بالتحديد يمكن استخدام سلطات الدولة لإعادة صياغة الفهم المشترك والحس العام؟

كانت الأزمة المالية في مدينة نيويورك حالة نموذجية، فأحد خطوط الاستجابة للأزمة المزدوجة في تراكم رأس المال والسلطة الطبقية، تبدى بأوضح صوره في خنادق الصراعات المدينية في السبعينيات. على امتداد سنوات عدة، أدت عمليات إعادة الهيكلة الرأسمالية وتفكيك البنية الصناعية في مدينة نيويورك إلى تآكل القاعدة الاقتصادية وبروز حركة انتقال سريعة ونشطة إلى الضواحي، الأمر الذي ترك قسما كبيرا من مركز المدينة في حالة فقر شديد. وكانت النتيجة في الستينيات اضطرابات اجتماعية متفجرة، قامت بها الفئات المهمشة من السكان، فيما عرف لاحقا باسم «الأزمة المدينية» (بعد ظهور مشكلات مماثلة في العديد من مراكز المدن الأميركية). بدا الحل آنذاك توسيع قاعدة العمالة والمرافق العامة، جزئيا بتمويل فدرالي سخي، لكن المصاعب المالية التي واجهها الرئيس نيكسون دفعته ببساطة إلى إعلان انتهاء

أزمة المدن في بداية السبعينيات. وقد شكل ذلك صدمة مفاجئة للكثير من سكان المدن، وأشار إلى انخفاض حاد في الدعم الفدرالي لاحقا. ومع تسارع حدة الركود الاقتصادي، تزايدت الفجوة بين العوائد والإنفاقات في ميزانية مدينة نيويورك (التي كانت كبيرة بما فيه الكفاية آنذاك، بسبب الاقتراض الجائر والتبذير طيلة سنوات عدة). في البداية، كانت المؤسسات المالية على استعداد لتجسير الفجوة، لكن عصبة قوية من أصحاب بنوك الاستثمار (بزعامة والتر ريستون، رئيس «سيتي بانك») رفضت إعادة جدولة الديون ودفعت المدينة عمليا إلى حد الإفلاس عام 1975. تضمنت عملية الإنقاذ المالي التي تبعت الأزمة، إقامة مؤسسات جديدة تتولى إدارة ميزانية المدينة، ففرضت هذه المؤسسات أولوية تعويض مالكي سندات الديون من العوائد الضريبية، وترك ما تبقى لخدمات المدينة الأساسية. كانت النتيجة تقليص طموحات النقابات البلدية ذات السطوة والنفوذ في المدينة، علاوة على تجميد الأجور، وخفض اعتمادات العمالة العامة والخدمات الاجتماعية (خدمات التعليم، والصحة العامة، والنقل)، وفرض رسوم على مستخدميها (أدخلت جامعة مدينة نيويورك على نظامها التعليمي للمرة الأولى رسوم التعليم الخاص). آخر الإهانات كان إلزام النقابات البلدية باستثمار اعتمادات صناديقها التقاعدية في سندات المدينة، بحيث تضطر إلى تخفيف مطالبها أو مواجهة احتمال خسارة تلك الاعتمادات في حال إفلاس المدينة[7].

لم يكن ذالك بأقل من انقلاب نفذته المؤسسات المالية ضد حكومة مدينة نيويورك المنتخبة ديمقراطيا، ولم يكن بحال من الأحوال أقل كفاءة من الانقلاب العسكري في تشيلي قبله. لقد أعيد توزيع الثروة على

الطبقات العليا وسط أزمة مالية حادة، وهو ما اعتبره زيفن «أعراضا دالة على ظهور إستراتيجية جديدة، تجمع بين خفض التضخم وإعادة التوزيع التنازلي للدخل والثروة، وبالتالي السلطة والنفوذ». كانت تلك معركة مبكرة، وربما حاسمة، في حرب جديدة تهدف إلى «ردع الآخرين، وإظهار أن ما يحدث لمدينة نيويورك الآن قد يحدث لهم أيضا، وفي بعض الحالات سوف يحدث لهم حتما»(8).

يبقى السؤال مفتوحا حول ما إذا كان المشاركون في عملية التفاوض للتوصل إلى تلك التسوية المالية، أدركوا أنها في الحقيقة إستراتيجية تهدف إلى استعادة السلطة الطبقية. إن الحفاظ على النظام المالي قضية مهمة بحد ذاتها، ولا تستتبع بالضرورة، كما هو الحال في النظرية النقدية عموما، إعادة توزيع تنازلي للثروة. من غير المرجح، مثلا، أن يكون استرجاع السلطة الطبقية خطر على بال فيليكس روهاتين، صاحب البنك التجاري والوسيط الذي أبرم الصفقة بين مدينة نيويورك وحكومة الولاية والمؤسسات المالية. كانت الطريقة الوحيدة «لإنقاذ» المدينة إرضاء أصحاب بنوك الاستثمار، في حين كان روهاتين عمليا يخفض مستوى معيشة معظم سكان مدينة نيويورك. لكن من شبه المؤكد أن أصحاب بنوك الاستثمار أنفسهم، أمثال والتر ريستون، كانوا يفكرون في دخيلتهم باسترجاع سلطتهم الطبقية، فقد وازى ريستون صراحة بين الشيوعية وبين صيغ وأشكال تدخل الدولة كافة في بريطانيا والولايات المتحدة. من شبه المؤكد أن ذلك كان أيضا هدف ويليام سايمون، وزير الخزانة في عهد الرئيس فورد (وأصبح لاحقا رئيس «مؤسسة أولن» المغالية في تطرف فكرها المحافظ)، فبعد أن شاهد سايمون تطور الأحداث في تشيلي

باستحسان كبير، نصح الرئيس فورد برفض تقديم المساعدة إلى مدينة نيويورك (كان العنوان الرئيس على صدر صفحات جريدة نيويورك ديلي نيوز ببساطة، «من فورد إلى المدينة: موتي»). قال سايمون إن شروط أي عملية إنقاذ مالية يجب أن تكون«عقابية إلى ابعد الحدود، ويجب أن تكون التجربة برمتها مؤلمة إلى أبعد الحدود، بحيث لا تقع مدينة أخرى، ولا تنظيم سياسي فرعي آخر، في غواية السير ثانية في الطريق نفسه»[9].

على الرغم من أن مقاومة إجراءات التقشف كانت واسعة النطاق، فإنها لم تستطع إلا إبطاء «الثورة المضادة القادمة من الأعلى»، كما قال فريمن، «لا إيقافها». في غضون سنوات قليلة جرى إلغاء العديد من الإنجازات التاريخية للطبقة العاملة في نيويورك، إذ تقلص القسم الأكبر من البنية الاجتماعية التحتية، وتراجعت البنية المادية التحتية (نظام القطارات تحت الأرض مثلا) في المدينة، نتيجة نقص الاستثمارات أو حتى الصيانة. أصبحت الحياة في نيويورك «مرهقة، واكتسى الجو المديني طابعا كالحا وقبيحا». لقد تم عمليا تجريد حكومة المدينة، والحركة العمالية المحلية، والطبقات العاملة في نيويورك، من معظم المكتسبات والسلطات التي راكمتها في العقود الثلاثة السابقة»[10].

تقبلت الطبقات العاملة في نيويورك، على مضض، مجموعة الحقائق الجديدة بعد انهيار معنوياتها، لكن أصحاب بنوك الاستثمار لم يتركوا المدينة وشأنها، بل استغلوا الفرصة لإعادة هيكلتها بطرائق تتلاءم مع أجنداتهم. كان على رأس أولوياتهم خلق «مناخ مؤات للتجارة والاستثمار»، وهذا يعني استخدام الموارد العامة لإقامة بنى تحتية تناسب عالم الشركات والأعمال (خصوصا في مجال الاتصالات)، إضافة إلى تقديم حوافز

ضريبية ودعم مالي للمشاريع الرأسمالية. حلت رعاية الشركات الكبيرة محل رعاية البشر ورفاههم، وجرى تجييش مؤسسات النخبة لتسويق صورة مدينة نيويورك كمركز ثقافي وقبلة سياحية (بما في ذلك ابتكار الشعار الشهير «أحبُّ نيويورك»). ثم تحركت النخب الحاكمة، غالبا عن نكاية وتشف، لدعم فتح الميادين الثقافية أمام التيارات الكوزموبوليتانية بتنوعاتها وأشكالها المختلفة. أصبح التقصي النرجسي عن الذات والهوية والميول الجنسية، الموضوع السائد واللازمة المتكررة في أدبيات الثقافة البورجوازية المدينية. اتُخذت حرية الفن وضروراته ذريعة، دفعتها المؤسسات الثقافية المؤثرة في المدينة إلى مركز الصدارة، وأدت عمليا إلى تحرير الثقافة في نيويورك على الطريقة الليبرالية الجديدة. انمحت صورة«نيويورك الديمقراطية» من الذاكرة الجمعية، وحلت محلها صورة «نيويورك الهاذية» (بعبارة رِمّ كولهاس الشهيرة)[11]. أذعنت نخب المدينة الثقافية، وإن يكن بعد مقاومة وكفاح، أمام الطلب المتزايد على تنوع أساليب الحياة (بما فيها المرتبطة بالأفضليات الجنسية والجنوسية)، وخيارات الحيز الاستهلاكي (في مجالات مثل الإنتاج الثقافي)، وأصبحت نيويورك مركز التجارب الفكرية والثقافية ما بعد ـ الحداثوية. في أثناء ذلك أعاد أصحاب البنوك الاستثمارية هيكلة اقتصاد المدينة ومحورته حول النشاطات المالية، والخدمات الرديفة، مثل الخدمات القانونية والإعلامية (اعيد تفعيل وإنعاش الكثير من المؤسسات الإعلامية بفضل عمليات التمويل الشائعة آنذاك)، والاستهلاكية المتنوعة (ابرزها وأكثرها ربحية «أرستقرطة» الأحياء «واسترجاع» علاقات الجوار). تزايد النظر إلى حكومة المدينة باعتبارها كيانا تجاريا، لا اجتماعيا ديمقراطيا

أو حتى إداريا؛ وأدت حدة التنافس على رأس المال الاستثماري داخل مدينة نيويورك إلى تحويل الحكومة إلى هيئة إدارة مدينية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. أصبحت مشاريع الأعمال في المدينة تُدار باطراد خلف أبواب مغلقة، وتقلص باطراد محتوى البعد الديمقراطي والتمثيلي للإدارة المحلية[12].

تراجعت صورة نيويورك الطبقات العاملة والمهاجرين الإثنيين، واجتاحها في الثمانينيات وباء ملحمي الأبعاد من العنصرية والمخدرات (كراك ـ كوكايين)، ترك وراءه الكثير من الشباب خلف القضبان أو بلا مأوى أو أمواتا، لتضربها بعد ذلك في التسعينيات جائحة الإيدز. أصبح العنف الإجرامي أحد الخيارات القليلة المتاحة جديا أمام الفقراء لاكتساب وإعادة توزيع الثروة، وردت السلطات بتجريم سكان مجتمعات معدمة ومهمشة بأكملها. وقع اللوم على الضحايا، واكتسب غولياني شهرته بالانتقام منهم نيابة عن بورجوازية مانهاتن، التي كانت تزداد ثراء وفي الآن ذاته ضجرا بمواجهة آثار كل ذلك الدمار على عتباتها.

أصبحت إدارة الأزمة المالية في مدينة نيويورك تجربة رائدة في الممارسات الليبرالية الجديدة، سواء على الصعيد المحلي في عهد ريغان، أم عالميا من خلال صندوق النقد الدولي في الثمانينيات. لقد رسخت تلك الأزمة مبدأ مفاده أنه في حال نشوب صراع بين صحة وسلامة المؤسسات المالية وعوائد حملة السندات والأسهم من جهة، وصلاح حال المواطنين العاديين من جهة أخرى، فإن الفئة الأولى تتمتع بالأفضلية والامتياز المطلقين. كما أكدت أن دور الحكومة الأساس أصبح إيجاد مناخ مؤات للأعمال والاستثمارات، لا الاهتمام بحاجات وصلاح حال عموم

المواطنين. كانت سياسات إدارة ريغان في الثمانينيات، كما استنتج تاب في ختام دراسته، «مجرد تكرار لسيناريو مدينة نيويورك في السبعينيات، ولكن على نطاق أوسع»[13].

تسارع العمل على نقل هذه النتائج المحلية من أواسط السبعينيات، وترجمتها على المستوى القومي الأميركي. نشر الكاتب توماس إيسدال (وهو صحفي غطى شؤون واشنطن لسنوات عدة) رواية متبصرة عن تلك الأحداث عام 1985:

في السبعينيات، صقلت الشركات قدرتها على العمل كطبقة موحدة، مخضعة غرائزها التنافسية لمصلحة العمل التعاوني والمشترك ، خصوصا في الساحة التشريعية. فبدلا من سعي الشركات المحموم، كل على حدة، إلى الحصول على بعض الامتيازات الخاصة... أصبح الموضوع السائد في إستراتيجية الشركات السياسية مراعاة المصلحة المشتركة في هزيمة قوانين مثل حماية المستهلك، وإصلاح قانون العمل، وفي فرض الضريبية التفضيلية، وتشريعات تنظيم ومنع الاحتكار[14].

لكي تستطيع تحقيق هذا الهدف، كانت الشركات بحاجة إلى طبقة سياسية وقاعدة شعبية. لذلك سعت بدأب إلى السيطرة على الحزب الجمهوري كأداة خاصة بها. كان تشكيل لجان العمل السياسي ذوات السطوة والنفوذ خطوة مهمة، تهدف إلى الحصول على «أفضل حكومة يمكن للمال شراؤها»، حسب القول المأثور الدارج آنذاك. لكن قوانين تمويل الحملات الانتخابية الصادرة عام 1971، والمفترض أن تكون «تقدمية»، شرعت عمليا تمويل الفساد السياسي. ثم توالي صدور مجموعة قرارات حاسمة

عن المحكمة العليا، بدءا بالعام 1976، أقرت للمرة الأولى حق الشركات في تقديم تبرعات مالية غير محدودة للأحزاب السياسية، وحمت لجان العمل السياسي تحت التعديل الأول للدستور، الذي يضمن حقوق الأفراد (وفي هذه الحالة تعتبر الشركات أفرادا) في حرية التعبير[15]. منذ ذلك التاريخ، استطاعت لجان العمل السياسي ضمان هيمنة الشركات الكبيرة ومصالح المؤسسات المالية والمهنية على الحزبين السياسيين الديمقراطي والجمهوري. ارتفع عدد لجان العمل السياسي المشتركة من 89 لجنة عام 1974 إلى 1467 لجنة بحلول عام 1982، وفي حين كانت هذه اللجان على استعداد لتمويل أقوى المسؤولين في مناصب الدولة من كلا الحزبين، فإنها نزعت منهجيا إلى دعم مرشحي اليمين. في أواخر السبعينيات، طالب ريغان (الذي كان حاكم كاليفورنيا آنذاك) ووليام سايمون (الذي واجهناه آنفا) لجان العمل السياسي صراحة بتوجيه جهودها نحو دعم وتمويل مرشحي الحزب الجمهوري المتعاطفين مع سياسات اليمين[16]. ونظرا لأن سقف مبلغ التبرعات المسموح لكل لجنة عمل سياسي إعطاؤه إلى أي فرد كان 5000 دولار، اضطرت اللجان من مختلف الشركات والصناعات إلى تنسيق جهودها والعمل معا، وهذا يعني بناء تحالفات قائمة على أساس طبقي لا مصالح خاصة.

تعارضت رغبة الحزب الجمهوري بأن يكون ممثل «الطبقة السائدة في دوائره الانتخابية» آنذاك، كما يشير إيسدال، مع الموقف «المتناقض إيديولوجيا» للديمقراطيين. وقد نجم هذا التناقض عن حقيقة أن ارتباطات الحزب الديمقراطي بفئات المجتمع المتنوعة ـ النساء والسود والعمال والمسنين وذوي الأصول الإسبانية والمنظمات السياسية المدينية ـ

تبقى شديدة الانتشار وغير مركزة، ولا تشكل أي فئة منها أغلبية واضحة، ولا يزيد حجمها كثيرا عن الفئات الأخرى. ثم إن اعتماد الديمقراطيين على «تبرعات المبالغ الكبيرة» جعلت العديد منهم عرضة التأثر الشديد والمباشر بمصالح الشركات وإملاءاتها[17]. وفي حين يتمتع الحزب الديمقراطي بقاعدة شعبية واسعة، فإنه لا يستطيع انتهاج خط سياسي يعادي صراحة رأس المال والشركات المتحدة، دون قطع صلاته مع المصالح المالية القوية.

كان الحزب الجمهوري بحاجة إلى قاعدة انتخابية صلبة لاحتلال مواقع السلطة بشكل فاعل، وفي تلك المدة تقريبا سعى الجمهوريون إلى عقد تحالف مع اليمين المسيحي. لم يكن اليمين المسيحي فاعلا سياسيا في الماضي، لكن تأسيس جيري فالول «الأغلبية الأخلاقية» كحركة سياسية عام 1978 غيرت كل ذلك، فحصل الحزب الجمهوري على قاعدته المسيحية. كما اجتذب الحزب الجمهوري النزعة القومية الثقافية للطبقات العاملة الأميركية، وإحساسها المنغلق بالفضيلة والأحقية الأخلاقية (منغلق لأن هذه الطبقة عاشت في ظروف قلق اقتصادي مزمن، وشعرت بالإقصاء عن الكثير من المكاسب التي يجري توزيعها من خلال برامج الدولة ومختلف أشكال العمل الإيجابي). استطاع الحزب تجييش هذه القاعدة السياسية وكسب ودها بشكل ايجابي، عبر قيم الدين والقومية الثقافية، وبشكل سلبي عبر العنصرية وكره الحركة النسوية والمثليين، سواء صراحة أم بشكل رمزي. لم تكن المشكلة بالنسبة لهذه الطبقة الرأسمالية بحد ذاتها أو التحرير الليبرالي الجديد للثقافة، بل«الليبراليين» أنفسهم، الذين استغلوا سلطات الدولة الجائرة لدعم فئات محددة (السود والنساء

وحماة البيئة، إلخ..). وهكذا قامت حركة فكرية محافظة جديدة وجيدة التمويل (تمحورت حول ايرفنغ كريستول، ونورمان بودهوريتز، ومجلة كومنتري)، اعتنقت القيم الأخلاقية التقليدية، واعطت مصداقية لمثل هذه الطروحات. دعم المحافظون الجدد الليبرالية الجديدة اقتصاديا لا ثقافيا، حيث هاجموا بعنف السياسات التدخلية المتطرفة لمن أسموهم «النخبة الليبرالية» ـ فخلطوا بذلك إلى أبعد الحدود ما قد تعنيه كلمة «ليبرالي». في كل الأحوال، كانت النتيجة صرف الانتباه عن الرأسمالية وسطوة الشركات المتحدة، وتبرئة ساحتها من أية علاقة بالمشكلات الاقتصادية أو الثقافة التي أوجدتها مبادئ الاستهلاكية والفردانية المتحررة من أية ضوابط.

تعزز منذ ذلك الوقت باطراد الحلف غير المقدس بين الشركات الكبيرة والمسيحيين المحافظين، المدعومين من قبل المحافظين الجدد، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تصفية كل العناصر الليبرالية داخل الحزب الجمهوري (التي كانت مهمة ومؤثرة في الستينيات)، خصوصا بعد عام 1990، وتحويله إلى قوة انتخابية يمينية ومتجانسة نسبيا كما هو الآن[18]. بالطبع، لم تكن تلك المرة الأولى، ويخشى ألا تكون الأخيرة، في التاريخ حيث يجري إقناع طبقة اجتماعية كاملة بالتصويت ضد مصالحها المادية والاقتصادية والطبقية، لأسباب ثقافية وقومية ودينية. لربما من الأنسب، في بعض الحالات، استبدال كلمة«انتخاب» بكلمة«اقتناع«، نظرا لتوفر دلائل كثيرة على أن المسيحيين التبشيريين (حوالي 20% من السكان لا أكثر)، الذين يشكلون جوهر «الأغلبية الأخلاقية»، أقدموا على التحالف مع الشركات الكبيرة والحزب الجمهوري بكل ذلك الحماس كوسيلة لتحقيق

أجندتهم الأخلاقية والتبشيرية. كان ذلك بالتأكيد حال المنظمة السرية والمريبة التي أسسها المحافظون المسيحيون عام 1981، «مجلس السياسة القومية»، بهدف «التخطيط الإستراتيجي لكيفية تحويل الولايات المتحدة باتجاه اليمين»[19].

من الجهة المقابلة، كان الحزب الديمقراطي ممزقا في جوهره بين الحاجة إلى استرضاء، إن لم يكن إغاثة، مصالح الشركات والمؤسسات المالية الكبيرة، وفي الآن ذاته إجراء بعض التحسينات على أوضاع الحياة المادية لقاعدته الشعبية. خلال مدة رئاسة كلينتون، اختار الديمقراطيون المنحى الأول فسقطوا مباشرة في الطوق الليبرالي الجديد وفرضوا ونفذوا سياساته (في إصلاح مؤسسات الرعاية الاجتماعية مثلا)[20]. لكن، كما في حالة الوسيط فيلكيس روهاتين، من غير المؤكد أن هذه كانت أجندة كلينتون منذ البداية. في مواجهة الحاجة إلى التغلب على عجز هائل في الميزانية، وإلى تفعيل النمو الاقتصادي، لم يكن أمام كلينتون عمليا إلا مسار اقتصادي واحد: تقليص عجز الميزانية لخفض معدلات الفائدة. آنذاك، كان هذا يعني إما رفع الضرائب بشكل حاد (الأمر الذي يعتبر انتحارا انتخابيا)، أو تخفيض الميزانية بشكل حاد أيضا. كما قال يرغن وستانيسلاو، الخيار الثاني يعني في الواقع «خيانة الديمقراطيين ناخبيهم التقليديين لتدليل الأغنياء»؛ أو كما اعترف لاحقا جوزيف ستيغليتز، الذي كان مرة رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين في إدارة كلينتون، «شد الأحزمة على بطون الفقراء وإرخائها عن بطون الأغنياء»[21]. لقد تم وضع السياسة الاجتماعية عمليا بأيدي مالكي الأسهم والسندات في وول ستريت (تماما كما حدث قبل ذلك في أزمة مدينة نيويورك)، وأدى بالتالي إلى عواقب متوقعة.

كانت البنية السياسية المتبدية بسيطة إلى أبعد الحدود: يستطيع الحزب الجمهوري حشد موارد مالية هائلة، وتعبئة قاعدته الشعبية للتصويت ضد مصالحها المادية على أرضية ثقافية/ دينية، في حين لا يستطيع الحزب الديمقراطي رعاية الحاجات المادية (إقامة نظام وطني للرعاية الصحية، مثلا) لقاعدته الشعبية التقليدية، خشية الإساءة إلى مصالح الطبقة الرأسمالية. بالنظر إلى حالة اللاتماثل هذه، من الطبيعي أن تصبح الهيمنة السياسية للحزب الجمهوري أكيدة وأكثر ثقة وثباتا.

لم يكن انتخاب ريغان عام 1980 إلا الخطوة الأولى في عملية طويلة، تسعى إلى تعزيز التحول السياسي الضروري لدعم النقلة النوعية التي أحدثها فوكلر بتبني النظرية النقدية وإعطاء الأولوية لمحاربة التضخم. تركزت سياسات ريغان آنذاك، كما أشار ايسدال، على «شن حملة منظمة في كل المجالات لتقليص مدى ومحتوى الضوابط الفدرالية الناظمة المفروضة على الصناعة، والبيئة، والعمل، والرعاية الصحية، والعلاقة بين البائع والشاري». وكانت الوسائل الرئيسة لإنجاح تلك الحملة تخفيض الميزانية، وإلغاء القيود و«تعيين كادر موظفين ذوي توجهات اقتصادية معادية للضوابط التنظيمية» في المناصب المفتاحية[22].

حولت تعيينات ريغان «الهيئة الوطنية لعلاقات العمل»، التي تأسست في الثلاثينيات بهدف تنظيم العلاقة بين رأس المال ـ العمال في المصانع ومواقع العمل، إلى أداة للهجوم على حقوق العمال، وفرض قيود وضوابط تنظيمية عليها، في اللحظة نفسها التي كان يجري فيها إلغاء الضوابط والقيود الناظمة لعمل الشركات[23]. في أقل من ستة أشهر عام 1983، تم إلغاء أو عكس 40% من القرارات المتخذة في السبعينيات، لأن الشركات

اعتبرتها مغالية في محاباة مصالح العمال. وعبر ريغان ذاته عن كراهيته كل الضوابط والقيود (باستثناء تلك المفروضة على حقوق العمال)، وفوض مكتب الإدارة والميزانية صلاحية إخضاع جميع المقترحات التنظيمية في الماضي والحاضر إلى دراسات وتحاليل جدوى ـ اقتصادية مفصلة. في حال لم يثبت التحليل أن الأرباح تفوق بوضوح تكلفة العملية التنظيمية، فيجب إلغاؤها نهائيا. علاوة على ذلك، وتتويجا له، أدت المراجعة التفصيلية للقانون الضريبي ـ خصوصا ما يتعلق بخفض الضرائب على الاستثمارات ـ إلى إفلات شركات كثيرة من دفع أي ضرائب على الإطلاق، في حين أن تخفيض معدل ضرائب الشريحة العليا لأغنى الأفراد من 78% إلى 28%، عكس بوضوح نية مبيتة لاستعادة السلطة الطبقية (أنظر الشكل 7.1). الأسوأ من كل ذلك كان نقل ملكية الأصول العامة ببساطة إلى القطاع الخاص. بعض أكثر الفتوحات أهمية في الأبحاث الدوائية، مثلا، مولها «المعهد القومي للصحة»، بالتعاون مع شركات الأدوية، ولكن سمح للشركات عام 1978 بالاستفادة من حقوق الملكية الفكرية وبراءات اختراع المعهد وحقوقه الفكرية كافة، دون دفع أي عوائد للدولة، الأمر الذي ضمن لشركات صناعة الأدوية منذ ذلك التاريخ أرباحا عالية، ودعما حكوميا عاليا أيضا[24].

تطلب كل ذلك إركاع العمال وتنظيمات العمل، وإجبارها على إطاعة النظام الاجتماعي الجديد. إذا كانت تجربة مدينة نيويورك في الأعوام 1975 ـ 1977 تجربة رائدة في ترويض النقابات البلدية القوية، فإن ريغان أتبعها على المستوى القومي بإذلال مراقبي الحركة الجوية عام 1981. أرسل ريغان إشارة واضحة إلى أعضاء نقابات العمال بأنهم مشاركون

غير مرغوب بهم في مجالس الحكومة الداخلية، وأن الميثاق الاجتماعي المضطرب، الذي حكم بين الشركات المتحدة وقوى العمل المنظمة ضمن نقابات خلال فترة الستينيات، انتهى إلى غير رجعة. ومع ارتفاع معدلات البطالة إلى 10% في منتصف الثمانينيات، كانت اللحظة مؤاتية للهجوم على كل أشكال وصيغ العمل المنظم وتقليص امتيازاته وقوته. تحول النشاط الصناعي من مناطق الشمال الشرقي وغرب الوسط الأميركي، حيث تكثر التنظيمات النقابية، إلى ولايات الجنوب، إن لم يكن أبعد من ذلك إلى المكسيك وجنوب شرق آسيا، حيث لا تنظيمات نقابية ولا حقوق موازية للعاملين. أصبحت تلك الممارسة النموذجية (بدعم وفرته الضريبة التفضيلية على الاستثمارات الجديدة، وانتقال مركز السلطة الطبقية الرأسمالية من الإنتاج إلى التمويل)، خصوصا مع تجريد نقابات العمال من سلطتها الفعلية، عبر تفكيك الصناعات فيما كان يعرف باسم «حزام الصدأ»، وبقية المناطق الصناعية والمنظمة نقابيا. بعد ذلك، أصبح بمقدور الشركات التهديد بإغلاق المعامل والمخاطرة بمواجهة الإضرابات إن لزم الأمر، وفي معظم الأحيان الانتصار فيها (كما هو الحال في صناعة الفحم مثلا).

هنا أيضا، لم تلجأ الإدارة إلى استخدام العصا الغليظة فحسب بل الجزرة أيضا، إذ عرضت على العاملين إغراءات كثيرة كأفراد لترك العمل الجماعي المنظم. في أحيان كثيرة، كانت النقابات عرضة الهجوم والانتقاد بسبب قواعدها الصارمة وهيكلياتها البيروقراطية، ولطالما انعكس انعدام مرونتها سلبا على العاملين الأفراد، وعلى رأس المال ربما بالدرجة نفسها. وقد أدرك الخطاب الليبرالي الجديد إمكانية استغلال مطالب العاملين

الشرعية بقدر أكبر من المرونة في تخصصات وتوقيت مراحل العمل، واستخدامها بشكل مقنع في استمالة العاملين الأفراد، خصوصا أولئك الذين أُقصوا عن مكاسب الاحتكارات التي كانت التنظيمات النقابية القوية توفرها لأعضائها أحيانا. جرى الترويج لضرورة إعطاء العاملين قدرا أكبر من الحريات والخيارات في سوق العمل، على اعتبار أن تلك المرونة فضيلة لكل من رأس المال والعاملين على حد سواء. هنا أيضا لم يكن من الصعب دمج القيم الليبرالية الجديدة مع الحس العام للقطاع الأكبر من القوى العاملة.

إن إدراك آليات تحويل هذه الإمكانية الفاعلة إلى نظام تراكم رأسمالي مرن، واستغلالي إلى أبعد الحدود (إذ تذهب كل فوائد المرونة المطردة في تخصصيات العمل، مكانيا وزمانيا، إلى رأس المال)، مفهوم مفتاحي لتفسير أسباب تقلص الأرباح، وأسباب ركود الأجور الحقيقية أو انخفاضها (انظر الشكل 6.1)، باستثناء مدة وجيزة في التسعينيات. تؤمن النظرية الليبرالية الجديدة، بما يتلاءم تماما مع مصالحها، أن البطالة دائما طوعية، وأن هناك «سعرا احتياطيا» أو حدا أدنى لأجر العمل يفضل العامل ألا يعمل تحته. تنشأ البطالة لأن هذا الحد الأدنى للأجور مرتفع جدا، وعلى اعتبار أن السعر الاحتياطي تحدده جزئيا مدفوعات الرعاية الاجتماعية، من خلال التعويضات التي تدفعها للعاطلين عن العمل (وتكثر في هذا السياق قصص «ملكات الرعاية الاجتماعية»، اللاتي يقبضن تعويضات بطالة في حين يركبن سيارات كاديلاك فارهة)، فمن المنطقي أن تكون الإصلاحات الليبرالية الجديدة التي أجراها كلينتون على «نظام الرعاية الاجتماعية كما نعرفه»، خطوة حاسمة نحو تخفيض البطالة.

تطلب كل هذا أيضا تبريرا منطقيا وعقلانيا، ولعبت حرب الأفكار دورا مهما في تحقيق هذه الغاية. يشير بليث إلى أن الاصطفاف في الأفكار الاقتصادية الداعمة للتوجه الليبرالي الجديد كانت مزيجا مركبا من النظرية النقدية (ملتون فريدمان)، والتوقعات العقلانية (روبرت لوكاس)، والخيار العام (جيمز بيوكانان وغوردون تيولوك)، وأفكار«جهة العرض» الأقل احتراما، وإن لم تكن بأي المعايير أقل نفوذا وتأثيرا، كما تبناها آرثر لافر وذهب فيها إلى درجة الادعاء بأن الآثار التحفيزية لخفض الضرائب سوف تزيد النشاط الاقتصادي إلى حد رفع العوائد الضريبية أوتوماتيكيا (كان ريغان مغرما بهذه الفكرة). يتلخص البعد المشترك، والأكثر قبولا، بين هذه الأفكار في أن تدخل الحكومة هو المشكلة وليس الحل، وأن وضع «سياسة نقدية مستقرة، إضافة إلى تخفيض ضرائب الشرائح العليا بشكل راديكالي، سوف ينتج اقتصادا أكثر صحة وحيوية»[25]، وذلك بإيجاد اصطفاف صحيح في حوافز النشاط الاقتصادي الخلاق. تبنت الصحافة الاقتصادية، وفي طليعتها صحيفة وول ستريت جورنال، هذه الأفكار، وتحولت إلى منبر مفتوح ومدافع صريح عن الليبرالية الجديدة باعتبارها حلا حتميا للعلل الاقتصادية كافة. اكتسبت هذه الأفكار رواجا وتداولا شعبيين بفضل كتاب غزيري الإنتاج، مثل جورج غيلدر (بدعم مالي من صناديق معاهد الأبحاث المختلفة)، وكليات الأعمال التي أنشئت في جامعات مرموقة، مثل ستانفورد وهارفارد، بتمويل سخي من الشركات والمؤسسات، وتحولت فور افتتاحها إلى مراكز مفتوحة للعقيدة الليبرالية الجديدة. يصعب في كل الأحوال تتبع أو رسم المنحى البياني لانتشار تلك الأفكار، لكن بحلول عام 1990 تقريبا، هيمنت صيغ التفكير

الليبرالي الجديدة على معظم كليات الأعمال وأقسام الاقتصاد في الجامعات البحثية الرئيسة، ولا يجب التقليل من أهمية ذلك، فالجامعات البحثية الأميركية كانت ولاتزال مراكز تدريبية مهمة، يأخذ منها الكثير من الطلاب الأجانب ما تعلموه إلى بلادهم الأصلية ـ على سبيل المثال، كان كل الأشخاص المفتاحيين في التكيف التشيلي والمكسيكي مع أفكار الليبرالية الجديدة اقتصاديين تعلموا وتدربوا في الولايات المتحدة- وإلى المؤسسات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

الاستنتاج، برأيي، واضح: «في السبعينيات»، يقول إيسدال: «قام الجناح السياسي في قطاع الشركات الأميركية بإحدى أكبر الحملات في التاريخ الحديث للاستيلاء على السلطة». وبحلول الثمانينيات، «حققت تلك الشركات مستوى من النفوذ والسلطة يقارب مستوى ازدهارها في العشرينيات من القرن الماضي»[26]. وبحلول عام 2000، استخدمت تلك السطوة لاستعادة حصتها من الثروة والدخل القوميين، ورفعها إلى مستويات غير مسبوقة منذ العشرينيات أيضا.

في بريطانيا، تم بناء القبول بطريقة مختلفة جدا[27]، فما حدث في كانساس يختلف تماما عما حدث في يوركشير، حيث تتباين التقاليد الثقافية والسياسية إلى أبعد الحدود. لا يمكن الحديث عن يمين مسيحي في بريطانيا يمكن تجييشه لتشكيل أغلبية أخلاقية، ولم تكن الشركات تبدي رغبة كبيرة بتوظيف سلطتها في دعم نشاط سياسي صريح (وبقيت تبرعاتها للأحزاب السياسية في الحدود الدنيا)، مفضلة بدلا عن ذلك ممارسة نفوذها عبر شبكات الامتياز الطبقي التي ربطت منذ عهود طويلة

بين قادة القطاعات الصناعية والمالية من جهة، وبين الحكومة والأوساط الأكاديمية والقضائية والبيروقراطية الدائمة في جهاز الخدمة المدنية (أيام كانت لاتزال تحافظ على تقاليدها الاستقلالية) من جهة أخرى. كذلك كان الوضع السياسي مختلفا جدا، نظرا لأن حزب العمال تشكل أساسا باعتباره أداة لسلطة الطبقة العاملة، وبقي مدينا بالفضل لنقابات العمال القوية والمتطرفة أحيانا. استطاعت بريطانيا بالتالي تطوير هيكلية دولة رعاية اجتماعية شاملة ومحكمة البنيان إلى حد لا تحلم به مثيلتها في الولايات المتحدة. فالقطاعات الرائدة في الاقتصاد (الفحم والفولاذ وصناعة السيارات) مؤممة، وقسم كبير من سوق البناء والإسكان جزء لا يتجزأ من القطاع العام. كما استطاع حزب العمال منذ الثلاثينيات بناء معاقل مهمة لسلطته في ميدان الإدارة المحلية، وفي مقدمتها مجلس مقاطعة لندن الذي أقامه هربرت موريس، في حين حافظت مؤسسات التكافل الاجتماعي القائمة من خلال الحركة النقابية والإدارة المحلية على موقعها بقوة. حتى عندما استلم حزب المحافظين السلطة لمدد طويلة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فإنه ابتعد عموما عن أية محاولة لتفكيك دولة الرعاية الاجتماعية التي ورثها.

رفضت حكومة حزب العمال في الستينيات إرسال قوات بريطانية إلى فيتنام، فأنقذت بذلك البلد من أية صدامات محلية مباشرة جراء المشاركة في حرب لا تحظى بتأييد شعبي. وكانت بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية وافقت على تصفية الاستعمار (وإن يكن على مضض، وفي بعض الحالات بمقاومة عنيفة وقدر معتبر من الضغط الأميركي)، ثم خلعت تدريجيا بعد مغامرة السويس الفاشلة عام 1956 قسماً كبيراً من

عباءة سلطتها الاستعمارية المباشرة (كارهة أيضا في أحيان كثيرة). شكل سحب القوات البريطانية من شرق السويس في الستينيات دلالة مهمة على هذه العملية، ومنذ ذلك التاريخ شاركت بريطانيا في قوات منظمة حلف شمال الأطلسي (النيتو) إلى حد بعيد كشريك صغير تحت مظلة القوة العسكرية الأميركية. لكن بريطانيا تابعت مشروع وجود استعماري جديد في معظم أنحاء إمبراطوريتها السابقة، وتورطت بذلك مرارا في اشتباكات مع القوى الكبرى الأخرى (كما في الحرب الأهلية الدموية في نيجيريا، عندما حاول إقليم بيافرا الانفصال). إن مسؤوليات بريطانيا تجاه مستعمراتها السابقة وعلاقتها بها كانت على الدوام قضية ذات شجون، في الداخل والخارج على حد سواء. وفي أحيان كثيرة عمّقت بريطانيا بدلا من أن تجتث هيكليات الاستغلال الاقتصادي الاستعمارية الجديدة، لكن تيارات الهجرة من المستعمرات السابقة إلى بريطانيا بدأت تُظهر عواقب الإمبراطورية بطرق جديدة في الداخل.

أهم الآثار المتبقية عن الوجود الإمبراطوري البريطاني يكمن في الدور المستمر الذي تلعبه بورصة لندن القديمة كمركز مالي دولي. في الستينيات، تزايدت أهمية هذا الدور مع محاولة المملكة المتحدة تعزيز موقع المدينة في مواجهة التصاعد المطرد لقوى الرأسمال التمويلي ذى التوجهات العالمية. ادى ذلك إلى سلسلة من التناقضات المهمة، إذ تعارضت حماية الرأسمال التمويلي (عبر التحكم بمعدلات الفائدة) في معظم الأحيان مع حاجات الرأسمال الصناعي المحلي (وأثارت بالتالي انقساما بنيويا في الطبقة الرأسمالية)، وأعاقت أحيانا أخرى توسع السوق المحلي (بتحديد القروض). كذلك أدى الالتزام بسياسة الحفاظ

على قوة الجنيه الإسترليني إلى إضعاف قدرة الصناعة البريطانية على التصدير، وإلى إيجاد أزمات متكررة في ميزان المدفوعات طوال السبعينيات. تصاعدت أيضا حدة التناقضات بين الليبرالية المتجذرة في الداخل، وبين ليبرالية السوق الحر للرأسمال التمويلي القائم في لندن والعامل على المسرح العالمي. نظرا لأن المركز المالي في مدينة لندن فضل على الدوام السياسات النقدية على مثيلتها الكينزية، فقد شكل معقلا مهما لمقاومة الليبرالية المتجذرة.

لم تكن دولة الرعاية الاجتماعية التي قامت في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية محط إعجاب الجميع في أي وقت من الأوقات. كان هنالك على الدوام تيارات نقدية قوية انتشرت عبر وسائل الإعلام (وفي مقدمتها صحيفة الفاينانشال تايمس المرموقة)، التي أصبحت تخضع باطراد للمصالح المالية، وتصور الفردانية والحرية والليبرالية على أنها نقيض الحماقة البيروقراطية الخانقة لجهاز الدولة وسلطة نقابات العمال الاستبدادية. شاعت مثل هذه الانتقادات في الستينيات على نطاق واسع، وازدادت حدتها في سنوات الركود الاقتصادي الكالحة في السبعينيات، عندما خشي البريطانيون أن يكون بلدهم يتحول تدريجيا إلى «دولة تشاركية من الدرجة الثانية، ترزح تحت وطأة انعدام الموهبة والتفوق»[28]. شكل التيار الفكري الذي مثله هايك نقيضا عمليا ومقبولا، وكان له مؤيدوه الكثر في الجامعات. الأهم من ذلك أنه هيمن على «معهد الدراسات الاقتصادية» الشهير (تأسس عام 1955)، حيث عمل كيث جوزف وبرز على الصعيد العام في أواخر السبعينيات، عندما أصبح المستشار الاقتصادي المفتاحي لمارغريت تاتشر. كذلك كان لتأسيس «مركز الدراسات السياسية»

(1974) و«معهد آدم سميث» (1976)، والتزام الصحافة المتزايد بالعقيدة الليبرالية الجديدة خلال السبعينيات، دور مهم في التأثير على المناخ الفكري والرأي العام السائد. قبل ذلك، شهدت بريطانيا صعود حركة شبابية مهمة (نزعت إلى الهجاء السياسي)، ووصول «ثقافة البوب» المتحررة إلى «لندن الراقصة» في الستينيات، وشكل كلاهما تحديا ساخرا لشبكة العلاقات الطبقية وبناها التقليدية. وكما في الأماكن الأخرى التي عمتها حركة 68'، اكتسبت قضايا الفردانية وحرية التعبير في بريطانيا أهمية خاصة، وأصبحت حركة الطلاب اليسارية عنصرا فاعلا في السياسة البريطانية، متأثرة في طرق عدة بتعقيدات عملية التأقلم مع إرث بريطانيا الاستعماري ونظامها الطبقي الراسخ. وقد دفع ازدراء هذه الحركة للامتيازات الطبقية (سواء تلك التي يتمتع بها الأرستقراطيون أم السياسيون أم بيروقراطيو النقابات العمالية) باتجاه الراديكالية اللاحقة لحركة ما بعد الحداثة، فالتشكيك في كل مايتعلق بالسياسة مهد الطريق أمام الشك بكل سرديات التغيير الكبرى.

في حين كان ثمة عناصر عدة يمكن استخدامها لبناء القبول بالتحول الليبرالي الجديد، فإن ظاهرة التاتشرية ما كانت لتبرز بالتأكيد لولا الأزمة الخطيرة في تراكم رأس المال خلال السبعينيات. تأذى الجميع آنذاك من الركود التضخمي، إذ وصل معدل التضخم عام 1975 إلى 26%، بينما ازداد عدد العاطلين عن مليون شخص (انظر الشكل 1.1). كانت الصناعات المؤممة تستنزف موارد الخزينة، مما أدى إلى مواجهة بين الدولة والنقابات. في عام 1972 أضرب عمال مناجم الفحم (صناعة مؤممة) للمرة الأولى في بريطانيا منذ عام 1926، ثم أضربوا ثانية عام 1974. والمعروف أن عمال

المناجم كانوا على الدوام في طليعة نضالات الطبقة البريطانية العاملة، واكتسبوا عطف الرأي العام لأن أجورهم لم تكن تتماشى مع تسارع وتيرة التضخم. أعلنت حكومة المحافظين حالة الطوارئ، وخفضت أسبوع العمل إلى ثلاثة أيام، وسعت للحصول على تأييد شعبي ضد عمال المناجم، وسط تعتيم دوري نتيجة انقطاع التيار الكهربائي. في عام 1974 أعلنت الحكومة عن إجراء انتخابات للحصول على دعم الرأي العام لمواقفها، فخسرت وعادت حكومة حزب العمال إلى السلطة، وسوت مشكلة الإضراب ضمن شروط مؤاتية لمصلحة عمال المناجم.

لكن النصر كان مكلفا، فحكومة حزب العمال لم تستطع تحمل شروط التسوية، فتصاعدت مصاعبها المالية. نشبت أزمة في ميزان المدفوعات بالتوازي مع أزمة عجز هائل في الميزانية. عندما لجأت الحكومة إلى صندوق النقد الدولي عام 1975 ـ 1976، واجهت خيار الإذعان لمطالب الصندوق بفرض إجراءات تقشف وقيود على الميزانية، أو إعلان إفلاسها والتضحية بمصداقية الجنيه الإسترليني، وبالتالي القضاء على المصالح المالية في بورصة لندن ومركزها التجاري. اتخذت الحكومة الخيار الأول، وفرضت تخفيضات جائرة في الميزانية، طالت بشكل رئيس الإنفاق على مرافق الرعاية الاجتماعية[29]. عارضت الحكومة العمالية بذلك المصالح المادية لمؤيديها التقليديين، دون أن تجد حلا لأزمات التراكم والركود التضخمي. حاولت عبثا إخفاء مصاعبها باللجوء إلى الأفكار التشاركية العامة، حيث كان يُفرض بكل شخص التضحية بشيء في سبيل الدولة، فأعلن مؤيدوها عصيانا مفتوحا، وبدأ العاملون في القطاع العام سلسلة إضرابات في «شتاء الاستياء» العارم عام 1978. أضرب عمال المشافي،

وكان لا بد من تقنين الرعاية الطبية إلى أبعد الحدود. «وأضرب حفارو القبور ورفضوا دفن الأموات. واضرب سائقو الشاحنات أيضا، ولم يتمتع إلا ممثلو العمال بحق السماح لشاحنات تحمل عبارة «مواد ضرورية» عبور خطوط الإضراب وصفوف المحرضين عليه. ووضعت الخطوط الحديدية البريطانية لافتة موجزة كتب عليها: «لا قطارات اليوم»... لقد بدا وكأن نقابات العمال المضربة كانت على وشك إيقاف الأمة بكاملها عن العمل»[30]. صرخت الصحافة السائدة بأعلى صوتها ضد جشع النقابات وأعمالها التدميرية، وتلاشى التأييد العام للعمال المضربين. سقطت الحكومة العمالية في الانتخابات اللاحقة، وفازت مارغريت تاتشر بأغلبية مهمة، وتفويض واضح من ناخبيها أبناء الطبقة الوسطى بترويض نقابات العمال وتدجين سلطتها في القطاع العام.

تتبدى أوضح المظاهر المشتركة بين حالتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في ميادين علاقات العمل والصراع ضد التضخم. فيما يتعلق بالتضخم، أعطت تاتشر الأمر اليومي باعتماد السياسة النقدية وفرض رقابة مشددة على إنفاقات الخزينة. كان ارتفاع معدلات الفائدة يعني ارتفاع معدلات البطالة (التي بلغ معدلها الوسطي أكثر من 10% في المدة بين 1978 و1984، وخسرت نقابات العمال خلال خمس سنوات 17% من أعضائها)، مما أضعف قوة العمال التفاوضية. أشار آلن بَدّ، المستشار الاقتصادي لتاتشر فيما بعد، إلى أن «سياسات الثمانينيات في محاربة التضخم، بضغط الإنفاق العام وعصر الاقتصاد، لم تكن إلا غطاء لضرب العمال». شكلت بريطانيا ما أسماه ماركس «جيش احتياطي صناعي»، ولاحظ أن تأثيره يتركز في تقويض سلطة العمال، والسماح

للرأسماليين بعد ذلك بجني أرباح سهلة. أقدمت تاتشر على عمل يوازي ما قام به ريغان عام 1981، عندما استفز مراقبي الحركة الجوية ودفعهم إلى الاضراب. أثارت تاتشر إضراب عمال المناجم عام 1984، بإعلانها موجة تسريحات استغنت فيها عن عدد كبير من العاملين، وأغلقت الكثير من مناجم الفحم (لأن الفحم المستورد كان أرخص ثمنا). استمر الإضراب حوالي سنة كاملة، وبرغم الدعم والكثير من التعاطف الشعبيين، خسر عمال المناجم، وتم تحطيم مكون جوهري من مكونات الحركة العمالية في بريطانيا. أضعفت تاتشر قوة النقابات إلى حد أبعد بفتح سوق المملكة المتحدة أمام الاستثمار والتنافس الأجنبيين، فحطمت قسما كبيرا من الصناعة البريطانية التقليدية في الثمانينيات ـ اختفت صناعتا الفولاذ (ومركزها مدينة شيفلد) وبناء السفن (ومركزها مدينة غلاسكو) تماما تقريبا في غضون بضع سنوات، ومعهما الكثير من قوة نقابات العمال. استطاعت تاتشر بكفاءة متناهية تدمير صناعة السيارات المحلية المؤممة، ونقاباتها القوية المعروفة بتطرفها وتقاليدها النضالية، وحولت المملكة المتحدة بدلا من ذلك إلى رصيف قاري لشركات السيارات اليابانية الساعية إلى موطئ قدم في السوق الأوربية. بنيت تلك المصانع على مساحات خضراء، واستخدمت عمالا غير نقابيين رضخوا لتقاليد وعلاقات العمل على الطريقة اليابانية. خلال عشر سنوات، كانت النتيجة الكلية تحويل المملكة المتحدة إلى بلد تنخفض فيه الأجور نسبيا، وترتفع درجة إذعان وطواعية القوى العاملة (مقارنة بباقي الدول الأوربية)، إذ انخفضت نسبة الإضرابات إلى واحد بالعشرة من مستوياتها السابقة قبل مجيء تاتشر إلى الحكم. وعندما تركت تاتشر الحكم، كانت قد اجتثت

التضخم، ولجمت سلطة النقابات، ودجنت قوى العمل، وبنت في أثناء ذلك قبول الطبقة الوسطى لسياساتها.

كان على تاتشر خوض حربها على جبهات أخرى. فقد نشبت معارك دفاعية نبيلة في مؤخرة الركب الليبرالي الجديد، خاضها العديد من مجالس الإدارات المحلية- في مدينة شيفلد، وفي مجلس مدينة لندن الكبرى (الذي اضطرت تاتشر إلى إلغائه نهائيا في الثمانينيات، لتحقيق أهدافها الأبعد)، وفي مدينة ليفربول (حيث سُجن نصف أعضاء المجلس المحلي). شكلت هذه المجالس مراكز مقاومة فاعلة، تبنت مُثلا اشتراكية جديدة في هيكليات إداراتها المحلية (ضمت العديد من الحركات الاشتراكية الجديدة في حالة مجلس مدينة لندن الكبرى)، ونفذتها بكفاءة إلى حين تم سحقها نهائيا في منتصف الثمانينيات. بدأت تاتشر بتخفيض حاد في اعتمادات الحكومة المركزية المخصصة لتمويل البلديات، فرد العديد من المجالس المحلية ببساطة برفع ضرائب الملكية، مما أجبرها على إصدار تشريعات بعدم قانونية عملهم. استهزأت تاتشر بمجالس حزب العمال التقدمية واعتبرتها «اليسار المجنون» (وهو تعبير التقطته الصحافة التي يهيمن عليها المحافظون بتشف وتلذذ)، وعملت على فرض المبادئ الليبرالية الجديدة عبر إصلاح نظام تمويل المجالس المحلية. اقترحت تاتشر «ضريبة الرأس» ـ وهي ضريبة تنازلية على كل فرد، لا ضريبة على الممتلكات ـ للجم إنفاقات البلديات بإجبار كل قاطنيها على الدفع، الأمر الذي أثار معركة سياسية هائلة كان لها دور في تدمير تاتشر وزوالها سياسيا.

عملت تاتشر أيضا على خصخصة كل المرافق الاقتصادية التي تعود ملكيتها إلى القطاع العام، على أعتبار أن بيعها يدعم الخزينة العامة

ويخلص الحكومة من أعباء التزاماتها المستقبلية المرهقة تجاه المشاريع العامة الخاسرة. لكن بيع المشاريع التي تديرها الدولة اقتضى تحضيرها للخصخصة بشكل ملائم، وهذا يعني تجريدها من ديونها وتحسين كفاءتها وجدوى هيكلياتها الاقتصادية، غالبا عبر التخلص من العاملين وتسريحهم. كما تمت عملية تقدير قيمة المشاريع العامة بحيث تقدم حوافز معتبرة لرأس المال الخاص ـ وهي عملية شبهها مناوؤوها «بالتفريط بفضّيات العائلة». في حالات كثيرة أخفت صيغ التقييم قيمة الدعم الحكومي الممنوح ـ على سبيل المثال، لم يشمل تقدير قيمة شركات الماء، والسكك الحديدية، وحتى المشاريع التي تديرها الدولة في صناعات السيارات والفولاذ، قيمة الأرض التي تقوم عليها هذه المؤسسات، وهي في أفضل المواقع وذات قيمة عالية، وقد تم استثناؤها من عملية التقييم على اعتبار أنها شأن مستدام. تلازمت أرباح الخصخصة مع أرباح المضاربة على الممتلكات العامة التي تم التخلي عنها، لكن الهدف هنا كان أيضا تغيير الثقافة السياسية بتوسيع مجال المسئولية لدى الأفراد والشركات، والعمل على رفع الكفاءة، وتشجيع الابتكار والمبادرة بين الأفراد/ الشركات. في موجة عارمة من حمى الخصخصة، بيعت شركات الاتصالات، والخطوط الجوية، والصناعات الفضائية، والفولاذ، والكهرباء، والغاز، والنفط، والفحم، والماء، والخطوط الحديدية، والباصات، وطائفة أخرى من مشاريع الدولة الأصغر حجما. أصبحت بريطانيا الدولة الرائدة في إنجاز عمليات الخصخصة بطريقة منظمة إلى حد معقول، ومربحة بالنسبة لرأس المال. كانت تاتشر على يقين بأنه حالما تتحقق هذه الإنجازات فلن يكون بالمستطاع عكسها أو تغييرها جذريا، وهذا هو السر في سرعة الأداء القياسية. أما ما عزز بنجاح شرعية

العملية برمتها فكان بيع مرافق الإسكان العام على نطاق واسع إلى ساكني البيوت ومستأجريها، الأمر الذي زاد عدد ملاك البيوت بشكل هائل خلال عقد واحد، فأرضى الطموحات التقليدية للطبقة العاملة التي حلم أفرادها على الدوام بامتلاك منازلهم. كما أوجد من جهة أخرى دينامية جديدة، وفي أحيان كثيرة مضاربات واسعة، في سوق العقارات استهوت الطبقات الوسطى، التي شهدت تصاعدا ملحوظا في قيمة أصولها المالية ـ على الأقل إلى حين انهيار سوق العقارات في بداية التسعينيات.

تفكيك دولة الرعاية الاجتماعية كانت قضية مختلفة تماما، إذ واجهت تاتشر صعوبات كبيرة في الاستيلاء على قطاعات التربية والتعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والجامعات، وبيروقراطية الدولة، وسلك القضاء. هنا، كان على تاتشر خوض معاركها ضد المواقع الحصينة، والتقليدية أحيانا، للشريحة العليا من الطبقات الوسطى، التي تشكل الغالبية العظمى من مؤيديها. عملت تاتشر بإلحاح على توسيع دائرة المسؤولية الشخصية ونشر قيمها (عبر خصخصة مرافق الرعاية الصحية مثلا)، وتقليص واجبات الدولة والتزاماتها في كل المجالات. لكنها فشلت في تحقيق تقدم سريع على هذه الجبهة، لأن الرأي العام البريطاني فرض حدودا ولم يقبل إخضاع كل شيء لقيم الليبرالية الجديدة. على سبيل المثال، لم تنجح حكومة بريطانية بفرض رسوم على التعليم العالي حتى عام 2003، حين أقامت حكومة عمالية مثل هذه الهيكلية. كان من الصعوبة بمكان صياغة تحالف يقبل بتغييرات راديكالية في كل تلك المجالات، التي قسمت حكومة تاتشر (ومؤيديها) بشكل حاد وعلني (بين «المبيحين» و«المانعين»)، واستغرق نجاحها بتحقيق إصلاحات ليبرالية متواضعة في

هذا المجال سنوات طويلة من المواجهة العنيفة داخل حزبها ومع وسائل الإعلام. أفضل ما استطاعت تحقيقه كان محاولة إشاعة ثقافة المقاولة والأعمال التجارية، وفرض قواعد مراقبة صارمة، وإجراءات محاسبة مالية، وإنتاجية، على مؤسسات لا تناسبها اطلاقا، كالجامعات مثلا.

استطاعت تاتشر صياغة القبول عبر رعاية ومحاباة الطبقة الوسطى، التي استهوتها متع امتلاك المنازل، وانتشار قيم الفردانية، والملكية الخاصة، وتحرير فرص الأعمال التجارية. ومع ضعف أشكال التكافل والتضامن لدى الطبقات العاملة، تحت الضغط وبتأثير التغيير الراديكالي في هيكليات العمل، نتيجة تفكيك الصناعات التقليدية، سادت قيم الطبقة الوسطى على نطاق أوسع، وشملت العديد ممن كانوا ينتمون يوما إلى الطبقات العاملة ويحملون هويتها الراسخة. كما أدى فتح السوق البريطانية أمام قدر أكبر من حرية التجارة إلى قيام وازدهار ثقافة الاستهلاك، وساعد انتشار المؤسسات المالية على شيوع ثقافة الدين والاقتراض، وإدخالها إلى مركز الحياة البريطانية الرزينة والمستقرة سابقا. كذلك استتبعت الليبرالية الجديدة تحولا جذريا على طرف البنية الطبقية الأقدم في بريطانيا. وأدى احتفاظ بورصة لندن بموقعها كلاعب مركزي في قطاع التمويل العالمي، إلى تحويل العاصمة والمناطق الجنوبية-الشرقية، التي تحتل موقع القلب في الاقتصاد البريطاني، إلى مركز حيوي يزداد ثروة وسلطة باطراد. لم تعد السلطة الطبقية إلى قطاع تقليدي محدد، بل تمددت حول أحد أهم المراكز المفتاحية لعمليات التمويل في العالم، فتدفق خريجو جامعتي أوكسفورد وكيمبردج إلى لندن، وعملوا في تجارة العملة والأسهم والسندات، فحققوا بسرعة فائقة قدرا هائلا من الثروة والسلطة، وحولوا لندن إلى إحدى أغلى مدن العالم.

جرى التحضير للثورة التاتشرية من قبل مؤسسات صناعة الرأي والقبول داخل الطبقات الوسطى التقليدية، التي منحتها ثلاثة انتصارات انتخابية متتالية. وكان المشروع برمته، خصوصا في مدة إدارة تاتشر الأولى، أكثر إيديولوجية (بفضل كيث جوزف) وتمسكا بالمنطلقات النظرية الليبرالية الجديدة، بحيث لا تمكن مقارنته مع حالة الولايات المتحدة في عهد ريغان. تحدرت تاتشر نفسها من الطبقات الوسطى الراسخة، واستهوتها العلاقات التقليدية الوثيقة بين مكتب رئيس الوزارة و«قادة» الصناعة وخبراء التمويل، فالتفتت إلى نصائحهم ومشورتهم، وكثيرا ما قدمت لهم خدمات وامتيازات، ببخس أصول الدولة قيمها الحقيقية تهيئة لعمليات الخصخصة. ولعل مشروع استعادة السلطة الطبقية ـ مقابل تفكيك سلطة الطبقة العاملة- لعب دورا لا واعيا في تطورها السياسي.

يمكن قياس النجاح الذي حققه ريغان وتاتشر بطرق عدة[34]. لكني على قناعة بأن الطريقة الأجدى والأكثر فائدة تكمن في التركيز على السبل التي استطاعا من خلالها أخذ ما كان حتى ذلك التاريخ مواقف سياسية وإيديولوجية وفكرية أقلوية، وحولاها إلى تيار سائد. إن تحالف القوى الذي ساعدا على ترسيخه، والأغلبيات التي تمتعا بها وتزعماها، لا تزال تشكل إرثا ثقيلا يجد القادة السياسيون في الجيل الآتي صعوبة في إزاحته. ولعل أكبر شهادة لنجاحها تتجسد في حقيقة الوضع الذي وجد فيه كلينتون وبلير نفسيهما، حيث كان هامش المناورة لديهما محدودا لدرجة لم يستطيعا فيه إلا تقبل ودعم عملية استعادة السلطة الطبقية، وإن يكن ضد مشاعرهما الغريزية الأسمى. ما إن أصبحت الليبرالية الجديدة ضاربة إلى هذا العمق في صلب العالم الناطق بالإنكليزية، حتى صار من الصعوبة بمكان

إنكار مدى ملاءمتها لعمل الرأسمالية عموما على الصعيد الدولي. كما نرى لاحقا، هذا لا يعني القول إن الليبرالية الجديدة فرضت من الخارج في أماكن أخرى بتأثير السطوة والنفوذ الأنغلو ـ أميركيين. كلا الحالتين البريطانية والأميركية تظهران بوضوح اختلاف الشروط الداخلية وطبيعة التحول الليبرالي الجديد الذي اتخذته كل منهما لاحقا. علينا بالتالي، وبالأمارة ذاتها، توقع أن تكون القوى الداخلية، بالإضافة إلى التأثيرات والأعباء الخارجية، لعبت قد دورا مميزا في الأماكن الأخرى.

استفاد ريغان وتاتشر من الدلائل المتوافرة لديهما (بدءا من تجربة تشيلي وأزمة مدينة نيويورك)، ووضعا نفسيهما على رأس حركة طبقية مصممة على استعادة سلطتها. عبقريتهما تكمن في إيجاد إرث ومجموعة تقاليد ورطت السياسيين اللاحقين، وأدخلتهم في متاهات شبكة عنكبوتية من القيود والكوابح لم يستطيعوا الإفلات منها بسهولة. لم يستطع كلينتون وبلير، اللذان تبعاهما إلى سدة الحكم، فعل أكثر من مجرد متابعة العمل الذي أنجزته الليبرالية الجديدة، شاءا أم أبيا!

- 3 -

الدولة الليبرالية الجديدة

يسهل إلى حد معقول تعريف دور الدولة في النظرية الليبرالية الجديدة. لكن الممارسة الليبرالية الجديدة تطورت بطريقة ابتعدت فيها بدرجة مهمة عن القالب النظري. كما يشير الارتقاء الفوضوي نوعا ما، والتطور الجغرافي غير المستوى لمؤسسات الدولة وسلطاتها ووظائفها في السنوات الثلاثين الماضية، إلى أن الدولة الليبرالية الجديدة قد تكون بحد ذاتها صيغة سياسية متناقضة وغير مستقرة.

الدولة الليبرالية الجديدة في حيز النظرية

وفق مقتضيات النظرية، ينبغي على الدولة الليبرالية الجديدة أن تدعم بقوة حقوق الملكية الفردية الخاصة، وحكم القانون، ومؤسسات الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة[1]. وتعتبر هذه الترتيبات المؤسساتية جوهرية لضمان حريات الفرد، ضمن إطار قانوني/ قضائي يتم فيه التفاوض بحرية حول الالتزامات التعاقدية بين الأفراد في ساحة السوق الاقتصادي. يتحتم على الدولة حماية حرمة العقود، وقدسية حق الفرد في حرية العمل، وحرية التعبير، وحرية الاختيار، ويتحتم عليها بالتالي استخدام وسائل العنف التي تحتكرها للحفاظ على هذه الحريات مهما كان الثمن. بالأمارة نفسها، تبقى حرية العمل للشركات (التي تعتبر بمثابة أفراد أمام القانون) ضمن الإطار المؤسساتي للأسواق والتجارة الحرة

منفعة أساسية، إذ يُنظر إلى النشاط التجاري الخاص والمبادرة الفردية في مجال الأعمال باعتبارها مفاتيح الابتكار وخلق الثروة. يجب على الدولة أيضا حماية حقوق الملكية الفكرية (عبر براءات الاختراع مثلا)، لتشجيع التطورات التكنولوجية. ويُفترض أن يوفر الازدياد المطرد في الإنتاجية مستويات معيشة أعلى للجميع. لذلك تؤمن الليبرالية الجديدة، سواء حسب مقولة «المد العالي يرفع جميع المراكب» أم حسب مقولة «رشح الثروة إلى الأسفل»، بأن حرية الأسواق وحرية التجارة خير ضمان للقضاء على الفقر (محليا وعالميا).

يكد الليبراليون الجدد تحديدا في السعي لخصخصة الأصول، إذ يرون غياب النص الصريح بحقوق الملكية الخاصة ـ كما هو الحال في العديد من الدول النامية ـ أحد أهم العوائق المؤسساتية أمام التطور الاقتصادي وتحسن مستويات الرفاه الإنساني. أما «تعيين» و«تسييج» الأملاك الخاصة بحقوق فردية فخير سبيل للحماية ضد ما يسمى «مأساة الأملاك العامة» (أي نزعة الأفراد إلى الاستغلال الجائر وغير المسؤول للموارد العامة، مثل الأرض والماء وماشابه). كما يجب نقل ملكية القطاعات التي كانت تديرها أو تنظمها الدولة إلى القطاع الخاص، وإلغاء القواعد والضوابط الناظمة لها (أي تحريرها من أشكال تدخل الدولة كافة). ويعتبر الليبراليون الجدد التنافس ـ بين الأفراد، والشركات، والكيانات الإقليمية (المدن، والمناطق، والأمم، والتجمعات الإقليمية) ـ فضيلة رئيسة، ويجب بالطبع الحفاظ على القواعد الأساسية للتنافس في السوق الاقتصادي بطريقة ملائمة. يتحتم على الدولة أيضا استخدام سلطاتها لفرض أو ابتكار أنظمة السوق (مثل إيجاد سوق تجاري لمكافحة تلوث البيئة) في الحالات التي لا تكون

فيها تلك القواعد واضحة المعالم، أو يصعب فيها تعريف حقوق الملكية الخاصة. كذلك يدعي الليبراليون الجدد أن الخصخصة والتنافس وإلغاء القيود الناظمة مجتمعة تقضي على البيروقراطية والروتين، وتزيد الكفاءة والإنتاجية، وتحسن معايير الجودة والنوعية، وتخفض التكلفة ـ سواء بشكل مباشر، عبر تقديم السلع والخدمات الأرخص سعرا للمستهلك، أم بطريقة غير مباشرة عبر تخفيض الأعباء الضريبية. وينبغي على الدولة الليبرالية الجديدة مثابرة العمل على إقامة ترتيبات مؤسساتية جديدة، وإعادة التنظيم الداخلي للمؤسسات الحالية، بهدف تحسين وضع الدولة التنافسي ككيان قائم، مقابل الدول والكيانات الأخرى، في السوق العالمي.

في حين تضمن الدولة الحرية الفردية والشخصية في ساحة السوق الاقتصادي، يبقى كل فرد عرضة المحاسبة ومسؤولا عن أعماله وصلاح حاله. ويشمل هذا المبدأ ميادين الرعاية الاجتماعية، والتعليم، والرعاية الصحية، وحتى تعويضات التقاعد (جرت خصخصة الضمان الاجتماعي في تشيلي وسلوفاكيا، وثمة اقتراحات مشابهة في الولايات المتحدة). تعزو الليبرالية الجديدة نجاح الفرد أو فشله إلى تمتعه بفضائل المغامرة والمبادرة والابتكار في مجال الأعمال والتجارة، أو إلى نقائصه وعيوبه الشخصية (كعدم استثماره بشكل كاف في مراكمة رأسماله الشخصي، عبر التعليم مثلا)، ولا تردها إلى أية خاصية نظامية (مثل الإقصاءات الطبقية التي تُعزى عادة إلى النظام الرأسمالي).

تعتبر الليبرالية الجديدة حراك رأس المال بين مختلف القطاعات والمناطق والدول حرية بالغة الأهمية، تستوجب إزالة كل الحواجز أمامها (مثل الرسوم الجمركية أو الضوابط البيئية أو الترتيبات الضريبية

العقابية أو التخطيط أو أي شكل آخر من أشكال العوائق الموضعية)، باستثناء «المجالات الحيوية للمصلحة القومية» التي تحددها بدقة. تتنازل الدولة الليبرالية طواعية عن السيادة الوطنية على حرية حركة السلع ورأس المال لمصلحة السوق العالمي، وتنظر إلى التنافس الدولي باعتباره ظاهرة صحية، لأنه يرفع الكفاءة والإنتاجية، ويخفض الأسعار، ويكبح بالتالي النزعات التضخمية. لذلك ينبغي على الدول التفاوض والعمل معا لتخفيف أو إزالة الحواجز أمام حركة رأس المال عبر الحدود القومية، وفتح الأسواق (للسلع ورأس المال على حد سواء) أمام التبادل العالمي. أما إذا كان ذلك ينسحب على حرية حركة القوى العاملة، كما السلع ورأس المال، فلا يزال قضية خلافية. في كل الأحوال، إلى الحد الذي ينبغي على الدول التعاون معا لتخفيف الحواجز أمام حرية التبادل العالمي، لا بد أن تنشأ هيكليات تنسقية، مثل مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وكندا، واليابان) المعروفة باسم «السبع العظام» (أصبحت الآن «الثمان العظام» بإضافة روسيا)، فمن الحيوي لتقدم المشروع الليبرالي الجديد على المسرح العالمي التوصل إلى اتفاقات دولية تضمن حكم القانون وحريات التجارة بين الدول، كتلك التي تتضمنها اليوم اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

يرتاب المنظرون الليبراليون الجدد إلى حد بعيد بالديمقراطية، إذ ينظرون إلى حكم الأغلبية على انه تهديد كامن لحقوق الفرد والحريات الدستورية. ويعتبر الليبراليون الجدد الديمقراطية ترفا لا يتحقق إلا في ظل توافر شرطي الثراء النسبي، ووجود طبقة وسطى كبيرة ومتماسكة تضمن الاستقرار السياسي. لذلك يحبذ الليبراليون الجدد حكم النخب

والخبراء، ويفضلون الحكم بمقتضى أوامر تنفيذية وقرارات قضائية/ قانونية، بدلا من عملية صناعة القرار الديمقراطية والبرلمانية. كما يفضل الليبراليون الجدد عزل المؤسسات المفتاحية، كالمصرف المركزي، وإبقاءها بعيدة عن الضغوط الديمقراطية. ولأن النظرية تتمحور حول حكم القانون والتأويلات المتشددة للشرعية والدستورية، تصر الليبرالية الجديدة على توسط المحاكم في حل النزاعات والخلافات كافة، بحيث يلجأ الأفراد إلى النظام القضائي/ القانوني لإيجاد الحلول والعلاجات لأية مشاكل طارئة.

التوترات والتناقضات

ثمة مساحات مبهمة ونقاط نزاع واشتباك داخل النظرية العامة للدولة الليبرالية الجديدة، أولها مشكلة تأويل سلطة الاحتكار. ينجم عن التنافس في أغلب الأحيان احتكار أو تحكم الأقلية، نتيجة سعي الشركات الأقوى إلى تدمير الشركات الأضعف وإخراجها من السوق. ولا يجد معظم المنظرين الليبراليين مشكلة في ذلك (لأنه، كما يقولون: يرفع الكفاءة إلى حدودها القصوى)، شرط ألا تكون هناك عوائق كبيرة أمام دخول المتنافسين ساحة السوق (وهو شرط يصعب في أحيان كثيرة تحقيقه، وقد يتوجب على الدولة بالتالي التدخل لإنشائه ورعايته). أما «الاحتكارات الطبيعية»، كما تسمى، فقضية أكثر صعوبة، إذ ليس من المنطقي وجود شبكات تنافسية لأنابيب الغاز أو الماء أو الكهرباء أو أنظمة الصرف الصحي أو السكك الحديدية بين واشنطن وبوسطن، مثلا. لا يبدو بالإمكان هنا الاستغناء عن دور الدولة في تنظيم عمليات توفير

وتسعير هذه الخدمات، وضمان حق المواطن في الحصول عليها. قد يكون التحرير الجزئي ممكنا (بحيث يُسمح على سبيل المثال بتنافس المنتجين على تغذية الشبكة الكهربائية نفسها، أو تسيير القطارات على السكك ذاتها)، لكن احتمالات الاستغلال وإساءة الاستعمال، كما أظهرت أزمة الكهرباء في ولاية كاليفورنيا عام 2002، أو احتمالات الارتباك والفوضى المميتة، كما يثبت الوضع الحالي للسكك الحديدية في بريطانيا، تبقى احتمالات عالية وحقيقية إلى أبعد الحدود.

ساحة الخلاف الرئيسة الثانية تتعلق بحالات فشل السوق الاقتصادي، التي تحدث عندما يتهرب الأفراد من دفع التكاليف الكاملة المترتبة عليهم، أو التي يمكن أن تترتب عليهم، وذلك بطرح مسؤولياتهم القانونية خارج حدود السوق (أي «تخريج المسؤوليات» باللغة التقنية الدارجة). المثال الكلاسيكي على ذلك قضية التلوث، حيث يتجنب الأفراد والشركات التكاليف بدفن النفايات الضارة في البيئة دون مقابل، مع أن منظومة الإنتاج البيئي برمتها قد تتضرر أو تتدمر كلية. كذلك قد يؤدي التعرض لمواد خطرة، أو مخاطر جسدية، في مواقع العمل إلى التأثير سلبا على الصحة العامة، واستنزاف قوة العمل أو تجريدها من العاملين الأصحاء. يعترف بعض الليبراليين الجدد بهذه المشكلات، ويقر آخرون بضرورة ومنطقية تدخل الدولة، وإن يكن على نطاق محدود، في حين يجادل طرف ثالث في ضرورة ترك الأمور على حالها، لأن من شبه المؤكد أن يكون العلاج أسوأ من الداء. مع ذلك، في حال وجوب تدخل الدولة، يتفق معظم الليبراليين الجدد على إجرائها من خلال آليات السوق (أي عبر فرض ضرائب، أو تقديم حوافز ضريبية، أو إيجاد حقوق تجارية لمكافحة

الملوثات، وما شابه). وتتم مقاربة فشل أو قصور تنافسية السوق بطريقة مماثلة، إذ يمكن أن تحدث زيادة في تكلفة التعاملات الاقتصادية نتيجة انتشار العلاقات التعاقدية والتعاقدات الفرعية. على سبيل المثال لا الحصر، يبدو أن هناك زيادة كبيرة في تكلفة جهاز المضاربة بالعملات، تتصاعد طردا مع ازدياد أهمية ذلك الجهاز الضخم لكسب المزيد من أرباح المضاربات. وقد تنشأ مشكلات أخرى عندما تقدم المشافي المتنافسة في منطقة معينة على شراء المعدات الطبية المتطورة نفسها، والتي تبقى قليلة الاستخدام، فترفع بالتالي تكلفتها الإجمالية. تبدو الحجة دامغة في مثل هذه الحالات لاحتواء النفقات عبر تدخل الدولة في عمليات التخطيط، والتنظيم، والتنسيق الإلزامي، لكن هنا أيضا يشكك الليبراليون الجدد إلى أبعد الحدود بضرورة وجدوى هذه التدخلات.

يفترض عموما أن يتمتع كل العملاء في السوق الاقتصادي بإمكانية الوصول إلى المعلومات نفسها، إذ يفترض الليبراليون الجدد أن ليس ثمة لا تماثل في المعلومات أو السلطة يتدخل بقدرة الأفراد على صناعة قرارات اقتصادية عقلانية تخدم مصالحهم الخاصة. لكن من النادر، إن لم يكن من المستحيل، عمليا مقاربة هذا الوضع الذي تترتب عنه عواقب مهمة[2]، فاللاعبون الأكثر إطلاعا وسطوة يتمتعون دائما بمزايا يمكن استغلالها بسهولة للحصول على مزيد من المعلومات أو حتى على قدر أكبر من السلطة النسبية. كذلك يشجع اشتراع حقوق الملكية الفكرية (براءات الاختراع) على «استغلال النفوذ»، إذ يستخدم أصحاب الحقوق سلطتهم لوضع أسعار احتكارية، ومنع نقل التكنولوجيا إلا بأسعار باهظة جدا. مع مرور الزمن، ينزع لا تماثل علاقات السلطة إلى الازدياد، لا التناقص،

المطرد مالم تتدخل الدولة لمكافحته. وهكذا يبدو الافتراض الليبرالي الجديد بتوفر المعلومات الكامل، وإتاحة ميدان تنافس مستوٍ أمام جميع اللاعبين، افتراضا ساذجا إلى حد الطوباوية، أو تعمية متعمدة لطبيعة مجموعة مراحل وعمليات تؤدي إلى تكثيف الثروة وتركيزها، ومن ثم استعادة السلطة الطبقية.

تعتمد النظرية الليبرالية الجديدة في التغيير التكنولوجي على قوى التنافس القسرية لدفع عملية البحث عن منتجات، ووسائل إنتاج، وصيغ تكنولوجية جديدة. غير أن هذه النزعة غالبا ما تصبح متجذرة في الحس العام للمغامرة والابتكارية التجارية، إلى حد تتحول فيه إلى وثن فكري، يؤمن بوجود علاج تكنولوجي جاهز لكل مشكلة على وجه الأرض. وقد ينجم عن هذا الهوس، الذي يترسخ داخل الشركات الكبيرة وداخل جهاز الدولة أيضا (في القطاع العسكري على وجه التحديد)، نزعات استقلالية قوية تسعى إلى التغيير التكنولوجي السريع والمحموم، والذي يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، إن لم يكن إلى عكس النتائج المرجوة منه. قد تندفع التطورات التكنولوجية بجنون خارج نطاق السيطرة، بحيث تقدم بعض القطاعات المخصصة حصريا للابتكار التكنولوجي منتجات جديدة، أو سبلا جديدة لعمل أشياء لا يتوافر لها سوق بعد (يجري حاليا إنتاج مواد دوائية جديدة ثم اختراع أمراض جديدة لها). كما يستطيع بعض الطفيليين الموهوبين حشد الابتكارات التكنولوجية واستخدامها لتقويض العلاقات الاجتماعية والمؤسسات السائدة، بل حتى إعادة صياغة الحس العام عبر نشاطاتهم ولمصلحتهم المالية الخاصة. ثمة ترابط داخلي، إذن، بين الدينامية التكنولوجية من جهة، وبين حالة عدم الاستقرار، وتحلل

أشكال العلاقات الاجتماعية وصيغ التكافل الاجتماعي، والتدهور البيئي، وتفكيك البنية الصناعية، والتحولات السريعة في العلاقات الزمانية ـ المكانية، وكثرة المضاربة وازدهارها، والنزعة العامة نحو تشكيل أزمات داخل الرأسمالية ذاتها[3].

هناك، أخيرا، بعض المشاكل السياسية الجوهرية داخل النظرية الليبرالية الجديدة تقتضي العلاج. كما أسلفنا، تحظى النزعة الفردية إلى التملك بقدر من الجاذبية والإغواء، لكن لها آثارا إقصائية منّفرة تتعارض مع الرغبة بعيش حياة اجتماعية ذات معنى. ففي حين يفترض أن يكون الأفراد أحرارا في الاختيار، لا يفترض بهم اختيار بناء مؤسسات جماعية قوية (كنقابات العمال)، بل جمعيات طوعية ضعيفة (كالمؤسسات الخيرية مثلا). ويتحتم عليهم بالتأكيد ألا يختاروا الاجتماع لتشكيل أحزاب سياسية تهدف إلى إجبار الدولة على التدخل في الأسواق الاقتصادية أو إزالتها. في سياق سعيهم لحماية أنفسهم من أكبر مخاوفهم- الفاشية، والشيوعية، والاشتراكية، والشعبوية الاستبدادية، وحتى حكم الأغلبية- كان لا بد لليبراليين الجدد من وضع حدود قوية تعيق نظام الحكم والإدارة الديمقراطي، والاعتماد على مؤسسات غير ديمقراطية ولا تخضع للمحاسبة والمساءلة (كبنك الاحتياط الفدرالي أو صندوق النقد الدولي) في عملية صنع القرارات المفتاحية. هذا الأمر يفضي إلى تناقض ظاهري محير بين واقع تدخلات الدولة الكثيفة وحكم النخب و«الخبراء» في عالم يفترض ألا تكون الدولة فيه تدخلية على الإطلاق. تتبادر إلى الذهن هنا حكاية فرانس بيكون الطوباوية في كتابه أطلانتس الجديدة (نشر لأول مرة عام 1626)، حيث يقوم «مجلس الأعيان الحكماء» باتخاذ كل القرارات

المفتاحية. في مواجهة حركات اجتماعية تسعى إلى إحداث تدخلات جماعية، تضطر الدولة الليبرالية الجديدة ذاتها إلى التدخل، بشكل قمعي أحيانا، فتناقض بذلك الحريات التي يفترض أن تحميها وتعززها. لكن الدولة الليبرالية الجديدة قد تشهر في هذه الحالة سلاحا سريا، المنافسة الدولية والعولمة، تستخدمه لتأديب الحركات المعادية للأجندة الليبرالية الجديدة داخل الدول الفردية. إذا فشل ذلك السلاح أيضا، فعلى الدولة اللجوء إلى الإقناع والدعاية، أو إلى القوة العارية والسلطات الأمنية إن لزم الأمر، لقمع الحركات المعارضة لليبرالية الجديدة. وهذا تحديدا كان أكبر مخاوف بولاني: أن لا يكون المشروع الطوباوي الليبرالي (وبالتالي الليبرالي الجديد) قابلا للبقاء والاستمرارية في النهاية إلا باللجوء إلى الاستبدادية، حيث تكبل حرية الجماهير لمصلحة حريات القلة القليلة.

الدولة الليبرالية الجديدة في حيز الممارسة

يصعب توصيف الشخصية العامة للدولة في العهد الليبرالي الجديد لسببين محوريين: أولا، الانحرافات المنهجية للممارسة العملية عن القالب النظري الليبرالي الجديد، وسرعة تبديها، واستحالة إرجاعها جميعا إلى التناقضات الداخلية التي أوجزناها أعلاه. ثانيا، التنوع الشديد في طبيعة التعديلات التي فرضتها دينامية نشوء وارتقاء الليبرالية الجديدة، وتباينها من مكان لآخر ومن مدة لأخرى. إن أية محاولة لاستخلاص صورة مركبة للدولة الليبرالية الجديدة بصيغتها النموذجية، من هذه الجغرافيا التاريخية المتقلبة وغير المستقرة، تبدو بالتأكيد مهمة حمقاء وجنونية. مع ذلك، أعتقد من المفيد رسم سياق عام يحافظ على فكرة وجود مجموعة سمات مميزة للدولة الليبرالية الجديدة.

هناك تحديدا حلبتان تؤدي النزعة إلى استعادة السلطة الطبقية فيهما إلى حرف، بل في بعض المجالات عكس، النظرية الليبرالية الجديدة في حيز الممارسة العملية. تنشأ الأولى عن الحاجة إلى إيجاد «مناخ مؤات للأعمال أو الاستثمارات»، يصب في مصلحة الجهود والمساعي الرأسمالية. في حين يمكن منطقيا اعتبار بعض هذه الشروط، كالاستقرار السياسي أو الاحترام الكامل للقانون والعدالة في تطبيقه، «محايدة طبقيا»، فمن الواضح أن ثمة شروطا أخرى متحيزة ومتحاملة طبقيا. ينجم هذا التحيز على وجه الخصوص من التعامل مع البيئة والعمل باعتبارهما مجرد سلع. وعندما ينشب صراع في المصالح، تنزع الدولة الليبرالية الجديدة بصيغتها النموذجية إلى الوقوف بجانب المناخ المؤات للاستثمار والأعمال، ضد الحقوق الجماعية (ونوعية حياة) العاملين، وضد قدرة البيئة على إعادة انتاج أو تجديد ذاتها. وتنشأ ساحة التحيز الثانية لأن الدول الليبرالية الجديدة تحابي نموذجيا سلامة النظام المالي، وتتحيز إلى قدرة المؤسسات المالية على إيفاء ديونها، على حساب صلاح حال السكان والسلامة البيئية، في حال قيام تضارب بين المصلحتين.

ليس من السهل دائما إدراك هذه التحيزات المنهجية في خضم ممارسات الدولة المتشعبة وشديدة التباين في أغلب الأحيان، حيث تلعب الاعتبارات البراغماتية والانتهازية دورا مهما. يؤيد بوش، مثلا، حرية الأسواق وحرية التجارة، لكنه فرض ضرائب جمركية باهظة على استيراد الفولاذ لدعم فرص نجاحه في انتخابات ولاية أوهايو (وقد أتت هذه السياسات أكلها، كما تبين لاحقا). كما تفرض بشكل اعتباطي حصص الواردات الأجنبية إلى الولايات المتحدة وأوربا لتهدئة مشاعر السخط المحلي، فالأوربيون

أيضا يحمون منتجاتهم الزراعية بينما يصرون على حرية التجارة في كل شيء آخر، لأسباب اجتماعية وسياسية وحتى جمالية. ويُسمح بتدخلات الدولة في مجالات خاصة تحابي مصالح فئة اقتصادية أو شركات معينة (صفقات الأسلحة مثلا)، وتوزع القروض عشوائيا على مختلف الدول سعيا وراء النفوذ السياسي والوصول إلى مناطق جيوسياسية حساسة (كالشرق الأوسط مثلا). لكل أنواع الأسباب هذه، من المدهش حقا أن نجد حتى أكثر الدول الليبرالية الجديدة أصوليةً ملتزمة تماما بالعقيدة الليبرالية الجديدة في كل الظروف والأوقات.

في حالات أخرى، يمكن منطقيا عزو التباينات بين النظرية والممارسة إلى الاحتكاكات ومشاكل النزاعات الانتقالية، التي تعكس مختلف صيغ الدولة القائمة قبل التحول إلى الليبرالية الجديدة. كانت الأوضاع السائدة في دول أوربا الشرقية والوسطى بعد انهيار الشيوعية، مثلا، أوضاعا خاصة جدا، فسرعة حدوث عمليات الخصخصة، إثر «علاج الصدمة» الذي ضرب تلك الدول في التسعينيات، أدت إلى ضغوطات هائلة لا يزال رجع صداها يتردد إلى يومنا هذا. والديمقراطيات الاشتراكية (كالدول الاسكندنافية، أو بريطانيا في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية مباشرة) أخرجت منذ أمد بعيد قطاعات اقتصادية مفتاحية، مثل الرعاية الصحية أو التعليم أو حتى الإسكان، خارج نطاق السوق، على اعتبار أن الحصول على الحاجات الإنسانية الأساسية لا يجب أن يتم عبر توسط قوى السوق الاقتصادية، ولا يجب تحديده بالقدرة على الدفع. في حين استطاعت مارغريت تاتشر تغيير كل ذلك، قاوم السويديون لمدة أطول، حتى في وجه المحاولات القوية التي قامت بها مصالح الطبقة الرأسمالية لسلوك

السبيل الليبرالي الجديد. أما الدول الإنمائية (مثل سنغافورة والعديد من الدول الآسيوية الأخرى) فاعتمدت، لأسباب مختلفة تماما، على القطاع العام وتخطيط الدولة، بالتعاون اللصيق مع رأس المال المحلي والشركات المتحدة (غالبا أجنبية ومتعددة الجنسيات)، في تشجيع تراكم رأس المال وتحقيق النمو الاقتصادي[4]. نموذجيا، تولي الدول الإنمائية اهتماما معتبرا بالبنى التحتية الاجتماعية والمادية في آن، وهذا يعني انتهاج سياسات أكثر عدالة ومساواة من حيث الحصول على الرعاية الصحية وفرص التعليم، مثلا. كما ينظر إلى استثمار الدولة في قطاع التعليم على أنه ضرورة حاسمة لاكتساب ميزة تنافسية في سوق التجارة العالمية. بشكل عام، تتفق الدول الإنمائية مع النظرية الليبرالية الجديدة إلى الحد الذي تسهل فيه التنافس بين الشركات الصغيرة والكبيرة والكيانات الإقليمية، وتتقبل شروط وقواعد التجارة الحرة، وتعتمد أسواق التصدير المفتوحة؛ غير أنها بمجملها دول تدخلية فاعلة من حيث إيجاد البنى التحتية المؤاتية لقيام مناخ جيد للاستثمار والأعمال. إن الليبرالية الجديدة تفتح إمكانات وآفاقا واسعة أمام الدول الإنمائية لتعزيز مواقعها في السوق التنافسي العالمي، وذلك بتطوير هيكليات جديدة لتدخل الدولة (مثل دعم الأبحاث والتطوير)، لكنها بالأمارة ذاتها توجد الظروف المؤاتية للتشكل الطبقي. ومع تزايد السلطة الطبقية تنشأ النزعة (كما في كوريا الجنوبية المعاصرة، مثلا) لتحرير تلك الطبقة من الاعتماد على سلطة الدولة وإعادة توجيهها وفق الخطوط الليبرالية الجديدة.

تجد الدول الإنمائية نفسها باطراد مدفوعة نحو الحظيرة الليبرالية الجديدة، نتيجة بروز ترتيبات مؤسساتية جديدة لتحديد قواعد التجارة

العالمية- كفتح أسواق رأس المال المحلية، الذي يعتبر اليوم شرطا أساسا لعضوية صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. أحد الآثار الرئيسة للأزمة الآسيوية عام 1997 ـ 1998، مثلا، كان إدخال الدول الإنمائية بشكل أكبر وأكثر انتظاما في صف الممارسات المعيارية لليبرالية الجديدة. وكما شاهدنا في الحالة البريطانية، يصعب الحفاظ على موقف ليبرالي جديد على الصعيد الخارجي (كتسهيل عمليات الرأسمال المالي مثلا) دون تقبل قدر من الليبرالية الجديدة في الداخل (عانت كوريا هذا النوع من الضغوطات تحديدا في السنوات القليلة الماضية). لكن الدول الإنمائية غير مقتنعة بأي شكل من الأشكال أن المسار الليبرالي الجديد هو المسار الصحيح، سيما وأن تلك الدول (مثل تايوان والصين) التي لم تحرر أسواق رأسمالها تضررت بقدر أقل بكثير من الدول التي حررته تماما في الأزمة المالية نفسها[5].

لعل الممارسات الحالية بالنسبة للمؤسسات المالية والرأسمال التمويلي أبعد ما تكون عن العقيدة الليبرالية الجديدة. ففي الأحوال النموذجية، تسهل الدول الليبرالية الجديدة انتشار تأثير المؤسسات المالية في عموم الاقتصاد عبر إلغاء القيود والضوابط الناظمة، لكنها في حالات كثيرة تضمن أيضا سلامة تلك المؤسسات وقدرتها على إيفائية ديونها مهما بلغ الثمن. وينشأ هذا الالتزام جزئيا (وشرعيا في بعض صيغ النظرية الليبرالية الجديدة) عن الاعتماد على النظرية النقدية كأساس سياسة الدولة، حيث تشكل سلامة وصحة النظام المالي صلب تلك السياسة. المفارقة أن هذا التناقض الظاهري يعني أن الدولة الليبرالية الجديدة لا تستطيع تحمل أية خسائر مالية ضخمة، حتى عندما تكون المؤسسات المالية

مسؤولة عن اتخاذ القرارات الخاطئة، فتضطر الدولة إلى التدخل لتعويض الأموال «السيئة» بأموالها «الجيدة» ـ الأمر الذي يفسر الضغوطات على مدراء المصارف المركزي للحفاظ على الثقة بمصداقية ورسوخ الوضع المالي للدولة. لقد استخدمت الدولة الليبرالية الجديدة مرارا سلطات الدولة وأموالها لإنقاذ الشركات الخاصة وتجنب حدوث انهيارات مالية، كما في أزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة عام 1987 ـ 1988، التي كلفت دافعي الضرائب الأميركيين حوالي 150 بليون دولار، أو كما في انهيار صندوق التغطية لشركة «لونغ تيرم كابتال مانجمنت» عام 1997 ـ 1998، والتي كلفت 3.5 بليون دولار.

على الصعيد الدولي، فوضت الدول الليبرالية المحورية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي سلطات مطلقة في التفاوض لتخفيف وإعادة جدولة الديون عام 1982، مما يعني عمليا حماية المؤسسات المالية الرئيسة في العالم من خطر التخلف عن الدفع. ويغطي صندوق النقد الدولي قدر استطاعته التعرض للأخطار والشكوك في الأسواق المالية العالمية، وهي ممارسة يصعب تبريرها وفق النظرية الليبرالية الجديدة، لأن على المستثمرين من حيث المبدأ تحمل مسئولية قراراتهم وأخطائهم. لذلك آمن الليبراليون الجدد الأكثر أصولية بضرورة إلغاء صندوق النقد الدولي، خصوصا في السنوات الأولى لإدارة ريغان، حين كان خيارا جديدا، ولاحقا عام 1998 عندما أثارته لجنة أعضاء الكونغرس الجمهوريين ثانية. وكان جيمز بيكر، وزير الخزانة في إدارة ريغان الأولى، نفخ الحياة مجددا في مؤسسة صندوق النقد الدولي حين وجد نفسه في مواجهة الإفلاس المحتمل لدولة المكسيك، وما يترتب عنه من خسائر خطيرة على بنوك الاستثمار

الرئيسة في مدينة نيويورك، التي تعود إليها ملكية الديون المكسيكية لعام 1982. استخدم بيكر صندوق النقد الدولي في فرض تكييف بنيوي للاقتصاد المكسيكي، وحماية أصحاب البنوك الأميركية من خطر التخلف عن الدفع، فأعطى الأولوية لتلبية متطلبات البنوك والمؤسسات المالية على حساب تخفيض مستويات المعيشة في الدولة المدينة، وهي ممارسة رائدة استخدمتها الإدارة خلال أزمة الدين في مدينة نيويورك. كان ذلك يعني في السياق العالمي انتزاع الفائض من شعوب العالم الثالث المعدمة لدفع أرباح البنوك الدولية، «ويالة من عالم غريب»، علق ستيغليتز بسخرية، «تدعم فيه أفقر الدول أغناها». حتى تشيلي- الدولة القدوة والمثال في الممارسات الليبرالية الجديدة «الصرف»، بعد عام 1975 ـ سقطت بالطريقة نفسهاعندما هبط الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 14%، وارتفعت نسبة البطالة إلى 20% خلال سنة واحدة عام 1982 ـ 1983. الاستنتاج بأن الليبرالية الجديدة «الصرف» لا تعمل لم يؤخذ نظريا بعين الاعتبار، على الرغم من أن التعديلات البراغماتية التي تبعت الأزمة في تشيلي (وفي بريطانيا أيضا بعد عام 1983) فتحت مجال التسويات، فوسعت إلى حد أبعد الفجوة بين النظرية والممارسة في العقيدة الليبرالية الجديدة[6].

يعتبر اقتطاع العمولات عبر آليات التعامل في الأسواق المالية العالمية ممارسة إمبريالية قديمة. وقد ثبتت فائدتها الكبيرة في استعادة السلطة الطبقية، خصوصا في المراكز المالية الرئيسة في العالم، حيث لا تحتاج دائما إلى أزمة تكييف بنيوي لتعمل على ما يرام. عندما يقترض المقاولون ورجال الأعمال في الدول النامية أموالا من الخارج، فإن الحاجة بأن تتوفر لدى دولهم كمية كافية من احتياطي القطع الأجنبي لتغطية قروضهم

تعني عمليا وجوب أن تستثمر تلك الدول أموالها في دعم سندات الخزينة الأميركية مثلا. الفرق بين معدل الفائدة على الأموال المقترضة (12% بالمائة مثلا)، وعلى الأموال المودعة كضمانة في خزانات البنوك الأميركية في واشنطن (4% بالمائة مثلا)، تعود على المركز الإمبريالي بسيولة مالية صافية كبيرة على حساب الدول النامية.

هذه النزعة لدى الدول المركزية، كالولايات المتحدة، إلى حماية مصالح المؤسسات المالية، والتنحي جانبا بينما تمتص الفوائض والأرباح من كل مكان آخر في العالم، تعكس بوضوح تعزيز سلطة الطبقة العليا داخل هذه الدول، والتشجيع على تركيزها حول عمليات التمويل. لكن عادة التدخل في ساحة السوق الاقتصادي وإنقاذ المؤسسات المالية عندما تواجه مصاعب، لا يمكن التوفيق بينها وبين النظرية الليبرالية الجديدة. نموذجيا، يجب معاقبة الاستثمارات المتهورة بتحميل الدائن الخسائر المترتبة، غير أن الدولة تتدخل عمليا لجعل الدائن محصنا ضد الخسارة، وإجبار المَدين على الدفع، بغض النظر عن التكلفة الاجتماعية. لعله ينبغي على النظرية الليبرالية الجديدة إصدار تنبيه مفاده «احذر أيها المُدين»، في حين ينبغي القول في الممارسة الليبرالية الجديدة «احذر أيها المَدين».

في النهاية، ثمة حدود للقدرة على عصر اقتصادات الدول النامية وامتصاص فوائضها المالية. فإجراءات التقشف التي تكبلها وتزجها في أزمات تضخم اقتصادي مزمنة، تجعل آفاق تمكنها من إيفاء ديونها تتراجع في أحيان كثيرة إلى المستقبل البعيد. في مثل هذه الظروف، قد يبدو تحمل بعض الخسائر المعقولة خيارا على قدر من الجاذبية بالنسبة للدول المَدينة، وهو ما حدث فعلا في «خطة برادي» عام 1989، حين

وافقت المؤسسات المالية على إلغاء 35% من ديونها المستحقة، واعتبارها خسائر لقاء سندات تخفيضية (يدعمها صندوق النقد الدولي والخزينة الأميركية) تضمن الإيفاء بباقي المستحقات (بعبارة أخرى، ضمن الدائنون إيفاء قروضهم بمعدل 65% على الدولار). بحلول عام 1994، وافقت حوالي ثماني عشرة دولة (بما فيها المكسيك والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا والاورغواي) على اتفاقات تسامحها بحوالي 60 بليون دولار من ديونها. بالطبع، كان الأمل أن يولد تخفيف الديون شرارة تعيد للاقتصاد عافيته، وتتيح بالتالي إيفاء باقي الديون بشكل منتظم وفي مواعيدها المحددة. المشكلة أن صندوق النقد الدولي تأكد من أن كل الدول المستفيدة من هذا النزر اليسير من إعفاءات الديون (الذي اعتبره الكثير أدنويا بالنسبة لما تستطيع البنوك تحمله) تجرعت أيضا سم الإصلاحات المؤسساتية الليبرالية الجديدة، فكانت النتائج المتوقعة مجموعة الأزمات التي واجهتها المكسيك (أزمة البيسوس) عام 1995، والبرازيل عام 1998، والانهيار الكامل للاقتصاد الأرجنتيني عام 2001.

يقودنا هذا، أخيرا، إلى القضية الإشكالية حول مقاربة الدولة الليبرالية الجديدة لأسواق العمل. على الصعيد الداخلي، تعادي الدولة الليبرالية الجديدة بالضرورة كل أشكال وصيغ التكافل الاجتماعي التي تضع قيودا على تراكم رأس المال. لذلك كان لا بد من تأديب، إن لم يكن تدمير، نقابات العمال المستقلة والحركات الاجتماعية الأخرى (مثل اشتراكية الإدارة المحلية على طريقة مجلس مدينة لندن الكبرى)، التي اكتسبت قدرا معتبرا من السلطة في ظل الليبرالية المتجذرة، وذلك باسم ما تعتبره الليبرالية الجديدة حرية مقدسة للعامل الفرد، بمعزل عن

تنظيماته الجماعية. أصبحت «المرونة» الكلمة الأثيرة في أسواق العمل، وظهر إصلاحيون يساريون يجادلون بقوة في أن «التخصص المرن» طريق المستقبل[8]. في الحقيقة، يصعب القول: إن زيادة المرونة أمر سيء بكلية، خصوصا في وجه الممارسات النقابية المفرطة في تصلبها وقصريتها. بالتأكيد، يستفيد بعض العمال الأفراد من هذه المرونة، غير أن عدم التناظر في المعلومات والسلطة، إضافة إلى قلة أو انعدام حرية وسهولة حراك اليد العاملة (خصوصا عبر حدود الدول)، تضع العاملين في موقف ضعيف. كما يمكن لرأس المال تلقف التخصص المرن باعتباره طريقة سهلة وفي متناول اليد للحصول على وسائل أكثر مرونة لتحقيق التراكم الرأسمالي. بالطبع، ثمة دلالات ضمنية متباينة تماما[9] لعبارتي التخصص المرن والتراكم المرن، ولكن النتيجة العامة لكليهما أجور أدنى، وقدر أعلى من مستويات الخطورة وعدم استقرار العمل، وفي حالات كثيرة خسارة التعويضات وأشكال الحمايات الأخرى. ويمكن تلمس مثل هذه النزعات بسهولة في كل الدول التي اتخذت السبيل الليبرالي الجديد، فبالنظر إلى الهجمة الشرسة على صيغ تنظيم العمل وحقوق العمال كافة، والاعتماد المتزايد على مخزون العمل الكثيف ولكن غير المنظم عموما، في دول مثل الصين وإندونيسيا والهند والمكسيك وبنغلادش، يبدو أن السيطرة على قوى العمل والحفاظ على مستوى عال من استغلال العاملين سمتان مركزيتان ودائمتان لليبرالية الجديدة. وكما العادة دائما، لا تتم استعادة أو تشكيل السلطة الطبقية إلا على حساب العمل والعمال.

يكتسب التصميم الليبرالي الجديد على إعادة تحويل كامل المسئولية عن صلاح الحال إلى الفرد وحده تأثيرات مضاعفة الضرر، خصوصا في

مثل هذا السياق من شح الموارد الشخصية المستمدة من سوق العمل. ومع انسحاب الدولة من عملية توفير الرعاية الاجتماعية، وتقليص دورها في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم العام والخدمات الاجتماعية، التي كانت في الماضي أساسية بالنسبة لليبرالية المتجذرة، فإن الدولة تترك باطراد قطاعات أعرض من السكان عرضة الفاقة والفقر[10]. تتقلص بالتالي شبكة الأمان الاجتماعي إلى حدودها الدنيا، لمصلحة نظام يؤكد على المسئولية الشخصية، ويعزو الفشل عموما إلى عيوب ونقائص فردية، فيوقع اللوم مرارا وتكرارا على الضحية.

خلف هذه التحولات الرئيسة في السياسة الاجتماعية تقبع تغيرات بنيوية مهمة في طبيعة الحكم والإدارة. نظرا لشكوك الليبرالية الجديدة بالديمقراطية، كان لا بد من إيجاد طريقة لدمج آليات صنع القرار في الدولة، مع ديناميات تراكم رأس المال وشبكات السلطة الطبقية في حالتي الاستعادة أو (كما في الصين وروسيا) التشكل .لقد استتبعت الليبرالية الجديدة، على سبيل المثال، الاعتماد المتزايد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص (وكانت تلك إحدى أقوى الأفكار التي طرحتها مارغريت تاتشر أثناء إنشائها «مؤسسات نصف ـ حكومية»، مثل شركات الإنماء المديني لمتابعة إنجاز عملية التطوير الاقتصادي). هنا لا تتعاون الشركات والأعمال عن قرب وحميمية مع اللاعبين الفاعلين في الدولة فحسب، بل تكتسب أيضا دورا مهما في وضع التشريعات، وتحديد السياسات العامة، وإقامة أطر تنظيمية (تكون بشكل أساس مؤاتية لمصالحها). وتنشأ عن ذلك أنماط تفاوض تدمج الشركات، وأحيانا المصالح المهنية، في صيغ الحكم والإدارة عبر الاستشارات القريبة، والسرية أحيانا. وخير مثال

صارخ على ذلك رفض نائب الرئيس تشيني بإصرار الإفصاح عن أسماء المجموعة الاستشارية التي صاغت وثيقة سياسة الطاقة لإدارة بوش عام 2002، وأغلب الظن أنها تضم في عضويتها كينيث ليه، رئيس شركة إنرون ـ وهي الشركة المتهمة بالتكسب من وراء الإثارة المتعمدة لأزمة الطاقة في ولاية كاليفورنيا، والتي انهارت بعد ذلك وسط فضيحة هائلة في حساباتها. إن التحول من الحكومة (سلطة الدولة وحدها) إلى الحكم (الصيغة الأعرض للدولة والعناصر المفتاحية في المجتمع المدني معا) ظاهرة توضحت إلى حد بعيد في ظل الليبرالية الجديدة[11]، وفي هذا السياق تتلاقى ممارسات الدولة الإنمائية عموما مع ممارسات الدولة الليبرالية الجديدة.

تقدم الدولة نموذجيا تشريعات وإطرا تنظيمية مؤاتية لمصالح الشركات المتحدة عموما، ولمصالح محددة في بعض الحالات، كشركات صناعة الأدوية وقطاع الطاقة والشركات الزراعية، إلخ.. في العديد من حالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص على مستوى الإدارة المحلية تحديدا، تتحمل الدولة القسم الأكبر من المخاطر، في حين يجني القطاع الخاص القسم الأكبر من الأرباح. وتلجأ الدولة الليبرالية الجديدة، علاوة على ذلك، إلى وضع تشريعات قسرية، وإن لزم الأمر استخدام أجهزة الشرطة والأساليب الأمنية (قواعد وقوانين منع التحريض على الإضراب مثلا) لتفريق أو قمع أشكال المعارضة الجمعية للسلطة التشاركية. كذلك تتكاثر أشكال المراقبة والتجسس والأعمال الأمنية والشرطية، إذ أصبح السجن في الولايات المتحدة مثلا إستراتيجية الدولة المفتاحية في التعامل مع المشاكل الناجمة عن تسريح العاملين وتهميش فئات من السكان. وتتزايد قوة ذراع الدولة القسرية لحماية مصالح الشركات، وقمع حركات

المعارضة والانشقاق إن اقتضت الضرورة. الواضح أن أيا من هذا لا يبدو منسجما مع النظرية الليبرالية الجديدة. أما الخوف الليبرالي الجديد من أن تفسد فئات المصالح الخاصة أجهزة الدولة وتضللها، فيتجسد بأوضح صورة في واشنطن ذاتها، حيث تتحكم جيوش جماعات الضغط الموالية للشركات (التي استغل الكثير من أعضائها منافع ما يسمى «الباب الدوار» بين الوظيفة الحكومية والعمل الأكثر ربحية بكثير لدى الشركات الكبيرة) في عملية إملاء التشريعات وسن القوانين المتطابقة مع مصالحها الخاصة بكفاءة وفاعلية. بعض الدول لاتزال تحافظ على احترام الاستقلالية التقليدية لجهاز الخدمة المدنية، لكن هذا الوضع يتعرض للتهديد في كل مكان ضمن المساق الليبرالي الجديد. لقد أصبحت التخوم الفاصلة بين سلطة الدولة وسلطة الشركات حدودا مسامية القوام ونفوذه باطراد، تغمر ما تبقى من الديمقراطية التمثيلة في فيض من سلطة المال الفاسد، إن لم يكن كلية فبالتأكيد من الناحية القضائية/ القانونية.

على اعتبار أن الوصول إلى القضاء حق متاح أمام الجميع، بشكل متساوٍ صوريا وإن يكن في الواقع باهظ التكاليف (سواء كان المدعي فردا يقاضي الآخرين على الإهمال في أداء العمل، أم دولة تقاضي الولايات المتحدة على انتهاك قوانين منظمة التجارة العالمية- وهو إجراء قد تصل تكاليفه إلى حوالي مليون دولار، أي ما يعادل الميزانية السنوية لبعض الدول الصغيرة والمعدمة)، غالبا ما تكون النتائج متحيزة بقوة لمصلحة من يملك سلطة المال. والمعروف أن التحيز الطبقي في صناعة القرار داخل أروقة السلطة القضائية واسع الانتشار، إن لم يكن أكيدا وراسخا[12]. لذلك لا يبدو مستغربا في ظل الليبرالية الجديدة أن يتم تعريف وصياغة وسائل العمل الجماعي الأساس من قبل هيئات غير منتخبة (ونخبوية القيادة في حالات

كثيرة) وجماعات ضغط وفئات دفاع عن مختلف أنواع الحقوق. في بعض الحالات، مثل حماية حقوق المستهلك أو الحقوق المدنية أو حقوق المعوقين، تم تحقيق مكاسب مهمة باستخدام هذه الوسائل. كما ازداد نمو وانتشار المنظمات غير الحكومية والمنظمات القاعدية بشكل ملحوظ، مما أدى إلى تفشي الاعتقاد بأن مركز نفوذ سياسات المعارضة والتحول الاجتماعي يقع خارج نطاق جهاز الدولة، وضمن كيان منفصل يسمى «المجتمع المدني»[13]. وقد تزامن انتشار فكرة المجتمع المدني ـ الذي ينظر إليه ككيان مستقل مقابل الدولة ـ وتحولها إلى عقيدة مركزية لتشكيل سياسات المعارضة، مع فترة تحول الدولة الليبرالية الجديدة إلى مرحلة الهيمنة. لقد حلت فكرة المجتمع المدني كمركز لمعارضة الدولة، إن لم يكن بديلا عنها، محل فكرة غرامتشي بأن الدولة هي وحدة المجتمع السياسي والمدني في آن معا.

نرى بوضوح من خلال هذا العرض أن الليبرالية الجديدة لا تجعل الدولة، أو بعض مؤسسات الدولة (مثل المحاكم وأجهزة الأمن والشرطة)، هامشية أو غير فاعلة، كما جادل بعض المعلقين اليساريين واليمينيين على حد سواء[14]. لكن هناك إعادة صياغة راديكالية لمختلف مؤسسات وممارسات الدولة (خصوصا لجهة التوازن بين القسر والقبول، وبين سلطات رأس المال والحركات الشعبية، وبين السلطتين التنفيذية والقضائية من ناحية وسلطات الديمقراطية التمثيلية من ناحية أخرى).

على الرغم من كل ذلك، ليست الأمور كلية على مايرام بالنسبة للدولة الليبرالية الجديدة، ولذلك تبدو صيغة سياسية انتقالية أو غير مستقرة. لب المشكلة يكمن في التباين المتزايد بين الأهداف المعلنة لليبرالية الجديدة ـ صلاح حال الجميع ـ ونتائجها الفعلية ـ استعادة السلطة

الطبقية. علاوة على ذلك، ثمة سلسلة من التناقضات المحددة لا بد من تسليط الضوء عليها:

1ـ يفترض بالدولة الليبرالية الجديدة، من جهة، الجلوس ببساطة في المقعد الخلفي، والاكتفاء بتهيئة المسرح أمام السوق الاقتصادي لأداء وظائفه. ولكن يفترض بها، من الجهة المقابلة، أن تكون ناشطة في إيجاد مناخ مؤاتٍ للأعمال والاستثمارات، وفي التصرف ككيان تنافسي في سوق السياسات العالمية. يحتم دورها الثاني أن تعمل الدولة كشركة تعاونية متحدة، الأمر الذي يثير مشكلة ولاء المواطنين وكيفية ضمانها. تبدو العقيدة القومية في هذا المجال الإجابة الواضحة، لكن القومية شديدة التعارض مع الأجندة الليبرالية الجديدة. هذه تحديدا كانت معضلة مارغرت تاتشر، التي استطاعت الفوز بجولة انتخابات ثانية، وتحقيق المزيد من الإصلاحات الليبرالية الجديدة في الداخل، حصريا من خلال لعب الورقة القومية في حرب الفوكلاند/ مالفيناس، وبدرجة أكثر أهمية في الحملة ضد التكامل الاقتصادي مع بقية دول أوربا الغربية. مرة إثر مرة ـ سواء داخل الاتحاد الأوربي، أم في مفاوضات مدينة ميركوسور (حيث وقفت العقبات القومية حائلا أمام التكامل الاقتصادي بين البرازيل والأرجنتين)، أم في منظمة التجارة الحرة لدول أميركا الشمالية، أم في منظمة دول جنوب شرق آسيا ـ تتعارض حريات السوق عموما مع الأبعاد القومية التي تتطلبها الدولة لأداء وظائفها بفاعلية، ككيان تشاركي في الداخل وتنافسي في السوق العالمي.

2ـ تتعارض إلى حد مقلق سلطوية الليبرالية الجديدة واستبداديتها في فرض السوق الاقتصادي بالقوة، مع مثل الحريات الفردية التي تنادي بها. كلما انحازت الليبرالية الجديدة باتجاه النزعة السلطوية الأولى، ازدادت صعوبة الحفاظ على شرعيتها بالنسبة للنزعة الليبرالية الثانية، واضطرت بالتالي إلى إظهار صبغتها المعادية للديمقراطية بشكل أوضح. يتوازى هذا التناقض مع التناقص المطرد في تماثل علاقات القوة بين الشركات المتحدة العملاقة من جهة، وبين الأفراد العاديين، مثلي ومثلك، من جهة ثانية. لكن، «إذا كانت سلطة الشركات تسرق حريتك الشخصية، فإن الوعد الليبرالي الجديد لا يساوي شيئًا على أرض الواقع»[15]. وهذا ينسحب على الأفراد في موقع العمل، وعلى الفضاء المُعاش في الحياة اليومية. يمكن على سبيل المثال تقبل الادعاء بأن شؤون رعايتي الصحية تبقى خياري ومسئوليتي الشخصيتين، ولكن من غير المعقول أن تكون الطريقة الوحيدة لتحقيق هذه الحاجة الأساسية في السوق الاقتصادي دفع أقساط باهظة لشركات تأمين عملاقة، وعديمة الكفاءة، وعالية البيروقراطية، وخيالية الأرباح في الآن ذاته. وعندما تتمتع هذه الشركات بسلطة تحديد فئات أمراض جديدة لتطابق أدوية جديدة نزلت حديثا إلى السوق، فالأمور بكل وضوح تسير على نحو خاطئ[16]. في مثل هذه الحالات، وكما شاهدنا في الفصل الثاني، يصبح الحفاظ على الشرعية والقبول أشبه ما يكون بمحاولة إقامة توازن صعب، قد يتداعى ويسقط بسهولة عندما تبدأ الأمور باتخاذ منحى اقتصادي سيء.

3ـ في حين قد يكون الحفاظ على سلامة ومصداقية النظام المالي أمرا حاسما، فإن فردانية العاملين فيه ولامسؤوليتهم وتعظيم ذواتهم تلعب دورا مهما في حالة عدم الاستقرار المزمنة، والفضائح المالية، والتقلبات الحادة في أسواق المضاربات. لقد قوضت فضائح وول ستريت، والفضائح في حسابات الشركات مؤخرا، الثقة بسوق المال عموما، وأثارت مشاكل خطيرة أمام الهيئات التنظيمية حول كيفية ووقت التدخل في الأزمات، على الصعيدين المحلي والدولي. إن حرية التجارة العالمية تقتضي حكما وضع قواعد عالمية للعبة، وذلك بدوره يقتضي نوعا من الإدارة العالمية (منظمة التجارة العالمية مثلا). أما تحرير النظام المالي من القيود والضوابط فيسهل أنماط سلوك تستدعي إعادة التنظيم، إن شئنا تجنب الأزمات[17].

4ـ في حين يتم إبراز فضائل المنافسة، يتزايد في الحقيقة تعزيز السلطات الأقلوية والاحتكارية ومتعددة الجنسيات لبضع شركات متحدة عملاقة. على سبيل المثال، تنحصر المنافسة في سوق المشروبات الغازية عالميا بين شركتي كوكا كولا وبيبسي، وتقتصر المنافسة في قطاع الطاقة بين خمس شركات متحدة متعددة الجنسيات، ويسيطر قلة من أصحاب النفوذ في مجال الإعلام على تدفق الأخبار، التي يتحول معظمها إلى محض دعاية موجهة.

5ـ على المستوى الجماهيري، يمكن بسهولة أن يتحول الدفع باتجاه حريات السوق وتسليع كل الأشياء إلى نزعة جنونية تفضي إلى التفكك الاجتماعي. إن تدمير أشكال التكافل الاجتماعي كافة، بل حتى فكرة المجتمع ذاتها، كما اقترحت مارغرت تاتشر، يترك

فجوة فاغرة في النظام الاجتماعي، يصبح من الصعوبة بمكان معها مكافحة الانحراف، والسيطرة على أنماط السلوك المعادية للمجتمع، مثل الإجرام واستعباد الآخرين وشيوع فنون الإثارة الرخيصة والماجنة. كما إن اختزال «الحرية» بـ«حرية التجارة والأعمال» يطلق العنان لكل تلك «الحريات السلبية»، التي ربطها بولاني بشكل لا يمكن فصم عراه بالحريات الإيجابية. ويتجلى الرد المحتوم على هذه النزعات التفكيكية في إعادة تشكيل صيغ التكافل الاجتماعي، وإن يكن ضمن اصطفاف مختلف ـ الأمر الذي يعلل بعث الاهتمام بالدين والأخلاق بأشكال ارتباط جديدة (تتمحور حول مسائل الحقوق والمواطنة مثلا)، بل حتى إحياء صيغ سياسية قديمة (كالفاشية، والقومية، والنزعات المحلية، وما شابه). ولطالما توعدت الليبرالية الجديدة في صيغتها المحض باستحضار لعناتها المستترة تحت مختلف أشكال القومية والشعبوية السلطوية، فكما حذر شواب وسميدجا ـ منظما المهرجان الاحتفالي السنوي لليبرالية الجديدة في مدينة دافوس، في مدة مبكرة من عام 1996:

لقد دخلت العولمة الاقتصادية طورا جديدا تتصاعد فيه ردود الفعل العنيفة ضد آثارها، خصوصا في الديمقراطيات الصناعية، مما ينذر بحدوث صدمة عنيفة تعيق النشاط الاقتصادي وتهدد الاستقرار الاجتماعي في العديد من الدول. إن المزاج العام في هذه الديمقراطيات يتصف بالقلق وانعدام الحيلة، الأمر الذي يفسر ظهور طراز جديد من السياسيين الشعبويين، ويمكن أن يتحول بسهولة إلى حالة عصيان وثورة[18].

إجابة المحافظين الجدد

إذا كانت الدولة الليبرالية الجديدة غير مستقرة بطبيعتها، فما الذي يمكن أن يحل محلها؟ في الولايات المتحدة، ثمة دلائل على وجود إجابة مميزة على هذا السؤال يقدمها المحافظون الجدد. كذلك يشير الباحث وانغ، في تأمله تاريخ الصين الحديث، إلى وجود سرديات استطرادية مشابهة، مثل النظريات «الاستبدادية الجديدة» و«المحافِظة الجديدة» و«الليبرالية الكلاسيكية» والتحديث القومي وتطرفية السوق... وكلها تتمتع بعلاقات وثيقة من نوع ما مع تركيبة الليبرالية الجديدة. إن مجرد إزاحة هذه التعابير على التوالي أحدها للآخر (أو حتى التناقضات بينها)، تظهر بوضوح التحولات في بنية السلطة داخل كل من الصين المعاصرة والعالم المعاصر بشكل أعم[19].

سوف يظهر المستقبل ما إذا كانت هذه التحولات تنذر بإعادة تشكيل وصياغة هيكليات الحكم والإدارة في العالم، لكن من الممتع الآن ملاحظة التلاقي بين الليبرالية الجديدة في دول استبدادية مثل الصين وسنغافورة، وتنامي الاستبدادية الواضحة في دول ليبرالية جديدة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا. تأمل فيما يلي نشوء الإجابة الليبرالية الجديدة على عدم الاستقرار المتأصل في طبيعة الدولة الليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة.

عمد المحافظون الجدد لأمد بعيد، مثلهم في ذلك مثل سابقيهم الليبراليين الجدد، على حضانة وتنشئة أفكارهم الخاصة حول النظام الاجتماعي في الجامعات (كان لليو شتراوس في جامعة شيكاغو تحديدا تأثيرا بالغا في هذا السياق) ومراكز الأبحاث جيدة التمويل، والمطبوعات

ذات النفوذ والتأثير (مثل مجلة كومنتري)[20]. وكما الليبراليون الجدد، يدعم المحافظون الجدد سلطة الشركات، والأعمال التجارية الخاصة، واستعادة السلطة الطبقية. لذلك ينسجم الفكر المحافظ الجديد بشكل كامل مع الأجندة الليبرالية الجديدة في حكم النخبة، والارتياب بالديمقراطية، والحفاظ على حريات السوق. لكنه ينحرف أيضا عن مبادئ الليبرالية الجديدة الصرف، فيعيد صياغة الممارسات الليبرالية الجديدة في جانبين رئيسيين: أولا، اهتمامه بالنظام على اعتباره إجابة لفوضى المصالح الفردية؛ ثانيا، انشغاله بأخلاقية مفرطة ومتغطرسة، يعتبرها بمثابة «الصمغ الاجتماعي» الضروري للحفاظ على لحمة الكيان السياسي وأمنه، في مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية.

من حيث اهتمامه بالنظام، يبدو الفكر المحافظ الجديد وكأنه مجرد نزع الحجب التي أخفت الليبرالية الجديدة وراءها سلطويتها واستبداديتها. لكنه يقدم أيضا إجابة مميزة لحل إحدى التناقضات المركزية في الليبرالية الجديدة. إذا كان بالفعل «ليس ثمة شيء اسمه مجتمع، بل هناك أفراد فحسب»، كما ادعت مارغرت تاتشر في البداية، فإن فوضى المصالح الفردية يمكن بسهولة أن تسود، وتطغى في النهاية على النظام. إن فوضى السوق، والتنافسية، والفردانية مطلقة العنان (الآمال والرغبات والهموم والمخاوف الفردية؛ وخيارات سبل وأساليب الحياة والعادات الجنسية والتوجهات الشخصية؛ وصيغ التعبير عن الذات وأنماط السلوك تجاه الآخرين) تولد كلها حالة مربكة تصبح باطراد غير قابلة للحكم، بل قد تؤدي إلى انهيار كل روابط التكافل الاجتماعي والتماسك المجتمعي، وإلى حالة حدية تقترب من شفى الفوضى الاجتماعية والعدمية.

في مواجهة ذلك، يبدو أن درجة من القسر والإكراه ضرورية لإعادة النظام. ولهذا السبب يشدد المحافظون الجدد على مفهوم العسكرة باعتباره علاجا لفوضى المصالح الفردية، فيسلطون الضوء على تهديدات ـ حقيقية أو متخيلة، في الداخل والخارج على حد سواء ـ لسلامة واستقرار الأمة. ويستتبع هذا في الولايات المتحدة إطلاق ما أسماه هوفستادتر «بارانويا السياسة الأميركية»، حيث يجري تصوير الأمة وكأنها محاصرة ومهددة بالأعداء من الداخل والخارج، وهو أسلوب عصابي له تاريخ طويل في السياسة الأميركية(21). في الحقيقة الفكر المحافظ الجديد ليس جديدا إلى هذا الحد، فقد بنى موطنا له بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في المجمع العسكري ـ الصناعي ذي السطوة والنفوذ، والمصلحة الراسخة في عسكرة الدولة والمجتمع بشكل دائم. لكن نهاية الحرب الباردة طرحت سؤال جوهريا عن مصدر التهديد التالي لأمن الولايات المتحدة، فبرز الإسلام المتطرف والصين على لائحة المرشحين الخارجيين، وظهرت الحركات الانشقاقية (كأعضاء جماعة الدرافيديين الذين أبيدوا تماما في مدينة واكو، والحركات الميليشياوية التي ساعدت منفذي تفجير اوكلاهوما، والمشاركين في أعمال الشغب إثر الاعتداء الوحشي الذي تعرض له رودني كينغ من قبل شرطة مدينة لوس انجليس، وأخيرا الأعمال المخلة بالأمن والنظام التي اجتاحت مدينة سياتل عام 1999) على قمة لائحة المرشحين الذين لا بد من استهدافهم داخليا بقدر أكبر من المراقبة وأعمال الشرطة. في النهاية، تصدر القائمة التهديد الحقيقي للإسلام المتطرف، الذي برز بوضوح في التسعينيات وبلغ ذروته في أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، فأصبح مصدر التهديد الأساس لأمن الأمة الأميركية في

الداخل والخارج، وبالتالي الساحة المركزية لإعلان الحرب المستدامة على الإرهاب، بما يقتضيه ذلك من عسكرة داخلية وخارجية موازية. بلا شك، كان ثمة حاجة واضحة إلى استجابة عسكرية/ شرطية من نوع ما للتهديد الذي أظهرته الهجمتان على مركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك، لكن وصول المحافظين الجدد إلى السلطة تكفل بإحداث ردة فعل أكبر من اللازم بكثير، وفي نظر العديد أبعد طموحا بكثير، وذلك بالتحول إلى العسكرة الكثيفة والشاملة على الصعيدين الداخلي والخارجي[22].

قبع الفكر المحافظ الجديد لمدة طويلة في الأروقة، كحركة مناوئة للإباحية الأخلاقية التي تعززها الفردانية وتروج لها عادة. وسعى الفكر المحافظ الجديد على الدوام إلى استعادة الحس بغاية أخلاقية وقيم سامية تشكل مركزا مستقرا للجسم السياسي. وقد استبق الإطار العام للنظريات الليبرالية الجديدة بطريقة ما هذه الإمكانية، «فبتشكيكها بالأسس السياسية للنماذج التدخلية في إدارة الاقتصاد.. أثارت الليبرالية الجديدة مواضيع الأخلاق والعدالة والسلطة ـ وإن تكن أرجعتها بطرائقها الخاصة إلى علم الاقتصاد»[23]. ما فعله المحافظون الجدد كان تغيير هذه «الطرائق الخاصة» التي تُطرح من خلالها تلك المواضيع للنقاش، وكان هدفهم على الدوام إبطال مفعول الآثار التفكيكية لفوضى المصالح الفردية التي تفرزها الليبرالية الجديدة بشكل نموذجي. هذا لا يعني بحال من الأحوال ابتعادهم عن الأجندة الليبرالية الجديدة في تشكيل أو استعادة هيمنة السلطة الطبقية، لكنهم سعوا إلى شرعنة تلك السلطة، وفرض السيطرة الاجتماعية عبر إشاعة مناخ من القبول بمجموعة قيم أخلاقية مترابطة. ويثير هذه الحقيقة لفورها السؤال عن ماهية القيم الأخلاقية التي

ينبغي أن تعم وتسود. قد يكون من الملائم جدا احتكام المحافظين الجدد إلى حقوق الإنسان في النظام الليبرالي، مثلا، على اعتبار أن الناشطين في هذا المجال لا يسعون إلى «مجرد التدخل لحماية حقوق الإنسان»، كما تقول ماري كالدور، «بل إلى إيجاد مجتمع أخلاقي»(24) في نهاية المطاف. في الولايات المتحدة، أفرزت العقائد «الاستثنائية»، والتاريخ الطويل للحركة الناشطة في مجال الحقوق المدنية، مجموعة حركات أخلاقية تتمحور حول قضايا مثل حقوق الإنسان ومكافحة الجوع في العالم، والانخراط في الأعمال الخيرية، علاوة على الحماس التبشيري الواضح.

يمكن فهم القيم الأخلاقية، التي أصبحت الآن مركزية بالنسبة للمحافظين الجدد، على أنها نتاج ذلك التحالف الاستثنائي في السبعينيات بين طبقة النخبة ومصالح المال والأعمال المصمِّمة على استعادة سلطتها الطبقية من جهة، وبين القاعدة الانتخابية «للأغلبية الأخلاقية» من أعضاء الطبقة العاملة من الجهة الأخرى. وقد تمحورت تلك القيم حول القومية الثقافية، والاستقامة الأخلاقية، والمسيحية (من نوع تبشيري محدد)، وقيم الأسرة، وقضايا حق الحياة، ومعاداة الحركات الاجتماعية الجديدة مثل الحركة النسوية، وحركة الدفاع عن البيئة. في حين كان هذا التحالف بمجمله تكتيكيا في فترة حكم ريغان، فإن الفوضى المحلية لسنوات كلينتون دفعت الجدل حول القيم الأخلاقية إلى موقع الصدارة في الأجندة الجمهورية لبوش الابن، ولاتزال تشكل اليوم جوهر الأجندة الأخلاقية لحركة المحافظين الجدد.

مع ذلك، من الخطأ رؤية هذا التحول المحافظ الجديد على أنه استثنائي أو خاص بالولايات المتحدة، على الرغم من أن هناك عناصر

حصرية لا نجدها في أماكن أخرى. في الولايات المتحدة، يعتمد هذا التأكيد على القيم الأخلاقية إلى حد بعيد على الاحتكام إلى مثل الأمة والدين والتاريخ والتقاليد الثقافية وما شابه، ولا يمكن قصر هذه المثل بأي شكل من الأشكال على الولايات المتحدة، الأمر الذي يعيد التركيز بحدة على واحد من أكثر جوانب الليبرالية الجديدة إشكالية: العلاقة الغربية بين الدولة والأمة. من حيث المبدأ، لا تنظر الليبرالية الجديدة بعين العطف إلى الأمة، حتى مع تأييدها فكرة الدولة القوية، إذ لا بد لازدهار الليبرالية الجديدة من قطع الحبل السري الذي كان يربط الدولة بالأمة في ظل الليبرالية المتجذرة. و ينسحب هذا بشكل خاص على دول، مثل المكسيك أو فرنسا، اتخذت صيغة الحكم التشاركي العام. لقد حكم حزب التأسيس الثوري (باتريدا ريفوليوسيناريو إنستيتيوسينالي) المكسيك لمدة طويلة على أساس مقولة الوحدة بين الدولة والأمة، لكن ذلك التحالف يتهاوى باطراد، بل يضع القسم الأكبر من الأمة في مواجهة الدولة، نتيجة الإصلاحات الليبرالية الجديدة في التسعينيات. بالطبع، كانت القومية لأمد بعيد ملمحا ثابتا للاقتصاد العالمي، ومن الغريب حقا أن تغيب دون أن تترك وراءها أثرا جراء الإصلاحات الليبرالية الجديدة. في واقع الأمر، شهدت القومية انبعاثا إلى حد ما في معارضتها المكونات الليبرالية الجديدة، والمثال على ذلك صعود الأحزاب اليمينية الفاشية في أوربا، وتعبيرها عن مشاعر العداء السافر للمهاجرين الأجانب. ولعل المثال الأكثر إيلاما ظهور القومية الاثنية في أعقاب الانهيار الاقتصادي في إندونيسيا، وما نجم عنه من هجمة وحشية على الأقلية الصينية.

مع ذلك، تحتاج الدولة الليبرالية الجديدة، كما رأينا، نوعا من القومية

لضمان بقائها واستمراريتها. وتحرك الدولة الليبرالية الجديدة المشاعر القومية لإنجاح جهودها في العمل كوسيط تنافسي في السوق العالمي، وفي سعيها لإقامة المناخ الأمثل للأعمال والاستثمارات في السوق الداخلي. كذلك يولد التنافس رابحين وخاسرين آنيين في الصراع العالمي على المواقع، وهذا بحد ذاته قد يكون مصدرا للكبرياء القومي، أو المساءلة القومية للذات واكتشاف مكامن الخلل. المشاعر القومية المتمحورة حول المنافسات الرياضية بين الأمم مثال على ذلك، كما هو الحال في الصين، حيث تناشد الدولة المشاعر القومية لمواطنيها في سعيها لاكتساب موقع متميز (إن لم يكن مهيمنا) في السوق الاقتصادي العالمي (ربما بطريقة توازي في وضوحها حرص الدولة على كثافة برامج التدريب لرياضييها في دورة الألعاب الاولمبية في بيجينغ، حفاظا على مكانتها العالمية). تنتشر المشاعر القومية على أوسع نطاق في كوريا الجنوبية واليابان أيضا، ويمكن اعتبارها في كلتا الحالتين تعويضا عن انحلال الروابط السابقة للتكافل الاجتماعي تحت تأثير الليبرالية الجديدة. وفي الدول ـ الأمم القديمة (مثل فرنسا)، التي تشكل اليوم الاتحاد الأوربي، تتحرك تيارات قوية من القومية الثقافية في شتى المجالات. كذلك الحال في الهند، حيث يوفر التحالف بين الدين والقومية الثقافية الثقل الأخلاقي لنجاح الحزب القومي الهندوسي في تعزيز الممارسات الليبرالية الجديدة مؤخرا. وفي إيران، لم تفض الثورة، سواء في طور استلهام القيم الأخلاقية في البداية، أو في تحولها اللاحق نحو الاستبدادية، إلى التخلي التام عن الممارسات القائمة على اقتصاد السوق، على الرغم من أنها سعت للقضاء على الانحلال والتفسخ في ظل فردانية أطلقتها قوى السوق الاقتصادي المنفلتة من عقالها. في بلدان مثل سنغافورة

واليابان، ثمة إحساس فطري مشابه خلف الشعور الراسخ بالتفوق الأخلاقي على ما تعتبره «انحلال» الفردانية الأميركية، وتعددية ثقافية مشوهة ولا شكل لها في الولايت المتحدة. سنغافورة تحديدا تقدم مثالا مفيدا إلى أبعد الحدود، فقد جمعت بين الليبرالية الجديدة في ساحة السوق الاقتصادي وبين سلطة دولة بالغة الاستبدادية والقسرية. بعد طردها من الفدرالية الماليزية، استحضرت سنغافورة مختلف أشكال التكافل الاجتماعي والأخلاقي، اعتمادا على المثل القومية لأمة محاصرة في جزيرتها المعزولة، وعلى القيم الكونفوشيوسية، ومؤخرا على الأخلاقية الكوزموبوليتانية الملائمة لوضعها الحالي في عالم التجارة الدولية. ولا يقل المثال البريطاني إثارة للاهتمام، فقد حركت مارغرت تاتشر المشاعر القومية، من خلال حرب الفوكلاند/ مالفيناس وعبر وقفتها المعادية لأوربا، واستثمرتها في دعم مشروعها الليبرالي الجديد، برغم أن إنكلترا وحاميها القديس جورج، لا المملكة المتحدة ككل، كانت المحرك والباعث الحيوي لرؤيتها ـ الأمر الذي أثار مشاعر العداء القومي في إسكوتلندا وويلز.

من الواضح، إذن، أن ثمة مخاطر في عبث الليبرالية الجديدة مع نوع معين من القومية. لكن تشبث المحافظين الجدد بغاية أخلاقية قومية أشد خطرا بكثير. إن الصورة التي يقدمها المحافظون الجدد للعالم لا تدعو أبدا إلى الاطمئنان، فهو مقسم إلى دول عدة تتنافس على المسرح العالمي، وينزع كل منها إلى فرض ممارسات قمعية بالغة الصرامة والقسوة، في حين يعتنق كل منها رؤية خاصة لمجموعة قيم أخلاقية يعتبرها مطلقة، أو على الأقل أسمى من قيم القوميات الأخرى. وهكذا بسهولة فائقة يتحول ما يبدو وكأنه حل لتناقضات الليبرالية الجديدة إلى المشكلة الأساس. إن

انتشار سلطة المحافظين الجدد (من النوع الذي يمارسه فلاديمير بوتين في روسيا والحزب الشيوعي في الصين)، وإن لم تكن سلطة استبدادية بالمطلق، وعلى الرغم من أنها تتأسس بطريقة مختلفة في تشكيلات اجتماعية مختلفة ـ تبرز بوضوح مخاطر الانزلاق في مهاوي القوميات المتنافسة، بل ربما حتى المتحاربة. إذا كان ثمة حتمية تفعل فعلها، فهي لا تنشأ عن حقائق أزلية مرتبطة بالاختلافات القومية المُفترضة، بل تنشأ بقدر أكبر عن التحول إلى الفكر المحافظ الجديد. إن تجنب العديد من العواقب الكارثية يقتضي رفض الحل المحافظ الجديد لتناقضات الليبرالية الجديدة، الأمر الذي يفترض حكما توفر بديل من نوع ما، وهذه مسألة نعالجها لاحقاً.

- 4 -

توسعات جغرافية غير مستوية

الخارطة المتحركة لليبرالية الجديدة

يصعب رسم خارطة متحركة لتقدم الليبرالية الجديدة على المسرح العالمي منذ عام 1970. بدايةً، لأن معظم الدول التي اتخذت طريق التحول الليبرالي الجديد، فعلت ذلك جزئيا فقط ـ فأدخلت قدرا أكبر من المرونة في أسواق العمل هنا، وحررت العمليات المالية وتبنت النظرية النقدية هناك، وتحولت باتجاه خصخصة القطاعات الاقتصادية التي تملكها الدولة في أماكن أخرى. أما التغيرات الكلية التي حدثت إثر أزمات حادة (كانهيار الاتحاد السوفيتي مثلا)، فقد تلتها عمليات عكسية بطيئة، حين أصبحت الآثار الكريهة لليبرالية الجديدة أكثر وضوحا. بشكل عام، يمكن أن تطرأ كل أشكال التحولات والتبدلات في الصراع لاستعادة أو تشكيل سلطة طبقية عليا مميزة، نتيجة انتقال السلطات السياسية من يد لأخرى، وإضعاف أدوات التأثير والنفوذ هنا وتقويتها هناك. لذلك لا بد لأية خارطة متحركة من أن تبرز تيارات مضطربة لتوسعات جغرافية متفاوتة وغير منتظمة، ولا بد من اقتفاء أثر تلك التيارات لإدراك علاقة التحولات المحلية بالنزعات والاتجاهات الأعرض على الصعيد العالمي[1].

لم يكن التنافس الإقليمي (بين الدول أو المناطق أو المدن) مهما نسبيا في الستينيات والسبعينيات، من حيث أيها يمتلك النموذج الأمثل للتطوير الاقتصادي، أو أيها يوفر المناخ الأفضل للأعمال والاستثمارات. ارتفعت حدة هذا النوع من التنافس مع قيام أنظمة العلاقات التجارية الأكثر انفتاحا ومرونة بعد عام 1970. منذ ذلك التاريخ، اندفع التقدم العام لليبرالية الجديدة باطراد عبر آليات التوسع الجغرافي غير المستوي، إذ مارست دول أو مناطق أو مدن ناجحة اقتصاديا ضغوطات على الجميع لاتباع طريقها الريادي. وقد وضعت القفزات المتبادلة في الابتكارات التكنولوجية هذه الدولة أو تلك (اليابان أو ألمانيا أو تايوان أو الولايات المتحدة أو الصين)، أو هذه المنطقة أو تلك (وادي السيليكون أو بافاريا أو إيطاليا الثالثة أو بانغالور أو دلتا نهر بيرل أو بوتسوانا)، أو حتى هذه المدينة أو تلك (بوسطن أو سان فرانسيسكو أو شانغهاي أو ميونخ)، في طليعة تراكم رأس المال. غير أن المزايا التنافسية أثبتت في أكثر الأحيان أنها آنية وعابرة، وأدت إلى تقلبات استثنائية في الرأسمالية العالمية. لكن يصح القول أيضا إن بعض الاندفاعات القوية لليبرالية الجديدة انبثقت، بل جرى تنسيقها بشكل متعمد، في عدد قليل من المراكز الرأسمالية الرئيسة في العالم.

من الواضح أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة قادتا الطريق إلى الليبرالية الجديدة، غير أن التحول في كل منها لم يكن بلا عقبات وإشكالات. في حين نجحت مارغرت تاتشر في خصخصة المرافق العامة وقطاع الإسكان، بقيت الخدمات العامة المحورية، مثل النظام الوطني للرعاية الصحية والتعليم العام، إلى حد بعيد عصية ومنيعة. وفي الولايات

المتحدة، لم تقترب «التسوية الكينزية» في الستينيات أبدا من تحقيق الإنجازات التي حققتها دول الديمقراطيات الاشتراكية في أوربا، لذلك كانت معركة المعارضة ضد سياسات ريغان أقل شراسة. في كل الأحوال، كان ريغان منشغلا إلى حد بعيد بالحرب الباردة، إذ أطلق سباق تسلح موله عجز الميزانية («الكينزية العسكرية»)، الأمر الذي عاد بمنافع خاصة على أغلبيته الانتخابية في جنوب وغرب الولايات المتحدة. ومع أن ذلك لا ينسجم بتاتا مع النظرية الليبرالية الجديدة، فإن ارتفاع حجم الميزانية الفدرالية وفر ذريعة ملائمة لإقامة بعض المشاريع الاجتماعية الأساسية (وهو غرض ليبرالي جديد).

على الرغم من كل الكلام المنمق عن معالجة وشفاء الاقتصادات المريضة، لم تحقق بريطانيا أو الولايات المتحدة معدلات أداء اقتصادي مرتفعة في الثمانيات، مما يؤكد أن الليبرالية الجديدة لم تكن الاستجابة المطلوبة لصلوات الرأسماليين. بلا شك، انخفضت نسبة التضخم، وهبطت معها معدلات الفائدة، لكن على حساب معدلات بطالة عالية (بلغت وسطيا 5,7% في الولايات المتحدة خلال سنوات ريغان، وأكثر من 10% في بريطانيا تاتشر). كذلك أدى انخفاض الإنفاق على مؤسسات الرعاية الاجتماعية والبنية التحتية إلى تدني نوعية حياة الكثيرين، بحيث كانت النتيجة العامة خليطا مربكا من مستوى نمو منخفض وتزايد مطرد في تفاوت الدخل. أما في أميركا اللاتينية فكانت النتيجة الإجمالية للموجة الأولى من الليبرالية الجديدة، التي فرضت قسرا في أوائل الثمانينيات، «عقدا ضائعا» بأكمله، ملؤه الركود الاقتصادي والاضطرابات السياسية.

كانت الثمانينيات في الحقيقة عصر ازدهار اليابان و«نمور» شرق آسيا وألمانيا الغربية، التي شكلت مراكز القوة التنافسية في الاقتصاد العالمي. لكن نجاح هذه الدول، بغياب أية إصلاحات ليبرالية جديدة شاملة، يجعل من الصعب الجدال في أن الليبرالية الجديدة تقدمت على المسرح العالمي كعلاج فعال وموثوق للركود الاقتصادي. بالطبع، اتبعت البنوك المركزية في هذه الدول عموما خطا نقديا في سياساتها الاقتصادية (نشط البنك المركزي في ألمانيا الغربية، «البوندسبانك»، في محاربة التضخم تحديدا). وأدى التخفيض التدريجي للقيود والحواجز القائمة أمام حرية التجارة إلى خلق ضغوطات تنافسية، نجم عنها، حتى في الدول التي قاومتها، عملية خفية وماكرة يمكن تسميتها «بزحف الليبرالية الجديدة». على سبيل المثال، لم تكن اتفاقية ماستريخت ـ التي وقعتها دول الاتحاد الأوربي عام 1991، ووضعت من خلالها الإطار العام للتنظيم الليبرالي الجديد ـ ممكنة لولا ضغوطات مارستها دول أوربية، مثل بريطانيا، ألزمت نفسها بالإصلاحات الليبرالية الجديدة. في ألمانيا، حافظت نقابات العمال على قوتها، وبقيت الحمايات الاجتماعية في محلها، واستمرت معدلات الأجور في ارتفاعها النسبي، مما حفز الابتكارات التكنولوجية التي أبقت ألمانيا سباقة في ميدان التنافس العالمي في الثمانينيات (مع أنها أحدثت أيضا بطالة ذات منشأ تكنولوجي). بدوره، دفع النمو الاقتصادي، بقيادة قطاع التصدير، الدولة الألمانية قدما، وجعلها الدولة الرائدة عالميا في السوق الاقتصادي التنافسي. وفي اليابان كانت النقابات العمالية المستقلة ضعيفة أو غير موجودة أصلا، وكانت نسبة استغلال العاملين بالتالي مرتفعة، لكن استثمار الدولة الكثيف في التغيير التكنولوجي، إضافة إلى العلاقات الوثيقة

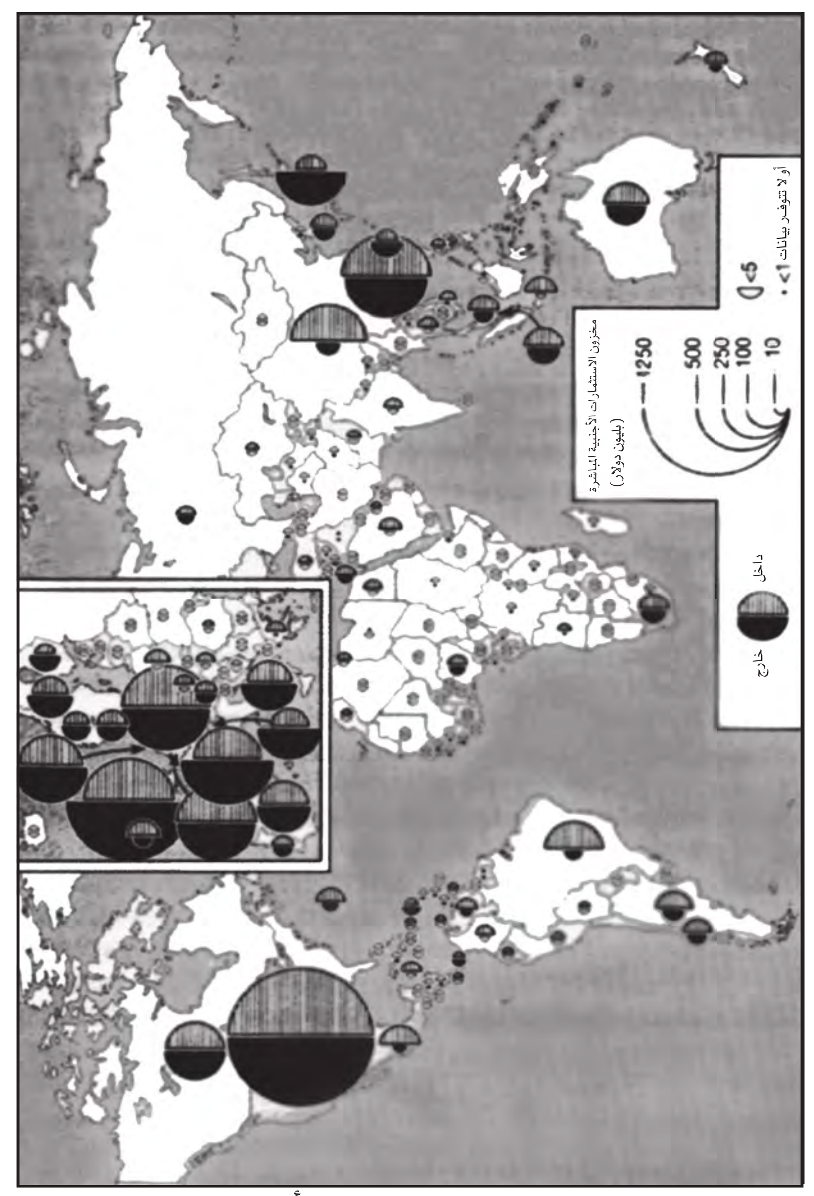
بين الشركات المتحدة والبنوك (وهو ترتيب أثبت نجاحه في ألمانيا الغربية أيضا)، ولدتا نموا مذهلا في الأداء الاقتصادي في الثمانينيات، أيضا بقيادة قطاع التصدير وإلى حد بعيد على حساب المملكة المتحدة والولايات المتحدة. لا يمكن القول، إذن، إن النمو الاقتصادي في الثمانينيات اعتمد على الليبرالية الجديدة إلا بالمعنى السطحي للعبارة، أي من حيث إتاحة قدر أكبر من الانفتاح في الأسواق الاقتصادية وأطر التجارة العالمية وفر السياق العام لقيام تنافس دولي متزايد، ساعد على تحقيق النجاحات الاقتصادية الباهرة- بقيادة قطاع التصدير ـ في ألمانيا واليابان وبين «النمور» الآسيوية. بحلول الثمانينيات، بدا أن الدول التي اتخذت المسار الليبرالي الجديد بشكل أكثر حدة وتشددا كانت لا تزال تواجه مصاعب اقتصادية عسيرة، وكان يصعب بالتالي تجنب الاستنتاج بأن «أنظمة» التراكم في ألمانيا وآسيا تستحق الإعجاب والمحاكاة. لذلك قاوم العديد من الدول الأوربية الإصلاحات الليبرالية الجديدة، وفضل تبني النموذج الألماني الغربي. وفي آسيا قلد العديد من الدول النموذج الياباني عموما، في البداية من قبل «عصابة الأربعة» (كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة)، ومن ثم تايلاند وماليزيا وإندونيسيا والفلبين.

بيد أن النموذجين الألماني الغربي والياباني لم يسهلا استعادة السلطة الطبقية، إذ كبح كلاهما الزيادات المطردة في حجم التفاوت الاجتماعي الذي حدث لاحقا في المملكة المتحدة، وفي الولايات المتحدة على وجه التحديد. خلال الثمانينيات، وبينما كانت معدلات النمو منخفضة في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بدأ وضع الطبقات العليا يتحسن، وتسوء بالتالي إلى حد مهم مستويات معيشة العاملين. أصبحت تعويضات

كبار المدراء التنفيذيين في الولايات المتحدة، مثلا، مثار حسد أقرانهم الأوربيين في مناصب موازية؛ وفي بريطانيا بدأت موجة جديدة من المولين ورجال الأعمال المغامرين تجمع ثروات طائلة. إذا كان المشروع برمته يهدف لإعادة السلطة الطبقية إلى شريحة النخبة العليا، فالليبرالية الجديدة في هاتين الدولتين كانت بكل وضوح الطريق لتحقيق ذلك. تعتمد إمكانية دفع دولة ما باتجاه الليبرالية الجديدة، إذن،على توازن القوى الطبقية فيها (استطاعت قوة التنظيم النقابي في ألمانيا الغربية والسويد إيقاف تقدم الليبرالية الجديدة)، وعلى درجة اتكال الطبقة الرأسمالية فيها على جهاز الدولة (وهي عالية جدا في تايوان وكوريا الجنوبية).

تم وضع وسائل تحويل واستعادة السلطة الطبقية في مكانها تدريجيا، وإن يكن بطريقة غير منتظمة، في الثمانينيات، وتم تعزيزها لاحقا في التسعينيات. أربعة عناصر تحديدا كانت حاسمة في ذلك: أولا، إن بداية التحول إلى عمليات التمويل الأكثر انفتاحا في السبعينيات تسارعت وتيرتها إلى حد كبير في التسعينيات، فارتفعت بشكل حاد معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافظة في أنحاء العالم كافة. وعلى الرغم من أن انتشارها لم يكن متساوقا (الشكل 1.4)، بل اعتمد في معظم الأحيان على مدى جودة مناخ الأعمال والاستثمار في هذا البلد مقارنة بذاك، فقد عمت الأسواق المالية العالمية موجة عارمة من الابتكار والتحرر من القيود الناظمة. لم تصبح الأسواق المالية أدوات تنسيق بالغة الأهمية فحسب، بل وفرت أيضا سبل الحصول على الثروة وتركيزها، بحيث يمكن القول إنها أصبحت وسيلة الموسرين لاستعادة سلطتهم الطبقية. تقوضت العلاقات الحميمة بين الشركات المتحدة والبنوك، التي

خدمت الألمان واليابانيين إلى أبعد الحدود في الثمانينيات، وحل محلها الارتباط المتزايد بين الشركات الكبيرة والأسواق المالية (البورصات العالمية)، وهنا حظيت بريطانيا والولايات المتحدة بميزة مهمة. في التسعينيات، شهد الاقتصاد الياباني هبوطا لولبيا (نتيجة انهيار أسواق المضاربة بالعقارات والأراضي)، وتبين أن قطاع البنوك كان في وضع خطر. كما أدت العملية المتسرعة لإعادة توحيد ألمانيا إلى ضغوطات اقتصادية كبيرة، وتبدد التفوق التكنولوجي الذي امتازت بت سابقا، مما فرض على ألمانيا تحدي تقاليدها الديمقراطية الاشتراكية بشكل أعمق كي تحافظ على بقائها الاقتصادي.



الشكل 1.4: النموذج العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2000

المصدر: Dicken, Global Shift

ثانيا، الازدياد الملحوظ في الحراك الجغرافي لرأس المال، الذي تيسر جزئيا بفعل الانخفاض السريع في تكلفة النقل والاتصالات، وهي حقيقية عرضية ولكنها حاسمة. كما لعب التخفيف التدريجي للحواجز الاصطناعية أمام حركة السلع ورأس المال ـ مثل الرسوم الجمركية، والتحكم بسعر صرف العملات، أو ببساطة أشد فترة الانتظار على الحدود (التي كان لإلغائها آثارا دراماتيكية في فرنسا) ـ دورا مهما أيضا. في حين كان هناك تفاوت معتبر (بقيت الأسواق اليابانية مثلا عالية الحماية)، إلا أن الاتجاه العام كان نحو توحيد معايير الترتيبات التجارية عبر معاهدات دولية توجتها اتفاقات منظمة التجارة العالمية، التي بدأ العمل بها عام 1995 (ووقعتها أكثر من مئة دولة خلال ذلك العام). هذا الانفتاح الأكبر على تدفق رأس المال (الأميركي والياباني والأوربي أساسا) وضع ضغوطات على كل الدول للاهتمام بنوعية مناخ الأعمال والاستثمار السائد فيها، باعتباره شرطا حاسما لنجاحها التنافسي. ونظرا لأن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اضطلعا باطراد بمهمة فرض حد أدنى من الليبرالية الجديدة، كإجراء يضمن إيجاد مناخ مؤاتٍ للأعمال والاستثمار، ازدادت الضغوطات تدريجيا على كل الدول لتبني إصلاحات ليبرالية جديدة لا رجعة فيها[2].

ثالثا، الدور الفاعل لتجمع وول ستريت/ صندوق النقد الدولي/ الخزانة الأميركية، الذي هيمن على السياسة الاقتصادية خلال سنوات حكم كلينتون، وأسهم في اقتناع أو مداهنة أو إكراه العديد من الدول النامية (بفضل برامج التكيف البنيوي للاقتصاد التي أدارها صندوق النقد الدولي) على سلوك السبيل الليبرالي الجديد[3]. كذلك استخدمت

الولايات المتحدة سياسة الجزرة، علاوة على سياسة العصا، في إغراء العديد من الدول بأفضلية الوصول إلى سوقها الاستهلاكي الهائل (في بعض الحالات عبر اتفاقيات ثنائية) لإقناعها بإصلاح اقتصاداتها على الطريقة الليبرالية الجديدة. ساعدت هذه السياسات على إحداث انتعاش اقتصادي في الولايات المتحدة في التسعينيات، وفي ظل موجة الابتكارات التكنولوجية فيما يعرف باسم «الاقتصاد الجديد»، بدا وكأن الولايات المتحدة وجدت الحل، وأن سياساتها جديرة بالإعجاب والمحاكاة، مع أن العمالة الكاملة نسبيا تحققت بمعدلات أجور منخفضة وتحت شروط تحد من الضمانات الاجتماعية (ارتفعت مثلا أعداد من لا يملكون ضمانا صحيا). بدأت آثار المرونة في أسواق العمل وتقليص خدمات الرعاية الاجتماعية (عبر إصلاحات كلينتون الجائرة وتغيير «نظام الرعاية الاجتماعية كما نعرفه») تأتي أُكلها داخل الولايات المتحدة، وتفرض ضغوطات تنافسية على أسواق العمل الأكثر تصلبا في معظم الدول الأوربية (باستثناء بريطانيا) واليابان. مع ذلك، كان السر الحقيقي وراء نجاح الولايات المتحدة يكمن في قدرتها على ضخ معدلات عوائد عالية داخل الاقتصاد الأميركي على عملياتها المالية وعمليات الشركات الكبيرة (سواء الاستثمارات المباشرة أم استثمارات الحافظة) في بقية أنحاء العالم. إن الوفرة التي حققتها الولايات المتحدة في التسعينيات قامت في جزئها الأكبر على تدفق هذه الأتاوات من بقية مناطق العالم (الشكلان 8.1 و 9.1)[4].

رابعا وأخيرا، انتشار العقيدة الاقتصادية الليبرالية الجديدة وسياساتها النقدية الحديثة عالميا، وممارستها تأثيرا إيديولوجيا هائلا

ومتصاعدا باطراد. تم تطهير أروقة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من آثار الاقتصاد الكينزي في فترة مبكرة عام 1982. وبحلول نهاية الثمانينيات التزم معظم أقسام علم الاقتصاد في الجامعات البحثية الأميركية بالاصطفاف المرتبط بالأجندة الليبرالية الجديدة ـ وعملت تلك الأقسام بدورها على تدريب معظم اقتصاديي العالم على هذا النحو ـ خصوصا التشديد على ضرورة السيطرة على التضخم، والإنفاق العام، والحفاظ على سلامة الموارد المالية، باعتبارها الأهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية (بدلا من الالتزام بالعمالة الكاملة والضمانات الاجتماعية).

في أواسط التسعينيات[5]، تلاقت كل هذه التيارات معا فيما أطلق عليه اسم «إجماع واشنطن»، الذي اعتبر النموذجين البريطاني والأميركي في الليبرالية الجديدة حلا لمشاكل العالم الاقتصادية، ومارس ضغوطات معتبرة حتى على اليابان وأوربا (ناهيك بباقي دول العالم) لسلوك السبيل الليبرالي الجديد. لذلك يتحمل كلينتون وبلير، وكلاهما ينتمي إلى تيار يسار الوسط، القسم الأكبر من مسؤولية تعزيز دور الليبرالية الجديدة على الصعيدين المحلي والدولي. كان تشكيل منظمة التجارة العالمية نقطة الذروة في هذا الاندفاع المؤسساتي الليبرالي الجديد (مع أن اتفاقية التجارة الحرة لدول أميركا الشمالية، وتوقيع اتفاقات ماستريخت في أوربا كانتا أيضا خطوتين مهمتين على طريق التكيف المؤسساتي الإقليمي). وقد وضعت منظمة التجارة الحرة بشكل منهجي المعايير والقواعد الليبرالية الجديدة للتفاعل الداخلي في الاقتصاد العالمي، لكن غرضها الرئيس كان فتح أكبر قدر ممكن من أسواق العالم وبلدانه أمام حرية تدفق رأس المال

دون أية عوائق (وإن يكن مرفقا دائما بعبارة تحذيرية عن ضرورة حماية «المصالح القومية» المفتاحية)، لأن هذا تحديدا كان أساس القدرة المالية الأميركية والأوربية واليابانية على فرض الجزية واقتطاع الأتاوات من بقية بلدان العالم.

لا تنسجم أية واحدة من هذه الممارسات تماما مع النظرية الليبرالية الجديدة، باستثناء التأكيد على فرض قيود على الميزانية، ومتابعة الحرب على تضخم لم يعد موجودة تقريبا بحلول التسعينيات. بالطبع، كان هناك دائما اعتبارات الأمن القومي التي لا بد أن تفسد أية محاولة لتطبيق النظرية الليبرالية الجديدة بصيغتها الصرف. كما أحدث انهيار جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة هزة جيو ـ سياسية وتحولا في مجال التنافسات الإمبريالية، على الرغم من أن ذلك لم يضع حدا نهائيا للتزاحم والتسابق على مواقع السلطة والنفوذ بين القوى الرئيسة على المسرح العالمي، خصوصا في مناطق تتحكم بموارد اقتصادية كالشرق الأوسط، أو مناطق يتبدى فيها بوضوح عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي (كدول البلقان). لكن تلك الهزة الجيوسياسية خففت من التزام الولايات المتحدة بدعم اليابان واقتصادات دول جنوب شرق آسيا، باعتبارها معاقل متقدمة على خط الدفاع الأمامي في جبهة الحرب الباردة. لذلك لم يتح لتايلاند وإندونيسيا في التسعينات نوع الدعم الاقتصادي الذي قدمته الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية وتايوان قبل عام 1989. كان هناك أيضا عناصر عدة، حتى داخل الإطار الليبرالي الجديد، مثل نشاطات صندوق النقد الدولي أو «الدول السبع العظام»، لا تؤدي عملها كمؤسسات ليبرالية جديدة بل كمراكز للسلطة العارية،

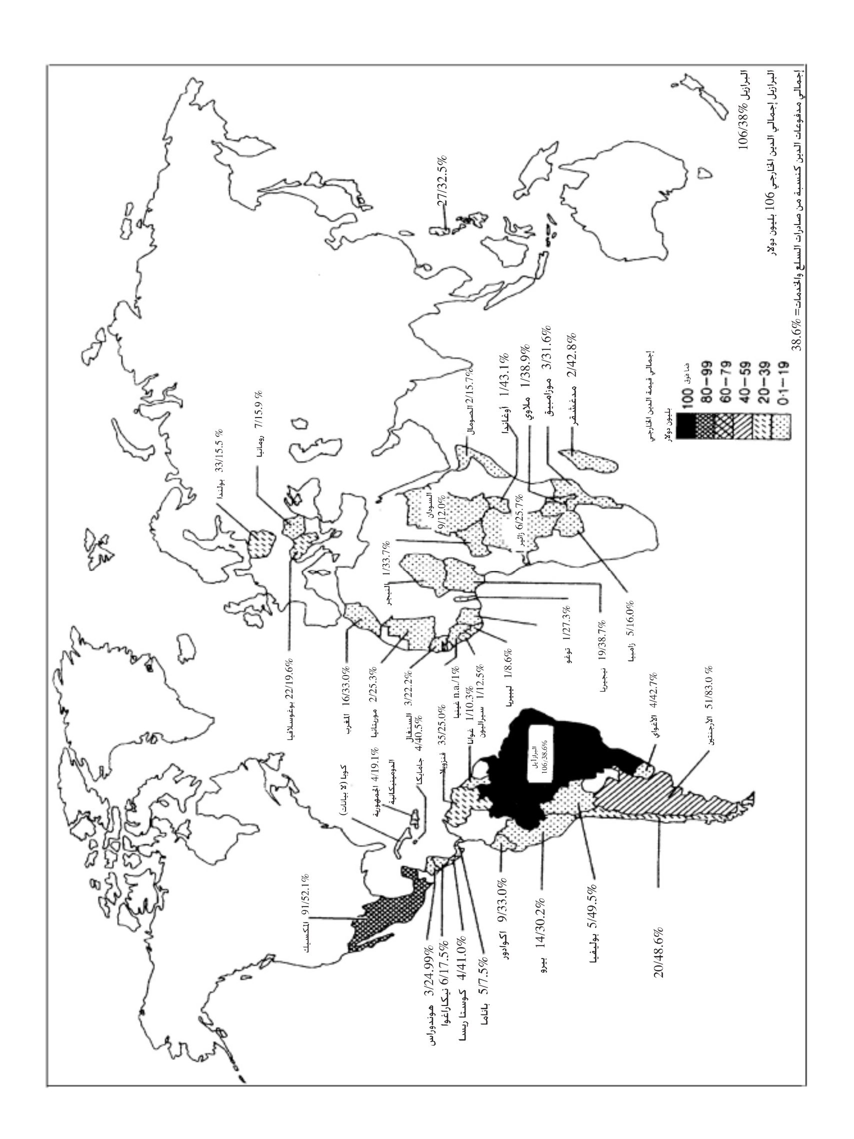
تعبؤها بعض القوى أو مجموعات القوى وتستخدمها في سعيها للحصول على ميزات معينة. إن النقد النظري الذي وضعته الليبرالية الجديدة لصندوق النقد الدولي مازال وجيها وساري المفعول، فاستعداده التام والدائم للتدخل في أسواق العملات- عبر اتفاقات مثل معاهدة بلازا عام 1985، التي خفضت بشكل مفتعل قيمة الدولار مقابل الين، وتبعتها بعد فترة وجيزة اتفاقية بلازا المعكوسة، التي سعت إلى إنقاذ اليابان من حالة الكساد الاقتصادي في التسعينيات ـ تعتبر كلها أمثلة عن تدخلات مدبرة للحفاظ على استقرار الأسواق المالية العالمية[6].

في السنوات الثلاثين الماضية، كانت الأزمات المالية في ظل الليبرالية الجديدة مستوطنة ومعدية. فأزمة الديون في الثمانينيات لم تقتصر على المكسيك، بل كان لها مظاهر وتجليات عالمية (انظر الشكل 2.4)[7]. وفي التسعينيات، كان هناك مجموعتا أزمات مالية متداخلة، أفرزت كلتاهما آثارا سلبية لليبرالية جديدة غير متساوقة. على سبيل المثال، امتدت «أزمة التكيلا» التي ضربت المكسيك عام 1995، على الفور تقريبا، إلى البرازيل والأرجنتين، مخلفة وراءها نتائج مدمرة تردد رجعها في تشيلي والفيليبين وتايلاند وبولندا. يصعب تفسير الأسباب المحددة لحدوث هذا النمط المعدي من الأزمات، فحركات المضاربة والتوقعات في الأسواق المالية لا تعتمد بالضرورة على حقائق صلبة. لكن العمليات التمويلية غير المنظمة تشكل بوضوح مخاطر جدية تنذر بأزمات حادة، لأن «عقلية القطيع» التي تسم سلوك رجال المال (لا أحد يود أن يكون آخر المحتفظين بعملة قبل تخفيض قيمتها) يمكن أن تولد توقعات ذاتية التحقق، بتمظهرات هجومية ودفاعية على حد سواء. لقد جنى المضاربون بالعملة أرباحا

ببلايين الدولارات عندما أجبروا الحكومات الأوربية على تحرير آلية سعر الصرف الأوربية في شهر تموز/ يوليو 1993. في شهر تشرين أول/ أكتوبر من العام نفسه، حقق جورج سوروس وحده أرباحا وصلت إلى حوالي بليون دولار خلال أسبوعين، عندما راهن ضد قدرة بريطانيا على إبقاء الجنيه الإسترليني ضمن حدود آلية سعر الصرف الأوربية.

بدأت الموجة الثانية والأعرض من الأزمات المالية في تايلند عام 1997، وتجلت أولا بتخفيض العملة المحلية (الباهت) إثر انهيار سوق المضاربة بالأراضي والعقارات. امتدت الأزمة في البداية إلى إندونيسيا وماليزيا والفلبين، ومن ثم إلى هونغ كونغ وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية. تضررت بعد ذلك أستونيا وروسيا بشكل مؤلم، ثم انهارت البرازيل، مما ترك آثارا خطيرة وطويلة الأمد في الأرجنتين. حتى أستراليا ونيوزيلندا وتركيا تأثرت، في حين بدا أن الولايات المتحدة وحدها منيعة، مع أنه حتى هنا كان لا بد من دفع 3.5 بليون دولار لإنقاذ أحد صناديق التغطية، «لونغ تيرم كابتال مانجمنت» (وهي مؤسسة مالية توظف اثنين من حملة جائزة نوبل في الاقتصاد كمستشارين مفتاحيين)، بعد أن راهنت خطأ على تحركات العملة الإيطالية.

في عام 1997 ـ 1998، كل «النظام الشرق الآسيوي» للتراكم الرأسمالي، الذي يسرته «الدول التنموية»، وضع على المحك. وكانت العواقب الاجتماعية مدمرة:



الشكل 2.4: أزمة الديون العالمية 1982 ـ 1985

المصدر: Corbridge, Debt and Development

مع تصاعد الأزمة، ارتفعت معدلات البطالة، وانخفض الناتج الإجمالي المحلي، وأغلقت البنوك أبوابها. ازدادت نسبة البطالة أربعة أصناف في كوريا الجنوبية، وثلاثة أضعاف في تايلاند، وعشرة أضعاف في إندونيسيا. 15% من الذكور العاملين في إندونيسيا عام 1997 فقد وظائفهم بحلول عام 1998، وكان الخراب الاقتصادي أسوأ بكثير في المناطق المدينية على الجزيرة الرئيسة، جاوا. في كوريا الجنوبية، ارتفعت معدلات الفقر المدينية ثلاثة أضعاف، وسقط ثلث السكان تقريبا تحت خط الفقر؛ كما تضاعف معدل الفقر في إندونيسيا... حيث هبط الناتج الإجمالي المحلي عام 1998بنسبة 1,13%، بينما أنخفض بنسبة 6.7% في كوريا الجنوبية، وبنسبة 10.8% في تايلاند. بعد ثلاث سنوات من الأزمة، لا يزال الناتج الإجمالي المحلي في إندونيسيا أدنى مما كان عليه قبلها بنسبة 5,7%، وبنسبة 2.3% في تايلاند[8].

مع هبوط الناتج الإجمالي المحلي وارتفاع معدلات البطالة، تدخل صندوق النقد الدولي لفرض إجراءات تقشف في إندونيسيا، ألغى بموجبها الدعم الحكومي للمواد الغذائية والمحروقات (الكيروسين)، فأدت إلى «تمزيق النسيج الاجتماعي» برمته. أُنحيت اللائمة في التسبب بالكارثة عموما على الطبقات الرأسمالية، ومعظمها من الاثنية الصينية. استطاع أغنى رجال الأعمال في النخبة الصينية التسلسل إلى سنغافورة، لكن موجة القتل والهجمات الثأرية على الممتلكات عمت بقية أفراد الأقلية الصينية، وأطلت القومية الاثنية برأسها البشع، بحثا عن كبش فداء للانهيار الاجتماعي الشامل[9].

كان التفسير المعياري الذي تبناه صندوق النقد الدولي/ وزارة الخزانة الأميركية أن أسباب الأزمة تكمن في تدخلية الدولة المفرطة، وفي علاقات الفساد القائمة بين أجهزة الدولة وعالم المال والأعمال («رأسمالية الخلان»). الحل كان المزيد من الليبرالية الجديدة، وقد تصرفت وزارة الخزانة الأميركية وصندوق النقد الدولي وفق ذلك، مما خلف عواقب كارثية وخيمة. الرأي البديل قال بأن لب المشكلة يكمن في التحرر المتهور من الضوابط الناظمة للقطاع المالي، وفي الفشل بإقامة نظام تحكم يكبح جموح المضاربات في استثمارات الحافظة. وتكثر الدلائل على صوابية هذا الرأي، فالدول التي لم تحرر أسواق رأس المال ـ سنغافوره وتايوان والصين ـ تعرضت لضرر أقل بكثير من الدول التي حررته على الطريقة الليبرالية الجديدة ـ تايلاند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين. أضف إلى ذلك أن الدول التي تجاهلت نصائح صندوق النقد الدولي وفرضت ضوابط على أسواق رأس المال ـ ماليزيا مثلا ـ تعافت من الأزمة بشكل أسرع[10]. وبعد أن رفضت بطريقة مماثلة نصيحة صندوق النقد الدولي بإعادة الهيكلة الصناعية والمالية لاقتصادها، استطاعت كوريا الجنوبية أيضا استعادة عافيتها بسرعة أكبر. إن أسباب استمرار صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأميركية في الإصرار على الإصلاحات الليبرالية الجديدة لا يزال سرا غامضا، لكن الضحايا يقترحون باطراد إجابات تآمرية:

طلب صندوق النقد الدولي من الدول الآسيوية في البداية فتح أسواقها أمام استثمارات رأس المال الرائجة وقصيرة الأمد، وهو ما فعلته تلك الدول فتدفقت الأموال إليها فجأة. لكن رؤوس الأموال مالبثت أن تدفقت خارجها بدرجة السرعة والمفاجأة نفسها. أفتى صندوق النقد الدولي بضرورة رفع

معدلات الفائدة وتقليص الموازنات المالية، فاستتبع ذلك ركودا اقتصاديا عميقا. هبطت أسعار الأصول إلى الحضيض، فطلب صندوق النقد من الدول المتأثرة بيع أصولها، وإن يكن بالمساومة على أسعارها الدنيا... قامت نفس البنوك والمؤسسات المالية، التي سحبت رؤوس أموالها وتسببت بالأزمة أصلا، بتدبير صفقات بيع الأصول، فحصّلت عمولات هائلة على تعاملاتها في بيع الشركات المتورطة أو تقسيمها، تماما كما حصلت تلك البنوك على عمولات كبيرة عندما وجهت رؤوس الأموال إلى داخل تلك الدول في البداية[11].

يقبع وراء هذا الرأي التآمري الدور الغامض الذي لعبته صناديق التغطية في مدينة نيويورك، والذي لم يخضع بعد لقدر كاف من الدراسة والتمحيص. لقد استطاع سوروس وغيره من المضاربين كسب البلايين على حساب الحكومات الأوربية، وذلك بالمراهنة ضد قدرتها على البقاء ضمن توجهات آلية سعر الصرف الأوربية. ما الذي يمنع صناديق التغطية ذاتها، وهي المسلحة بتريليونات الدولارات من مؤسسات توظيف واستثمار القروض العائدة إلى البنوك، من هندسة هجوم مركز ليس فقط على حكومات شرق وجنوب شرق آسيا، بل أيضا على بعض أنجح شركات الرأسمالية العالمية، وذلك ببساطة عبر منع السيولة عنها لدى مواجهتها بعض المصاعب النقدية الثانوية؟ كان تدفق أموال الجزية على وول ستريت هائلا، فرفع أسعار الأسهم والسندات الأميركية في وقت كانت معدلات الادخار الداخلي في الولايات المتحدة تهبط إلى الحضيض. بعد إعلان معظم المناطق الآسيوية إفلاسها، ارتدت موجة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتضرب السوق الآسيوي الداخلي ثانية، فتشتري الشركات الموثوقة والقابلة للبقاء،

أو (كما في حالة شركة ديوو) أجزاء من تلك الشركات، بأسعار زهيدة. يرفض ستيغلتيز هذه الرؤية التآمرية، ويقترح تفسيرا «أبسط»: «لقد كان صندوق النقد الدولي ببساطة يعكس مصالح وإيديولوجية المجتمع المالي الغربي»[12]. لكن ستيغليتز يتجاهل دور صناديق التغطية، ولا يخطر له أن ازدياد التفاوت الاجتماعي، الذي كثيرا ما يتحسر عليه كنتاج فرعي لليبرالية الجديدة، كان على طول الخط هدف ذلك المجتمع المالي الغربي وعلة وجوده.

رسائل مستعجلة من الخطوط الأمامية

المكسيك

كان حزب التأسيس الثوري الحزب الحاكم الوحيد في المكسيك منذ عام 1929 وحتى انتخاب فيسنتي فوكس عام 2000. واستطاع الحزب إقامة دولة تشاركية أثبتت مهارتها في تنظيم واختيار، وإن لزم الأمر رشوة وقمع، حركات المعارضة في صفوف العمال والفلاحين والطبقات الوسطى التي شكلت قاعدة الثورة. تابع حزب التأسيس الثوري حركة تحديث واسعة بقيادة الدولة، وتبنى نموذجا في التطوير الاقتصادي ركز بشكل أساس على الاستعاضة عن الصادرات، وعلى حركة تصدير نشطة مع الولايات المتحدة. ظهر قطاع هام لاحتكارات الدولة في ميادين النقل والطاقة والمرافق العامة، وفي بعض الصناعات الأساسية (مثل الفولاذ). وبدأ دخول رأس المال الأجنبي بشكل موجّة عام 1965، ضمن برنامج للصناعات التصديرية سمح لرأس المال الأميركي أساسا بالاستثمار والإنتاج في المنطقة الحدودية مع الولايات المتحدة، مستغلا رخص اليد

العاملة وغياب أية ضرائب جمركية أو قيود على حركة السلع. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي القوي نسبيا في الخمسينيات والستينيات، لم تنتشر فوائد النمو على نطاق واسع في المجتمع، ولم تكن المكسيك مثالا جيدا لليبرالية المتجذرة، وإن تكن المكافئات الدورية للفئات الاجتماعية المضطربة (الفلاحون والعمال والطبقات الوسطى) أعادت إلى حد ما توزيع الدخل. في عام 1978، ترك القمع العنيف للحركات الطلابية المعترضة على التفاوت الاجتماعي إرثا مريرا هدد شرعية الحزب، لكن توازن القوى الطبقية بدأ بالنمو في السبعينيات حيث عملت المصالح التجارية وقطاع المال والأعمال على تقوية موقعها المستقل، وتعميق صلاتها مع رأس المال الأجنبي.

تضررت المكسيك بشكل كبير من الأزمة العالمية التي ضربتها في السبعينيات، وكان رد حزب التأسيس الثوري توسيع القطاع العام بالاستيلاء على المشاريع التجارية الفاشلة للقطاع الخاص، وإبقائها مصدر عمالة للطبقات المعدمة، درأ لمخاطر الاضطرابات والثورة. ازداد عدد المشاريع الحكومية إلى أكثر من الضعف بين عامي 1970 ـ 1980، كما تضاعف عدد موظفيها، لكن هذه المشاريع كانت خاسرة على الدوام، مما اضطر الدولة إلى الاقتراض لتمويلها. كانت بنوك الاستثمار المترعة بدولارات النفط في نيويورك مستعدة لتلبية الطلب عن طيب خاطر، سيما وأن الاكتشافات النفطية في المكسيك جعلت إقراض الدولة رهانا مضمونا ومغريا.

ارتفع مجموع الديون الأجنبيية من 6.8 بليون دولار عام 1972 إلى 58 بليون دولار عام 1982[13]، ثم جاءت سياسة فوكلر برفع سعر الفائدة، وأدى

الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى تقليص الطلب على المنتجات المكسيكية، وتلا ذلك الهبوط الحاد في أسعار النفط. انخفضت عائدات الدولة، وارتفعت تكلفة خدمة الديون بشكل حاد، فأعلنت المكسيك إفلاسها في شهر آب/ أغسطس 1982. تسارع الهروب الهائل لرؤوس الأموال خارج المكسيك، بعد أن كان انطلق بوتيرة متصاعدة إثر التوقعات بتخفيض سعر العملة المحلية (البيسو)، فأعلن الرئيس بورتيللو تأميم البنوك كإجراء احترازي طارئ[14]. لم توافق طبقة النخبة من أصحاب البنوك ورجال الأعمال، وكان على الرئيس دي لامدريد، الذي تسلم مقاليد الحكم بعد أشهر قليلة، اتخاذ خيار سياسي حاسم. انحاز الرئيس إلى صف رجال المال والأعمال، في خطوة يمكن القول أنها كانت حتمية ولا مفر منها في تلك الظروف. لكن السلطة السياسية لحزب التأسيس الثوري لم تجعلها كذلك بالضرورة. كان الرئيس دي مدريد إصلاحي التوجهات، وأقل تجذرا في السياسات التقليدية للحزب الحاكم، وذا صلات قريبة بالطبقة الرأسمالية والمصالح الأجنبية. ابتكر جيمز بيكر توليفة جديدة لإنقاذ المكسيك من مصاعبها، شارك فيها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ووزارة الخزانة الأميركية. وقد وضعت تلك التركيبة ضغوطات إضافية على الرئيس المكسيكي، إذ لم تطالب فقط بإجراءات تقشفية في الميزانية، بل أصرت للمرة الأولى على إصلاحات ليبرالية جديدة وواسعة النطاق، مثل الخصخصة وإعادة تنظيم الجهاز المالي بطرق أكثر انسجاما مع المصالح الأجنبية، وفتح الأسواق الداخلية أمام رأس المال الأجنبي، وخفض حدود التعرفة الجمركية، وإنشاء أسواق عمل أكثر مرونة. في عام 1984، منح البنك الدولي لأول مرة في تاريخه قرضا لقاء قيام الدولة بإجراء

إصلاحات اقتصادية بنيوية على الطريقة الليبرالية الجديدة. عمليا، فتح دي لا مدريد اقتصاد المكسيك على الاقتصاد العالمي، بانضمامه إلى اتفاقية الغات، وتنفيذه برنامجا تقشفيا صارما. كانت الآثار موجعة:

انخفض معدل دخل الفرد في المكسيك بين عامي 1983و 1988 بنسبة 5% سنويا؛ وانخفضت القيمة الحقيقية لأجور العاملين بين 40% و 50%. كما ازدادت نسبة التضخم، التي كانت تتأرجح في الستينيات بين 3% و 4% سنويا، إلى حوالي 20% بعد عام 1976، وتجاوزت 100% خلال بضعة سنوات... في الوقت نفسه، ونتيجة مصاعب الحكومة المالية وإعادة توجيه النموذج الاقتصادي للدولة، انخفض الإنفاق على المرافق العامة، وقصرت الدولة دعمها للمواد الغذائية على الشريحة الأفقر من السكان، وتدنت نوعية التعليم العام والرعاية الصحية أو راوحت في مكانها[15].

بالنسبة إلى مدينة مكسيكو عام 1985، كان ذلك يعني ندرة الموارد إلى حد خفض الإنفاق في قطاع الخدمات المدينية الحيوية بنسبة 12% على النقل، و25% على مياه الشرب، و18% على الخدمات الصحية، و26% على جمع النفايات[16]. اجتاحت المدينة إثر ذلك موجة عنف وجريمة حولت العاصمة من مدينة وادعة إلى إحدى أكثر المدن خطورة في أميركا اللاتينية خلال عقد واحد. من نواح عدة، كانت الأحداث تكرارا لما شهدته مدينة نيويورك قبل عشرة أعوام، وإن يكن أكثر تدميرية. وفي مناسبة رمزية، منحت مدينة مكسيكو بعد فترة عقدا بملايين الدولارات لمؤسسة الاستشارات التي يملكها غوليا ني، عمدة مدينة نيويورك الأسبق، للاستفادة من خبرتها في التعامل مع الجريمة.

وجد دي لا مدريد أن أحد سبل الخروج من معضلة الدين العام بيع المشاريع التي تملكها الدولة واستخدام ريعها في دفعات مقدمة على أصل الديون. لكن الخطوات الأولية باتجاه الخصخصة كانت تجريبية وثانوية نسبيا، فالخصخصة استتبعت إعادة هيكلة بالجملة لعقود العمل، الأمر الذي أثار نزاعا داخليا حادا. اندلعت أعمال عنف قامت بها الحركات العمالية وقمعتها الحكومة بوحشية متناهية في الثمانينيات، وتكثف الهجوم على العمل المنظم في مدة رئاسة ساليناس، الذي خلف سلفه عام 1988. سُجن العديد من القادة العماليين بتهمة الفساد، وتم تنصيب قادة جدد وأكثر طواعية مكانهم في مؤسسات العمل المفتاحية التي يسيطر عليها حزب التأسيس الثوري. استدعي الجنود أكثر من مرة لقمع الإضرابات، وتضاءلت قوى العمل المنظم المستقلة، على ضعفها أصلا، في كل خطوة وعلى كل منعطف. لقد سّرع ساليناس ومنهج عملية الخصخصة، فهو اقتصادي تدرب في أميركا، وتلمس النصح من اقتصاديين تدربوا في الولايات المتحدة[17]، وصاغ برنامجه للتطوير الاقتصادي بلغة قريبة من العقيدة الليبرالية الجديدة.

أصبح فتح المكسيك بشكل أكبر أمام الاستثمارات والمنافسة الأجنبية المباشرة أحد العناصر المفتاحية في برنامج ساليناس الإصلاحي. وتوسع برنامج الصناعات التصديرية سريعا على طول الحدود الشمالية ليصبح أساسيا بالنسبة لبنية الصناعة في المكسيك (الشكل 3.4). بدأ ساليناس مفاوضات ناجحة مع الولايات المتحدة أنهاها بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة لدول أميركا الشمالية. تسارعت وتيرة الخصخصة وانخفضت نسبة العمالة في القطاع الحكومي بنسبة النصف بين عامي 1988 و1994.

بحلول عام 2000 أصبح عدد الشركات التي تملكها الدولة بالكاد 200 شركة، مقابل 1100 شركة كانت موجودة عام 1982[18]، وكانت شروط خصخصة هذه الشركات تشجع باطراد الملكية الأجنبية. في عام 1990، أعيدت خصخصة البنوك التي تأممت على عجل عام 1982، وللالتزام ببنود اتفاقية التجارة الحرة كان على ساليناس أيضا فتح القطاع الزراعي أمام المنافسة الأجنبية، وبالتالي مهاجمة سلطات التنظيمات الفلاحية، التي شكلت لأمد بعيد أحد الدعائم المفتاحية لحزب التأسيس الثوري. في عام 1991، أقرت حكومة ساليناس قانونا إصلاحيا يسمح بخصخصة أراضي «الأخيدو»، ويشجع على فتحها أمام الملكية الأجنبية. والمعروف أن دستور الثورة المكسيكية لعام 1917 حمى الحقوق الشرعية للشعوب المحلية وحفظها عبر نظام الملكية والاستغلال الجماعي للأرض (الأخيدو)، ونظرا لأن هذا النظام يوفر أساس الحماية الجماعية للفئات المحلية، فإن الحكومة عمليا كانت تتخلى عن مسؤولياتها في الحفاظ على ذلك الحد الأدنى من الحماية. سدد التخفيض اللاحق لحواجز الاستيراد ضربة موجعة أخرى، فالصادرات الرخيصة من قطاع الصناعات الزراعية الأميركي عالي الكفاءة، وعالي الدعم الحكومي أيضا، خفضت أسعار الذرة وغيرها من المنتجات إلى حد لم يعد يقدر على المنافسة فيه إلا أغنى المزارعين وأكثرهم كفاءة. طرد الكثير من الفلاحين خارج أرضهم، وهم على شفير المجاعة، ليزيدوا عدد العاطلين عن العمل في المدن المكتظة أصلا، حيث نما بسرعة كبيرة ما يعرف باسم الاقتصاد غير الرسمي (البائعون الجوالون مثلا). بوجه كل ذلك، كان من الطبيعي أن تزداد حركة المقاومة لإصلاحات نظام الأخيدو، وقد امتدت المقاومة فعليا على

نطاق واسع، إذ أيد الكثير من جماعات الفلاحين ثورة زاباتيستا، التي اندلعت في منطقة تشياباس عام 1994[19].

في عام 1989، وإثر توقيعها ما عرف لاحقا باسم «خطة بريدي» للصفح الجزئي عن الديون، كان على المكسيك ابتلاع حبة الدواء السامة التي وصفها صندوق النقد الدولي، طواعية وعن طيب خاطر، بإحداث إصلاحات ليبرالية جديدة أعمق. كانت النتيجة «أزمة التكيلا» التي انطلقت شرارتها، كما في أحداث 1982، بفعل رفع بنك الاحتياط الفدرالي الأميركي نسبة الفائدة، الأمر الذي وضع ضغوطات على العملة المحلية وأدت المضاربات في النهاية إلى تخفيض قيمة البيسو. المشكلة أن المكسيك اعتادت إصدار دولارات قياسية تعين الديون (يطلق عليها اسم «تيسوبونوس») لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، لكنها بعد تخفيض سعر العملة المحلية لم تعد تستطيع جمع ما يكفي من الدولارات الحقيقية لتغطيتها. رفض الكونغرس تقديم المساعدة، لكن كلينتون استخدم سلطاته التنفيذية لجمع 47.5 بليون دولار في رزمة إنقاذية. خشي كلينتون خسارة العاملين في الصناعات الأميركية القائمة على التصدير إلى المكسيك وظائفهم، واحتمال زيادة الهجرة غير الشرعية إلى الولايات المتحدة، وقبل كل شيء، فقد الليبرالية الجديدة واتفاقات التجارة الحرة بين دول أميركا الشمالية شرعيتها ومصداقيتها. أحد الآثار الجانبية لخفض سعر العملة كان دفع الرأسمال الأميركي إلى العودة بسرعة إلى السوق المكسيكية، وشراء كل أنواع الأصول بأسعار زهيدة، كما لو أنه موسم التخفيضات. ارتفعت الملكية الأجنبية للبنوك المكسيكية من بنك واحد عام 1990 إلى أربع وعشرين بنكا عام 2000، وذلك من أصل ثلاثين بنكا مكسيكيا تمت

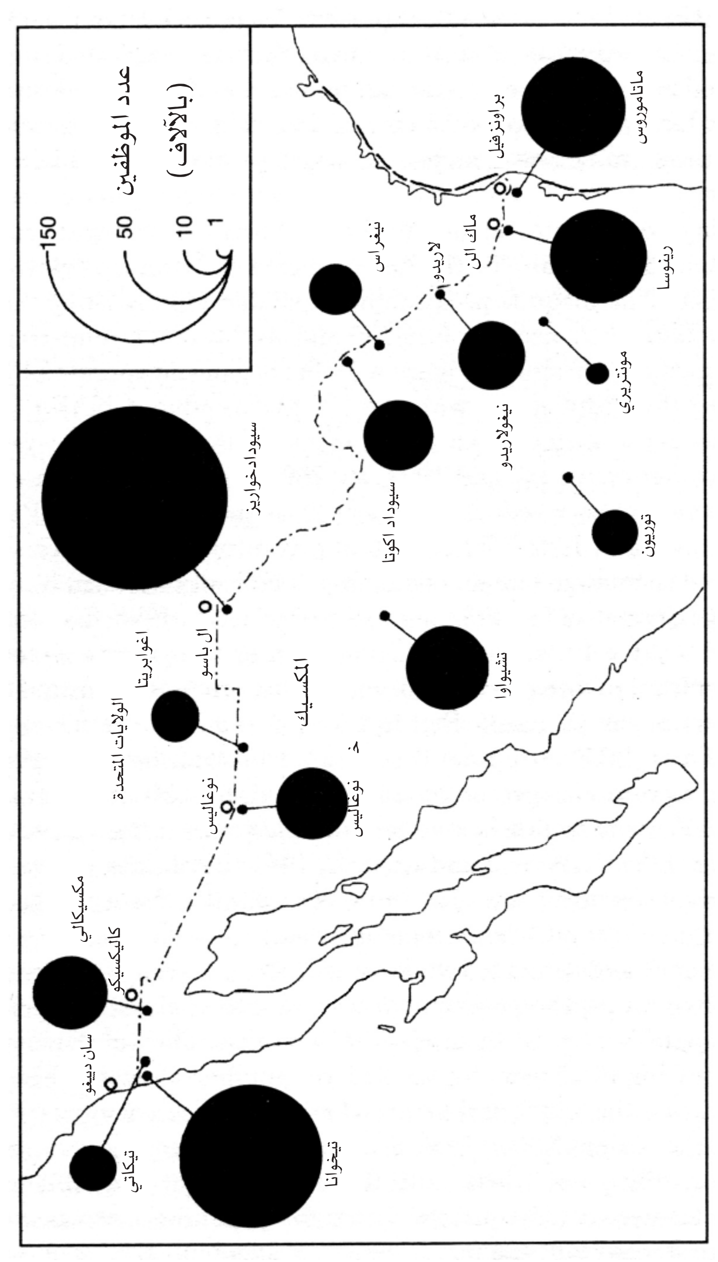
خصخصتها في بداية التسعينيات. لم يعد بالإمكان بعد ذلك إيقاف مصالح الطبقة الرأسمالية الأجنبية ومنعها من فرض وانتزاع أتاوات باهظة من المكسيك. لكن حتى المنافسة الأجنبية بدأت تتحول إلى مشكلة، إذ خسرت المكسيك عددا مهما من الوظائف في مشروع صناعاتها التصديرية بعد عام 2000، وبعد أن أصبحت الصين موقعا أرخص بكثير وبالتالي أفضل بالنسبة للعديد من الشركات الأجنبية الساعية إلى استخدام يد عاملة قليلة الأجر[20].

آثار كل ذلك عموما، وآثار الخصخصة على وجه التحديد، بالنسبة لتركيز الثروة داخل المكسيك كانت واضحة لا لبس فيها:

في عام 1994، أظهرت قائمة مجلة فوربس لأغنى أغنياء العالم أن إعادة الهيكلة الاقتصادية في المكسيك أنتجت أربعة وعشرين بليونيرا. شارك على الأقل سبعة عشر منهم في برنامج الخصخصة، فباعوا البنوك ومصانع الفولاذ ومصافي السكر والفنادق والمطاعم ومصانع الكيماويات وشركات الاتصالات، وامتلكوا علاوة على ذلك حقوق إدارة الشركات داخل القطاعات الاقتصادية المخصخصة حديثا، كالموانئ، والطرق السريعة (التي يدفع مستخدموها رسوما خاصة)، والخدمات الهاتفية للأجهزة الخليوية والمكالمات الخارجية[21].

بحلول عام 2005، احتلت المكسيك المرتبة التاسعة من حيث عدد بليونيريها (متقدمة بذلك على المملكة العربية السعودية). وحل كارلوس سليم، أغنى رجل في المكسيك، في المرتبة الرابعة والعشرين على لائحة مجلة فوربس، وسيطر على أربع من أكبر خمس وعشرين شركة مكسيكية،

وانتشرت مصالحه التجارية خارج حدود المكسيك، وأصبح لاعبا رئيسا في ميدان الاتصالات في كافة أرجاء أميركا اللاتينية. في الولايات المتحدة أيضا، اكتسبت إستراتيجيته في توفير خدمات الهاتف الخليوي شهرة واسعة، إذ استولى سليم على الأسواق الغنية وعالية الكثافة واحتكرها، في حين ترك الأسواق الأفقر والأقل كثافة دون أية خدمات. لا يهم كثيرا ما إذا أطلقنا على مثل هذه العمليات اسم الاستعادة أو الخلق الجديد للسلطة الطبقية، لكن الواضح أن الهجوم المركز على العمال والفلاحين، وعلى مستوى معيشة الشعب عموما، كان ناجحا جدا في المكسيك. فمع تراكم الثروة بأيدي مجموعة صغيرة من أصحاب السطوة والنفوذ، تدعمهم أجهزة سلطاتهم المالية والقضائية/ القانونية، أصبح وضع وقدر هؤلاء العمال والفلاحين وسواد الشعب أسوأ من ذي قبل، داخل المكسيك وخارجها.



الشكل 3-4: العمالة في القطاعات الرئيسة للصناعات التصديرية في المكسيك عام 2000

المصدر: Dicken, Global Shift

الانهيار الأرجنتيني

خرجت الأرجنتين من مرحلة ديكتاتوريتها العسكرية مثقلة بالديون، وأسيرة نظام حكم وإدارة تشاركي واستبدادي صارم وفاسد كلية. وكانت عملية دمقرطة الأرجنتين في السنوات اللاحقة صعبة، لكن كارلوس منعم استلم مقاليد السلطة عام 1992. على الرغم من أن منعم بيروني التوجهات، فقد عمل على تحرير الاقتصاد، جزئيا لإسداء خدمة للأميركيين، ولكن أيضا لاستعادة مصداقية الأرجنتين في المجتمع الدولي، إثر تكشف أسرار «الحرب القذرة» التي لطخت سمعتها. فتح منعم الأرجنتين أمام التجارة الأجنبية وسيولات رأس المال، وأدخل قدرا أكبر من المرونة في أسواق العمل. كما خصخص الشركات التي تملكها الدولة، ومعها نظام الرعاية الاجتماعية، ودعم العملة المحلية (البيسو) مقابل الدولار للسيطرة على التضخم وتوفير مناخ آمن للمستثمرين الأجانب. ارتفعت نسبة البطالة، وفرضت ضغوطات تنازلية لخفض الأجور، في حين استغل أفراد النخبة عمليات الخصخصة لتكديس ثروات جديدة. تدفقت الأموال وازدهرت البلد من عام 1992 إلى حين فاضت آثار «أزمة التكيلا» من المكسيك وأغرقت الأرجنتين:

في غضون أسابيع قليلة، خسر النظام المصرفي الأرجنتيني 18% من ودائعه، وسقط الاقتصاد في فترة ركود عميقة بعد أن كانت نسبة نموه الوسطية 8% سنويا منذ منتصف العام 1990 إلى النصف الثاني من عام 1994. تقلص الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 7% من الربح الأخير لعام 1994 وحتى الربع الأول لعام 1996... وازدادت أعباء الفوائد على الحكومة بأكثر من 50% بين عامي 1994 و1996، وكانت

سحوبات رأس المال والتقلص المطرد في احتياطي العملات الأجنبية هائلة بالمعايير كافة[22].

ارتفعت نسبة البطالة إلى 18%، وفي حين بدا واضحا أن العملة المحلية كانت أعلى من قيمتها الحقيقية، رفضت الأوساط المالية تخفيض قيمة البيسو (على عكس حالة المكسيك) وأصرت باطراد على الاحتفاظ بقيمته مقابل الدولار. تبع ذلك مرحلة انتعاش قصيرة اعتمدت على سيولة رأس المال الأجنبي إلى داخل الأرجنتين، امتدت حتى عام 1997 ـ 1998، عندما عمت الأزمة الاقتصادية الآسيوية وانتشرت آثار من روسيا إلى جارة الأرجنتين، البرازيل. ترافق ذلك مع معدلات فائدة عالية أوقعت الميزانية المحلية في عجز شديد، فتولدت ضغوطات لا تحتمل على البيسو الأرجنتيني. بدأ رأس المال الأجنبي والمحلي على حد سواء الفرار خارج البلاد، توقعا لتخفيض العملة. ارتفعت ديون الأرجنتين بين عام 1995 و2001 إلى أكثر من الضعف، بينما كان احتياطي العملات الأجنبية يختفي بسرعة. كذلك ارتفعت الأقساط المستحقة على الدين العام إلى9.5 بليون دولار عام 2000. أنقذ صندوق النقد الدولي الأرجنتين بقرض قيمته 6 بليون دولار (ثاني أكبر قرض في تاريخ صندوق النقد الدولي)، تأكيدا لرفضه تخفيض قيمة البيسو الأرجنتيني مقابل الدولار، خشية الآثار التضخمية (كما فعل في روسيا والبرازيل وأدى إلى عواقب كارثية في كلتا الحالتين، حسب رأي ستيغلتز).

لكن حتى هذا لم يوقف تدفق رأس المال خارج الأرجنتين. في عام 2001، خسر النظام المصرفي الأرجنتيني 17% من قيمة ودائعه (ما يعادل 14.5 بليون دولار)، وربما حوالي بليوني دولار يوم الثلاثين من شهر تشرين

الثاني/نوفمبر وحده. رفض صندوق النقد الدولي منح الأرجنتين قرض طوارئ، على اعتبار أنها لم تعالج الخلل في ميزانيتها. تخلفت الأرجنتين عن دفع مستحقات ديونها، وحددت الحكومة السحوبات المصرفية في بداية كانون الأول/ ديسمبر بمبلغ 250 دولار أسبوعيا، وضبطت كل تعاملات الحسابات الأجنبية التي تزيد قيمتها عن ألف دولار. قُتل 27 شخصا في أعمال الشغب التي نشبت وعمت الأرجنتين إثر ذلك، واستقال الرئيس دي لا روا، ومعه دومينغو كارفالو مهندس سياسته الاقتصادية. في 6 كانون الثاني/ يناير 2002، تخلى الرئيس الجديد، دوهالديه، عن رافعة الدولار وخفض قيمة البيسو، وقرر أيضا تجميد كل حسابات الادخار التي تزيد قيمتها عن ثلاثة آلاف دولار، وفي النهاية تعامل مع الودائع بالدولار وكأنها بالبيسو، فخفض قيمة المدخرات إلى حوالي ثلث قيمتها السابقة. ما يعادل القيمة الشرائية لستة عشر بليون دولار تحولت بين ليلة وضحاها من حسابات المدخرين إلى البنوك، وعبر البنوك إلى النخبة السياسية-الاقتصادية. كانت العواقب من حيث الاضطرابات الاجتماعية دراماتيكية وواسعة المدى. ارتفعت معدلات البطالة وانخفضت المداخيل، فاحتل العمال الراديكاليون المصانع المتوقفة عن العمل وشغلوها. تشكلت لجان تكافل الجوار، سعيا وراء سبل تعاونية أفضل للبقاء، وانتشر «مضربو الشوارع» (بيكيتيروس) في الطرقات، فقطعوا شبكات النقل العام، وحشدوا مناصريهم حول مطالب سياسية مفتاحية[23].

في مواجهة الرأي الشعبي، الذي احتقر البنوك والمستثمرين الأجانب وصندوق النقد الدولي تماما، لم يكن بوسع كيرتشنر، الرئيس المنتخب حديثا خلفا لدوهالديه والمتمتع بتأييد جماهيري واسع، إلا تجاهل صندوق

النقد الدولي، والتخلف عن رفع ديون بلغت قيمتها 88 بليون دولار، وتقديم عرض أولي للتعويض عن المدينين الغاضبين بمعدل 25 سنتا على الدولار[24]. الأمر المثير للاهتمام أن فريق كيرتشنر الاقتصادي لم يضم في عضويته أي خبير اقتصادي متدرب في الولايات المتحدة. تبنى الفريق المدرب محليا رأيا تعتبره الليبرالية الجديدة «هرطقة» اقتصادية، ومفاده أن دفع الدين الخارجي ضروري ومهم، لكنه يجب ألا يستتبع انهيار مستوى المعيشة في الأرجنتين. في عام 2004، بدأت دلائل انتعاش اقتصادي تلوح في الأفق، خصوصا في القطاع الصناعي الذي استفاد من تخفيض قيمة العملة المحلية. مع ذلك، تبقى المشكلة الحقيقية أمام الأرجنتين مواجهة المنافسة الشديدة من البرازيل، ومستقبلا من الصين، خصوصا بعد التزام الأخيرة بقواعد منظمة التجارة العالمية واكتسابها حق الوصول المفتوح إلى الأسواق الأرجنتينية.

تبدو التجربة الأرجنتينية مع الإصلاحات الليبرالية الجديدة أشبه ما تكون بقطار مدينة الملاهي الذي يسير على شبكة أفعوانية شديدة التعرجات والالتواءات الخطرة. والقصة الأرجنتينية تظهر بوضوح تام قلة خبرة النظرية الليبرالية الجديدة، وقلة معرفتها بالممارسات الاقتصادية العملية. فكما أشار أحد أعضاء «معهد لودفيغ فون ميسز» الليبرالي الجديد، إن «تقليص التضخم بالمصادرة»، وهو ما حدث فعليا في الأرجنتين، تأويل صحيح وملائم كلية لما اعتبره الضحايا «عملية سطو مسلح على البنوك نفذتها النخب السياسية»[25]. بتراس وفلتمبير يفضلان تشخيص الحالة على أنها برمتها حادثة تعبق برائحة «إمبريالية جديدة» تسلب الاقتصاد، وتزيد درجات التفاوت وعدم المساواة الهائلة، وترسخ

الركود الاقتصادي الذي يتلوه فترة كساد عميق ومستدام، ثم إفقار هائل للسكان نتيجة حدوث أكبر عملية تركيز للثروة في تاريخ الأرجنتين [26].

كوريا الجنوبية

خرجت كوريا الجنوبية من حرب 1950 ـــ 1953 دولة مدمرة، تعاني وضعا اقتصاديا وجيوسياسيا خطيرا. ويجري عادة إرجاع نقطة التحول في تاريخ كوريا المعاصر إلى الانقلاب العسكري الذي جاء بالجنرال بارك تشونغ هي إلى السلطة عام 1971. كان معدل دخل الفرد الكوري عام 1960 أقل من 100 دولار سنويا، لكنه اليوم يتجاوز 12.000 دولار، وهو تجسيد لأداء اقتصادي مدهش يقدم في حالات كثيرة مثالا يحتذى لما يجب أن تقوم به الدولة الإنمائية. منذ البداية، تمتعت كوريا الجنوبية بميزتين جيوسياسيتين رئيستين، أولهما استعداد الولايات المتحدة لدعمها عسكريا واقتصاديا، خصوصا في السنوات الأولى، بسبب موقعها الجغرافي على الخطوط الأمامية في جبهات الحرب الباردة. الأمر الأقل وضوحا، ثانيا، هو أن علاقات كوريا الجنوبية مع اليابان، الدولة الاستعمارية السابقة، منحتها فوائد عدة، بدءا بمعرفة إستراتيجيات التنظيم الاقتصادي والعسكري الياباني (تدرب بارك تشونغ هي في الأكاديمية العسكرية اليابانية) وانتهاء بالمساعدة الفاعلة التي قدمتها اليابان إلى كوريا في اختراق الأسواق الاقتصادية الأجنبية.

بقيت كوريا الجنوبية بلدا زراعيا أساسا حتى عام 1960. بدأت الدولة عمليات التصنيع في عهد بارك تشونغ هي الديكتاتوري، حيث كانت الطبقة الرأسمالية ضعيفة ولكنها مهمة. بعد أن اعتقل بارك القادة الرئيسين

لعالم المال والأعمال في كوريا بتهمة الفساد، توصل معهم إلى تسوية، ثم قام بإصلاح بيروقراطية الدولة، وأنشأ وزارة التخطيط الاقتصادي (على غرار النموذج الياباني الناجح)، وأمم البنوك للسيطرة على تخصيص القروض. اعتمد بارك بعد ذلك على روح الابتكار والمغامرة التجارية النشطة، وعلى إستراتيجيات الاستثمار لفئة وليدة من الرأسماليين الصناعيين الذين أغراهم بالثروة الشخصية خلال عملية النهوض بالاقتصاد الكوري[27]. في بداية الستينيات أصبح الصناعيون الكوريون أكثر اهتماما بالتصدير، لأن اليابان استخدمتهم بشكل متزايد كرصيف تجاري خارج حدودها، بهدف إعادة تصدير بضائعها المصنعة جزئيا إلى الأسواق الأميركية. ازدهرت المشاريع التجارية الكورية- اليابانية المشتركة، واستغلها الكوريون للحصول على التكنولوجيا والخبرات الضرورية في الأسواق الأجنبية. دعمت الدولة الكورية هذه الإستراتيجية بقيادة قطاع التصدير، وذلك عبر تجميع المدخرات المحلية، ومكافأة الشركات الناجحة، وتشجيع عملية اندماجها ضمن ما يسمى مجمعات «تشيبولز» (شركات متحدة كبيرة مثل هيونداي وديوو وسامسونغ) من خلال تسهيل حصولها على القروض والمدخلات، والامتيازات الضريبية، والسيطرة على القوى العاملة، ودعم وصولها إلى الأسواق الأجنبية (خصوصا الأميركية). وبفضل تعزيز إستراتيجية تطوير الصناعات الثقيلة (التي تركزت على صناعات الفولاذ وبناء السفن والصناعات البتروكيماوية والإلكترونية وصناعة السيارات والآلات)، استطاع العديد من مجمعات «التشيبولز» تحويل مركز اهتمامها من السوق الداخلي لتصبح شركات عالمية، ولاعبا أساسا في هذه الصناعات على المسرح الدولي منذ أواسط

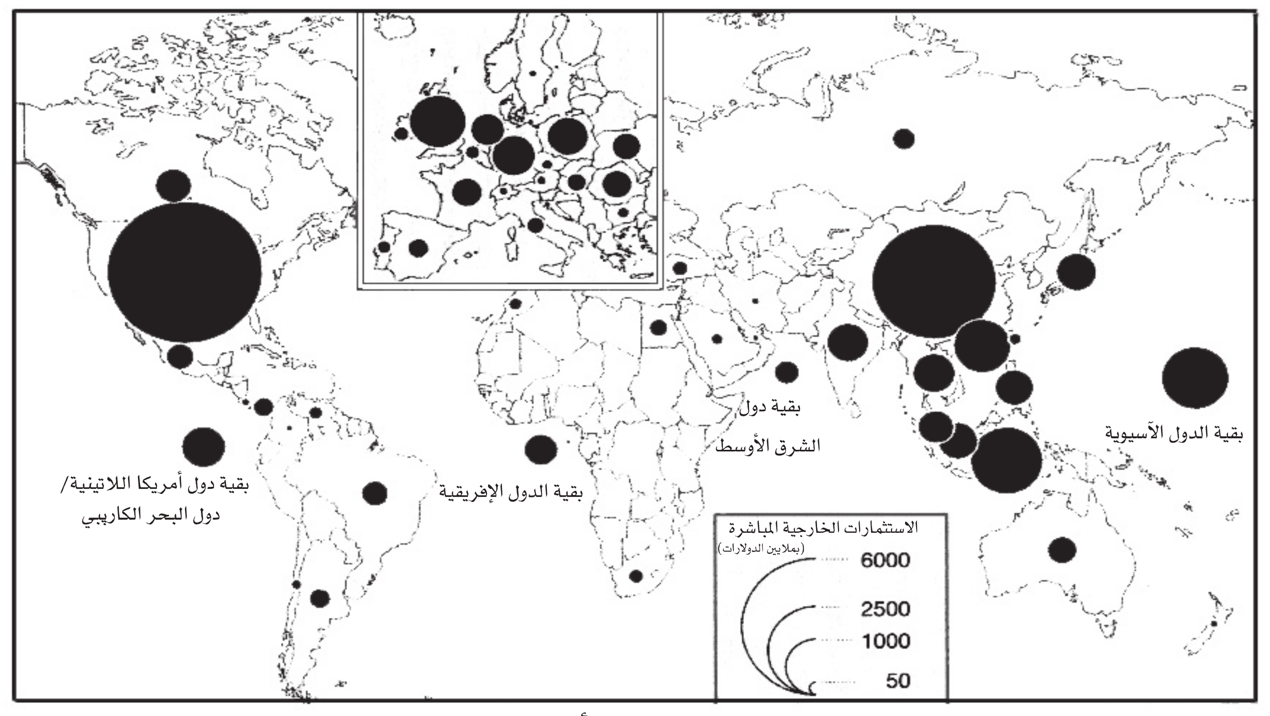
السبعينيات. كذلك أصبحت تلك المجمعات مواقع نفوذ لطبقة رأسمالية محلية يزداد ثراؤها باطراد. ومع نمو مواردها وكبر حجمها (بحلول منتصف الثمانينيات، قدمت ثلاثة مجمعات ثلث الإنتاج القومي الكوري)، تغيرت علاقاتها بالدولة، وأصبحت مجمعات «التشيبولز» تمتلك ما يكفي من السطوة والنفوذ لإطلاق حملة ناجحة لتفكيك جهاز الدولة التنظيمي المؤثر. لم تعد الطبقة الرأسمالية تعتمد على الدولة، نظرا لموقعها الراسخ في سوق التجارة العالمية وقدرتها المستقلة على تحصيل القروض، ففضلت نسختها الخاصة من الليبرالية الجديدة[28].

اعتمدت النسخة الكورية على حماية امتيازات الطبقة الرأسمالية، وفي الوقت نفسه إسقاط الضوابط التنظيمية التي وضعتها الدولة. غير أن روابط السلطة الحميمة، والفاسدة أحيانا، التي جمعت قيادتي «التشيبولز» والدولة معا، كانت صعبة التفكيك. البنوك الكورية، مثلا، كانت عمليا مخصخصة، لكنها منحت القروض على أساس المحاباة السياسية وشراء النفوذ بالدرجة نفسها التي منحتها على أساس الاستثمارات الصحيحة والمنطقية. كذلك كانت الشركات الكورية بحاجة إلى تحرير علاقاتها التجارية وتدفق رؤوس أموالها (وهو أمر تم فرضه من الخارج في جولة الأورغواي من محادثات اتفاقية التجارة العالمية عام 1986)، وذلك كي تستطيع الشركات استثمار رأس مالها الفائض بحرية في الخارج (الشكل 4.4). استكشف رأس المال الكوري إمكانية الإنتاج في الخارج باستخدام قوى عاملة أرخص سعرا وأكثر إذعانا، فبدأ بتصدير ممارسات العمل المهينة عبر شبكات التعاقد الفرعية، التي تعود ملكيتها للكوريين، والتي وصلت إلى أميركا اللاتينية وجنوب أفريقيا، إضافة إلى معظم دول جنوب

شرق آسيا. بعد «ثورة الين» عام 1995، نقلت اليابان إنتاجها الخارجي من كوريا إلى مواقع أرخص تكلفة في تايلاند وإندونيسيا وماليزيا، الأمر الذي ترافق مع دخول الصين السوق الاقتصادي العالمي، وأدى إلى تكثيف التنافس الإقليمي الداخلي. في حين تحدى الصينيون في البداية كوريا الجنوبية (ودول أخرى في المنطقة)، من حيث قطاعات الإنتاج ذوات القيم المضافة المنخفضة (كما في قطاع الصناعات النسيجية)، سرعان ما انتقلوا إلى أعلى سلسلة القيم المضافة. كان رد الكوريين إنزال الكثير من المنتجات عبر الشاطئ في الأسواق الصينية، من خلال الاستثمارات المباشرة، وهو أمر قد يكون جيدا للشركات الكورية الكبيرة، لكنه بالتأكيد لم يكن جيدا بالنسبة للعمالة داخل كوريا.

بعد ازدهار الصادرات في أواخر الثمانينيات، استسلمت الصناعة الكورية أمام المنافسة الأجنبية، ففقدت الكثير من أسواق التصدير، وشهدت انهيار ربحيتها بعد عام 1990. لجأت مجمعات التشيبولز» إلى الاقتراض بشكل متزايد من البنوك الأجنبية، وأصبحت نسبة الدين إلى قيمة أصول وسندات الشركات الكورية الثابتة عالية جدا، مما جعلها عرضة التأثر الشديد بأي ارتفاع سريع في معدلات الفائدة[29]. داخليا، كان على كوريا الجنوبية أيضا التعامل مع ازدياد قوة العمل المنظم، فالتصنيع المكثف استتبع وجود قاعدة بروليتارية ومدينية كثيفة موازية تفضل تنظيمات العمل النقابي. في البداية، تم قمع التنظيمات النقابية المستقلة بعنف، لكن اغتيال بارك تشونغ هي (من قبل مدير استخباراته) عام 1979، والمجزرة الوحشية بحق المتظاهرين المدنيين في مدينة كوانغجو عام 1980، أشعلا شرارة حركات شعبية تطالب بالديمقراطية

بين الطلاب والعمال والمواطنين عامة، وهو ما تحقق صوريا عام 1987. ارتفعت الأجور مع تعزيز النقابات سلطتها في مواجهة قمع الحكومة المستمر. وطالب أصحاب العمل بقدر أكبر من المرونة في أسواق العمل، لكن الحكومات الكورية المتتالية واجهت صعوبات في تحقيق تلك المطالب، وكان تشكيل وشرعنة اتحاد نقابات العمال الكورية عام 1995 تأكيدا لتنامي قوة العمل المنظم[30].



الشكل 4.4 كوريا الجنوبية تخرج إلى العالم: الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2000
المصدر: Dicken, Global Shift

فاقمت الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 ـ 1998 عجز الدولة الكورية المطرد عن فرض الانضباط على رأس المال. وكان أصحاب رأس المال الأجنبي يطالبون منذ فترة طويلة بقدر أكبر من تحرير الأسواق المالية، وسهولة الوصول إلى الأسواق الكورية المحلية التي تتمتع تقليديا بحماية الدولة. في بداية التسعينيات، تحقق نزر يسير من النجاح على هذه الجبهة، نتيجة تطور بنية المؤسسات التجارية والمالية العالمية. وكان الثمن الذي طلبه كلينتون لقاء دعم انضمام كوريا إلى عضوية منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) جرعة كبيرة من الإصلاحات الليبرالية في القطاعات المالية والاقتصادية عموما. سبق اندلاع الأزمة المالية اضطرابات عمالية استهدفت «التشيبولز» (التي سعت آنذاك إلى تسريح آلاف العاملين)، إضافة إلى الاحتجاج على سياسات الحكومة القمعية تجاه النقابات. في شهر آذار/ مارس 1997، أقرت الحكومة قانون عمل جديد يسمح بمستوى أعلى من المرونة في علاقات العمل، وبالتالي وافقت ضمنيا على حملات تسريح العمال[31]. المشكلة أن العديد من مجمعات «التشيبولز» كانت مثقلة بالديون، سواء لدائنين أجانب تزداد شكوكهم باطراد، أم لبنوك وطنية كان لديها للتو الكثير من القروض المعدومة أو غير الفاعلة. أضف إلى ذلك أن احتياطي الحكومة من العملات الأجنبية كان ضعيفا إلى حد أنها لم تستطع فعل شيء. أعلن العديد من مجمعات «التشيبولز»، مثل هانسن وفولاذ هامبو، إفلاسها في النصف الأول من عام 1997، أي قبل أن تضربها آثار أزمة العملة الآسيوية. وعندما نشبت الأزمة، سحبت البنوك الأجنبية دعمها، مما دفع المزيد من مجمعات «التشيبولز»، بل حتى الدولة الكورية نفسها، إلى حافة الإفلاس[32].

لم تجد الولايات المتحدة سببا يدعوها إلى تقديم الدعم المالي (فالحرب الباردة كانت قد انتهت)، واكتفت بدلا من ذلك باتباع أوامر المؤسسات المالية في وول ستريت، التي كانت تضغط منذ أمد بعيد لتحرير الأسواق المالية الكورية لأسباب خاصة تتعلق بربحيتها. يعترف ستيغليتز أن الحكومة الأميركية كثيرا ما تضحي بالمصالح القومية للولايات المتحدة في سبيل الأرباح المالية الضيقة لمؤسسات وول ستريت[33]. الأزمة الكورية مثال على ذلك، فقد شجع صندوق النقد الدولي كوريا الجنوبية على رفع معدلات الفائدة لحماية عملتها في البداية، مما أغرق كوريا في حالة ركود اقتصادي أعمق، الأمر الذي أجبر العديد من الشركات ذات المعدلات العالية من نسبة الدين إلى قيمة أصولها وسنداتها الثابتة على إعلان إفلاسها. استتبع ذلك على الفور ارتفاعا في معدلات البطالة، وانخفاضا في الأجور، والمزيد من إفلاسات مجمعات «التشيبولز» (سقطت دايوو واقتربت هيونداي من حافة السقوط). استغاثت الحكومة الكورية بصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة، ووافقت على فتح خدماتها المالية أمام الملكية الأجنبية، وسمحت للشركات الأجنبية بالعمل بحرية في الأسواق الكورية، لقاء عملية إنقاذ خارجية بقيمة 55 بليون دولار. لم تكن شروط عملية الإنقاذ مقنعة، وبعد عشرة أيام من المفاوضات، ومع الاقتراب الوشيك لموعد تخلف كوريا عن تسديد أقساط الديون، تم التوصل إلى اتفاق جديد أعادت بموجبه البنوك المدينة جدولة الديون الكورية (في عملية إنقاذ داخلية)، مقابل حق فرض قيود على الدخل في المستقبل (وهو حل شبيه بأزمة مدينة نيويورك). عانى الكوريون نتيجة ذلك موجة إفلاسات هائلة لشركات كبيرة وصغيرة على حد سواء، بالإضافة إلى ركود اقتصادي

تقلص فيه الدخل القومي بنسبة سبعة بالمئة، فانخفض أجر العامل العادي بمعدل عشرة بالمئة، وارتفعت نسبة البطالة إلى حوالي تسعة بالمئة[34].

يمكن استخلاص عبرتين على وجه التحديد من هذه التجربة: أولهما «أن الكوريين تعلموا بأقسى طريقة ممكنة حقيقة أن الولايات المتحدة اختارت، في لحظة دمارهم المالي، دعم مصالحها الذاتية الضيقة»؛ وتعلموا، ثانيا، أن الولايات المتحدة الآن تحدد مفهوم المصلحة الذاتية بشكل يتطابق كليا مع مصلحة وول ستريت ومصلحة رأسمالها المالي[35]. ما فعله تحالف وول ستريت ـ وزارة الخزانة الأميركية ـ صندوق النقد الدولي بكوريا يتطابق عمليا مع ما فعلته بنوك الاستثمار بمدينة نيويورك في أواسط السبعينيات. وعلى الرغم من أن انتعاش الاقتصاد الكوري لاحقا تم جزئيا بتجاهل نصائح صندوق النقد الدولي (بإعادة هيكلة الاقتصاد)، والاعتماد على علاقات عمل أقل عدائية، فإن فوائده أولا وأخيرا زادت تدفق أموال الجزية إلى خزائن المؤسسات المالية في وول ستريت، وزادت بالتالي تركيز السلطة بأيدي طبقة النخبة في الولايات المتحدة. تدمرت قوة مجمعات «التشيبولز» كلية، أو أعيد تشكيلها مع دخول رأس المال الأجنبي السوق الكورية، راكبا موجة عارمة من عمليات دمج الشركات أو الاستيلاء عليها مباشرة، وهي موجة دبرها عن سابق عمد وتصميم «رأس المال الجيفي» (العائش على الجيف) القادم من الخارج، كما أصبح يعرف لاحقا باسم يفتقد إلى الكياسة. في الوقت الحالي، تعيش البنية الطبقية في كوريا حالة تحول مع قيام رأس المال الكوري بإعادة صياغة علاقاته مع الدولة ومع السوق العالمي في آن معا. فيما وراء ذلك، تشير البيانات إلى ازدياد حاد في معدلات الفقر وتفاوتات الدخل في أثناء الأزمة وإثرها. ومع ازدياد

«عرضية» و«مرونة» قوى العمل (وآثارهما الوخيمة تحديدا على النساء)، مدعومة بجولة أخرى من قمع الدولة للحركات العمالية والمجتمعية، ثمة دلائل كثيرة تشير إلى هجوم طبقي جديد ضد المعدمين، ينذر بالنتائج المعتادة لتراكم السلطة الطبقية داخل كوريا وخارجها.

السويد

ربما لم تواجه سلطة رأس المال في أي مكان آخر من العالم الغربي تهديدا ديمقراطيا أكبر مما واجهته في السويد في السبعينيات. حكم الاشتراكيون الديمقراطيون السويد منذ الثلاثينيات، وترسخ توازن القوى الطبقية بوجود هيكلية مركزية قوية لنقابات العمال، تتفاوض مباشرة وبشكل جماعي مع الطبقة الرأسمالية السويدية حول معدلات الأجور والأرباح وشروط عقود العمل وما شابه. سياسيا، انتظمت دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية في السويد حول المثل الاشتراكية في إعادة توزيع الثروة، مع فرض ضرائب تصاعدية، وتخفيض مستويات الفقر وتفاوت الدخل، جزئيا من خلال توفير نظام متطور لخدمات الرعاية الاجتماعية. كانت الطبقة الرأسمالية في السويد صغيرة ولكنها بالغة القوة والنفوذ، فعلى عكس العديد من الدول الاشتراكية الديمقراطية ودول الاقتصادات الموجهة، امتنعت السويد عن تأميم أي من القطاعات الرائدة في اقتصادها (باستثناء النقل والمرافق العامة). وفي حين كان هناك الكثير من الشركات الصغيرة الخاصة، تمتعت بضع عائلات قليلة بنصيب غير متكافئ مع حجمها من ملكية وسائل الإنتاج.

كما في كل المجتمعات الرأسمالية تقريبا، تزايدت حدة الاضطرابات العمالية في أواخر الستينيات، فأشعلت موجة إصلاحات تنظيمية لجمت سلطة رأس المال، وبسطت سلطة العمل حتى داخل المعامل السويدية. شكلت «خطة ريهن- ميدنر» التهديد الأكثر خطورة على الطبقة الرأسمالية، إذ اقترحت فرض ضرائب بقيمة 20% على أرباح الشركات، تذهب عائداتها إلى صناديق العاملين التي تسيطر عليها النقابات، وتعيد استثمارها في تلك الشركات. هذا يعني عمليا تقليص أهمية الملكية الخاصة بشكل مطرد، والسعي لبناء ملكية جماعية يديرها ممثلو العمال، الأمر الذي اعتبر «هجوما مباشرا على قدسية الملكية الخاصة». بغض النظر عن الشروط السخية لشراء حصة المالكين، شعرت الطبقة الرأسمالية بخطر الإبادة التدريجي كطبقة مميزة، واستجابت للتهديد وفقا لتلك الرؤية[36].

منذ أواسط السبعينيات، عمد اتحاد أصحاب العمل السويديين (وهو فدرالية تحاكي بلا شك قرينتها في الولايات المتحدة) إلى زيادة عدد أعضائه، وجمع أموالا هائلة في خزانة الحرب التي أنشأها، وأطلق حملة دعائية واسعة ضد التنظيم المفرط للاقتصاد، ودعى إلى زيادة تحريره من القيود وتخفيض الأعباء الضريبية، وتقليص الالتزامات الزائدة عن الحد في دولة الرعاية الاجتماعية، التي تتسبب ـ حسب رأيه ـ في حالة الركود الاقتصادي. في عام 1976، وللمرة الأولى منذ الثلاثينيات، تسلم حزب المحافظين، وهو حزب ينتمي إلى تيار يمين الوسط، مقاليد السلطة في السويد خلفا للاشتراكيين الديمقراطيين، لكنه لم يستطع وضع اقتراحات أصحاب العمل موضع التنفيذ. كانت نقابات العمال بالغة القوة، ولم يقتنع عموم السويديين بجدوى تلك الاقتراحات. عندما بدا

واضحا أن المواجهة المباشرة مع النقابات لم تجد نفعا، سواء عبر إغلاق المعامل أو عدم التعاون مع التنظيمات النقابية في المفاوضات على الأجور، اتجه أصحاب العمل بشكل أكبر نحو تقويض الترتيبات المؤسساتية للدولة التشاركية بدل مواجهتها. في عام 1983، رفض أصحاب العمل المشاركة في عملية التفاوض المركزي، ومنذ ذلك الحين جرت المفاوضات حول الأجور والعلاوات على أساس كل شركة على حدة. استطاع أصحاب العمل إقناع إحدى نقابات العمال بتقبل تلك الترتيبات الجديدة، فاضروا جديا بسلطة العمل الجماعية.

مع ذلك، يبقى الإنجاز الأنجح الحملة الدعائية التي شنها أصحاب العمل، مستغلين سيطرتهم على جائزة نوبل في الاقتصاد، لتعزيز موقع الليبرالية الجديدة في التفكير الاقتصادي السويدي. كل الشكاوى والاحتجاجات القديمة للمثقفين والمهنيين السويديين، حول السياسات الشمولية الجائرة والضرائب المرتفعة للدولة السويدية، جرى تشذيبها ورعايتها بعناية ودأب، في سياق مد متصاعد من الكلام المنمق حول تمجيد الحريات الفردية. رجّعت وسائل الإعلام صدى النقاشات هذه، فاكتسبت رواجا في المخيلة الشعبية. وقد أسهم «مركز دراسات السياسة والأعمال»، وهو مركز أبحاث يموله أصحاب العمل، أكثر من غيره في إشاعة تلك الأفكار والترويج لها، وذلك عبر تمويل أبحاث جدية حول البنى والآفاق الاقتصادية (مثله في ذلك مثل «معهد نيبر» في الولايات المتحدة). أثبتت تلك الأبحاث مرارا «وبشكل علمي» للنخب السياسية وعموم السويديين أن السبب الأساس في الركود الاقتصادي يكمن في دولة الرعاية الاجتماعية[37].

حدث التحول الحقيقي نحو الليبرالية الجديدة بانتخاب حكومة حزب المحافظين عام 1991، لكن الاشتراكيين الديمقراطيين كانوا لتوهم مهدوا الطريق أمامها بسعيهم لإيجاد سبل الخروج من أزمة الركود الاقتصادي. إن تطبيق الاشتراكيين الديمقراطيين الجزئي لجوانب من الأجندة الليبرالية الجديدة أوحى بتقبلهم التحاليل المقنعة لمركز دراسات السياسة والأعمال، وبدا أن اليسار ـ لا اليمين ـ يفتقد الآن الأفكار الخلاقة. كذلك جرى إقناع النقابات بفرض قيود على الأجور لزيادة الأرباح وتشجيع الاستثمار. في أواخر الثمانينيات، تم تحرير البنوك من الضوابط الناظمة (مما أدى إلى فقاعة اقتصادية كلاسيكية في سوق العقارات والإسكان وتخصيص القروض)، وتخفيض ضرائب الشريحة الأغنى (ثانية بهدف تشجيع الاستثمار المزعوم). أخيرا، حول المصرف المركزي (المؤيد دائما لحزب المحافظين) مهمته إلى محاربة التضخم بدلا من الحفاظ على العمالة الكاملة. في عام 1991، وإثر ارتفاع أسعار النفط، أدى انهيار سوق المضاربة بأسعار الأصول إلى هروب رأس المال، وإلى موجة إفلاسات داخلية كلفت الحكومة السويدية غاليا. أُنحيت اللائمة في الانهيار الاقتصادي تلقائيا على عدم كفاءة دولة الرعاية الاجتماعية، وبتعاطف شديد استمعت حكومة المحافظين التي استلمت السلطة إلى خطة غرفة التجارة السويدية لخصخصة دولة الرعاية الاجتماعية بشكل كامل.

يعتبر الباحث بليث أن العلاجات المقترحة لم تكن أبدا ملائمة للظروف. فالمشكلة، كما يقول، تكمن في «الإقفال المعرفي» ـ أي انعدام القدرة على التفكير بأية سياسات أخرى للحل، عدا تلك التي تقدمها العقيدة الليبرالية الجديدة. «إن ذلك التناغم بين الأفراد والأفكار، مع تسييس

عالم المال والأعمال، هو الذي أفرز تلك الأفكار الجديدة ودفعها إلى قمة الأجندة الوطنية، وأفضى في النهاية إلى تحول الليبرالية السويدية». كانت النتيجة العملية ركودا خطيرا انكمش فيه الناتج الاقتصادي، وتضاعفت معدلات البطالة خلال سنتين. ومع فقد الحكومة ثقة العامة، كان لا بد من إيجاد طريقة أخرى لمؤازرة الإصلاحات الليبرالية الجديدة. تجسدت تلك الطريقة في حركة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، التي «يمكن فهمها بالشكل الأمثل على أنها محاولة من قبل المحافظين ورجال المال والأعمال لجعل المؤسسات والأفكار الاقتصادية الأوربية تنجح، عبر التقارب الدولي، في إنجاز ما عجزت عن إنجازه عبر الإصلاحات المحلية». لقد جرد الانضمام إلى الاتحاد الأوربي عام 1993 ــــ 1994 الدولة السويدية من أدوات كثيرة كانت تستخدمها سابقا في محاربة البطالة والدفع باتجاه الأجر الاجتماعي[38]. وحتى بعد عودة الاشتراكيين الديمقراطيين إلى سدة الحكم عام 1994، بقي البرنامج الليبرالي الجديد، الساعي إلى «تخفيض العجز، والسيطرة على التضخم، والحفاظ على توازن الميزانيات، حجر الزاوية في السياسة الاقتصادية الجزئية، بدلا من العمالة الكاملة والتوزيع العادل للدخل»[39]. أصبحت خصخصة معاشات التقاعد وخدمات الرعاية الاجتماعية أمورا مقبولة باعتبار أن لا مفر منها ولا بديل لها، وهي حالة يراها بليث مثالا على «تبعية المسار» ـ أي وجود منطق صناعة قرار تحركه مجموعة أفكار مهيمنة، تمهد له الطريق وتزيل أمامه العقبات. بلا شك تآكلت الليبرالية المتجذرة في السويد، ولكنها لم تتفكك بأي معيار من المعايير، فلا يزال عموم السويديين مرتبطين ومتمسكين ببنى الرعاية الاجتماعية عموما. وعلى الرغم من الازدياد

الأكيد في التفاوت الاجتماعي، فإنه لم يصل إلى المستويات التي نراها في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة. كما بقيت مستويات الفقر منخفضة، ومستويات الخدمات الاجتماعية مرتفعة، بحيث يمكن القول: إن السويد مثال عما يمكن تسميته «بالليبرالية الجديدة المحدودة»، ووضع السويد الاجتماعي الأفضل عموما يعكس تلك الحقيقة.

قوى وتحولات

تشير الدلائل الواردة هنا إلى أن تطور الليبرالية الجديدة غير المنتظم، جاء نتيجة التنويع والابتكار والمنافسة (من النوع الاحتكاري أحيانا) بين نماذج الحكم والإدارة القومية والإقليمية، وفي بعض الحالات نتيجة التنافس حتى بين المدن والعواصم. كما جاء بالقدر نفسه فرضا من قبل بعض القوى الخارجية المهيمنة، كالولايات المتحدة. ويشير التحليل الأدق إلى أن ثمة طيفا واسعا من العوامل التي أثرت في الدرجة التي تم فيها تبني الليبرالية الجديدة في بعض الحالات. أما معظم التحاليل التقليدية للقوى الفاعلة في هذا التحول فتركز على مجموعة تراكيب مشتركة من قوة الأفكار الليبرالية الجديدة (التي تعتبر بالغة الأهمية في حالتي بريطانيا وتشيلي تحديدا)، والحاجة إلى الاستجابة لمختلف أنواع الأزمات المالية (كما في المكسيك وكوريا الجنوبية)، وضرورة اعتماد سبل أكثر براغماتية في مقاربة إصلاح أجهزة الدولة (كما في فرنسا والصين) لتحسين الوضع التنافسي في السوق العالمي. في حين تبقى كل هذه العناصر على درجة من الأهمية، فإن ما يثير الدهشة غياب أية دراسة جدية تتناول احتمال أن تكون بعض القوى الطبقية تفعل فعلها. على سبيل المثال، برغم توفر أدلة

قاطعة على التدخلات الهائلة من قبل نخب الأعمال والمصالح المالية في إنتاج الأفكار والإيديولوجيات، عبر الاستثمار في مراكز الأبحاث، وتدريب التكنوقراط، والتحكم بوسائل الإعلام، لم يؤخذ بالاعتبار احتمال أن تكون هذه الأفكار السائدة أفكار بعض الطبقات الحاكمة. لقد استبعد تماما احتمال أن تكون الأزمات المالية نشأت عن المضاربات وعمليات الكر والفر التي يمارسها رأس المال؛ أو احتمال أن تكون تلك الأزمات مدبرة عمدا لتسهيل تراكم رأس المال عن طريق السلب وانتزاع حقوق الآخرين. كلا الاحتمالين اعتبر مغرقا في تآمريته، حتى في مواجهة دلائل مريبة لا حصر لها عن تنسيق هجمات المضاربات على هذه العملة أو تلك. مع ذلك، يبدو أننا بحاجة إلى إطار تأويلي أوسع لتفسير مسارات الليبرالية الجديدة المعقدة وغير المتسقة جغرافيا.

يجب إيلاء الظروف السياقية والترتيبات المؤسساتية بعض الاهتمام، نظرا لتباينها الشديد من سنغافورة إلى المكسيك وموزامبيق والسويد وبريطانيا، وبالتالي تباين مدى سهولة التحول إلى الليبرالية الجديدة. حالة جنوب أفريقيا تحديدا تدعو إلى القلق، فقد قامت الدولة وسط كل تلك الآمال التي ولدها انهيار نظام التفرقة العنصرية، ولكن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي استغلا حاجتها الماسة إلى إعادة الاندماج في الاقتصاد العالمي، فاستخدما الإقناع تارة والإكراه تارة أخرى، لدفعها إلى تبني الخط الليبرالي الجديد، بكل ما يحمله من نتائج متوقعة تشير إلى أن التفرقة الاقتصادية الحالية ترسخ عموما التفرقة العنصرية التي سبقتها[40]. أحد المحددات الحاسمة أيضا تغير التوازن الداخلي للقوى الطبقية ضمن دولة معينة مع مرور الزمن. إلى الدرجة التي استطاع فيها

العمل المنظم اكتساب (كما هو الحال في كوريا الجنوبية) أو الحفاظ على حضور قوي، واجهت مسيرة الليبرالية الجديدة عراقيل كبيرة، لا يمكن تذليلها في بعض الأحيان، فإضعاف قوى العمل المنظم (كما في بريطانيا)، أو تجاوزها (كما في السويد)، أو تدميرها بعنف (كما في تشيلي)، شرط مسبق وضروري لقيام الليبرالية الجديدة. بالمعيار نفسه، اعتمد قيام الليبرالية الجديدة في أحيان كثيرة على زيادة قوة واستقلالية وتماسك الشركات والأعمال، وقدرتها المجتمعة كطبقة على فرض ضغوطات على سلطة الدولة (كما في الولايات المتحدة والسويد). تمارس هذه القدرة بشكلها الأسهل مباشرة، عبر المؤسسات المالية وسلوك الأسواق الاقتصادية، وعمليات الكر والفر المعتادة لرأس المال؛ كما تمارس بشكل غير مباشر عبر التأثير في الانتخابات، وعبر مراكز جماعات الضغط، والرشوة والفساد؛ أو حتى بشكل أكثر حذاقة، عبر التحكم بسلطة الأفكار الاقتصادية. كذلك تباينت إلى حد كبير درجة تحول الليبرالية الجديدة إلى جزء لا يتجزأ من الحس العام والفهم المشترك بين الجماهير عموما، تبعا لمدى قوة الإيمان بالتكافل الاجتماعي، وأهمية تقاليد وخدمات ومسؤولية العمل الاجتماعي التعاوني. لذلك كان للتقاليد الثقافية والسياسية القائمة على حس شعبي عام دور مهم في تباين درجة التقبل السياسي لمُثل الحرية الفردية وأحكام السوق الحر، مقابل الأشكال الأخرى لحريات التشارك والسلوك الاجتماعي.

لعل أكثر مظاهر اللبرالية الجديدة إثارة للاهتمام ينشأ عن التفاعل المركب بين الآليات الداخلية والقوى الخارجية. في بعض الحالات، يمكن منطقيا الاستنتاج بأن القوى الخارجية تهيمن على المعادلة، غير

أن العلاقات تبقى في معظم الحالات أكثر تعقيدا بكثير. يجب ألا ننسى أن الطبقات العليا في الصين هي التي طلبت العون من الولايات المتحدة لتنفيذ انقلابها، وأنها هي التي قبلت إعادة الهيكلة الليبرالية الجديدة باعتبارها مسار التقدم والازدهار، وإن يكن على أساس النصح والمشورة من قبل تكنوقراط تدربوا في الولايات المتحدة. وفي السويد، كان أصحاب العمل هم الذين سعوا إلى الاندماج الأوربي كسبيل لترسيخ الأجندة المحلية لليبرالية الجديدة، التي كانت في وضع صعب. بدون حد أدنى من الدعم الداخلي تقدمه بعض الفئات، لا يرجح نجاح حتى أقسى برامج صندوق النقد الدولي لإعادة الهيكلة. يبدو أحيانا أن صندوق النقد الدولي لا يقوم بأكثر من مجرد تحمل المسؤولية في ما تود بعض القوى الطبقية الداخلية فعله. وهناك ما يكفي من الحالات الناجحة لرفض مشورة صندوق النقد الدولي، وبالتالي دحض الادعاء المبالغ فيه أحيانا بأن مجمع وول ستريت ـ وزارة الخزانة الأميركية ـ صندوق النقد الدولي قوة لا تقهر. إننا نشهد قيام قوى خارجية بتنسيق عمليات إعادة الهيكلة الليبرالية الجديدة بحرية، لكن حصرا عندما تتحول بنية السلطة الداخلية إلى هيكلية جوفاء وقشرة فارغة، وعندما تقع الترتيبات المؤسساتية الداخلية في فوضى عارمة، بسبب الانهيار الشامل (كما في الاتحاد السوفياتي سابقا ودول أوربا الوسطى)، أو بسبب الحرب الأهلية (كما في موزامبيق والسنغال ونيكاراغوا)، أو بسبب الضعف والانحلال (كما في الفليبين). في هذه الحالات يبقى معدل النجاح ضعيفا، تحديدا لأن الليبرالية الجديدة لا تستطيع تأدية وظائفها على ما يرام دون وجود دولة وأسواق اقتصادية ومؤسسات قضائية/ قانونية قوية.

من المؤكد أن الأعباء الملقاة على كل الدول لإيجاد «مناخ مؤاتٍ للأعمال والاستثمار»، يجتذب راس المال المتحرك جغرافيا ويحتفظ به، لعبت أيضا دورا مهما، خصوصا في الدول الرأسمالية المتقدمة (مثل فرنسا). لكن الغريب هنا الطريقة التي اعتبرت فيها الليبرالية الجديدة مكافئة للمناخ الملائم للأعمال والاستثمار، كما ورد في تقرير التنمية الذي أصدره البنك العالمي عام 2004[40]. إذا كانت الليبرالية الجديدة تولد الاضطراب الاجتماعي، وعدم الاستقرار السياسي اللذين شهدتهما إندونيسيا أو الأرجنتين مؤخرا، وإذا كانت تؤدي إلى الكساد الاقتصادي وإعاقة نمو الأسواق الداخلية، فيمكن بالسهولة نفسها القول إن الليبرالية الجديدة تمنع وتنفر ـ بدلا من أن تشجع ـ الاستثمار[42]. حتى عندما يجري غرز بعض مظاهر السياسة اللبرالية الجديدة في الأذهان، بالنسبة لمرونة أسواق العمل مثلا أو تحرير الأسواق المالية، فليس من الواضح أن ذلك بحد ذاته كاف لإغراء رأس المال المتحرك. إذا تجاوزنا كل ذلك، هناك أيضا مشكلة أكثر خطورة تتمحور حول نوعية رأس المال الواجب اجتذابه، فرأس مال واستثمارات الحافظة تنجذب إلى الازدهار في سوق المضاربة والعقارات بالسهولة نفسها التي تنجذب فيها إلى ترتيبات مؤسساتية وتحتية صلبة، قد تغري بإقامة صناعات عالية القيمة المضافة. إن اجتذاب «رأس المال الجيفي» لا يبدو مغامرة جديرة بالاهتمام، ولكن هذا عمليا ما حققته الليبرالية الجديدة في أحيان كثيرة (كما يعترف بعض النقاد، مثل ستيغليتز، صراحة).

كذلك لعبت الاعتبارات الجغرافية الطارئة دورها، فموقع كوريا الجنوبية كدولة مواجهة في الحرب الباردة، منحها حماية الولايات

المتحدة في سياستها الإنمائية، في حين أن موقع موزامبيق كدولة مواجهة أيضا، دفعها إلى حرب أهلية، أثارتها جنوب أفريقيا لتقويض محاولة جبهة «فريليمو» إقامة دولة اشتراكية. نتيجة الحرب، وقعت موزامبيق المثقلة بالديون، فريسة سهلة لولع صندوق النقد الدولي بإعادة الهيكلة على الطريقة اللبرالية الجديدة. كما أنتجت حكومات الثورة المضادة التي دعمتها الولايات المتحدة في أميركا الوسطى وتشيلي وأماكن أخرى، آثارا مماثلة. حتى الموقع الجغرافي المحدد كان له دوره، كموقع المكسيك المجاور للولايات المتحدة وبقائها عرضة الضغوط الأميركية. إن حقيقة انتهاء الحرب الباردة، وانتفاء حاجة الولايات المتحدة إلى الدفاع عن بعض الدول ضد الخطر الشيوعي، تعني أنها لم تعد تبالي كثيرا ما إذا أدت عمليات إعادة الهيكلة الليبرالية الجديدة إلى إشعال اضطرابات اجتماعية وأزمات بطالة هائلة في هذا المكان أو ذاك. فكما يتهمها التايلانديون، الذين بقوا موالين في دعمهم للسياسات الأميركية طيلة الحرب الفيتنامية، والذين يشعرون اليوم بالمرارة والاستياء، عجزت الولايات المتحدة عن إنقاذ تايلاند في ساعة محنتها، بل إن الولايات المتحدة وبقية المؤسسات المالية لعبت في الواقع دور «رأس المال الجيفي» بقدر معتبر من المتعة والتلذذ.

إن إحدى الحقائق الثابتة في هذا التاريخ المعقد لتطور الليبرالية الجديدة غير المتساوق كانت - ولاتزال - النزعة الكونية إلى زيادة التفاوت الاجتماعي، وتعريض العناصر الأقل حظا في أي مجتمع - سواء في إندونيسيا أم مكسيكو أم بريطانيا - لرياح التقشف القارسة، ولقدر التهميش المطرد والكئيب. في حين تجري موازنة هذه النزعة وتخفيف نتائجها هنا وهناك، عبر مختلف السياسات الاجتماعية، فإن آثارها على

الطرف الآخر من الطيف الاجتماعي كانت مذهلة. منذ العشرينيات، لم يشهد العالم تكثيفات خيالية للثروة والسلطة بأيدي الشرائح الرأسمالية العليا كما يحدث اليوم، ولم تتدفق أموال الإتاوات بشكل مذهل إلى المراكز المالية الرئيسة في العالم كما تتدفق اليوم. لكن الأمر الأكثر إدهاشا يكمن في عادة التعامل مع كل هذا وكأنه مجرد آثار جانبية محتومة، وفي بعض الحالات مؤسفة، لليبرالية الجديدة. يبدو جليا أن فكرة احتمال ـ مجرد احتمال ـ أن يكون كل هذا في الواقع جوهر الليبرالية الجديدة على طول الخط، فكرة غير واردة على الإطلاق. ولا غرابة في ذلك، فجزء من عبقرية النظرية الليبرالية الجديدة وضع قناع خيّر وكريم، مفعم بكلمات رائعة وسحرية الوقع ـ كالحرية والليبرالية والاختيار والحقوق الفردية ـ لإخفاء الحقائق الكالحة عن استعادة أو إعادة تشكيل السلطة الطبقية العارية، على الصعيدين المحلي وعابر القوميات، لكن بالشكل الأكثر تحديدا في المراكز المالية الرئيسة للرأسمالية العالمية.

-5-

الليبرالية الجديدة «بخصائص صينية»

في شهر كانون الأول/ ديسمبر عام 1978، أعلنت القيادة الصينية بزعامة دينغ جياو بينغ برنامج إصلاح اقتصادي شامل في وجه المصاعب المزدوجة التي قابلتها ـ حالة القلق السياسي إثر وفاة ماو تسي تونغ عام 1976، وسنوات الركود الاقتصادي الطويلة. ربما لن نعرف أبدا على وجه التأكيد ما إذا كان دينغ على الدوام «رأسمالي التوجهات» في سره (كما ادعى ماو في أثناء الثورة الثقافية)، أو ما إذا كانت إصلاحاته ببساطة محاولة لضمان استقرار الصين الاقتصادي، وتعزيز هيبتها أمام مد التطور الرأسمالي المتصاعد في بقية دول شرق وجنوب شرق آسيا. لقد صادف أن تزامنت الإصلاحات الصينية مع الانتقال إلى الحلول الليبرالية الجديدة في بريطانيا والولايات المتحدة، ومن الصعب جدا اعتبار هذا التزامن أي شيء آخر عدا كونه مصادفة حرجة وذات أهمية بالغة على مستوى تاريخ العالم. كانت النتيجة في الصين إنشاء نوع خاص من اقتصاد السوق، يدمج باطراد عناصر ليبرالية جديدة تتشابك داخليا مع تحكم الدولة المركزي وسيطرتها الاستبدادية على مختلف مرافق الحياة. وقد بيّنا بوضوح للتو تساوق الاستبدادية والسوق الرأسمالي في مناطق أخرى من العالم، مثل تشيلي وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة.

في حين لم تتخل الصين عن المساواة كهدف بعيد الأمد، جادل بينغ في ضرورة إطلاق المبادرات الفردية والمحلية لزيادة الإنتاجية وإشعال شرارة النمو الاقتصادي. أما الظاهرة الملازمة والمتجسدة بحتمية بروز مستويات معينة من التفاوت وعدم المساواة، فجرى تقبلها على اعتبار أنها شيء محتوم لا بد من تحمله والتسامح معه. تحت شعار جياوكانغ ـ أي مفهوم المجتمع المثالي الذي يوفر أسباب العيش الكريم لكل مواطنيه ـ ركز دينغ على «أربعة تحديثات» في مجالات الزراعة، والصناعة، والتعليم، وشؤون العلوم والدفاع. سعت الإصلاحات إلى استغلال قوى السوق داخليا، والاستفادة منها ضمن الأطر العامة للاقتصاد الصيني. وكانت الفكرة أساسا تحفيز المنافسة بين الشركات التي تملكها الدولة، على أمل تفعيل الابتكار والنمو. ثم أدخلت آليات أسعار السوق، لكن هذه العملية كانت أقل أهمية بكثير من تخفيف مركزية السلطة، وتفويض المزيد من الصلاحيات السياسية ـ الاقتصادية إلى المناطق والأقاليم المحلية بشكل متسارع. كانت تلك حركة ذكية جدا، إذ تجنبت المواجهة مع مراكز السلطة التقليدية في بيجينغ، ومنحت المبادرات المحلية دورا رائدا في إقامة نظام اجتماعي جديد، بينما استطاعت ببساطة تجاهل الابتكارات الفاشلة. ولتعزيز هذه المحاولة، تم أيضا فتح الصين أمام التجارة والاستثمار الأجنبيين، وإن يكن تحت إشراف الدولة الصارم، فانتهت بذلك عزلة الصين عن الاقتصاد العالمي. بدأت عمليات التجريب بشكل محدود، واقتصرت أساسا على إقليم «غوانغدونغ» القريب من هونغ كونغ، والبعيد بقدر ملائم عن العاصمة بيجينغ. أحد هدفي هذا الانفتاح على الخارج كان الحصول على التحولات التكنولوجية الحديثة (ومن هنا التركيز على

المشاريع المشتركة بين رأس المال الأجنبي والشركاء الصينيين)؛ بينما كان الهدف الآخر كسب احتياطات كافية من القطع الأجنبي لشراء الأدوات والمعدات الضرورية لدعم دينامية النمو الاقتصادي الداخلي بشكل أسرع وأكثر قوة[1].

لم تكن هذه الإصلاحات لتكتسب الأهمية التي نعزوها إليها الآن، ولا كان النمو الاقتصادي الاستثنائي اتخذ لاحقا المسار الذي اختطه، وسجل الإنجازات التي حققها، لولا وجود تحولات موازية بالغة الأهمية، وظاهريا غير ذات صلة، داخل العالم الرأسمالي المتقدم عموما، وتحديدا من حيث آليات عمل السوق الاقتصادي العالمي. إن تزايد قوة السياسات الليبرالية الجديدة على مسرح التجارة العالمي خلال الثمانينيات، فتح العالم برمته أمام السوق التحويلي والقوى المالية، وفتح بالتالي مجالا واسعا لدخول الصين الصاخب إلى السوق العالمي، واندماجها في أطره بطرق لم تكن ممكنة في ظل نظام بريتون وودز. إن ظهور الصين المدهش كقوة اقتصادية عالمية بعد عام 1980، كان جزئيا نتيجة غير مقصودة للتحول الليبرالي الجديد في العالم الرأسمالي المتقدم.

تحولات داخلية

إن إيجاز الوضع على هذا النحو لا يقلل بحال من الأحوال أهمية المسار المتعرج لحركة الإصلاح الداخلي في الصين نفسها، فما كان على الصينيين تعلمه (ولا يزالون إلى حد ما يتعلمونه)، من بين أشياء عديدة أخرى، هو أن السوق لا تستطيع فعل الكثير لتحويل الاقتصاد دون حدوث تحول مواز في العلاقات الطبقية، وعلاقات الملكية الخاصة، وكل الترتيبات

المؤسساتية الأخرى التي يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالي المزدهر. لقد اتسم التطور على هذا المسار بالتقلب وكثرة التوترات والأزمات، ولعبت فيه الدوافع وحتى التهديدات الخارجية دورا مهما. وبلا أدنى شك، سوف يطول الجدل مستقبلا حول ما إذا كان التطور الاقتصادي في الصين نتاج تخطيط واع، وإن يكن في الوقت نفسه مرنا ومتكيفا على الدوام مع الظروف والمستجدات («التشبث بالصخور في أثناء عبور النهر»، كما أسماه دينغ)، أم كان حلا فرضه، من وراء ظهور ساسة الحزب الشيوعي الصيني، المنطق الرأسمالي الحتمي والصارم، المستمد من مقدمات دينغ الأولية عن إصلاحات السوق[2].

ما يمكن قوله بدقة: إن تجنب الصين مسار الخصخصة الفورية، أو «علاج الصدمة»، الذي فرضه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي «وإجماع واشنطن» على روسيا ودول أوربا الوسطى في التسعينيات، مكنها من تفادي الكوارث الاقتصادية التي حلت بتلك الدول. واتخاذ الصين مسارها الخاص نحو «الاشتراكية بخصائص صينية»، أو «الخصخصة بخصائص صينية»، كما يفضل بعضهم تسميته اليوم، مكنها من إنشاء شكل من أشكال اقتصاد السوق بإدارة الدولة. وقد استطاع هذا المسار تحقيق نمو اقتصادي مذهل (بمعدل يقارب 10% سنويا)، وارتفاع في مستوى معيشة قسم مهم من السكان طيلة أكثر من عشرين سنة[3]. لكن الإصلاحات أدت أيضا إلى تدهور بيئي وتفاوت اجتماعي حادين، وإلى شيء يبدو في النهاية شبيها إلى حد مقلق بإعادة تشكيل سلطة طبقية رأسمالية.

يصعب فهم تفاصيل هذا التحول دون وضع خارطة تقريبية لمساره العام. والمعروف أن سبر أغوار السياسات الصينية ليس بالأمر السهل، كونها مستترة على الدوام خلف أسرار صراعات القوة والنفوذ داخل الحزب الشيوعي، المصمم على الاحتفاظ بسيطرته الفريدة والوحيدة على السلطة. عموما، كل القرارات المفتاحية التي تصادق عليها مؤتمرات الحزب تمهد الطريق أمام كل خطوة على درب الإصلاح. لكن من غير المرجح أن يعمل الحزب عن سابق عمد وتصميم على تشجيع إعادة التشكيل الفاعل للسلطة الطبقية الرأسمالية في وسطه الشيوعي، بل من شبه المؤكد أنه تبنى الإصلاحات الاقتصادية لتجميع الثروة وتحديث قدراته التكنولوجية، كي يدافع عن نفسه بشكل أفضل ضد الاعتداء الخارجي، وضد حركة المعارضة والانشقاق في الداخل، ويمد نفوذه نحو المجال الحيوي المباشر لمصالحه الجيوسياسية في شرق وجنوب شرق آسيا، التي تشهد تطورا اقتصاديا سريعا. بمعنى آخر، لم يكن التطور الاقتصادي غاية بحد ذاته بل وسيلة لتحقيق هذه الأهداف. أضف إلى ذلك أن مسار التطور الفعلي الذي اختطته الصين ينسجم مع هدفها بمنع تشكل أية سلطة طبقية رأسمالية تؤلف كتلة أو جبهة متماسكة داخل الصين. إن اعتماد الصين على الاستثمار الأجنبي المباشر (وهي إستراتيجية تطوير اقتصادي مختلفة تماما عن مثيلتها في اليابان وكوريا الجنوبية) أبقى سلطة الطبقة الرأسمالية وأملاكها في الخارج (الجدول 1.5)، الأمر الذي سهّل إلى حد ما سيطرة الدولة عليهما، على الأقل في الحالة الصينية[4]. كذلك حدّت الحواجز التي أقامتها الدولة بوجه استثمارات الحافظة الأجنبية بشكل فاعل من سلطات الرأسمال المالي العالمي، وقدرته في التأثير على الدولة

الصينية. كما إن رفض الصين السماح بأشكال الوساطة المالية الأخرى عدا البنوك الحكومية ـ مثل أسواق الأسهم والسندات ورأس المال ـ جرد رأس المال من أحد أسلحته المفتاحية ضد سلطة الدولة. ويبدو بطريقة مشابهة أن المحاولة الدائمة للحفاظ على بنى ملكية الدولة، وعدم المساس بهيكليتها العامة في أثناء تحرير أطرها الإدارية ومنحها استقلالية ذاتية، توحي أيضا بمحاولة منع تشكل طبقة رأسمالية.

الجدول 1.5 مقاييس تدفقات رأس المال: القروض الأجنبية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتحالفات التعاقدية، 1979 ـ 2002

الكمية (100 مليون دولار أميركي)				النسبة المئوية للحصص من مجموع تدفقات الرأسمال			
الأعوام	المجموع	القروض الأجنبية	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحقيقية	التحالفات التعاقدية	القروض الأجنبية	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحقيقية	التحالفات التعاقدية
1979-1982	124.57	106.90	11.66	6.01	58.82	9.36	4.82
1983	19.81	10.65	6.36	2.80	53.76	32.10	14.13
1984	27.05	12.86	12.58	1.61	47.54	46.51	5.95
1985	46.45	26.88	16.61	2.96	57.87	35.76	6.37
1986	72.57	50.14	18.74	3.69	69.09	25.82	5.08
1987	84.52	58.05	23.14	3.33	68.68	27.38	3.94
1988	102.27	64.87	31.94	5.46	63.43	31.23	5.34
1989	100.59	62.86	33.92	3.81	62.49	33.72	3.79
1990	102.89	65.34	34.87	2.68	63.50	33.89	2.60
1991	115.55	68.88	43.66	3.01	59.61	37.78	2.60
1992	192.03	79.11	110.07	2.85	41.20	57.32	1.48
1993	389.60	111.89	275.15	2.56	28.72	70.62	0.66
1994	432.13	92.67	337.67	1.79	21.44	78.14	0.41
1995	481.33	103.27	375.21	2.85	221.46	77.95	0.59

0.75	76.14	23.12	4.09	417.26	126.69	548.04	1996
2.51	77.03	20.46	14.73	452.57	120.21	587.51	1997
2.54	78.47	18.99	14.72	454.63	110.00	569.36	1998
2.88	76.6	19.4	15.18	403.19	102.12	526.6	1999
2.98	68.5	16.8	17.71	407.1	100	594.5	2000
3.7	94.4	-	18.4	468.8	-	496.8	2001
3.87	95.9	-	21.3	527.4	-	550.1	2002

المصدر: Huang, «Is China Playing by the Rules»

كان على الحزب أيضا مواجهة العديد من المعضلات المربكة، فقد اضطر للتوصل إلى تسوية مع كل من شتات رجال المال والأعمال الصينيين، الذين وفروا للدولة ارتباطات خارجية مفتاحية، ومع هونغ كونغ العائدة إلى السيادة الصينية (عام 1997)، والقائمة لتوها على أسس رأسمالية صرف. كما توجب عليه التوصل إلى تسوية مع القواعد الليبرالية الجديدة للتجارة العالمية، التي وضعتها منظمة التجارة العالمية وانضمت إليها الصين عام 2001. بدأت المطالب السياسية بقدر أكبر من الليبرالية تظهر أيضا على السطح، إذ تظاهر العمال عام 1986، وتصاعدت الحركة الطلابية المتعاطفة معهم من جهة، والمعبرة من جهة أخرى عن مطالبها الخاصة بقدر أكبر من الحريات. بلغت الاضطرابات ذروتها عام 1989، حيث أدت التوترات الهائلة في الميدان السياسي، والموازية للإصلاحات الليبرالية الجديدة في الميدان الاقتصادي، إلى مذبحة الطلاب في ساحة تيانمن في العاصمة بيجينغ. لقد أرسلت حملة القمع العنيفة التي نفذها دينغ، ضد مشيئة الإصلاحيين في الحزب، رسالة لا لبس فيها بأن الليبرالية الجديدة في الاقتصاد سوف لن تترافق مع أي تقدم في مجالات حقوق الإنسان أو الحريات المدنية والديمقراطية. وفي حين قمعت عصبة دينغ الإصلاحات

السياسية، كان عليها المبادرة بحملة أخرى من الإصلاحات الليبرالية الجديدة كي تحافظ على بقائها. لخص الباحث وانغ هذه الإصلاحات على النحو الآتي:

أصبحت السياسة النقدية أداة رئيسة للتحكم والسيطرة، وكان ثمة عملية إعادة تقييم مهمة لمعدل صرف العملات الأجنبية، تتجه عموما نحو وضع سعر موحد؛ وأصبحت الصادرات والتجارة الخارجية تدار عبر آليات المنافسة وتحمل مسئولية الأرباح والخسائر؛ وتحددت آفاق نظام «التسعير المزدوج»؛ وانفتحت منطقة بودونغ الإنمائية في مدينة شانغهاي بشكل كامل، ووضعت باقي المناطق الإنمائية الفرعية على ذلك المسار[5].

بعد أن تقدم به العمر، قام دينغ بجولة تفقدية في الإقليم الجنوبي عام 1992، ليرى بنفسه الانفتاح على العالم الخارجي وآثاره على التطور الاقتصادي في المنطقة. أعلن دينغ رضاه التام: «إنه لشيء رائع أن تصبح غنيا»، قال دينغ، ثم أضاف: «ماذا يهم لو كانت القطة سوداء أم زنجبيلية اللون، طالما تصطاد الفئران؟» انفتحت الصين برمتها على قوى السوق ورأس المال الأجنبي، وإن يكن تحت عين الحزب اليقظة. وتم تشجيع ديمقراطية الاستهلاك في المناطق المدينية لاستباق الاضطرابات الاجتماعية وإحباطها. تسارع بعد ذلك النمو الاقتصادي القائم على السوق، بطرق بدت أحيانا خارجة عن نطاق سيطرة الحزب.

عندما بادر دينغ بعملية الإصلاح عام 1978، كان كل شيء مهم في الصين تقريبا يقع داخل دائرة القطاع الحكومي. سادت مشاريع الدولة القطاعات الرائدة في الاقتصاد الصيني، وكانت هذه مريحة إلى حد

معقول، حسب معظم التقديرات. ولم توفر هذه المشاريع لعمالها ضمانة العمل فحسب، بل طيفا واسعا من فوائد الرعاية الاجتماعية والحقوق التقاعدية (ما أطلق عليه اسم «طاس الأرز الحديدية»، أو أسباب العيش الأساسية التي تكفلها الدولة). بالإضافة إلى ذلك، كان هناك مجموعة مختلفة من مشاريع الدولة المحلية التي تسيطر عليها الأجهزة الحكومية الإقليمية أو المدينية أو المحلية. كان القطاع الزراعي مؤسسا وفق نظام المشاعات، وكانت معظم التقديرات تجمع على تدني إنتاجيته، وعلى حاجته الماسة إلى الإصلاح. كل واحد من هذه القطاعات يتضمن ترتيبات الرعاية والخدمات الاجتماعية، وإن يكن بشكل متفاوت. سكان المناطق الريفية كانوا الأقل حظا من حيث الامتيازات، وبقوا معزولين عن سكان المدن عبر نظام السكن وتصاريح الانتقال من منطقة إلى أخرى، وهو نظام ساعد على منع الهجرة الجماعية من الأرياف إلى المدن، لكنه منح سكان المدن حقوقا وامتيازات كثيرة منعها عن سكان الأرياف. اندمج كل قطاع ضمن نظام تخطيط الدولة الإقليمي، الذي يحدد أهداف الإنتاج ويخصص الموارد حسب الخطة العامة الموضوعة. أما البنوك التي تملكها الدولة فكانت عموما مستودعا للادخار، وقدمت أموالا استثمارية خارج ميزانية الدولة.

بقيت المشاريع التي تملكها الدولة لمدة طويلة مراكز مستقرة لسيطرة الدولة على الاقتصاد الصيني. وحافظت الضمانات والمساعدات التي وفرتها للعاملين، رغم تدنيها مع مرور الزمن، على شبكة ضمان اجتماعي كفلت قطاعا مهما من السكان لسنوات طويلة. ونشأ حولها سوق اقتصادي مفتوح، ففكك المشاعات الزراعية ووضع محلها «نظام المسؤولية الشخصية»

الفردي. استخدمت الأصول التي تملكها المشاعات في إقامة مشاريع سكان القرى، التي تحولت بدورها إلى مراكز للأعمال التجارية، وممارسات العمل المرنة، والتنافس في السوق المفتوح. سُمح بقيام قطاع خاص كامل، اقتصر في البداية على الإنتاج صغير الحجم، وعلى التجارة والنشاطات الخدمية، ضمن حدود مفروضة على العمل المأجور(تراخت تدريجيا مع الزمن). تدفق رأس المال الأجنبي في النهاية، وازداد زخمه باطراد في التسعينيات، مع أنه انحصر بداية في المشاريع المشتركة داخل مناطق معينة، ثم شق طريقه إلى كل الأماكن، وإن يكن بشكل متفاوت. توسع النظام المصرفي التي تعود ملكيته للدولة في الثمانينيات، وحل تدريجيا محل الحكومة المركزية في توفير خطوط القروض للمشاريع التي تملكها الدولة، ومشاريع سكان القرى، ومشاريع القطاع الخاص. لم تتطور هذه القطاعات المختلفة بشكل مستقل أحدها عن الآخر، إذ حصلت مشاريع سكان القرى على تمويلها من القطاع الزراعي أولا، ووفرت الأسواق لمنتجاته، أو قدمت مدخلات وسيطة لمشاريع الدولة. مع مرور الزمن تكامل رأس المال الأجنبي مع مشاريع سكان القرى والمشاريع التي تملكها الدولة، وأصبح القطاع الخاص أكثر أهمية، سواء بشكل مباشر (من خلال المالكين) أم غير مباشر (من خلال حملة الأسهم). عندما أصبحت المشاريع التي تملكها الدولة أقل ربحية، تلقت قروضا رخيصة من البنوك، ومع ازدياد قوة وأهمية قطاع السوق، تحرك الاقتصاد برمته نحو البنية الليبرالية الجديدة[6].

تأمل، إذن، كيف تطور كل قطاع مميز على مرور الزمن. في القطاع الزراعي أُعطي الفلاحون حق استخدام الأراضي المشاع وفق نظام

«المسؤولية الشخصية» في أوائل الثمانينيات. وكان باستطاعتهم في البداية بيع الفائض (عن سقف الإنتاج الذي حددته المشاعة) بأسعار السوق الحر، بدلا من الأسعار التي تفرضها الدولة. في نهاية الثمانينيات، تفكك نظام المشاعات كلية، ورغم أن الفلاحين لا يتمتعون رسميا بحق امتلاك الأرض، فبإمكانهم استئجارها وتأجيرها وتشغيل العاملين عليها وبيع منتجاتها بأسعار السوق (بعد انهيار نظام التسعير المزدوج). ازداد نتيجة ذلك دخل المناطق الريفية بمعدلات مذهلة بلغت 14% سنويا، كما ارتفعت معدلات الإنتاج بصورة مشابهة بين الأعوام 1978 و1984. لكن المداخيل الريفية واجهت ركودا حادا، بل انخفضت قيمها الحقيقية (خصوصا بعد عام 1955) في كل المجالات، باستثناء بعض المناطق المختارة وخطوط الإنتاج. كما ازداد بشكل ملحوظ تفاوت الدخل بين المناطق الريفية والمدينية، حيث بلغ دخل المناطق المدينية وسطيا 80 دولار في السنة عام 1985، وارتفع إلى ألف دولار عام 2004، في حين ارتفعت معدلات الدخل في المناطق الريفية من حوالي 50 دولار وسطيا إلى 300 دولار سنويا في المدة نفسها. علاوة على ذلك، أدى فقد الفلاحين الحقوق الاجتماعية التي تمتعوا بها سابقا داخل المشاعات- رغم ضعفها وضآلتها- إلى ترتيب أعباء ثقيلة على كاهلهم، كرسوم المدارس واستخدام مرافق الرعاية الصحية وما شابه. لم يكن هذا حال معظم سكان المدن الدائمين، الذين حظوا أيضا بمعاملة تفضيلية بعد عام 1995، حين منحهم قانون العقارات والأملاك الثابتة حقوق ملكيتها، وكان لهم بالتالي حق المضاربة بقيم تلك الممتلكات في السوق. حسب بعض التقديرات، يبقى التفاوت في الدخل الحقيقي بين الريف والمدينة في الصين أعلى من أي بلد آخر في العالم اليوم[7].

مع اضطرارهم للبحث عن عمل في أماكن أخرى، تدفق المهاجرون من الأرياف، وجلهم شابات، بأعداد كبيرة، وبطرق غير شرعية لا تمنحهم حق الإقامة في المدن، فشكلوا احتياطي عمل هائل (أو القسم «العائم» من الشعب الذي لا يتمتع بمكانة قانونية محددة). لذلك تعيش الصين اليوم «وسط أكبر هجرة جماعية شهدها العالم»، تتضاءل مقارنة بها «الهجرات الجماعية التي أعادت تشكيل أميركا والعالم الغربي المعاصر». حسب الإحصاءات الرسمية، «ثمة 114 مليون عامل مهاجر تركوا المناطق الريفية، آنيا أو دائما، للعمل في المدن»، ويتوقع الخبراء الحكوميون «ارتفاع الرقم إلى 300 مليون بحلول العام 2020، و500 مليون مهاجر في نهاية المطاف». في شانغهاي وحدها، «هناك ثلاثة ملايين عامل مهاجر؛ في حين يعتقد، بالمقارنة، أن كامل عدد الهجرات الأيرلندية إلى أميركا، منذ عام 1820 وحتى عام 1930، لم يتجاوز 4.5 مليون إنسان»[8]. تبقى قوة العمل هذه عرضة الاستغلال الفائق، وتضع ضغوطات تنازلية على أجور سكان المناطق المدينية. ويصعب عمليا إيقاف ظاهرة التمدن هذه، إذ تبلغ نسبة المهاجرين إلى المدن سنويا 15% من سكان الصين، ونظرا لافتقار القطاع الاقتصادي في الريف إلى الدينامية المطلوبة، يتقبل الجميع اليوم على أوسع نطاق حقيقة أن كل المشكلات الناجمة لا بد وأن تجد حلولها في المدن، أو لا تجد حلولا لها على الإطلاق. كما تشكل التمويلات المالية العائدة إلى المناطق الريفية الآن عنصرا حاسما في بقاء سكان الأرياف، فالظروف الصعبة في القطاع الريفي وحالة عدم الاستقرار التي تولدها، تبقى اليوم واحدة من أخطر المشاكل التي تواجهها الحكومة الصينية[9].

عندما تفككت المشاعات، انتقلت سلطاتها السياسية والإدارية السابقة إلى حكومات سكان القرى المنشأة حديثا، وفق دستور كانون الأول/ ديسمبر 1982. وقد سمحت التشريعات اللاحقة لهذه الحكومات بامتلاك أصول المشاعات الصناعية، وإعادة هيكلتها كمشاريع سكان القرى. اتخذت الإدارات المحلية، بعد تحررها من سلطة الدولة المركزية، موقفا تجاريا نموذجيا. وفر الارتفاع الأولي في المداخيل الريفية مدخرات أعيد استثمارها في مشاريع سكان القرى، فازدهرت أيضا المشاريع المشتركة مع رأس المال الأجنبي (خصوصا من هونغ كونغ، أو عبر شتات رجال الأعمال الصينيين في الخارج)، تبعا لمواقعها. كانت مشاريع القرى والبلدات فاعلة ونشطة على وجه التحديد في المناطق الريفية على أطراف المدن الكبرى، مثل شانغهاي، وفي المناطق الإقليمية، مثل غوانغدونغ، التي تم تحريرها أمام الاستثمار الأجنبي. أصبحت مشاريع القرى والبلدات مصدر دينامية مذهلة في الاقتصاد الصيني خلال العقد ونصف العقد الأولين من مرحلة الإصلاح. بحلول عام 1995، كانت مشاريع القرى والبلدات تشغل 125 مليون نسمة (انظر الجدول 2.5). كما شكلت مراكز اختبار وتجريب شعبية تثبت مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية، بحيث أن كل ما ينجح في مشاريع القرى والبلدات يتحول لاحقا إلى أساس سياسة الدولة[10]. نجحت الصناعات الخفيفة التي تنتج بضائع استهلاكية للتصدير على نطاق واسع، وازداد عددها بشكل كبير، الأمر الذي دفع الصين إلى اعتماد مسار التصنيع بقيادة قطاع التصدير. مع ذلك، لم تلتزم الدولة نهائيا بفكرة أن التطوير الاقتصادي يجب أن يتم بقيادة قطاع الصادرات إلا في عام 1987.

تتباين إلى حد كبير توصيفات ماهية مشاريع القرى والبلدات. بعضها يورد دلائل على أنها عمليات ومشاريع خاصة «بكل شيء عدا الاسم»، تستغل رخص اليد العاملة الريفية أو المهاجرة ـ خصوصا فئة الشابات ـ خارج أية أطر تنظيمية. تدفع مشاريع القرى والبلدات أجورا منخفضة إلى درجة مخزية، ولا تقدم لعامليها أية مكافآت أو حمايات قانونية، مع أن بعضها يوفر قدرا محدودا من الرعاية الاجتماعية وتعويضات التقاعد والضمانات القانونية. في فوضى المرحلة الانتقالية ظهر على السطح كل أشكال التفاوت، وكان لهذه في أحيان كثيرة مظاهر محلية وإقليمية واضحة[11].

الجدول 2: تغير بنية العمالة في الصين 1980 ـ 2002 (بالملايين)

	1980	1990	1995	2000	2002
المجموع	432.6	647.5	680.7	720.9	737.4
مديني	105.3	170.4	190.4	231.5	247.8
ولاية	80.2	103.5	112.6	81.0	71.6
مشاريع تملكها الدولة	76.0	73.0	76.4	43.9	35.3
تعاوني	24.3	35.5	31.5	15.0	11.2
ملكية مشتركة	0	1.0	3.7	13.4	18.3
ملكية أجنبية	0	0.7	5.1	6.4	7.6
ملكية خاصة	0.8	6.7	20.6	34	42.7
بقية	0	23.1	16.9	81.6	96.4
ريفي	318.4	47.1	490.3	489.3	489.6
مشاريع القرى والبلدات	30.0	92.7	128.6	129.2	132.9
ملكية خاصة	-	1.1	4.7	11.4	11.4
استخدام ذاتي	-	14.9	30.5	29.3	24.7
مزارعون	288.4	368.4	326.4	320.4	317.9

المصدر: Prasad, China's Growth and Integration into the World Economy, table 8.1.

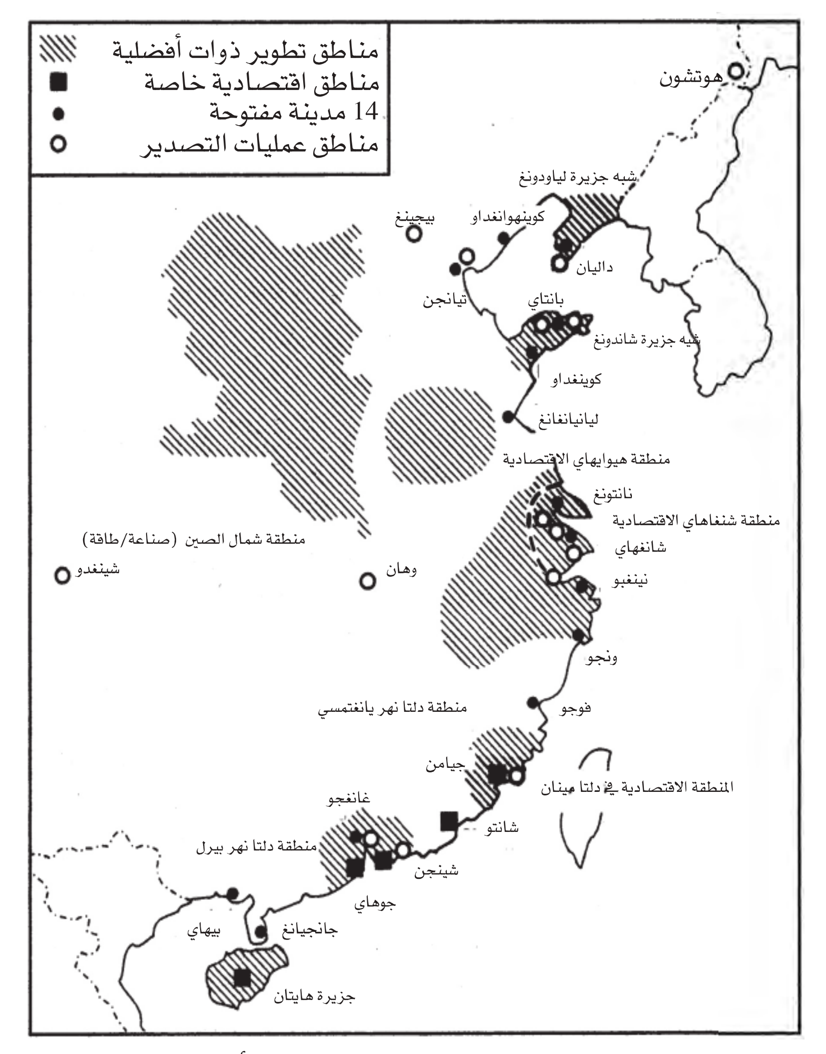
بدا واضحا خلال الثمانينيات أن المحرك الرئيس لمعظم معدلات النمو الاستثنائية في الصين يقع خارج قطاع المشاريع التي تملكها الدولة. والمعروف أن هذه المشاريع كانت توفر في المرحلة الثورية ضمانات العمل والحمايات الاجتماعية لقواها العاملة. في عام 1983، سُمح لمشاريع الدولة بتوظيف «عمال التعاقد» دون أية ضمانات ولمدة محدودة[12]. كما مُنحت قدرا أكبر من الاستقلالية الإدارية، مقارنة بباقي القطاعات التي تعود ملكيتها للدولة. كان باستطاعة المدراء الاحتفاظ بنسب معينه من أرباحهم، وبيع أي فائض في الإنتاج يحققونه فوق السقف المحدد لهم بسعر السوق الحر، وهي أسعار أعلى بكثير من الأسعار الرسمية، الأمر الذي أوجد نظام تسعير مزدوج كان مربكا وقصير الأمد، كما تبين لاحقا. لم تزدهر المشاريع التي تملكها الدولة على الرغم من كل تلك الحوافز، فسقط الكثير منها تحت ثقل الديون، وكان لابد من دعمها عن طريق الحكومة المركزية أو البنوك التي تملكها الدولة. شجعت الحكومة البنوك على إقراض هذه المشاريع بشروط تفضيلية، لكن ذلك أثار مشكلة مصرفية خطيرة، فحجم القروض المعطلة لمشاريع ملكية الدولة تزايد بقيم أسّية، وازدادت معه الضغوط لإجراء إصلاحات إضافية على تلك المشاريع. لذلك قررت الدولة عام 1993 «تحويل كل المشاريع المستهدفة، الكبيرة ومتوسطة الحجم، إلى شركات مساهمة أو محدودة المسؤولية». تراوح عدد أعضاء الشركات المحدودة «بين اثنين إلى خمسين شخصا من حملة الأسهم»، بينما زاد أعضاء الشركات المساهمة على «أكثر من خمسين حملة أسهم، يمكنهم تقديم خدمات عامة». أعلن بعد عام واحد عن برنامج أكثر شمولا لدمج المؤسسات، فتحولت كل المشاريع التي تملكها

الدولة، عدا أكثرها أهمية، إلى «تعاونيات محاصصة» يمتلك كل موظفيها حقا اسميا بشراء أسهمها. حدثت موجات إضافية من خصخصة/ تمويل المشاريع التي تملكها الدولة في أواخر التسعينيات، وبحلول عام 2004 لم تشكل تلك المشاريع أكثر من 14% من العمالة الصناعية الكلية، مقابل 40% من العمالة في التسعينيات. آخر الخطوات على هذا الصعيد كان فتح مشاريع القرى والبلدات والمشاريع التي تملكها الدولة أمام الملكية الأجنبية الكاملة[13].

واجه الاستثمار الأجنبي المباشر نتائج مختلطة جدا في الثمانينيات، إذ انحصر في البداية ضمن أربع مناطق اقتصادية خاصة في الأقاليم الساحلية الجنوبية. وكان لهذه المناطق «غرض أولي يسعى إلى إنتاج سلع التصدير، بغية الحصول على القطع الأجنبي. كما شكلت مخابر اقتصادية يمكن من خلالها مراقبة واكتساب التكنولوجيات والمهارات الإدارية الأجنبية. وقد منحت المناطق الخاصة طيفا واسعا من الحوافز للمستثمرين الأجانب، بما في ذلك الإجازات الضريبية، والسماح بتحويل الأرباح في فترة مبكرة، ومرافق تحتية أفضل»[14]. لكن محاولات الشركات الأجنبية الأولية استعمار سوق الصين الداخلي، في مجالات مثل السلع المصنعة والسيارات، لم تنجح كثيرا، ففي حين بقيت شركتا فولكسفاغن وفورد (بالكاد) على قيد الحياة، فشلت شركة جنرال موتورز تماما في بداية التسعينيات. وحدها قطاعات السلع التصديرية، القائمة على كثافة اليد العاملة، سجلت نجاحا أوليا واضحا. أكثر من ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي جاء إلى الصين في بداية التسعينيات (وحتى النسبة الأكبر من مشاريع الأعمال التي بقيت على قيد الحياة) نظمه شتات الصينيين

في الخارج، خصوصا العاملين من مواقعهم المتميزة في هونغ كونغ وفي تايوان أيضا). ويرجع السبب في ذلك إلى أن ضعف الحمايات القضائية/ القانونية الممنوحة للمشاريع الرأسمالية، أعطت أهمية كبيرة للعلاقات المحلية غير الرسمية، ولشبكات الثقة التي كان الصينيون في الخارج قادرين على استغلالها من مواقعهم المميزة[15].

خصصت الحكومة الصينية بعد ذلك عدة «مدن ساحلية مفتوحة» وعدة «مناطق اقتصادية مفتوحة» أمام الاستثمار الأجنبي (الشكل 1.5)، ثم فتحت كل الصين تقريبا أمام أي نمط من أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر بعد عام 1995. كانت نقطة التحول مواجهة الإفلاسات التي ضربت بعض مشاريع القرى والبلدات في القطاع الصناعي عام 1997ـ 1998، وفاضت آثارها على العديد من المشاريع التي تعود ملكيتها للدولة في المراكز المدينية الرئيسة. بعد ذلك، تولت آليات التسعير التنافسي مهمة نقل السلطة من الدولة المركزية إلى الأطراف المحلية، فأصبحت عملية أساسية تدفع باطراد إلى إعادة هيكلة الاقتصاد. تسببت الآثار الناجمة بضرر بالغ، بل بتدمير العديد من المشاريع التي تعود ملكيتها للدولة، وأدت إلى موجة هائلة من البطالة. كثرت التقارير عن اضطرابات عمالية معتبرة (انظر أدناه)، وكان بقاء الحكومة الصينية مرهونا بحل مشكلة استيعاب فوائض العمل الضخمة[16].



الشكل 1.5 جغرافية انفتاح الصين على الاستثمارات الأجنبية في الثمانينيات

المصدر: Dicken, Global Shift

لم يكن بمقدور الحكومة حل المشكلة بالاعتماد حصريا على تدفق رأس المال الأجنبي المباشر والمتصاعد باطراد، برغم أهميته. والمعروف

أن الصين تسعى، منذ عام 1998، إلى مواجهة هذه المشكلة جزئيا عبر الاستثمارات القائمة على الديون، والموظفة في مشاريع هائلة الحجم لتمويل البنية المادية التحتية. يقترح المسؤولون الآن إقامة مشروع (تصل تكاليفه إلى 60 بليون دولار على الأقل) أكثر طموحا حتى من المشروع الحالي الهائل لبناء «جسر الخوانق الثلاثة»، بهدف تحويل المياه من نهر اليانغتسي إلى النهر الأصفر. إن معدلات التمدين المذهلة (أكثر من 42 مدينة في الصين تجاوزت حد المليون نسمة منذ عام 1992) تتطلب استثمارات هائلة من رأس المال الثابت. لذلك يجري حاليا بناء شبكات واسعة من الطرق السريعة والأنفاق في المدن الرئيسة، ويقترح مد أكثر من 8.500 ميل من السكك الحديدية الجديدة لوصل الداخل الصيني بالمناطق الساحلية الدينامية اقتصادياً، بما في ذلك شبكة قطارات فائقة السرعة تصل بين شانغهاي وبيجينغ، وتتفرع إلى داخل منطقة التيبيت. تحفز الألعاب الأولمبية أيضاً استثمارات كبيرة في العاصمة بيجينغ، كما تحاول الصين بناء نظام طرق سريعة عبر المدن يفوق كثافة مثيله الأميركي خلال خمسة عشر عاماً، «في حين تبني كل مدينة كبيرة مطارا واسعا جديدا، أو انتهت لتوها من بنائه». يبين آخر إحصاء أن هناك «أكثر من 1500 مشروع بناء طرق سريعة قيد العمل في الصين اليوم، مما يضيف 172 ألف كيلو متر من الطرقات إلى الشبكة القائمة حاليا، أي ما يكفي للإحاطة بالكرة الأرضية حول خط الاستواء أربع مرات»[17]. تتجاوز هذه المحاولة إجمالا ما قامت به الولايات المتحدة في الخمسينيات والستينيات، حين أقدمت على بناء نظام طرق سريعة عبر المدن، كما تتمتع بإمكانية استيعاب فوائض العمل ورأس المال لعدة سنوات

قادمة. لكن هذه المشاريع تستتبع أخطارا أيضا، فإن لم تأت الاستثمارات بفوائدها في الوقت الملائم فسوف يترتب على ذلك أزمة مالية قد تنشب سريعا وتتفشى في الدولة الصينية.

توفر ظاهرة التمدن السريع إحدى سبل استيعاب احتياطي العمل الضخم، الذي يتجمع في المدن قادما من الأرياف. على سبيل المثال، شهدت بلدة دونغوان، الواقعة مباشرة شمال هونغ كونغ، انفجارا سكانيا حولها إلى مدينة كبيرة يقطنها سبعة ملايين نسمة في أكثر من عشرين سنة بقليل. «ولم يكتف الموظفون المسؤولون في المدينة بمعدل نمو اقتصادي يبلغ 23% سنوياً، ولذلك يعملون الآن على وضع اللمسات النهائية على مدينة ملحقة هائلة وجديدة كليةً، يأملون أن تجتذب 300 ألف مهندس وباحث من طليعة الصين الجديدة»[18]. ويرشح أن يشمل الموقع بناء أكبر مركز تسوق في العالم (يبنيه أصحاب البلايين الصينيين، على شكل سبع مناطق مجسمة لأمستردام وباريس وروما والبندقية ومصر وكاليفورنيا ودول البحر الكاريبي، ويقال أن كلا منها مبني باهتمام دقيق وكامل بالتفاصيل، بحيث لا يمكن تمييزها عن الأصل).

يبقى هذا النسق الجديد من المدن أسير الهوس بالمنافسة الشديدة بين الحواضر الداخلية. في دلتا نهر بيرل، مثلاً، تسعى كل مدينة إلى اجتذاب أكبر قدر ممكن من الأعمال والشركات، «عبر التفوق على المدن المجاورة في البناء والإعمار، مما يؤدي في أحيان كثيرة إلى نتائج متشابهة إلى حد التطابق. في أواخر التسعينيات، بنيت خمسة مطارات دولية ضمن مساحة لا يتجاوز نصف قطرها 100 كيلومتر، وثمة بداية ازدهار مماثل في سوق بناء الموانئ والجسور»[19]. وتقاوم هذه المدن والمناطق بشراسة

محاولات العاصمة بيجينغ لجم استثماراتها، جزئيا لأنها قادرة على تمويل مشاريعها الخاصة، عن طريق بيع حقوق تطوير الأراضي والعقارات والأملاك الثابتة.

وهكذا أصبحت تلك المدن مراكز حملة مسعورة من المضاربات في سوق الأراضي والمقاولة بالعقارات:

من أوائل وحتى أواسط التسعينيات، حين استحوذت «عقلية الكازينو» على الصين برمتها، موّلت البنوك وباقي المؤسسات المالية بشكل متهور مشاريع ضخمة في سوق البناء والعقارات في أرجاء البلاد كافة. قامت بين ليلة وضحاها فيلات مترفة، وشقق ومنازل فاخرة، ومساحات مكتبية من الطراز الأول، ليس فقط في المدن الرئيسة مثل بيجينغ وشنغهاي وشينجن، بل أيضا في العديد من البلدات الصغيرة في المناطق الريفية والساحلية... حولت «فقاعة شانغهاي»، كما تسمى، تلك المدينة الكئيبة والخاملة إلى إحدى أكثر حواضر العالم فتنة وسحرا، وبنهاية عام 1995، تفاخرت شانغهاي بوجود أكثر من ألف ناطحة سحاب، وحوالي مئة فندق خمس نجوم، ومساحات مكتبية تتجاوز 13.5 مليون قدم مربع ـ أي خمسة أضعاف المساحة المكتبية لعام 1994، والبالغة 2.7 مليون قدم مربع ـ وسوق عقارات وأراض «رائجة»، تراكم أسهما ورأس مال بمعدل متسارع يفوق مثيله في مدينة نيويورك... وبحلول أواخر عام 1998 انفقأت فقاعة شانغهاي الاقتصادية، إلى حد كبير بسبب افتقاد الكفاءة في تخصيص الموارد والسعة الزائدة عن الحد[20].

غير أن الازدهار السريع عاد ثانية بنشاط أكبر في أواخر التسعينيات، لتتلوه إشاعات حول الإفراط في البناء ضمن أسواق المدن المفتاحية عام 2004[21].

يقف وراء الكثير من هذا النمو والازدهار الدور المالي للنظام المصرفي في الصين، الذي تعود ملكيته إجمالا إلى الدولة. شهد ذلك القطاع توسعا سريعا بعد عام 1985، وبحلول عام 1993 ارتفع عدد فروع بنوك الدولة من 60.785 إلى 143.796 فرعا، وارتفع عدد موظفيه من 973.355 إلى 1.893.957 ألف موظف. كما ازدادت الودائع في المدة نفسها من 427.3 بليون يوان (1يوان= 6,51 دولاراً أمريكيا) إلى 2.3 تريليون يوان، في حين ازدادت قيمة القروض الإجمالية من 590.5 بليون يوان إلى 2.6 تريليون يوان»[22]. تجاوزت إنفاقات البنوك آنذاك إنفاقات الميزانية الحكومية بمعدل واحد إلى خمسة. أنفق الكثير من المال على مشاريع الدولة الفاشلة، ولعبت البنوك بوضوح «دورا رياديا في خلق «فقاعات الأصول»، خصوصا في قطاعات البناء والعقارات شديدة التقلب. أصبحت القروض المعطلة مشكلة حقيقية، وكان على الحكومة المركزية في النهاية إنفاق «القدر نفسه تقريبا لإيفاء القروض المعدومة»، تماما كما فعلت الولايات المتحدة لإنقاذ قطاع الادخار والإقراض عام 1987 (بتكلفة 123.8 بليون دولار من الاعتمادات العامة، و29.1 بليون دولار من أقساط تأمين الودائع الإضافي، دفعتها المؤسسات المالية). على سبيل المثال، أعلنت الصين في عام 2003 عن تحويل مركب بقيمة 45 بليون دولار من احتياطي قطعها الأجنبي إلى بنكين حكوميين، وكان ذلك «ثالث أكبر عملية إنقاذ نظام مصرفي في أقل من ست سنوات»[23]. مع ذلك، وعلى الرغم من أن حافظة

القروض المعطلة تشكل ربما حوالي 35% من الناتج الإجمالي المحلي في الصين، فإنها تتضاءل مقارنة مع خطورة مثيلتها لدى الحكومة الفدرالية الأميركية، التي يبلغ مجموعها مع ديون الاستهلاك أكثر من 300% من الناتج الإجمالي المحلي في الولايات المتحدة[24].

في جانب مفتاحي، يبدو واضحاً أن الصين تعلمت دروسا عدة من اليابان، فتحديث العلم والتعلم يسير يدا بيد ضمن إستراتيجية بحث وتطوير محددة للأغراض العسكرية والمدنية في آن معا. وتلعب الاستثمارات الصينية دورا مهما في هذه الميادين العلمية، إذ توفر الصين اليوم حتى خدمات الأقمار الصناعية التجارية (الأمر الذي يثير غضب الولايات المتحدة). منذ التسعينيات، بدأت الشركات الأجنبية الكبيرة- مثل مايكروسوفت، وأوراكل، وموتورولا، وسيمينز، وآي. بي. إم، وإنتل- تحويل قدر مهم من نشاطات البحث إلى الصين، وأقامت مخابر أبحاث فيها، نظرا «لتنامي أهمية وتعقيد سوق التكنولوجيا في الصين» و «احتياطيها الكبير من العلماء المهرة ومنخفضي الأجور، ومستهلكيها الذين يزدادون غنى وتوقا إلى التكنولوجيا الحديثة، وإن كانوا لا يزالون فقراء نسبيا»[25]. أكثر من 200 شركة أجنبية رئيسة، بما فيها عمالقة مثل بريتش بتروليوم وجنرال موتورز، ركزت لتوها جزءا مهما من جهود البحث لديها في الصين. بالطبع، تشتكي هذه الشركات كثيرا مما تعتبره قرصنة غير شرعية لتكنولوجياتها وتصاميمها من قبل شركات محلية صينية، ولكنها لا تستطيع فعل الكثير، بسبب رفض الحكومة الصينية التدخل، وبسبب قدرة الدولة الصينية على وضع العراقيل أمام عملها في أكبر سوق اقتصادي في العالم، إن هي ألحت بقوة على مثل هذه المواضيع.

ولم تكن الشركات الأجنبية الغربية وحدها الناشطة في هذا المجال، فقد استثمرت كل من اليابان وكوريا الجنوبية في «مدن الأبحاث» الصينية على نطاق واسع، للحصول على موقع لها، والاستفادة من قوة العمل الرخيصة وعالية المهارة. كانت النتيجة العامة تحويل الصين إلى موقع بالغ الجاذبية لفعاليات قطاع التكنولوجيا المتقدمة. حتى شركات التكنولوجيا الهندية المتقدمة وجدت أن من الأرخص لها نقل بعض نشاطاتها إلى الصين. كذلك نشأ قطاع محلي للتكنولوجيا المتقدمة في عدد من المناطق الصينية. يوجد في مدينة شنجين، مثلا، «عشرات الأبنية الزجاجية والحجرية الأنيقة التي تليق بوادي السيليكون، والتي يؤوي حرمها الواسع أكثر من عشرة آلاف مهندس صيني، يعملون بدأب على تأسيس شركة هيواوي كأول شركة صينية عالمية في مجال تجهيزات الاتصالات». وكانت شركة هيواوي، منذ بدايتها في أواخر التسعينيات، «استثمرت بكثافة في إقامة شبكة مبيعات في آسيا والشرق الأوسط وروسيا، وتبيع منتجاتها اليوم في أكثر من أربعين دولة، بأسعار تقل بمقدار الثلث على منافساتها»[27]. كذلك تحتفظ الشركات الصينية في الوقت الحالي بوجود فاعل في مجال صناعة وتسويق الكومبيوترات الشخصية.

العلاقات الخارجية

شكلت التجارة الخارجية عام 1978 ما مجموعه 7% فقط من الناتج القومي الإجمالي في الصين، ولكنها ارتفعت إلى 40% في بداية التسعينيات، وبقيت على هذا المستوى منذ ذلك التاريخ. كما تضاعفت أربع مرات حصة الصين من التجارة العالمية في المدة نفسها، وبحلول

عام 2004 شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يزيد عن 40% من ناتج الصين الإجمالي المحلي (نصفها في قطاع التصنيع)، فأصبحت الصين أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم النامي. كانت الشركات متعددة الجنسيات تستغل الأسواق الصينية وتحقق فيها أرباحا كبيرة. شركة جنرال موترز، مثلا، عادت إلى السوق الصيني ثانية في نهاية التسعينيات، بعد فشل مشروعها الأول في بدايات العقد. وبحلول عام 2003، أظهرت التقارير أن أرباح مشاريعها الصينية تفوق بكثير أرباح عملياتها المحلية داخل الولايات المتحدة[28].

بدا بوضوح أن إستراتيجية التنمية بقيادة قطاع التصدير أثبتت نجاحا باهرا في الصين. المشكلة أن أيا من هذا لم يجر التخطيط له عام 1978، فبرغم أن دينغ أظهر تحولا عن سياسات ماو في الاعتماد الداخلي على الذات، إلا أن عمليات الانفتاح الأولى على الخارج كانت تجريبية ومؤقتة، ومحددة ببعض المناطق الاقتصادية الخاصة مثل غوانغدونغ. لم يوافق الحزب على أن يقود قطاع التصدير عملية التنمية حتى عام 1987، حين لاحظ نجاح التجربة في غواندونغ، ولم يقبل وضع طاقة الحكومة المركزية الكاملة وراء الانفتاح على التجارة الأجنبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا بعد رحلة دينغ إلى المناطق الجنوبية عام 1992[29]. على سبيل المثال، في عام 1994 ألغي معدل صرف القطع الأجنبي المزدوج (السعر الرسمي وسعر السوق) بتخفيض السعر الرسمي بقيمة 50%، وفي حين تسبب التخفيض بإحداث ما يشبه أزمة تضخم، فإنه مهد الطريق أمام نمو هائل في التجارة وتدفق رأس المال، اللذين وضعا الصين في موقعها الحالي كأكثر اقتصادات العالم دينامية ونجاحا. سوف

تظهر الأيام أهمية هذا التطور بالنسبة لمستقبل الليبرالية الجديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار ولع الليبرالية الجديدة بالتغيير المستمر عبر التنافس والتوسعات الجغرافية غير المتساوقة.

اعتمد نجاح إستراتيجية دينغ في البداية على الارتباط بهونغ كونغ. وكانت هونغ كونغ لتوها أول «نمور» آسيا الاقتصادية، ومركزا مهما للدينامية الرأسمالية. كما تميزت عن باقي دول المنطقة (مثل سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية)، التي لجأت إلى مستويات عالية من تخطيط الدولة، بأنها طورت اقتصادها بطريقة فوضوية تعتمد على المبادرة التجارية دون توجيه مهم من قبل الدولة. وكان موقعها ملائما تماما وسط شتات رجال المال والأعمال الصينيين، ذوي الارتباطات العالمية المهمة. تطورت البنية الصناعية في هونغ كونغ على أساس خطوط العمالة الكثيفة، ومستويات القيمة المضافة المنخفضة (وفي مقدمتها الصناعات النسيجية)، ولكن بحلول السبعينيات عانت هونغ كونغ من منافسة أجنبية شديدة ونقص حاد في اليد العاملة. في مكان قريب عبر الحدود الصينية، كانت غواندونغ تمتلك كل ما يحتاجه العالم من عمالة رخيصة، وكان انفتاح دينغ الاقتصادي أشبه ما يكون بهبة إلهية. اقتنص رأس المال في هونغ كونغ الفرصة السانحة، واستغل العديد من الارتباطات الخفية عبر الحدود للدخول إلى سوق الصين، فقام بوظيفة الوسيط لكل التجارة الخارجية التي تملكها الصين اليوم، واستخدم شبكة تسويقه وعلاقاته الفاعلة مع الاقتصاد العالمي، التي تدفقت من خلالها السلع المصنعة في الصين بيسر وسهولة.

حتى في فترة متأخرة كأواسط التسعينيات، جاء حوالي ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين عبر هونغ كونغ. وعلى الرغم من أن بعض

الفضل في ذلك يرجع إلى خبرة هونغ كونغ في مجال الأعمال، وتوسطها للحصول على مصادر أكثر تنوعا لرأس المال، فليس ثمة شك في حقيقة أن المصادفة العرضية بقرب هونغ كونغ الجغرافي كان حاسما في اختيار المسار التطويري الذي اتخذته الصين برمتها. في بداية الثمانينيات، نجحت مناطق التطوير الاقتصادي التي أقامتها الحكومة المحلية في مدينة شنجن، مثلا، لأن مشاريع القرى والبلدات التي أقيمت حديثا في المناطق الريفية اجتذبت رأسماليي هونغ كونغ، الذين وفروا لها الآلات والمدخلات والتسويق، في حين قدمت شنجن العمل المطلوب. وما إن تأسست مشاريع القرى والبلدات على أرضية صلبة حتى قلد الرأسماليون الأجانب الآخرون (خصوصا التايوانيون المتركزون أساسا في المناطق المحيطة بمدينة شانغهاي، بعد فتحها أمام الاستثمار الأجنبي) أسلوب العملية، واستنسخوه في مناطق أخرى. تنوعت بعد ذلك مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين بشكل كبير خلال التسعينيات، مع قيام شركات متحدة من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة باستخدام الصين كمركز إنتاج خارجي على نطاق واسع.

في منتصف التسعينيات، بدا واضحا أن سوق الصين الداخلي الهائل يجتذب الرأسمال الأجنبي أكثر فأكثر. في حين لم يمتلك إلا 10% من سكان الصين القدرة الشرائية لطبقة وسطى وليدة ومتوسعة باطراد، إلا أن 10% من حوالي بليون إنسان تشكل سوقا داخلية ضخمة. بدا السباق التنافسي لتزويدهم بالسيارات والهواتف المحمولة وأجهزة العرض الرقمية والتلفزيونات والغسالات، إضافة إلى مراكز التسوق وشبكات الطرق السريعة والمنازل الفاخرة. ارتفع المعدل الشهري لإنتاج السيارات

تدريجيا من حوالي 20.000 سيارة عام 1993 إلى أكثر من 50.000 سيارة بقليل عام 2001، ثم قفز تصاعديا ليبلغ حوالي 250.000 سيارة شهريا في منتصف عام 2004. تدفق فيض من الاستثمارات الأجنبية إلى الصين ـ عبر مختلف أنواع الشركات، بدءا بوول مارت وماكدونالدز وانتهاء بصناعة رقاقات الكومبيوتر ـ توقعا لنمو سريع في السوق الداخلي مستقبلا، برغم الشكوك المؤسساتية، وتقلب سياسات الدولة، والمخاطر الواضحة للتوسع الاقتصادي المفرط[30].

إن اعتماد الصين المكثف على الاستثمارات الأجنبية المباشرة يجعلها حالة خاصة، تختلف تماما عن اليابان أو كوريا الجنوبية. بقيت الرأسمالية الصينية نتيجة لذلك غير متكاملة، في حين ما زالت التجارة الداخلية بين مناطق الصين وأقاليمها ضعيفة وقليلة التطور إلى حد ما، برغم الاستثمارات الضخمة في وسائل الاتصالات الجديدة. في بعض الأقاليم، مثل غواندونغ، يفوق حجم التجارة العالمية بمراحل حجم التجارة الداخلية مع باقي مناطق الصين، ولا يتدفق رأس المال الصيني بسهولة من منطقة إلى أخرى، على الرغم من تزايد النشاطات الاندماجية بين الشركات مؤخرا، ومحاولات الدولة إيجاد تحالفات فرعية بين مختلف المناطق[31]. لذلك سوف لن يتقلص الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر إلا إلى الحد الذي يتحسن فيه تخصيص الموارد والارتباطات الرأسمالية داخل الصين نفسها[32].

بمرور الزمن، حدثت طفرة في العلاقات التجارية الصينية مع الخارج، خصوصا في السنوات الأربع الماضية. وفي حين لعب دخول الصين عضوية منظمة التجارة العالمية دورا مهما في ذلك، فإن مجرد دينامية

النمو الاقتصادي الصيني، وتحول بنى المنافسة العالمية، جعلا من المحتم إيجاد اصطفاف رئيس جديد في العلاقات التجارية. في الثمانينيات، قام موقع الصين في الأسواق العالمية أساسا على الإنتاج منخفض القيمة المضافة، كبيع المنسوجات الرخيصة والألعاب والصناعات البلاستيكية بكميات كبيرة. وقد تركت سياسات ماو الصين مكتفية ذاتيا في مجال الطاقة والعديد من المواد الخام (الصين واحدة من أكبر الدول المنتجة للقطن في العالم). كل ما تحتاجه كان استيراد الآلات والتكنولوجيا، والوصول إلى الأسواق العالمية (الأمر الذي وفرته هونغ كونغ عن طيب خاطر). واستطاعت الصين استخدام رخص اليد العاملة كميزة تنافسية كبيرة، فالأجور الساعية لإنتاج المصنوعات النسيجية في الصين في أواخر التسعينيات كان 30 سنتا، مقارنة مع 2.75 دولارا في المكسيك وكوريا الجنوبية، وحوالي 5 دولارات في هونغ كونغ وتايوان، وأكثر من 10 دولارات في الولايات المتحدة[33]. في المراحل الأولى، كان الإنتاج الصيني إلى حد بعيد تابعا لتجار هونغ كونغ وتايوان، الذين تحكموا بالوصول إلى الأسواق العالمية، واقتطعوا حصة الأسد من الأرباح التجارية، وأقاموا باطراد عملية تكامل في الإنتاج عبر شراء مشاريع القرى والبلدات أو المشاريع التي تعود ملكيتها للدولة، أو الاستثمار فيها. لم يكن من غير المألوف وجود مرافق إنتاج تستخدم أكثر من 40.000 عامل في دلتا نهر بيرل، مثلا. كما إن انخفاض معدلات الأجور جعل الابتكارات في مجال الادخار وتوفير رأس المال ممكنة. فعلى عكس المعامل الأميركية عالية الإنتاجية، التي تستخدم أنظمة مؤتمتة باهظة التكاليف، تعمد «المصانع الصينية إلى قلب هذه العملية بإخراج رأس المال من عملية الإنتاج

وإعادة تقديم دور أكبر لقوة العمل»، بحيث ينخفض رأس المال الكلي المطلوب نموذجيا بنسبة الثلث. نموذجيا أيضا، «يؤدي الجمع بين الأجور المنخفضة ورأس المال الأقل إلى زيادة العوائد على رأس المال، بنسبة أعلى بكثير من مستويات المعامل الأميركية»(34).

هذا النوع من الميزات الخيالية في أجور العمل يعني أن بإمكان الصين منافسة مواقع التكلفة الرخيصة الأخرى في العالم، مثل المكسيك وإندونيسيا وفيتنام وتايلاند، في قطاعات الإنتاج منخفضة القيمة المضافة (كالصناعات النسيجية). لذلك خسرت المكسيك 200.000 وظيفة في أقل من عامين، وسبقتها الصين (برغم اتفاقية التجارة الحرة لدول أميركا الشمالية) كأكبر مورد للبضائع الاستهلاكية إلى السوق الأميركي. خلال التسعينيات، بدأت الصين تسلق سلم القيمة المضافة في الإنتاج، ونافست كوريا الجنوبية واليابان وتايوان وماليزيا وسنغافورة في مجالات مثل صناعة الإلكترونيات والآلات. وحدث هذا جزئيا نتيجة قرار الشركات الكبيرة في هذه الدول نقل مواقع إنتاجها إلى الخارج، للاستفادة من مخزون العمل منخفض الأجور وعالي المهارة، الذي يخرجه نظام التعليم الجامعي في الصين. في البداية، جاء التدفق الأكبر من تايوان، حيث يقال أن أكثر من مليون مهندس ورجل أعمال تايوانيين يعيشون ويعملون اليوم في الصين، ويحملون معهم الكثير من القدرات الإنتاجية. كذلك كان تدفق الشركات الأجنبية إلى داخل الصين قويا من كوريا الجنوبية (انظر الشكل 4.4)، حيث تمتلك شركات الإلكترونيات الكورية عمليات واسعة في الصين اليوم. على سبيل المثال، في شهر أيلول/ سبتمبر عام 2003، «أعلنت شركة سامسونغ للإلكترونيات نقل أعمال صناعة الكومبيوتر في كافة فروعها

إلى الصين، بعد أن استثمرت 2.5 بليون دولار هناك، وأقامت 10 فروع مبيعات و26 شركة إنتاج، تشغل ما مجموعه 42 ألف شخص»[35]. كذلك نقلت اليابان إنتاجها الخارجي إلى الصين، الأمر الذي أسهم في انخفاض العمالة الصناعية اليابانية من 15.7 مليون عامل عام 1992 إلى 13.1 مليون عامل عام 2001. بدأت الشركات اليابانية أيضا تنسحب من ماليزيا وتايلاند وأماكن أخرى كي تعيد موقعة إنتاجها في الصين، حيث تستثمر اليوم بكثافة عالية، إلى حد أن نصف حجم التبادل التجاري بين الصين واليابان يتم من خلال الشركات اليابانية. وكما شاهدنا في حالة الولايات المتحدة، قد تحقق الشركات المتحدة أرباحا كبيرة في حين تعاني أوطانها مصاعب جمة. لقد أزاحت الصين فرص عمل كثيرة في القطاعات الصناعية داخل اليابان وكوريا الجنوبية والمكسيك وأماكن أخرى، تفوق بمراحل فرص العمل التي أزاحتها داخل الولايات المتحدة. كما إن النمو المدهش الذي حققته الصين داخليا وخارجيا عبر موقعها التجاري العالمي، يقابل من نواح عدة الركود الاقتصادي الياباني الطويل، وتراجع معدلات النمو، وركود حركة التصدير، والأزمات الدورية في بقية دول شرق وجنوب- شرق آسيا. ومن المرجح أن تتعمق الآثار السلبية للتنافسية الصينية على العديد من الدول مع مرور الزمن[37].

من ناحية أخرى، أدى النمو الاقتصادي الدراماتيكي في الصين إلى جعلها أكثر اعتمادا على المصادر الأجنبية للطاقة والمواد الخام. في عام 2003، استهلكت الصين «30% من إنتاج الفحم في العالم و36% من إنتاج الفولاذ و55% من إنتاج الإسمنت»[38]؛ وانتقلت من حالة شبه اكتفاء ذاتي في استهلاك النفط عام 1990 إلى ثاني أكبر مستورد للنفط بعد

الولايات المتحدة عام 2003. اشترت الشركات الصينية أسهما في نفط حوض بحر قزوين، وبدأت مفاوضات مع المملكة العربية السعودية لضمان وصول إمدادات النفط من الشرق الأوسط. كذلك شكلت اهتماماتها النفطية ومصالحها المشتركة في قطاع الطاقة مع السودان وإيران مصدر توتر في علاقاتها مع الولايات المتحدة في حلبتي الصراع هاتين. كذلك تنافست الصين مع اليابان في حق الوصول إلى النفط الروسي. وفي سعيها للحصول على مصادر جديدة للمعادن والمواد الخام، تضاعف أربع مرات حجم وارداتها من أستراليا في التسعينيات. كما سارعت إلى عقد صفقات مع تشيلي والبرازيل وإندونيسيا وماليزيا والعديد من الدول الأخرى لتلبية حاجتها الماسة إلى المعادن الإستراتيجية، مثل النحاس والقصدير والحديد الخام والبلاتين والألمنيوم. سعت الصين أيضا إلى استيراد المواد الزراعية والأخشاب من كل مكان في العالم (وحصلت على مشتريات ضخمة من فول الصويا من البرازيل والأرجنتين، مما ساعد على نفخ روح جديدة في اقتصاد هاتين الدولتين)، وأدت حاجتها الهائلة لخردة المعادن إلى رفع أسعارها في أنحاء العالم كافة. حتى الصناعة الأميركية استفادت من الحاجة الصينية إلى معدات جرف ونقل التربة (شركة كاتربلير) والمحركات التوربينية (شركة جي. إي). بالمقابل، ازدادت الصادرات الآسيوية إلى الصين بمعدلات مذهلة، إذ تعتبر اليوم الوجهة الأساس لصادرات كوريا الجنوبية، وتنافس الولايات المتحدة على الموقع الأول لسوق التصدير الياباني. ولعل حالة تايوان خير دليل على السرعة في إعادة توجيه العلاقات التجارية الصينية، ففي عام 2001 سبقت الصين الولايات المتحدة كسوق الصادرات التايوانية الأهم في العالم (بشكل أساس السلع المصنعة متوسطة الحجم)، ولكن بنهاية عام 2004 أصبحت تايوان تصدر إلى الصين ضعف ما تصدره إلى الولايات المتحدة[39].

عملياً، تتسيد الصين اليوم شرق وجنوب ـ شرق آسيا كقوة إقليمية مهيمنة وذات نفوذ عالمي هائل. ولا تتنزه الصين عن إعادة تأكيد تقاليدها الإمبراطورية في المنطقة، وما وراءها. عندما واجهت الأرجنتين الصين بمخاوفها من أن تدمر الواردات الصينية الرخيصة البقية الباقية من صناعات النسيج والأحذية والجلديات الأرجنتينية المحلية، التي بدأت بالازدهار ثانية عام 2004، كانت نصيحة الصين ببساطة أن تترك الأرجنتين هذه الصناعات تذوي وتموت، وتركز على عملية تحويل الاقتصاد الأرجنتيني إلى منتج للمواد الخام والسلع الغذائية للسوق الصيني الرائج. ولم يخفق الأرجنتينيون في إدراك أن هذه كانت الطريقة عينها التي اتبعتها بريطانيا في مقاربة إمبراطوريتها الهندية في القرن التاسع عشر. مع ذلك، تحرّك الاستثمارات الهائلة في البنية التحتية في الصين اليوم القسم الأكبر من الاقتصاد العالمي. وعندما تباطأ النمو الاقتصادي في الصين عام 2004، انعكس ذلك سلبا في حالة قلق واضطراب عمت الأسواق المالية، وأسواق السلع الأساسية في كل مكان في العالم. هبطت أسعار النيكل من مستوياتها القياسية في السنوات الخمس عشرة الماضية، وتدهورت أسعار النحاس من مستوياتها القياسية في السنوات الثماني الماضية. كما عانت العملات في اقتصادات يقودها قطاع المواد الخام والسلع الأساسية، في دول مثل أستراليا وكندا ونيوزيلانده، آثارا سلبية مماثلة؛ وارتعشت الاقتصادات القائمة على التصدير في آسيا وغيرها، خشية القلق من أن تشتري الصين عددا أقل من مشابهات تايوان، وقضبان فولاذ كوريا الجنوبية، ومطاط تايلاند، وأرز فييتنام، وقصدير ماليزيا[40].

كما يحدث دائما في ديناميات التراكم الرأسمالي الناجح، ثمة نقطة تحتاج فيها الفوائض وفضول القيمة المتراكمة داخليا إلى منافذ خارجية. أحد المسارات كان دعم الدين الأمريكي، وبالتالي تعويم سوق المنتجات الصينية، وإبقاء سعر اليوان مرفوعا إلى حد ملائم يوازي قيمة الدولار. لكن الشركات التجارية الصينية نشطت على الصعيد العالمي منذ مدة طويلة، وقد وسعت مداها ومجالات عملها بشكل ملحوظ منذ أواسط التسعينيات. كذلك تستثمر الشركات والأعمال الصينية بكثافة في الخارج، كي تضمن مواقعها في الأسواق الأجنبية. يجري حاليا، على سبيل المثال، تجميع أجهزة التلفزيون الصينية في هنغاريا، لضمان الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوربي؛ وفي نورث كارولاينا، لضمان الوصول إلى السوق الأميركي. كما تخطط شركة صينية لتجميع السيارات آليا، وفي النهاية بناء مصنع متكامل، في ماليزيا؛ بل تستثمر الشركات الصينية حتى في قطاع السياحة في مناطق المحيط الهادي، لتلبية طلباتها الخاصة والمتزايدة باطراد.

يخرج الصينيون عن القالب الليبرالي الجديد بشكل شديد الوضوح في جانب واحد: يتوفر لدى الصين فوائض عمل ضخمة، ولتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي عليها أما استيعابها أو قمعها بعنف. وتستطيع الصين تحقيق الاستيعاب حصرا عن طريق مشاريع البنية التحتية التي تمولها القروض، ومشاريع تشكيل رأس مال ثابت (ازدادت استثمارات رأس المال الثابت بمعدل 25% عام 2003) على نطاق هائل. يكمن الخطر في قيام أزمة حادة في التراكم المفرط في رأس المال الثابت (خصوصا في البيئة القائمة)، وثمة دلائل كثيرة على الإفراط في سعة الإنتاج (على سبيل المثال في إنتاج السيارات والإلكترونيات)، وقد حدثت

فعليا للتو دورة انتعاش وإفلاس في قطاع الاستثمارات المدينية. لكن هذا كله يتطلب ابتعاد الصين عن العقيدة الليبرالية الجديدة والتصرف كدولة كينزية التوجهات، الأمر الذي يتطلب بدوره ضوابط على رأس المال ومعدلات الصرف، تتناقض مع القواعد العالمية لصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ووزارة الخزانة الأميركية. في حين تبقى الصين اليوم مستثناة من هذه القواعد، كمرحلة انتقالية لعضوية منظمة التجارة العالمية، فإنها لا تستطيع البقاء على هذا الحال للأبد. كما تزداد في الوقت الحالي صعوبة فرض ضوابط على تدفق رأس المال الصيني، نتيجة تسرب «اليوان» عبر الحدود النفوذة مع هونغ كونغ وتايوان إلى الاقتصاد العالمي. ومن الجدير التذكر في هذا السياق أن انهيار نظام بيتون وودز الكينزي بعد الحرب العالمية الثانية، جاء برمته نتيجة تشكل سوق أوربي للدولار، مع إفلات الدولار الأميركي من ضوابط سلطاته النقدية ذاتها. يبدو أن الصين تسير لتوها على طريق استنساخ المشكلة نفسها، وتبقى توجهاتها الكينزية بالتالي عرضة التهديد المستمر.

لا يتحمل النظام المصرفي الصيني، الذي يقوم أساسا بتمويل العجز الحالي، عملية الاندماج بالنظام المالي العالمي في الوقت الراهن، لأن نصف حافظة قروضه ديون معطلة. لحسن الحظ، يتمتع ميزان المدفوعات الصيني بفائض مالي يمكن استخدامه، كما شاهدنا، في مسح أخطاء البنوك وإعادة سجلها نظيفا. لكن في هذه النقطة تحديدا تبقى فردة الحذاء الأخرى قابلة للسقوط، لأن الطريقة الوحيدة التي تستطيع فيها الصين تحمل أعباء ذلك يكمن في مراكمة فوائض ميزان مدفوعاتها

تجاه الولايات المتحدة. وينجم عن ذلك حالة خاصة من التكامل المتبادل، تقوم فيها البنوك المركزية في الصين واليابان وتايوان وغيرها من الدول الآسيوية بتمويل الدين الأميركي، كي تستهلك الولايات المتحدة بالمقابل فائض إنتاج هذه الدول بشكل ملائم، مما يجعل الولايات المتحدة عرضة أهواء البنوك المركزية الآسيوية من جهة، لكنه من الجهة المقابلة يرتهن دينامية الاقتصاد الصيني للسياسات النقدية والمالية الأميركية. في الوقت الراهن تتصرف الولايات المتحدة أيضا بطريقة كينزية- فتدور عجزا فدراليا هائلا، وتتحمل ديونا استهلاكية كبيرة، في الوقت الذي تصر فيه على أن يطيع الآخرون القواعد الليبرالية الجديدة. مثل هذا الوضع غير قابل للبقاء طويلا، وثمة الكثير من الأصوات المؤثرة في الولايات المتحدة حاليا تحذر من أن أميركا تتجه بسرعة إلى إعصار أزمة مالية كبيرة.[42] بالنسبة إلى الصين، قد يستتبع ذلك التحول عن سياسات استيعاب العمل إلى سياسات القمع الصريح، وما إذا كان هذا النهج سينجح، كما نجح في ساحة تيانمن عام 1989، سوف يعتمد بشكل حاسم على توازن القوى الطبقية، وعلى موقعة الحزب الشيوعي نفسه تجاه تلك القوى.

نحو إعادة تشكيل السلطة الطبقية؟

في 9 حزيران/ يونيو عام 2004، اشترى نكرة اسمه السيد وانغ سيارة «مايبيك» فائقة الفخامة من شركة دايملر ـ كرايزلر في بيجينغ بمبلغ 900 ألف دولار. على درجة أدنى قليلا في سلم السيارات الأشهر في العالم، تعتبر الصين اليوم أكبر سوق لسيارات المرسيدس ـ بنز. ويشير رواج سوق السيارات الفارهة في الصين إلى نتيجة يمكن استقراؤها بسهولة: لقد

استطاعت «قلة قليلة من العائلات الصينية مراكمة ثروات استثنائية»[45]؛ ولا بد أن أحدا ما، في مكان ما، بطريقة ما، يغتني إلى حد بعيد جدا في الصين اليوم.

قد تكون الصين صاحبة أحد أسرع اقتصادات العالم نموا، لكنها أصبحت أيضا أحد أكثر المجتمعات تفاوتا في العالم (الشكل 2.5). عادت فوائد النمو بشكل رئيس على سكان المدن، وعلى الموظفين المسئولين في الحكومة والحزب، ففي السنوات الخمس الماضية توسع فارق الدخل بين سكان المدن الغنية والريف الفقير بشكل حاد، لدرجة أن بعض الدراسات المقارنة تشير حاليا إلى أن التصدع الاجتماعي في الصين يفوق مثيله في أفقر الأمم الأفريقية[46]. لم تمح المرحلة الثورية أبدا التفاوت الاجتماعي في الصين، بل أصبحت الفروقات بين الريف والمدينة قانونا متعارفا عليه. ومع قدوم الإصلاح، يقول الباحث وانغ، «حول هذا التفاوت البنيوي نفسه بشكل متسارع إلى تباين حاد في الدخل بين مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية والمناطق الجغرافية، وأدى إلى استقطاب اجتماعي واضح»[47]. تؤكد مقاييس التفاوت الاجتماعي الرسمية، مثل «مُعامِل جيني»، أن الصين تحركت على مسار سريع نقلها، في غضون عشرين سنة لا أكثر، من أحد أفقر المجتمعات الزراعية وأكثرها مساواة في العالم إلى مجتمع يعاني تفاوتا حادا ومزمنا (انظر الشكل 2.5). وتتوسع بشكل متزايد وسريع الهوة في الدخل بين المناطق الريفية والمدينية (ويرسخها نظام تراخيص السكن)، حيث يقود سكان المدن الأغنياء سيارات بي. إم. دبليو، في حين يكون الفلاح محظوظا إن تناول وجبة لحم مرة في الأسبوع. ويزداد التفاوت حدة حتى داخل القطاعين الريفي والمديني، وتتعمق كذلك

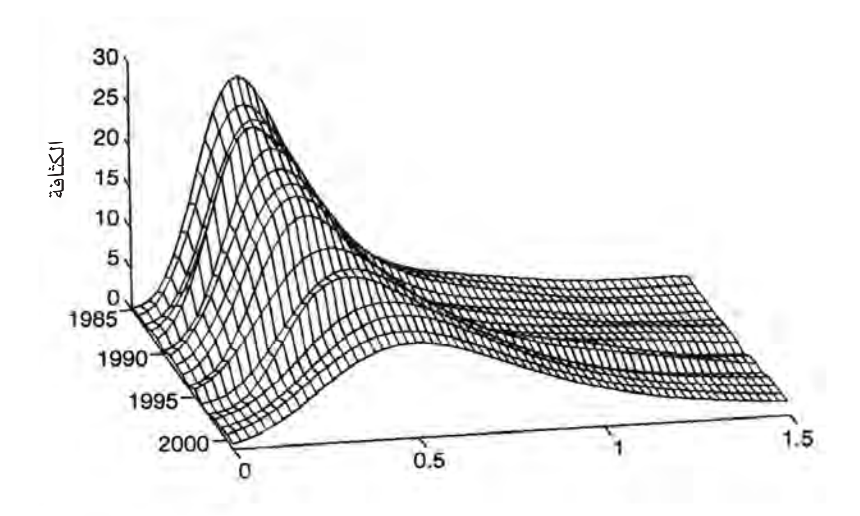
التفاوتات المناطقية، إذ تندفع بعض مدن المناطق الساحلية في الجنوب إلى الأمام، بينما تبقى المناطق الداخلية و «حزام الصدأ» في الشمال تتخبط في تقدمها المتعثر، أو تفشل كلية في الإقلاع[48].

لا تعتبر الزيادات في التفاوت الاجتماعي بحد ذاتها مؤشرا موثوقا على إعادة تشكيل السلطة الطبقية. كما تبقى الدلائل على هذا التشكل عرضية وأبعد ما تكون عن الثبات والمصداقية. مع ذلك، يمكننا الشروع باستقراء النتائج، أولا، من خلال النظر إلى الوضع في أدنى درجات السلم الاجتماعي. «في عام 1978، كان هناك 120 مليون عامل في الصين، وبحلول عام 2000 أصبح عددهم 270 مليونا. لو أضفنا الفلاحين الذين انتقلوا إلى المدن، ووجدوا عملا مأجورا بعيد الأمد، ويبلغ عددهم 70 مليونا، يصبح عدد أفراد الطبقة العاملة في الصين اليوم حوالي 350 مليون نسمة». يعمل «100 مليون من هؤلاء في القطاعات غير الحكومية، ويجري تصنيفهم رسميا كعمال مأجورين في الوقت الحالي»[49]. كذلك تعتبر نسبة كبيرة من العاملين فيما تبقى من القطاع الحكومي (المشاريع التي تعود ملكيتها للدولة، ومشاريع القرى والبلدات معا) عمليا عمالا مأجورين. هنالك، إذن، عملية تحول بروليتاري واسعة النطاق في الصين، تميزها مراحل الخصخصة والخطوات المتبعة لفرض قدر أكبر من المرونة في سوق العمل (بما في ذلك تخلي المشاريع العامة عن التزامات الرعاية الاجتماعية والتعويضات التقاعدية). كذلك «دمرت الدولة من الداخل» جهاز الخدمات، «فحكومات المناطق الريفية»، حسب تقارير المنظمة الصينية لمراقبة أوضاع العمل، «لا تتلقى أي دعم تقريبا من المناطق الأكثر غنى. وتفرض حكومات المناطق الريفية ضرائب على المزارعين المحليين،

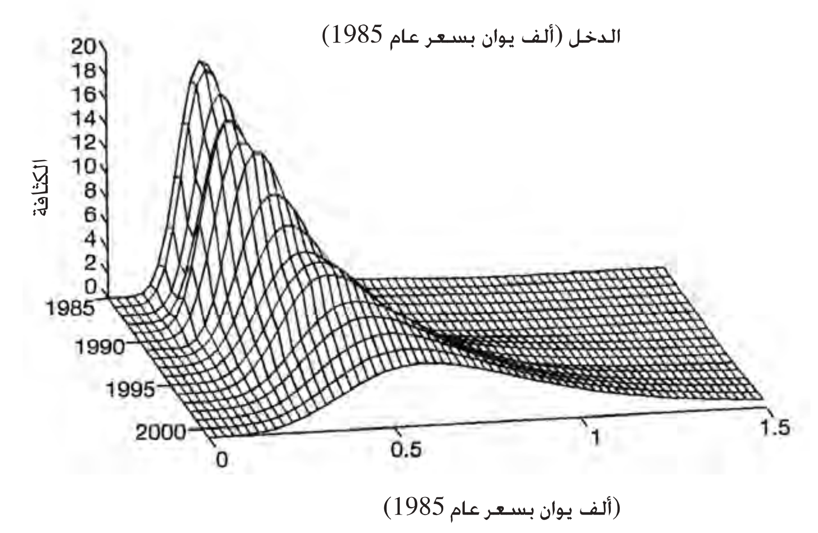
ورسوما لا نهاية لها لتمويل المدارس والمشافي وبناء الطرق، وحتى أجهزة الشرطة». وتتزايد معدلات الفقر بين من تخلفوا عن الركب، برغم هدير معدلات النمو بنسبة 9% بين عامي 1998 و 2002. كما تم التخلي عن 27 مليون عامل من المشاريع التي تملكها الدولة، والتي انخفض عمالها أصلا من 262 ألفا إلى 159 ألف عامل. الأمر الأكثر إثارة للدهشة أن الخسائر الصافية في فرص العمل في قطاع الصناعات الأساسية، طوال العقد الماضي أو نحو ذلك، بلغ حوالي 15 مليون فرصة عمل في الصين(50). باختصار، إلى الحد الذي تتطلب فيه الليبرالية الجديدة قوة عمل كبيرة وسهلة الاستغلال وضعيفة نسبيا، يعتبر الاقتصاد الصيني بالتأكيد مؤهلا تماما لأن يكون اقتصادا ليبراليا جديدا، وإن يكن «بخصائص صينية».

أما تراكم الثروة على الطرف المقابل من السلم الاجتماعي، فقصة أكثر تعقيدا، إذ يبدو أنها سارت جزئيا عبر مجموعة عوامل مشتركة من الفساد، والخداع، والاستيلاء العلني على الحقوق والأصول، التي كانت يوما ملكية جماعية. مع تحويل الحكومات المحلية حصص المشاريع إلى الإدارة كجزء من إستراتيجية إعادة الهيكلة، أصبح الكثير من المدراء يمتلكون بين عشية وضحاها، وبوسائل مريبة عدة، حصصا تزيد قيمتها عن عشرات ملايين اليوانات، فشكلوا فئة جديدة من أمراء المال والأعمال في الصين. وعندما جرت عمليات إعادة هيكلة المشاريع التي تملكها الدولة، وتحويلها إلى شركات مساهمة، «أُعطي المدراء حصصا كبيرة من الأسهم، وتلقوا أحيانا رواتب سنوية تزيد مئة مرة عن متوسط أجور العامل العادي»(51). على سبيل المثال، لم يتملك كبار المدراء في مصانع تسينغاتو لتخمير الجعة والمشروبات الروحية، التي تحولت إلى شركة مساهمة عام 1993،

شريحة كبيرة من أسهم تجارة رابحة (ويزداد باطراد حضورها القومي وسلطاتها الاحتكارية، عبر عمليات استيلاء على العديد من مخامر الجعة المحلية) فحسب، بل منحوا أنفسهم أيضا رواتب سخية كمدراء. كما لعبت العلاقات المتميزة بين أعضاء الحزب والمسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال المستقلين وموظفي البنوك دورا مهما، إذ كان بمقدور مدراء الشركات المخصخصة حديثا، ممن تلقوا عددا معينا من الأسهم، اقتراض المال من البنوك (أو من الأصدقاء) لشراء الأسهم المتبقية من العمال (أحيانا بالإكراه، عبر التهديد بالتسريح مثلا). ونظرا لأن عددا كبيرا من القروض المصرفية كان معطلا، لجأ المدراء الجدد إلى إيقاع الشركة في العجز (وتجريد أصولها أثناء ذلك لتحقيق أرباح شخصية)، أو إيجاد سبل ملتوية للتهرب من دفع القروض دون إعلان الإفلاس (قوانين الإفلاس ليست متطورة كثيرا في الصين). في كل الأحوال، عندما تأخذ الدولة 45 بليون دولار من القطع الأجنبي، كسبته من تعب قوى عاملة مستغلة إلى أبعد الحدود، لإنقاذ البنوك وتغطية قروضها واستثماراتها غير المربحة، فإنها قد تكون فعليا تعيد توزيع الثروة من الطبقات الأدنى إلى الأعلى، لا العكس. لقد استطاع الكثير من المدراء المجردين من الأخلاق والضمير السيطرة على الشركات المخصخصة حديثا، والاستيلاء على أصولها بسهولة، واستغلالها لمنافعهم وبناء ثرواتهم الشخصية.



الدخل (ألف يوان بسعر عام 1985)



(ألف يوان بسعر عام 1985)

الشكل 5-2: ازدياد تفاوت الدخل في الصين 1985 ـ 2000

(المجسم الأعلى) في الأرياف ـ (المجسم الأسفل) في المدن

المصدر:

Wu and Perloff, China’s Income Distribution Over Time

يلعب الرأسمال المحلي أيضا دورا متزايد الأهمية في خلق الثروة. فالعديد من الشركات الصينية وضعت نفسها الآن في موقع تنافسي مع أقرانها من الشركات الأجنبية، ليس فقط في السوق المحلي بل أيضا على الحلبة العالمية، وذلك بعد أن استفادت من أكثر من عشرين سنة تمويل تكنولوجي عبر المشاريع المشتركة، وبعد تمتعها بنعمة الوصول إلى مجمعات كبيرة من العمالة الماهرة والخبرات الإدارية، وقبل كل شيء آخر بعد تهيئة نفسها لتقبل «بهيمية الروح» التجارية الطموحة التي أصبحت تتحلى بها. ولا يقتصر مجال عمل هذه الشركات حاليا على القطاعات منخفضة القيمة المضافة، إذ إن ثامن أكبر شركة مصنعة للكومبيوترات في العالم أسسها مجموعة علماء صينيين عام 1984، بدعم من الاعتمادات الحكومية. في أواخر عام 1984 تحولت الشركة من التوزيع إلى صناعة الكومبيوترات، واستولت على الحصة الأكبر في السوق الصيني. كما اشتبكت «شركة لينوفو»، كما أصبح اسمها الآن، في تنافس حاد مع اللاعبين الأساسيين في هذا المجال، بعد أن استولت على خط تصنيع الكومبيوترات الشخصية لشركة آي. بي. إم، بغية الوصول بطريقة أفضل إلى السوق العالمي. والاتفاق بين الشركتين (الذي يهدد بالمناسبة وضع تايوان في ميدان الكومبيوترات) يساعد شركة آي. بي. ام على بناء جسر أكثر متانة إلى داخل سوق البرمجيات في الصين، في الوقت الذي تبني فيه شركة صينية هائلة لصناعة الكومبيوتر تصل منتجاتها إلى السوق العالمي. على الرغم من أن الدولة تمتلك حصصا معتبرة في شركات مثل لينوفو، فإن استقلالية هذه الشركات الإدارية تضمن نظام ملكية ومكافآت يسمح بتركيز متزايد لثروة المسئولين التنفيذيين بشكل يوازي مثيله في أماكن أخرى من العالم.

يبدو بناء وتطوير الأراضي والعقارات، خصوصا في المدن الكبيرة والضواحي المحيطة بها وفي مناطق تطوير الصادرات، سبيلا متميزا آخر لجمع ثروات هائلة وتركيزها بأيدي قلة قليلة. نظرا لأن الفلاحين القائمين على زراعة الأرض ورعايتها لا يتمتعون بحق ملكيتها، يمكن بسهولة طردهم منها وتحويلها إلى استخدامات مدينية مربحة، الأمر الذي يترك المزارعين بدون قاعدة ريفية لعيشهم، فيجبرهم بالتالي على ترك الأرض والانضمام إلى سوق العمل المديني. عادة ما يكون التعويض المعروض على المزارعين نزرا يسيرا من قيمة الأرض، التي يقدمها موظفو الحكومة إلى المقاولين والمستثمرين. وتشير التقارير إلى أن أكثر من 70 مليون مزارع قد يكونوا فقدوا أراضيهم بهذه الطريقة في العقد الماضي. رؤساء المشاعات، مثلا، يدّعون بحكم الواقع حقوق ملكية الأراضي المشاع، ويشاركون في المفاوضات مع المستثمرين الأجانب أو المقاولين، حيث تتثبت هذه الحقوق لاحقا كأملاك شخصية لهم، وتجري عمليا مصادرة الأملاك العامة وتسخيرها لمصلحة القلة. يقول وانغ أنه في فوضى المرحلة الانتقالية، «تحول قسم مهم من الأملاك العامة، بصورة «شرعية» و «غير شرعية» إلى ميزات اقتصادية شخصية لأقلية صغيرة»[53]. أصبحت المضاربة بالأراضي والعقارات، خصوصا في المناطق المدينية، منتشرة حتى بغياب نظام واضح لحقوق الملكية. وقد بلغت خطورة خسارة الأراضي الزراعية حدا دفع الحكومة المركزية إلى إعلان حظر مؤقت على تحويل الأراضي، إلى حين وضع وتنفيذ خطط أكثر عقلانية لاستخدام الأرض. لكن الكثير من الضرر كان قد وقع لتوه، فقد تم تجميع أراض قيمة وقعت بأيدي المقاولين (الذين استغلوا علاقاتهم المميزة مع البنوك)، فأقاموا عليها مشاريعهم، وراكموا ثروات

ضخمة بأيدي القلة القليلة. حتى على نطاق ضيق، جُمعت أموال هائلة في مشاريع العقارات تفوق بكثير ما جمع في عمليات الإنتاج[54]. لذلك تكتسب حقيقة شراء سيارة بمبلغ 900 ألف دولار، من قبل شخص جمع ثروته في سوق العقارات في الصين، أهمية خاصة.

لعبت المضاربة بقيمة الأصول، غالبا باستخدام قروض ممنوحة بشروط تفضيلية، دورا مهما أيضا، خصوصا في سوق العقارات والأملاك الثابتة في المدن الكبيرة والضواحي المحيطة بها، مثل بيجينغ وشانغهاي وشنجن ودونغوانغ وغيرها. نموذجيا، عادت الأرباح التي كانت هائلة في فترات الانتعاش القصيرة إلى المقاولين، في حين تحملت البنوك إلى حد بعيد خسائر انهيارات السوق في فترات الكساد التي أعقبتها. في كل هذه الميادين، بما فيها دائرة الفساد الخفي الذي يصعب قياسه وتقديره، أدى الاستيلاء على الأصول العامة، غالبا من قبل قادة مفتاحيين في الحزب أو كبار المسئولين الحكوميين، إلى تحويل هؤلاء من وكلاء لسلطة الدولة إلى رجال أعمال مستقلين، وبالغي الثراء، وقادرين تماما على حماية ثرواتهم الجديدة بتهريبها خارج الصين عبر هونغ كونغ.

عمت المراكز المدينية الرئيسة موجة عارمة من ثقافة الاستهلاك، أضافت إليها التفاوتات الاجتماعية المتزايدة ملامحها الخاصة، كظهور المجمعات السكنية المغلقة والمحمية لأصحاب الدخل العالي (بأسماء مثل «بيفرلي هلز») والمقتصرة على الأغنياء، ومناطق استهلاكية مذهلة الثراء، بما فيها المطاعم والنوادي الليلية ومراكز التسوق وحدائق الملاهي ذوات المواضيع المختلفة في مدن عدة. وصلت ثقافة ما بعد الحداثة إلى

شانغهاي، المدينة الناجحة مهنيا والساعية إلى الأضواء والشهرة، حيث تتوفر كل بهارج الحياة الغربية، بما فيها تحولات العلاقات الاجتماعية، التي تدفع الشابات إلى المتاجرة بجمالهن وجاذبيتهن الجنسية على كل منعطف وفي كل مؤسسة ثقافية (من مهرجانات انتخاب ملكة جمال العالم إلى العروض الفنية بالغة الضخامة). تشكلت بسرعة مذهلة نسخ مغالية إلى حد السخرية من نيويورك وباريس وأنماط الحياة فيهما. ومع انخراط الجميع في المضاربة على رغبات الجميع وأهوائهم في الصراع الداروني للبقاء والحفاظ على الموقع، يهيمن ما يسمى اليوم «أساسيات حياة الشباب» على مختلف مظاهر الحياة. العواقب الجنوسية تحديدا تبرز بوضوح في هذا السياق»، ففي المدن الساحلية، تواجه النساء حالة استقطابية واضحة، حدها الأول توفر فرص أكبر لكسب مستويات دخل وعمالة مهنية غير مسبوقة؛ وحدها الثاني أجور منخفضة نسبيا في مجال الصناعات الأساسية أو قطاع الخدمات منخفض المكانة، كالعمل في المطاعم والخدمات المنزلية أو حتى البغاء[55]. 55

المصدر الآخر لتكديس الثروات الاستغلال الجائر لقوة العمل، خصوصا الشابات المهاجرات من المناطق الريفية. في الحقيقة، تبقى مستويات الأجور في الصين منخفضة جدا، وظروف العمل فوضوية واستبدادية واستغلالية إلى حد مخز، تتضاءل أمامه توصيفات ماركس المحزنة قبل أمد بعيد لأوضاع المعامل وشروط العمال المحلية في بريطانيا في المراحل الأولى من الثورة الصناعية. الأمر الأكثر إثارة للاستياء عدم دفع أجور العاملين والتخلي عن الالتزامات والتعويضات التقاعدية تجاههم. تقول الباحثة لي:

في مدينة شينيانغ، الواقعة في قلب حزام الصدأ في المناطق الشمالية الشرقية، عانى 23.1% من العاملين و26.4% من المتقاعدين تأخر مستحقات أجورهم وتعويضاتهم التقاعدية في الفترة بين عامي 1996 و2000. على المستوى الوطني، ازداد عدد العاملين المدينيين ممن لم تدفع رواتبهم من 2.6 مليون عام 1993 إلى 14 مليون عام 2000. ولا تنحصر المشكلة في القواعد الصناعية القديمة أو المفلسة، التي تتكاثر فيها أعداد المتقاعدين أو العمال المسرحين، إذ تشير الإحصاءات الحكومية إلى أن 72.5% من مجموع عدد العمال المهاجرين، البالغ 100 مليون عامل، يدينون ببعض أجورهم. ويقدر حجم الديون المتأخرة للعاملين حوالي 12 بليون دولار (أو حوالي 100 بليون يوان)، 70% منها في تجارة البناء[56].

جاء قسم كبير من رأس المال الذي راكمته الشركات الخاصة والأجنبية من هذا العمل غير المأجور. وكانت النتيجة اندلاع تظاهرات عمالية عنيفة في مناطق عدة، إذ يبدو أن العمال الصينيين مستعدون لتقبل ساعات العمل الطويلة، وظروف العمل المروعة، وانخفاض الأجور على اعتبارها جزءا من ثمن التحديث والنمو الاقتصادي، لكن عدم دفع الأجور وتعويضات التقاعد قضية أخرى. في السنوات القليلة الماضية تصاعدت حدة الاحتجاجات والشكاوى بوجه الحكومة المركزية في هذا الصدد، وأدى فشل الحكومة في الاستجابة بالشكل الملائم إلى العمل المباشر. على امتداد عدة أيام متواصلة عام 2002، تظاهر أكثر من 30 ألف عامل، جاؤوا من حوالي 20 مصنع في مدينة لياويانغ شمال شرق الصين، ضمن ما اعتبر «أكبر تظاهرة من نوعها منذ عملية القمع في ساحة تيانمن». وفي بلدة جياماسو شمال الصين، حيث يعيش 80% من السكان

عاطلين عن العمل، وبأقل من 20 دولار أسبوعيا، بعد الإغلاق المفاجئ لمعمل النسيج الذي كان يستخدم 14 ألف عامل، وبعد أشهر من الشكاوى والعرائض المرفوعة إلى الحكومة المركزية دون جواب، لجأ العاملون أيضا إلى العمل المباشر. «في بعض الأيام، كان المتقاعدون يقطعون حركة السير تماما بجلوسهم في صفوف طويلة على الطريق السريع الرئيس؛ في أيام أخرى، كان آلاف عمال النسيج المسرحون يجلسون على خطوط السكك الحديدية، ويعطلون حركة القطارات؛ وفي أواخر شهر كانون الأول/ ديسمبر، وقف العمال من أحد مصانع الورق التي يعاني مصاعب مالية على المدرج الوحيد في مطار جياماسو، وتجمدوا كالجنود في أماكنهم، فمنعوا هبوط الطائرات»(58). تظهر بيانات الشرطة الصينية أن «حوالي ثلاثة ملايين عامل شاركوا بنجاح في تظاهرات جياماسو» عام 2003. حتى السنوات الأخيرة، نجحت السلطات الصينية في إخفاء مثل هذه الصراعات وإبقائها معزولة ومفتتة وغير منظمة، وبالتأكيد بعيدة عن أجهزة الإعلام. لكن التقديرات الحديثة تشير إلى اندلاع نزاعات على نطاق أوسع انتشارا، ففي مقاطعة آنهوي مثلا، «تظاهر حوالي عشرة آلاف متقاعد وعامل في الصناعات النسيجية ضد تخفيض التعويضات التقاعدية، وانعدام الضمان الصحي وتعويضات إصابات العمل». وفي مدينة دونغوان، واجهت شركة «ستيلا إنترناشنال ليمتد»، وهي شركة تايوانية لصناعة الأحذية تستخدم 42 ألف عامل، إضرابات عمالية تحولت إلى أعمال عنف. ثار أكثر من 500 عامل، فنهبوا مرافق الشركة ودمروها، وأصابوا أحد مدرائها التنفيذيين بجروح خطيرة، مما دفع رجال الشرطة إلى دخول المصنع واعتقال زعماء الفتنة»(59).

في السنوات القليلة الماضية، «اندلعت بوتيرة متزايدة التظاهرات والاحتجاجات بأشكالها كافة»، وترافق العديد منها بأعمال العنف، في معظم أرجاء الصين. كما اجتاحت أعمال الشغب والتظاهرات الصين برمتها احتجاجا على مصادرة الأراضي في المناطق الزراعية. بالطبع، يصعب التنبؤ فيما إذا كان هذا سيؤدي إلى قيام حركة جماهيرية معارضة، لكن الحزب يتخوف بوضوح من احتمال انهيار الأمن والنظام، ويعبئ سلطات الدولة والحزب لإحباط أية حركة اجتماعية عامة ومنعها من الظهور. في هذا السياق، تخلص الباحثة لي إلى نتائج مهمة حول الطبيعة الذاتية للموقف السياسي، فلا الدولة ولا العمال المهاجرون يتقبلون عبارة «الطبقة العاملة». كلتا الفئتين ترفضان مفهوم «الطبقة كإطار حواري لتشكيل تجربتهم الجماعية وصياغتها». من الجهة المقابلة، لا ينظر العاملون إلى أنفسهم كأفراد «يقومون بعمل تعاقدي قانوني مجرد»، ويتمتعون بحقوق شرعية/ قضائية كأفراد معزولين، كما تراهم نظريات الحداثة الرأسمالية عادة. بدلا من ذلك، يلجأ الطرفان نموذجيا إلى فكرة ماو التقليدية عن «تحالف الجماهير» المكونة «من العمال والفلاحين والمثقفين والبورجوازيين، الذين تنسجم مصالحهم مع بعضها ومع مصالح الدولة أيضا». وهكذا يستطيع العمال «الادعاء بحقهم الأخلاقي في حماية الدولة، وبدعم قيادتها، وتعزيز مسئوليتها تجاه من تحكمهم»[(60)]، وبالتالي تنحصر أهداف أية حركة جماهيرية في دفع الحكومة المركزية إلى الإيفاء بالتزاماتها الثورية في محاربة الرأسماليين الأجانب، والمصالح الخاصة، والسلطات المحلية.

لا يمكن التأكيد بحال من الأحوال ما إذا كانت الدولة الصينية في الوقت الراهن راغبة أو قادرة على الإيفاء بمثل هذه الالتزامات الأخلاقية، ومن ثم الحفاظ على شرعيتها. قال أحد المحامين البارزين في معرض دفاعه عن عامل متهم بقيادة إضراب عنيف في أحد المصانع، «لقد وقف الحزب الشيوعي إلى جانب العمال ضد الاستغلال الرأسمالي، لكنه اليوم يحارب كتفا بكتف مع الرأسماليين غلاظ القلوب في صراعهم ضد العمال»[61]. في الحقيقة، ثمة مظاهر عدة في سياسة الحزب الشيوعي صممت خصيصا لإحباط عملية تشكيل سلطة طبقية، لكن الحزب قبل أيضا بالتحويل البروليتاري الهائل للقوى العاملة الصينية، وبكسر «طاس الأرز الحديدية» للمواطن العادي، ونزع الحمايات والضمانات الاجتماعية، وفرض رسوم على المستخدم، وإيجاد نظام سوق العمل المرن، وخصخصة أصول كانت ملكيتها جماعية. لقد أقام الحزب نظاما اجتماعيا يتيح للمشاريع الرأسمالية العمل وإعادة التشكل بحرية، واستطاع بذلك تحقيق معدلات نمو متسارعة خففت من حدة فقر ومعاناة الكثيرين، لكنها سمحت أيضا بتركيز كبير للثروة في شرائح المجتمع وطبقاته العليا. أضف إلى ذلك أن عدد أعضاء الحزب العاملين في مجال المال والأعمال يرتفع باطراد (من 13.1% عام 1993 إلى 19.8% عام 2000). يصعب القول ما إذا كان هذا الارتفاع يعكس تدفق رجال الأعمال الرأسماليين إلى داخل الحزب، أم إذا كان أعضاء الحزب أنفسهم يستغلون امتيازاتهم؛ ليصبحوا رأسماليين بطرق مريبة. في كل الأحوال، تشير الدلائل المتوفرة إلى زيادة التكامل والاندماج بين الحزب ونخبة المال والأعمال بطرائق مألوفة تماما في الولايات المتحدة.

من الجهة الأخرى، توترت العلاقات والروابط بين التنظيم الحزبي والعمال إلى حد بعيد في الآونة الأخيرة[62]. وحده المستقبل سوف يكشف ما إذا كان هذا التحول الداخلي في هيكلية الحزب سيعزز صعود نخبة التكنوقراط نفسها، التي قادت حزب التأسيس الثوري في المكسيك إلى الليبرالية الجديدة الشاملة. لا يستبعد أيضا احتمال أن تقوم «الجماهير» بالسعي إلى استعادة صيغتها الخاصة والفريدة من السلطة الطبقية، لأن الحزب الآن يصطف ضد مصالحها ويبقى على استعداد واضح لاستخدام احتكار العنف الذي يتمتع به في قمع المعارضة، وطرد الفلاحين من أراضيهم، وكبت المطالب المتصاعدة ليس فقط بالديمقراطية بل أيضا بالحد الأدنى من العدالة في توزيع الثروة. بسبب كل ذلك، يمكن الاستنتاج أن الصين تحولت بالتأكيد إلى الليبرالية الجديدة، وإلى إعادة تشكيل السلطة الطبقية، وإن يكن «بخصائص صينية مميزة». كما يشير الاستبداد، واستثارة المشاعر الوطنية والقومية، وانبعاث النزعات الإمبريالية، إلى أن الصين قد تكون سائرة، ولو من وجهة مختلفة تماما، نحو التقاء مع المد المحافظ الجديد الذي يعم الولايات المتحدة بقوة في الوقت الراهن، وهذا لا يبشر بخير للمستقبل.

- 6 -

محاكمة الليبرالية الجديدة

كانت الولايات المتحدة والصين المحركين الاقتصاديين الرئيسين اللذين أمدا العالم بالطاقة، وأخرجاه من حالة الركود المستحكمة بعد عام 2001. المفارقة أن كلتيهما تصرفتا كدولتين كينزيتين في عالم يُفترض أن تحكمه القواعد والقوانين الليبرالية الجديدة. لجأت الولايات المتحدة إلى تمويل العجز الهائل في ميزانيتها الاستهلاكية والعسكريتارية بمزيد من الديون، ومولت الصين القروض المعطلة لبنوكها باستثمارات هائلة في البنية التحتية ورأس المال الثابت. بلا شك، سوف يدعي غلاة الليبراليين الجدد أن حالة الركود بحد ذاتها تشير إلى ليبرالية جديدة منقوصة أو غير كافية، وسوف يكون بمقدورهم تقديم الدليل على حجتهم بالإشارة إلى عمليات صندوق النقد الدولي، وتكتيكات جماعات الضغط عالية الأجور في واشنطن، التي تحرف بشكل منتظم مسيرة الميزانية الأميركية عن وجهتها الصحيحة، خدمةً لأغراضهم ومصالحهم الخاصة. لكن ادعاءاتهم في الحقيقة يستحيل إثباتها، علاوة على أنهم بمجرد ادعائهم هذا، يؤكدون اقتفاءهم اثر ركب طويل من مجموعة منظرين اقتصاديين بارزين، يجادلون في أن كل شيء في العالم سوف يسير على ما يرام إن تصرف الجميع وفق القواعد الواردة في كتبهم المدرسية[1].

ثمة تأويل أكثر خبثا لهذه المفارقة. إذا تركنا جانبا الادعاء بأن الليبرالية الجديدة مجرد مثال لنظرية خاطئة فقدت اتزانها (على الرغم

من معارضة الاقتصادي الشهير ستيغليتز)، أو حالة سعي أحمق وراء طوباوية زائفة (برغم معارضة الفيلسوف السياسي الليبرالي الجديد، جون غراي[2])، وباعتقادي يجب علينا وضع مثل هذه الادعاءات جانبا، فإن ما يتبقى لدينا هو التوتر بين الرأسمالية الأساسية من جهة وبين استعادة/ إعادة تشكيل سلطة الطبقة الحاكمة من جهة أخرى. وإذا وصلنا إلى نقطة التناقض الواضح بين هاتين الغايتين، فليس ثمة شك إلى أي الجانبين تميل إدارة بوش الحالية، خصوصا حين نأخذ بالاعتبار سعيها الحثيث لتخفيض ضرائب الأغنياء والشركات المتحدة. أضف إلى ذلك أن قيام أزمة مالية عالمية، تثيرها جزئيا السياسات الاقتصادية المتهورة لهذه الإدارة، سوف يتيح للحكومة الأميركية فرصة التخلي نهائيا عن أية التزامات من أي نوع تجاه توفير الرعاية الاجتماعية لمواطنيها، باستثناء زيادة سلطات وصلاحيات الجيش والشرطة الضروريتين لقمع الاضطرابات الاجتماعية في الداخل، وفرض الانضباط والنظام على الساحة العالمية. قد تسود الأصوات الأكثر حكمة داخل الطبقة الرأسمالية، بعد استماعها بانتباه إلى تحذيرات أشخاص من طراز بول فولكر حول احتمال حدوث أزمة مالية خطيرة في السنوات الخمس المقبلة[3]. لكن ذلك يعني سحب بعض الامتيازات والسلطات التي تراكمت في السنوات الثلاثين الماضية بأيدي شرائح الطبقة الرأسمالية العليا. في عام 1873، وفي العشرينيات من القرن الماضي، عندما قامت خيارات واضحة مماثلة، لم تحسن أطوار التاريخ الرأسمالي السابقة التنبؤ بالمستقبل، إذ أصرت على قدسية حقوق ملكيتها، وفضلت تحطيم النظام برمته على التخلي عن أية واحدة من امتيازاتها وسلطاتها. وبفعلها ذلك، لم تكن

غافلة عن مصالحها الخاصة، فلو استطاعت موقعة نفسها من جديد في المكان المناسب، كما يفعل أي محام جيد في قضايا الإفلاس، فسوف تستفيد من الانهيار الاقتصادي في تحقيق أرباح جديدة، بينما يغرق بقيتنا بأشنع الأشكال في الطوفان الاقتصادي المدمر. قد تغرق معنا قلة منهم، وينتهي بهم المقام بالقفز من نوافذ مكاتبهم في وول ستريت، لكن ذلك يبقى استثناء وشذوذا على القاعدة. إن الخوف الوحيد للشرائح الرأسمالية العليا يكمن في الحركات السياسية التي تهددها بالعنف الثوري أو بمصادرة أملاكها. وفي حين تعقد تلك الشرائح الآمال على قدرة الجهاز العسكري المتطور الذي تمتلكه اليوم (بفضل المجمع الصناعي ـ العسكري) في حماية ثرواتها وسلطاتها، فإن فشل ذلك الجهاز في إخضاع العراق بالسهولة المطلوبة على أرض الواقع، يجب أن يدفعها إلى شيء من التأمل والتفكير الواعي. بيد أن الطبقات الحاكمة نادرا ما تتخلى، إن كانت تخلت يوما فعليا، عن سلطاتها وامتيازاتها طواعية، وليس ثمة سبب يدعوني للاعتقاد بأنها ستفعل ذلك هذه المرة. السخرية في الأمر أن حركات الطبقة العاملة والاشتراكية الديمقراطية القوية والواسعة تبقى في موقع أفضل من السلطة الطبقية الرأسمالية لحماية الرأسمالية نفسها وتنجيتها وتخليصها من أزماتها. قد يبدو هذا استنتاجا ثوريا ـ مضادا بالنسبة لأولئك القابعين في أقصى اليسار، لكنه لا يخلو أيضا من قدر كبير من المصلحة الذاتية، فالناس العاديون هم الذين يعانون ويجوعون وحتى يموتون في سياق الأزمات الرأسمالية (كما في إندونيسيا أو الأرجنتين)، لا الطبقات العليا. وإذا كانت السياسة المفضلة للنخب الحاكمة تتلخص في مقولة «من بعدي الطوفان»، فإن ذلك الطوفان يبتلع

منْ لا حول لهم ولا قوة، ولا تخامرهم الشكوك، في حين أن للنخب سفنا متينة جيدة التجهيز تحميها، وتبقيها على قيد الحياة، ولو إلى حين.

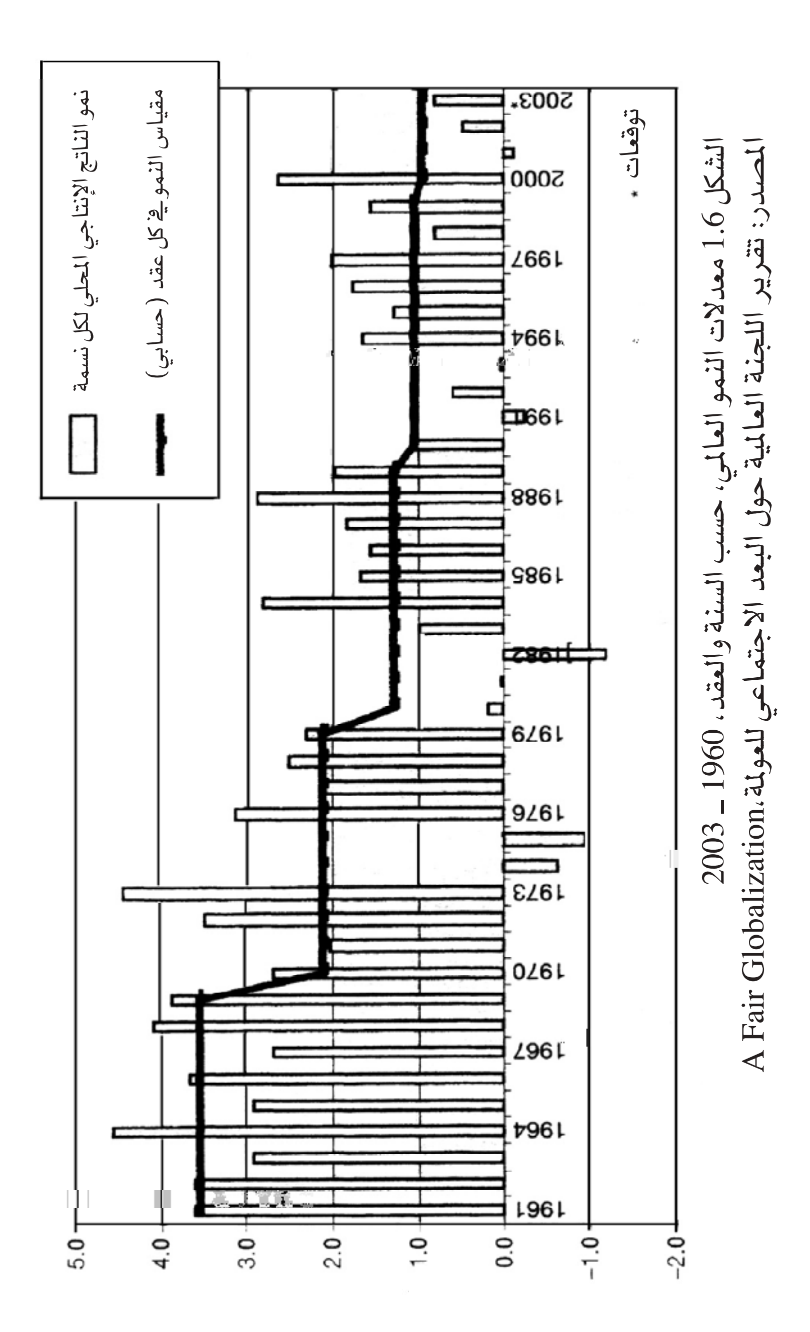
إنجازات الليبرالية الجديدة

ما كتبته أعلاه يندرج في باب التأمل والتخمين، ولكن بمقدورنا التمحيص في سجل الليبرالية الجديدة التاريخي ـ الجغرافي بطريقة مفيدة، بحثا عن دلائل على قدراتها واحتمال كونها العلاج الشامل لكل المشاكل السياسية والاقتصادية التي تهددنا في الوقت الراهن. إلى أي حد، إذن، نجحت الليبرالية الجديدة في تحفيز التراكم الرأسمالي؟ إن سجلها الفعلي لا يبدو أكثر من هزيل وفاشل، فقد كان معدل النمو الإجمالي للاقتصاد العالمي في الستينات حوالي 3.5%، وحتى في سنوات السبعينيات المضطربة لم ينخفض إلا إلى 2.4%. ولكن معدلات النمو اللاحق، بنسبة 1.4% في الثمانينيات، و1.1% في التسعينيات (ومعدل نمو بالكاد يقارب 1% منذ عام 2000)، تشير كلها إلى أن الليبرالية الجديدة فشلت عموما في تحفيز النمو العالمي (انظر الشكل 1.6)[(4)]. في بعض الحالات، كما في أقاليم الاتحاد السوفياتي سابقا وبعض دول أوربا الوسطى، التي خضعت «لعلاج الصدمة» الليبرالي الجديد، كانت الخسائر كارثية، إذ انخفض معدل دخل الفرد في روسيا خلال التسعينيات بنسبة 3.5% سنويا، فسقط قسم كبير من السكان في مهاوي الفقر، وانخفض متوسط العمر المتوقع للذكور خمس سنوات كاملة. لم تكن أوكرانيا أحسن حظا بل كانت النتائج مشابهة إلى أبعد الحدود. وحدها بولندا التي هزأت من نصيحة صندوق النقد الدولي وتجاهلتها، أظهرت بعض التقدم الملحوظ. وفي القسم الأكبر من

أميركا اللاتينية، أنتجت الليبرالية الجديدة ركودا (في «العقد الضائع» في الثمانينيات)، أو طفرات نمو أعقبها انهيار اقتصادي شامل (كما في الأرجنتين). وفي أفريقيا لم تحقق الليبرالية الجديدة شيئا على الإطلاق لإحداث تغيرات إيجابية. فقط في شرق وجنوب ـ شرق آسيا، وإلى حد ما في الهند اليوم، ارتبطت الليبرالية الجديدة بشيء من الإيجابية في سجل النمو، وهنا لعبت الدول الإنمائية، التي لا تعتبر ليبرالية جديدة إلى درجة كبيرة، دورا بالغ الأهمية. إن التناقض بين ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الصين (حوالي 10% سنويا)، وتراجعه في روسيا بمعدل (3.5% سنويا) واضح للعيان. كذلك ارتفعت معدلات البطالة غير الرسمية في أنحاء العالم كافة (تشير التقديرات إلى ارتفاعها من 29% من مجموع السكان الناشطين اقتصاديا في أميركا اللاتينية في الثمانينيات إلى 44% خلال التسعينيات)، وتظهر تقريبا كل المؤشرات الدولية لمستويات الرعاية الصحية، ومتوسط العمر المتوقع، ومعدل وفيات الأطفال، وما شابه، خسائر لا مكاسب في صلاح الحال الإنساني منذ الستينيات. وحدها معدلات سكان العالم الذين يعيشون في حالة فقر انخفضت، ولكن السبب في ذلك كليا تقريبا يرجع إلى تحسن الأوضاع في الهند والصين[5]. إن خفض معدلات التضخم وإبقاءها تحت السيطرة هما النجاح المنهجي الوحيد الذي تستطيع الليبرالية الجديدة ادعاءه.

المقارنات دوما بغيضة بالطبع، ولكنها تحديدا كذلك بالنسبة لليبرالية الجديدة. لقد حققت الليبرالية الجديدة المحدودة في السويد نتائج أفضل من قرينتها المتشددة في المملكة المتحدة، فمعدلات دخل الفرد في السويد أعلى، ومعدلات التضخم أدنى، ووضع حسابها الجاري تجاه بقية دول

العالم أفضل، كما كل مؤشرات الوضع التنافسي ومناخ المال والأعمال. مستويات المعيشة أفضل أيضا، إذ تحتل السويد المرتبة الثالثة في العالم من حيث متوسط العمر المتوقع، مقارنة مع المملكة المتحدة التي تحتل المرتبة التاسعة والعشرين. ومعدل الفقر في السويد 6.3% مقابل 15.7% في المملكة المتحدة، وفي حين يكسب أغنى 10% من السكان في السويد 6.2 ضعف ما يكسبه أفقر 10% من السكان، يبلغ هذا الرقم في المملكة المتحدة 13.6 ضعفا. كذلك تبقى معدلات الأمية في السويد أدنى والحراك الاجتماعي أعلى من مثيلتها في المملكة المتحدة(6).



الشكل 1.6 معدلات النمو العالمي، حسب السنة والعقد، 1960 ـ 2003

المصدر: تقرير اللجنة العالمية حول البعد الاجتماعي للعولمة، A Fair Globalization.

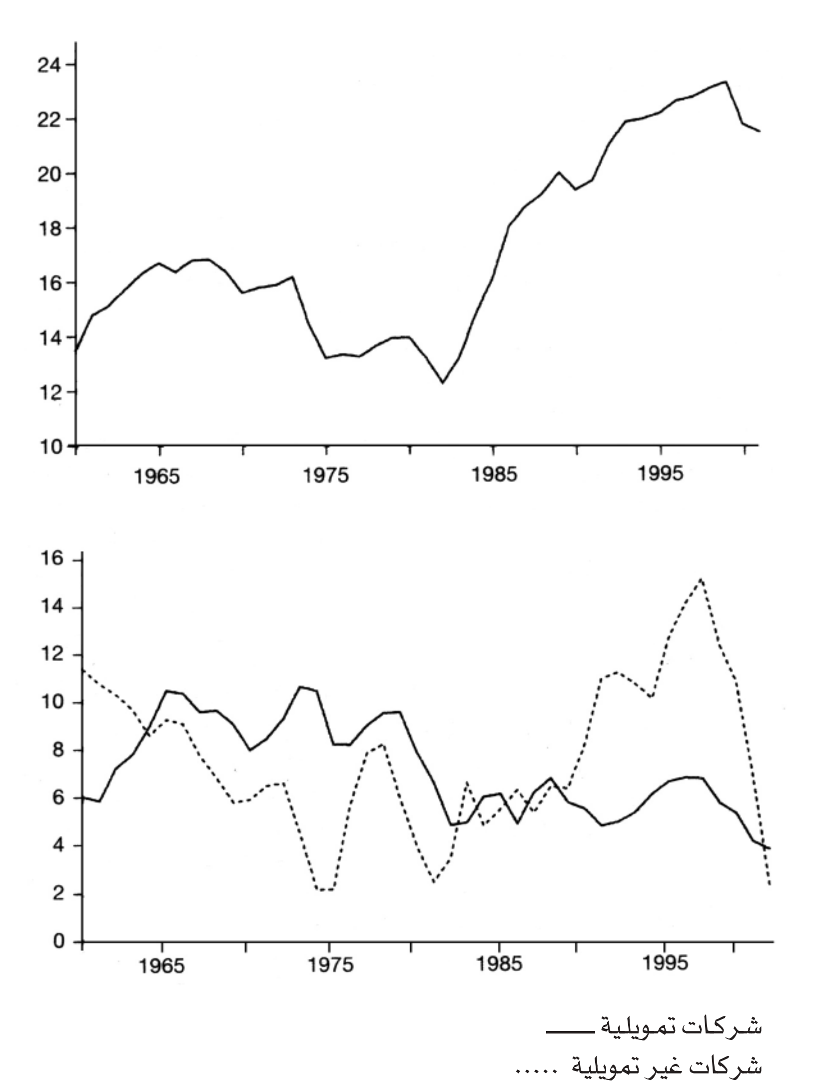
لو شاعت معرفة هذه الحقائق الموضوعية على نطاق واسع، فسينخفض بالتأكيد صوت الإطراء الذي تحظى به الليبرالية الجديدة، ومعها صيغة العولمة المميزة لها. لماذا، إذن، يقتنع هذا العدد الكبير من البشر بأن الليبرالية الجديدة تشكل، من خلال العولمة، «البديل الوحيد»، وبأنها حققت نجاحات باهرة؟ يبرز على السطح سببان واضحان، أولهما أن تقلب التطورات الجغرافية غير المتساوقة تسارعت وتيرته بحيث سمح لبعض المناطق بتحقيق تقدم مذهل (على الأقل لفترة محددة) على حساب المناطق الأخرى. إذا كانت الثمانينيات، على سبيل المثال، فترة تقدم اليابان و«النمور» الآسيوية وألمانيا، وإذا كانت التسعينيات فترة تقدم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فإن حقيقة «النجاح» في بعض المناطق أخفى حقيقة الفشل في مناطق أخرى. كما أخفى حقيقة أن الليبرالية الجديدة فشلت عموما في تحفيز النمو، أو تحسين صلاح الحال الإنساني. ثانيا، إن الممارسة الليبرالية الجديدة، لا النظرية بحد ذاتها، حققت نجاحا هائلا من وجهة نظر الطبقات العليا، إذ استعادت السلطة الطبقية للنخب الحاكمة (في الولايات المتحدة، وإلى حد ما في بريطانيا ـ انظر الشكل 1.3)، أو أوجدت ظروف تشكل الطبقة الرأسمالية (في الصين والهند وروسيا ومناطق أخرى). ومع هيمنة مصالح الطبقة العليا على وسائل الإعلام، جرى الترويج للأسطورة القائلة: إن الدول فشلت اقتصاديا؛ لأنها غير تنافسية (الأمر الذي خلق حاجة إلى المزيد من الإصلاحات الليبرالية الجديدة). كما جرى تأويل الازدياد الواضح في التفاوت الاجتماعي ضمن المناطق المختلفة على أنه ضرورة حتمية لتشجيع روح الابتكار والمغامرة التجارية، التي تحفز القدرة التنافسية وتحقق

النمو الاقتصادي. وإذا ساءت أوضاع الطبقات الدنيا، فذلك لأنها فشلت، لأسباب ثقافية أو شخصية عادة، في تعزيز رأسمالها البشري الخاص (عبر تكريس جهودها للتعليم، واكتساب أخلاقية العمل البروتستانتينية، والخضوع لانضباط ومرونة العمل، وما شابه). باختصار، تقول الرواية الليبرالية الجديدة، تنشأ بعض المشاكل الاقتصادية المحددة نتيجة ضعف القدرة التنافسية، أو نتيجة القصور الشخصي أو الثقافي أو السياسي، وفي العالم الداروينى الليبرالي الجديد، وحدهم الأقوى والأصلح قادرون على البقاء، بل وحدهم جديرون بالبقاء.

بالطبع، حدث العديد من التحولات المؤثرة في نقاط تركيز الليبرالية الجديدة، الأمر الذي أعطاها سيماء دينامية مذهلة. فقد ترافق صعود قطاع التمويل والخدمات المالية مع تحول ملحوظ في ربحية الشركات المالية وتعويضاتها (انظر الشكل 2.6)، بالإضافة إلى نزعة الشركات المتحدة الأكبر (مثل جنرال موتورز) إلى دمج وظيفتي الإنتاج والتمويل، والقيام بهما معا. كما ازداد بشكل ملحوظ عدد العاملين في هذه القطاعات، لكن ثمة أسئلة جدية حول جدوى كل ذلك، ومدى إنتاجيته الفعلية. القسم الأكبر من هذه الفعاليات يتمحور حول عمليات التمويل ولا شيء آخر، حيث يجري البحث بشكل دائم عن أرباح في سوق المضاربات، التي تتحقق في سبيلها مختلف صيغ وأشكال تحولات السلطة. أصبحت مدن التمويل والتحكم في العالم، كما تسمى اليوم، جزرا مذهلة للثروة والامتيازات، بناطحات سحاب شاهقة، وملايين ملايين الأقدام المربعة من المساحات المكتبية لإيواء هذه العمليات، وكميات هائلة من الثروات الوهمية تنتجها العمليات التجارية بين طوابق تلك البروج المشيدة. كذلك أصبحت أسواق

المضاربة بالأراضي والعقارات في المدن محركات رئيسة لتراكم رأس المال، ولا يملك المرء إلا أن يتعجب لرؤية تلك الأبنية المتصاعدة بسرعة جنونية على خطوط الأفق في مانهاتن وطوكيو ولندن وباريس وفرانكفورت وهونغ كونغ ومؤخرا شانغهاي.

ترافق كل هذا مع انفجار هائل في تكنولوجيا المعلومات. في عام 1970 أو نحو ذلك، كانت الاستثمارات في هذا المجال توازي استثمارات الانتاج والبنى المادية التحتية بنسبة 25% لكل منها، ولكن بحلول عام 2000 ارتفعت نسبة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات إلى 45%، في حين انخفضت مثيلتها في القطاعين الآخرين. خلال التسعينيات، شاع الاعتقاد بأن ذلك دلالة على قيام اقتصاد معلوماتي جديد[7]، لكنه جسد في الواقع تحولا مؤسفا في مسار التغيير التكنولوجي، بعيدا عن الإنتاج وتشكيل البنى التحتية، ونحو خطوط يتطلبها السوق الاقتصادي الذي تقوده عمليات التمويل، ويحمل العلامة المميزة لليبرالية الجديدة. إن تكنولوجيا المعلومات بمجملها تكاد تكون امتيازا حصريا لليبرالية الجديدة، ففائدتها بالنسبة لنشاطات المضاربة، وزيادة عدد العقود قصيرة الأمد في السوق التجاري إلى حدها الأقصى، تفوق بكثير فائدتها بالنسبة لتحسين الإنتاج. ما يثير الاهتمام أن مجالات الإنتاج التي استفادت من تكنولوجيا المعلومات كانت الصناعات الثقافية الظاهرة حديثا (كالأفلام، وألعاب الفيديو، والموسيقا، والإعلانات، والعروض الفنية)، التي تستخدمها أساسا لابتكار وتسويق منتجات جديدة. إن الضجة التي أثيرت حول هذه القطاعات الجديدة حولت الأنظار عن فشل الاستثمار في البنى التحتية المادية والاجتماعية، وترافق ذلك مع الضجة المماثلة حول «العولمة» وما يفترض أن ترمز إليه من حيث إقامة اقتصاد عالمي مختلف تماما ومتكامل كلية[8].



الشكل 6.2 هيمنة الرأسمال المالي: القيمة الصافية ومعدلات أرباح الشركات التمويلية وغير التمويلية في الولايات المتحدة 1960 ـ 2001

المصدر: Dumenil and Levy, Capital Resurgent, 111, 134
Reproduced courtesy Harvard UP.

إن إنجاز الليبرالية الجديدة الرئيس والجوهري يكمن في إعادة توزيع ـ لا خلق ـ الثروة والدخل. وقد قدمت في مكان آخر توصيفا للآليات الأساسية التي تم من خلالها تحقيق ذلك تحت عنوان «التراكم عن سلب الملكية»[9]، وأعني بذلك متابعة وتوسيع ممارسات التراكم التي تعامل معها ماركس باعتبارها عمليات «بدائية» أو «أصلية» خلال فترة صعود الرأسمالية، وتتضمن تسليع وخصخصة الأرض، وطرد سكانها الفلاحين بالقوة (قارن الحالتين الواردتين أعلاه، في المكسيك والصين، حيث يُعتقد أن 70 مليون فلاح أُبعدوا عن أراضيهم مؤخرا)؛ وتحويل مختلف أشكال حقوق الملكية (العامة والتعاونية وأملاك الدولة) إلى حقوق ملكية خاصة وحصرية (بأوضح أشكالها في الصين)؛ وإلغاء حقوق العامة بالأراضي المشاع؛ وتسليع قوة العمل وقمع صيغ الإنتاج والاستهلاك البديلة (الأصلية والمحلية)؛ والعمليات الكولونيالية والكولونيالية الجديدة والإمبريالية لانتزاع ملكية الأصول (بما فيها الموارد الطبيعية)؛ وتحويل عمليات التبادل وفرض الضرائب إلى قيم نقدية، خصوصا على الأراضي؛ وتجارة الرقيق (التي لا تزال مستمرة خصوصا في صناعة الجنس)؛ والربى، والدَين القومي، وأكثرها تدميرا على الإطلاق، استخدام نظام الإقراض كوسيلة راديكالية للتراكم عن طريق سلب الملكية. تلعب الدولة، باحتكارها العنف وتعريفها الشرعية، دورا حاسما في دعم وتشجيع هذه العمليات. ويمكن لنا الآن إضافة طائفة أساليب جديدة إلى قائمة الآليات هذه، مثل فرض أجور على حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وتقليص أو محو مختلف أشكال حقوق الملكية المشتركة (مثل التعويضات التقاعدية التي تدفعها الدولة، والعطلات المأجورة، وحق الحصول على التعليم والرعاية

الصحية) المكتسبة عبر جيل أو أكثر من الصراع الطبقي. إن الاقتراح بخصخصة الحقوق التقاعدية كافة (وهو مشروع رائد في ظل الحكم الديكتاتوري في تشيلي)، على سبيل المثال، لا يزال أحد الأهداف التي تحظى بمكانة خاصة في قلوب الجمهوريين في الولايات المتحدة.

يشتمل التراكم عن طريق نزع الملكية على مظاهر أربعة رئيسة:

1ـ التخصيص والتسليع. يعتبر تخصيص وتسليع ودمج الأصول، التي لا تزال حتى الآن ملكية عامة، ملمحا بارزا من ملامح المشروع الليبرالي الجديد. ويهدف هذا المشروع أساسا إلى فتح آفاق جديدة أمام تراكم رأس المال في مجالات تعتبر حتى الآن خارج حدود حسابات الربحية. لقد تم بدرجات متفاوتة في كافة أنحاء العالم الرأسمالي وخارجه (الصين مثلا) تخصيص المرافق العامة بأشكالها كافة (الاتصالات والماء والنقل)، وخدمات الرعاية الاجتماعية (الإسكان العام، والتعليم، والرعاية الصحية، والتعويضات التقاعدية)، والمؤسسات العامة (الجامعات والسجون ومخابر الأبحاث)، وحتى الشؤون العسكرية والحروب (كما يتضح من «جيش» المتعاقدين الخاصين العاملين إلى جانب القوات الأميركية المسلحة في العراق). كما حددت حقوق الملكية الفكرية، التي أقرتها الاتفاقية المعروفة باسم «TRIPS» ضمن اتفاقات منظمة التجارة العالمية، تعريف المواد الجينية وبلازما البذور وكل أنواع المنتجات الأخرى على اعتبارها ملكية خاصة، وفرضت بالتالي رسوما على استخدامها من قبل الشعوب التي لعبت ممارساتها دورا حاسما في تطوير تلك المواد الجينية. وتتفشى في

الوقت الحالي القرصنة الحيوية ونهب مخزون العالم من الموارد الجينية لمصلحة قلة من شركات الأدوية الكبرى. كذلك ينجم عن التسليع الكامل للطبيعة بأشكالها كافة تزايد عمليات استنزاف المشاعات البيئية العالمية (الأرض والهواء والماء)، وتآكل المواطن والبيئات الطبيعية أمام انتشار صيغ الإنتاج الزراعي عالي الكثافة الرأسمالية. ويستتبع تسليع الصيغ الثقافية والتاريخية والفعاليات الفكرية عبر السياحة بطريقة مشابهة سلب بالجملة للملكية العامة (تتمتع صناعة الموسيقى تحديدا بسمعة سيئة في مجال استغلال الثقافة والإبداع الشعبيين والاستيلاء على حقوق ملكيتها). كما في الماضي، يجري استخدام سلطة الدولة في أحيان كثيرة لفرض مثل هذه العمليات حتى ضد المشيئة الشعبية. إن تقليص الأطر الناظمة والمصممة خصيصا لحماية العمل والبيئة ومنع تدهور أوضاعهما، أدى إلى فقد الكثير من الحقوق. ولعل عكس حقوق الملكية العامة (حق الحصول على تعويضات تقاعدية من الدولة، وحق الرعاية الاجتماعية، وحق الرعاية الصحية الوطنية) وتحويلها إلى القطاع الخاص، بعد سنوات من الصراع الطبقي الشاق، أفحش سياسات سلب الملكية وأقبحها، وكثيرا ما تم تحقيقها ضد الإرادة السياسية العامة لمجموع المواطنين. كل هذه العمليات تشكل تحويل الأصول من ميادين الملكية العامة والشعبية إلى حيز القطاع الخاص والامتيازات الطبقية[10].

2ـ التمويل. تميزت موجة التمويل القوية التي ضربت العالم بعد عام 1980 بأسلوبها المتوحش والقائم على المضاربة. في عام 1983، بلغت

القيمة الإجمالية لمجموع التعاملات المالية في أسواق العالم 2.3 بليون دولار يوميا، في حين ارتفع الرقم إلى 130 بليون دولار عام 2001، مما يعني أن رقم المبيعات السنوي البالغ 40 تريليون دولار عام 2001 يتفق مع تقديرات المبالغ المطلوبة (800 بليون دولار) لدعم التجارة الدولية وتدفق الاستثمارات الفاعل[11]. لقد سمح تخفيف الضوابط والقيود الناظمة بتحويل النظام المالي إلى أحد المراكز الرئيسة لنشاطات إعادة توزيع الثروة، عبر المضاربة والسلب والغش والسرقة، بحيث أصبحت الملامح المركزية للنظام الرأسمالي المالي تتجلى في الترويج لعمليات بيع وشراء الأسهم، وأنظمة الاستثمار الوهمية، وتدمير الأصول المنهجي عبر التضخم، وتجريد الأصول عبر عمليات الدمج والاستحواذ، ورفع مستويات إيفائية الديون- التي أذلت شعوبا بكاملها، حتى في الدول الرأسمالية المتقدمة، وأدخلتها نظام السخرة لتسديد الدين- ناهيك بعمليات الغش والاحتيال العام، وسلب ملكية الأصول (الإغارة على المخصصات التقاعدية وتدميرها بانهيار الشركات المتحدة وسوق الأسهم) عبر التلاعب بالقروض والسندات الثابتة. ثمة طرق لا تحصى لكشط الأرباح داخل النظام المالي. على سبيل المثال، لأن السماسرة يحصلون على عمولة عن كل تعامل، غالبا ما يرفعون مكتسباتهم ودخولهم إلى الحد الأقصى، وذلك بالمتاجرة المستمرة على حساباتهم الخاصة (ممارسة تجارية تعرف باسم «المخض»)، بغض النظر عما إذا كانت العمليات التجارية تضيف قيمة على الحسابات الأصلية أم لا. العوائد المرتفعة لسوق الأسهم قد تعكس ببساطة عملية المخض

هذه، ولا تعكس بالضرورة ثقة المستثمرين في السوق. نتيجة الجمع بين مصالح ملاك ومديري رأس المال، عن طريق مكافأة الأخيرين بمنحهم حق شراء أسهم في شركاتهم بأسعار خاصة، أدى التركيز على قيمة الأسهم إلى عمليات تلاعب في الأسواق، عادت بثروات هائلة على القلة القليلة، كما نعرف الآن، على حساب الأكثرية. وكان الانهيار المثير لشركة إنرون رمزا لسيرورة عامة جردت الكثيرين من مصادر رزقهم وحقوقهم التقاعدية. وراء كل هذا، علينا أن نمعن النظر بغزوات المضاربة التي تقوم بها صناديق التغطية وغيرها من مؤسسات الرأسمال المالي، لأن هذه شكلت النصل القاطع للتراكم الرأسمالي عبر سلب الملكية على الصعيد العالمي، حتى عندما كانت تدعي منح بعض الفوائد الإيجابية الناجمة عن «توزيع المخاطر»(12).

3ـ إدارة واستغلال الأزمات. تحت زبد المضاربات وأعمال النصب والاحتيال التي غالبا ما اتسم بها الكثير من التعاملات المالية الليبرالية الجديدة، تقبع عملية أعمق تستتبع الوقوع في «مصيدة الدين»، وهي إحدى الوسائل الرئيسة للتراكم عبر سلب الملكية(13). لقد تطور خلق الأزمات وإداراتها واستغلالها على الصعيد العالمي، وتحول إلى فن يسعى إلى إعادة توزيع الثروة، ونقلها المتعمد من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية. وقد وثقت سابقا الآثار المدمرة التي حلت بالمكسيك جراء قيام فولكر برفع معدل الفائدة في الولايات المتحدة، وبينت أنه في حين ادعت الولايات المتحدة لعب دور القائد النبيل في تنتظيم عمليات «الإنقاذ»، التي تضمن بقاء التراكم الرأسمالي

على قدم وساق، فقد مهدت الطريق فعليا أمام نهب الاقتصاد المكسيكي برمته. أصبح تحالف صندوق النقد الدولي ـ وول ستريت ـ وزارة الخزانة الأميركية خبيرا في لعب هذا الدور في أنحاء العالم كافة، إذ استخدم غريسبان تكتيكات سلفه فولكر في بنك الاحتياط الفدرالي مرات عدة خلال التسعينيات. ولم تكن أزمات الديون في الدول الفردية شائعة خلال الستينيات، لكنها أصبحت أزمات حادة ومتكررة جدا في الثمانينيات والتسعينيات. لم تنج دولة نامية واحدة تقريبا من آثار تلك الأزمات، وفي بعض الحالات في أميركا اللاتينية، مثلا، تحولت أزمة الدين إلى جائحة مستوطنة. كل أزمات الديون نسقتها وأدارتها وتحكمت بها الدول الغنية، بهدف عقلنة النظام وإعادة توزيع الأصول. وتشير التقديرات إلى أن شعوب الأطراف أرسلت إلى دائنيها في المركز الرأسمالي ما يعادل قيمة «خمسين خطة مارشال» (أي أكثر من 4.6 بليون دولار) منذ الثمانينيات. و«ياله من عالم غريب»، قال ستيغليتز بأسى، «تمول فيه الدول الفقيرة اقتصادات الدول الأغنى». أضف إلى ذلك أن ما يطلق عليه الليبراليون الجدد اسم «خفض التضخم بالمصادرة»، ليس في الحقيقة إلا تراكم بسلب الممتلكات، فكما يقول ويد وفينتوروسو، اللذان اكتشفا جوهر هذه العملية في معرض تعليقهما على الأزمة الاقتصادية الآسيوية عام 1997 ـ 1998:

لطالما أدت الأزمات المالية إلى تحولات في الملكية والسلطة لصالح أولئك الذين يحافظون على أصولهم سليمة، ويبقون في موقع يسمح لهم بخلق الديون للآخرين. الأزمة الآسيوية ليست استثناء لهذه القاعدة... إذ

ليس ثمة شك بأن الشركات الغربية واليابانية الكبيرة كانت أكبر الرابحين والمستفيدين من تلك الأزمة.... إن التخفيضات الهائلة في سعر العملات الآسيوية، بالإضافة إلى الإصلاحات المالية الليبرالية الجديدة، التي دفع إليها صندوق النقد الدولي، وما تلاها من مدة انتعاش اقتصادي سهّل صندوق النقد الدولي أيضا قيامها، أدت مجتمعة إلى حدوث أكبر تحول شهده العالم في زمن السلم خلال الخمسين سنة الماضية من حيث ملكية الأصول، وانتقالها من المالكين المحليين إلى المالكين الأجانب. وتتقزم أمام هذا التحول الأكبر تحولات الثروة إلى المالكين الأميركيين من المالكين المحليين في أميركا اللاتينية في الثمانينيات، أو في المكسيك بعد عام 1994. إن المرء ليستذكر عبارة تُعزى عادة إلى آندرو ميلون، إذ قال: «في فترة الكساد الاقتصادي تعود الأصول إلى مالكيها الشرعيين»[14].

تتشابه هذه الحالة تماما مع خلق البطالة المتعمد، بهدف إنتاج فائض في سوق العمل يحقق المزيد من التراكم الرأسمالي. توضع الأصول الثمينة في هذه الحالة خارج نطاق الاستخدام، فتفقد قيمتها وترقد كالأرض البور إلى حين يختار الرأسماليون أصحاب السيولة نفخ روح جديدة فيها، وتحقيق أرباح هائلة من وراء استغلالها. الخطر أن المشكلة قد تخرج عن نطاق السيطرة فتتعمم، أو تحدث ثورات ضد النظام الذي خلقها، وهنا يكمن أحد أهم وظائف تدخلات الدولة والمؤسسات العالمية في إدارة الأزمة، وإحداث التخفيضات بطرق تسمح بالتراكم عبر نزع الملكية، لكن دون أن يقود ذلك إلى انهيار عام أو ثورة شعبية (كما حدث في إندونيسيا والأرجنتين). يتكفل صندوق النقد الدولي ـ وول ستريت ـ وزارة الخزانة الأميركية بالمهمة الأولى، في حين تضمن أجهزة الدولة الكومبرادورية

(مدعومة بالمساعدات العسكرية من الدول الإمبريالية) بمنع حدوث الثانية في الدولة التي تتعرض للغزو الاقتصادي. ولكن مظاهر الثورة الشعبية تتبدى اليوم في كل مكان، كما تبين ثورة زاباتيستا في المكسيك، وأحداث الشغب العديدة ضد ممارسات صندوق النقد الدولي، وما يسمى حركة «مناهضة العولمة»، التي أثبتت فعاليتها في أعمال العنف والتمرد التي شهدتها مدينتا سياتل وجينوا وأماكن أخرى.

4- إعادة التوزيع بواسطة الدولة. تصبح الدولة، حال تحولها إلى الليبرالية الجديدة، العميل الرئيس لسياسات إعادة توزيع الثروة. في ظل الليبرالية المتجذرة، تتدفق الثروة من الطبقات العليا إلى الطبقات الدنيا، وهي عملية نموذجية تعكسها الدولة الليبرالية الجديدة رأسا على عقب، بحيث تتدفق الثروة من الطبقات الدنيا إلى العليا. وتقوم الدولة بذلك، أولا، من خلال متابعة أنظمة الخصخصة، وتخفيض الإنفاق الحكومي على دعم الأجور والتعويضات الاجتماعية. قد تبدو الخصخصة للوهلة مفيدة للطبقات الدنيا، لكن آثارها على المدى البعيد غالبا ما تكون سلبية. على سبيل المثال، بدا مشروع تاتشر لخصخصة الإسكان العام في بريطانيا هبة للطبقات الدنيا، التي أصبح بإمكان أفرادها التحول من مستأجرين إلى مالكين بتكلفة قليلة نسبيا، وبالتالي التحكم بأصل مادي ثمين، وزيادة ثروتهم. لكن ما إن تم التحول حتى سيطرت عمليات المضاربة على سوق العقارات، خصوصا في المواقع المركزية في المدن الرئيسة، مما أجبر السكان ذوي الدخل

المحدود في نهاية المطاف على الخروج إلى أطراف مدن مثل لندن، وتحويل مناطق سكن الطبقات العاملة سابقا إلى مراكز راقية جدا للخاصة والأعيان. وأدت خسارة فرصة السكن في مناطق مركزية معقولة الأجر إلى تشريد البعض، وإجبار بعضهم الآخر من ذوي وظائف الخدمات منخفضة الدخل إلى قطع مسافات طويلة ومكلفة في تنقلهم اليومي إلى عملهم. في المكسيك أيضا، عادت خصخصة أراضي الأخيدو في التسعينيات بآثار مشابهة على حظوظ الفلاحين، حيث أجبر العديد من قاطني الأرياف على ترك أراضيهم والانتقال إلى المدن بحثا عن عمل. كذلك أقرت الدولة الصينية تحويل الأصول إلى ايدي نخبة صغيرة، مما ألحق ضررا بالغا بأغلبية الشعب وأثار موجة احتجاجات واسعة قمعتها الدولة بعنف. تشير التقارير حاليا إلى إزاحة حوالي 350 ألف أسرة (مليون نسمة) لإفساح الطريق أمام حركة تجديد القسم الأكبر من مدينة بيجينغ القديمة، مما أدى إلى النتيجة نفسها التي أجملناها آنفا في بريطانيا والمكسيك. وفي الولايات المتحدة اليوم، تستغل البلديات ذوات العائدات القليلة والمقيدة حق استملاك الأراضي والممتلكات الخاصة لإقامة مشاريع عامة، وتستخدمه بشكل منهجي لتحرير الأرض وإزاحة ذوي الدخل المحدود، وحتى ذوي الدخل المتوسط من أصحاب الأملاك الذين يعيشون في مساكن جيدة التجهيز، لمصلحة الاستثمارات التجارية وأصحاب الدخل العالي، الذين يعززون القاعدة الضريبية في مناطقهم (في الوقت الحالي هناك أكثر من ستين حالة من هذا النوع في ولاية نيويورك)[15].

كذلك تعيد الدولة الليبرالية الجديدة توزيع الثروة والدخل من خلال تعديلات القاعدة الضريبية لفائدة عوائد الاستثمار، لا الدخل والأجور، وتشجيع بنود الإعفاء أو التخفيف في القانون الضريبي (مثل ضرائب المبيعات)، وفرض رسوم استخدام (أصبحت واسعة الانتشار في الصين اليوم)، وتوفير عروض هائلة من مختلف أشكال الدعم والإجازات الضريبية للشركات الكبرى. لقد انخفض معدل ضرائب الشركات في الولايات المتحدة بشكل مطرد، واستقبل أصحاب تلك الشركات إعادة انتخاب بوش بابتسامات عريضة، استباقا للمزيد من الاقتطاعات في التزاماتهم الضريبية. كما تعتبر مشاريع الرعاية المشتركة القائمة حاليا في الولايات المتحدة، على المستوى الفدرالي ومستوى الولاية والمستويات المحلية، بمنزلة إعادة توجيه هائل للأموال العامة لمصلحة الشركات الكبيرة (مباشرة، في أشكال الدعم المقدمة للأعمال الزراعية، وبشكل غير مباشر في قطاع الصناعات العسكرية). وتتشابه هذه إلى أبعد الحدود مع نظام تخفيض الضرائب تبعا لمعدلات فوائد قروض الإسكان، وهو نظام صمم خصيصا لدعم شركات البناء ومالكي المساكن ذوي الدخل المرتفع في الولايات المتحدة. إن ارتفاع وتيرة المراقبة والتجسس وأعمال الشرطة، وفي حالة الولايات المتحدة سجن «العناصر العصية وصعبة المراس» من المواطنين، تشير كلها إلى تحول مريب نحو السيطرة الاجتماعية المتشددة. في الولايات المتحدة، يبدو مجمع الصناعات المرتبطة بالسجون (بالإضافة إلى خدمات الأمن الشخصي) قطاعا مزدهرا في الاقتصاد الأميركي حاليا. وفي البلدان النامية، حيث تكون معارضة التراكم بسلب الملكية أقوى وأشد حدة، تتولى الدولة الليبرالية الجديدة على جناح السرعة

مهمة القمع الفاعل لحركات المعارضة (التي يمكن تسميتها الآن بسهولة «إرهابية» أو «متاجرة بالمخدرات»، للحصول على دعم الولايات المتحدة وتكريس مساعداتها العسكرية، كما في كولومبيا)، بحيث تصل أحيانا إلى حد شن حروب محدودة. أما حركات المعارضة الأخرى، كحركة زاباتيستا في المكسيك أو حركة الفلاحين المشردين في البرازيل، فيجري احتواؤها من قبل سلطة الدولة بمزيج من سياسات الضم والتهميش[16].

تسليع كل شيء

إن الاعتقاد بأن الأسواق ومؤشرات السوق خير من يتخذ القرارات المالية المتعلقة بالتخصيص والتوزيع، يعني الافتراض جدلا أن كل شيء يمكن التعامل معه من حيث المبدأ كسلعة. وتسليع الأشياء بدوره يفترض وجود حقوق ملكية لكل الأشياء والعمليات والعلاقات الاجتماعية، وأن بالإمكان وضع ثمن لها، والمتاجرة بها وفق شروط عقد قانوني. كما يفترض أن يعمل السوق موجها ـ ونظاما أخلاقيا ـ ملائما لكل أشكال الفعل الإنساني. بالطبع، في حيز الممارسة العملية، يضع كل مجتمع بعض الحدود للنقاط التي يبدأ عندها التسليع وينتهي، ومواقع هذه الحدود تبقى قضية خلافية. بعض العقاقير والمواد المخدرة، على سبيل المثال، ممنوعة في الولايات المتحدة؛ ويحظر قانونا بيع وشراء المتع الجنسية في معظم الولايات، في حين تشرعها دول أخرى وتنزع عنها صفة الجرمية، بل قد تنظمها الدولة نفسها وتحولها إلى صناعة قائمة بذاتها. القانون الأميركي يحمي فن الإثارة عموما كشكل من أشكال حرية التعبير، مع أن بعض صيغه (المتعلقة بالأطفال أساسا) تعتبر أيضا خارجة على القانون.

يفترض أن لا يكون الضمير والشرف في الولايات المتحدة معروضين للبيع، وهناك ولع غير عادي بملاحقة «الفساد»، وكأن بالإمكان تمييزه بسهولة عن بقية أشكال الممارسات العادية كبيع النفوذ وجمع الأموال في ساحات السوق الاقتصادي. إن تسليع الثقافة والتاريخ والتراث والجنس؛ وتسليع الطبيعة باعتبارها مناظر جميلة أو استجمامات علاجيا تجتذب السياح؛ وانتزاع أجور عن احتكار الإبداع والأصالة والفرادة (لأعمال فنية، مثلا) ـ توازي كلها وضع ثمن لأشياء لم يجر أبدا إنتاجها كسلع في الواقع[17]. وهناك دائما خلاف في الرأي حول مدى ملاءمة التسليع (للأحداث والرموز الدينية، مثلا)، أو حول من يتمتع بحقوق ملكية وصلاحية استيفاء الرسوم (على مشاهدة آثار الآزتيك، مثلا، أو تسويق فنون الأباوريجينيز، سكان أستراليا الأصليين).

لقد وسعت الليبرالية الجديدة بلا شك حدود التسليع، وبسطت سلطة العقود الثانوية بشكل كبير. وتمجد الليبرالية الجديدة (مثلها في ذلك مثل نظرية ما بعد الحداثة) نموذجيا القيم الآنية والعقود قصيرة الأمد، كعقد الزواج مثلا، الذي تعتبره ترتيبا تعاقديا قصير الأجل، لا رباطا مقدسا لا تنفصم عراه. وتعكس الهوة بين الليبراليين الجدد والمحافظين الجدد جزئيا الخلاف حول مواقع رسم الخطوط، فالمحافظون الجدد يلومون عادة «الليبراليين»، أو «هوليود»، أو حتى «ما بعد الحداثيين»، على ما يرونه انحلال ولا أخلاقية النظام الاجتماعي. ولا ينحون باللائمة على رأسماليي الشركات الكبيرة (كروبرت ميردوخ)، الذين يلحقون فعليا الضرر الأكبر بالمجتمع العالمي من خلال دفعه إلى تقبل المواضيع المشحونة بالإيحاءات الجنسية، إن لم تكن الداعرة تماما، والذين لا ينفكون يفاخرون بانحيازهم

السائد إلى الالتزامات قصيرة الأمد، وتفضيلها على العهود الطويلة في سعيهم الدائم وراء الربح السريع.

لكن ثمة قضايا أهم بكثير من مجرد حماية بعض الأشياء القيمة والعزيزة علينا، أو إنقاذ بعض الطقوس المحددة، أو بعض جوانب الحياة الاجتماعية الأثيرة، من الحسابات المالية الضيقة والعقود قصيرة الأمد. في موقع القلب من النظرية الليبرالية والليبرالية الجديدة تقبع الحاجة إلى إنشاء أسواق مترابطة للعمل والأرض والمال، وهذه كلها، كما يشير بولاني، «بوضوح ليست سلعا... فالتوصيف السلعي للعمل والأرض والمال توصيف زائف تماما». في حين لا تستطيع الرأسمالية العمل بدون هذه التوصيفات، فإنها تسبب ضررا لا حدود له إذا لم تسلم بالحقائق المعقدة الكامنة خلفها. في أحد أشهر مقاطعة، يعبر بولاني عن هذه النقطة بقوله:

إن السماح لآلية السوق بأن تكون الموجه الوحيد لمصير الكائنات الإنسانية، وبيئتها الطبيعية، بل حتى حجم واستخدامات قدرتها الشرائية، سوف يؤدي إلى دمار المجتمع. لا يمكن ترك سلعة مزعومة مثل «قوة العمل» دون استخدام، أو استخدامها كيفما اتفق، أو إزاحتها ودفعها هنا وهناك، دون التأثير أيضا على الإنسان الفرد الذي يصادف أنه حامل هذه السلعة المحددة. حين يتصرف النظام بقوة عمل إنسان ما، فعليه أن يدرك ـ بالمناسبة ـ أنه يتصرف بالكيان المادي والنفسي والأخلاقي المرتبط باللصاقة المرفقة المكتوب عليها «إنسان». إن تجريد الكائنات الإنسانية من الغطاء الواقي الذي توفره المؤسسات الثقافية يهددها بالهلاك، نتيجة الآثار المدمرة للتعرض الاجتماعي؛ والكائنات الإنسانية تذوي وتموت ضحية الانزياحات الاجتماعية الحادة، عبر آثار

الجوع والجريمة والانحراف والرذيلة. كذلك تقهر آليات السوق الطبيعة، وتختزلها بعناصرها الأساسية، فتدمر القدرة على إنتاج الغذاء والمواد الخام، وتشوه الأرياف والمناطق السكنية، وتلوث الأنهار، وتعرض سلامة الأسلحة والعتاد الحربي للخطر. كما يؤدي تحكم الأسواق بالقدرة الشرائية في النهاية إلى تصفية العديد من المؤسسات والأعمال التجارية بشكل دوري، لأن لنقص وزيادة الأموال آثار كارثية على الأعمال والشركات، تماما كمدد القحط والفيضان في المجتمع البدائي[18].

سواء في إندونيسيا أم الأرجنتين أم المكسيك أم حتى داخل الولايات المتحدة، تشهد الأضرار البالغة التي تسببت بها فترات «القحط والفيضان» لرؤوس الأموال الخيالية داخل النظام النقدي العالمي، بصحة النقطة الأخيرة في قول بولاني. لكن مقولاته الأخرى عن العمل والأرض جديرة بدراسة أكثر توسعا.

يدخل الأفراد سوق العمل كأشخاص يتصفون بسمات معينة، ويدخلونه كأفراد متجذرين في شبكات علاقات اجتماعية يتواصلون من خلالها بطرق متنوعة، ويدخلونه ككيانات مادية تتحدد بخصائص متعينة (كالجنوسة والنمط الظاهري)، وكأفراد راكموا مهارات (يشار إليها أحيانا باسم «رأس المال البشري»)، وميول وأذواق مختلفة (يشار إليها أحيانا باسم «رأس المال الثقافي»)، ويدخلونه أيضا ككائنات حية لها أحلامها ورغباتها وطموحاتها وآمالها وشكوكها ومخاوفها. مع ذلك، لا يشكل هؤلاء، بالنسبة لأصحاب رأس المال، إلا عامل إنتاج لا أكثر، وإن يكن متمايزا، لأن أصحاب العمل يتطلبون خصائص عمل محددة، كالقوة الجسدية والمهارات والمرونة وسهولة الانقياد وما شابه، تلائم مهام عمل محددة. يجري توظيف العمال

بعقد، وتفضل طبيعة النظام الليبرالي الجديد عقود العمل قصيرة الأمد، للحصول على أقصى درجات المرونة. تاريخيا، استخدم أصحاب العمل تقاليد مختلفة تحقيقا لمقولة «فرق تسد» داخل مجمعات العمل. ونشأت عن ذلك أسواق عمل متفرقة، استخدمت فيها أحيانا كثيرة، بشكل صارخ أو خفي، التمايزات العرقية والاثنية والجنوسية والدينية، بطريقة تعود بالفائدة على مصالح أصحاب العمل. من الجهة المقابلة، استخدم العمال شبكات العمل التي تجذروا فيها لاكتساب حق وأفضلية الوصول إلى بعض خطوط العمل ومجالات التوظيف. نموذجيا، سعى العمال إلى احتكار المهارات وتنظيم سوق العمل، عبر إيجاد المؤسسات الملائمة، وعبر عملهم الجمعي، لحماية مصالحهم. وبهذا لم يقم العمال بأكثر من بناء ذلك «الفضاء الواقي من المؤسسات الثقافية» الذي تحدث عنه بولاني.

تسعى الليبرالية الجديدة إلى تعرية العاملين من كل الأغطية الواقية التي سمحت بها الليبرالية المتجذرة ورعتها أحيانا. وقد اتخذ الهجوم الليبرالي الجديد على قوة العمل عموما محورين متشعبين، فكك الأول سلطة النقابات وغيرها من مؤسسات الطبقة العاملة، أو قيدها، أو كبح جماحها داخل أطر الدولة (باستخدام القوة إن اقتضى الأمر). كما أقام أسواق العمل المرن، وأكمل هيمنة رأس المال المطلقة على العمل في ساحة السوق الاقتصادي، عبر إجبار الدولة على سحب التزاماتها بتوفير الرعاية الاجتماعية، وعلى تعديل هيكليات العمل بما يتوافق مع التحولات التكنولوجية، الأمر الذي ترك قطاعا كبيرا من القوى العاملة عاطلا عن العمل. وهكذا واجه العامل الفرد، والضعيف نسبيا، سوق عمل لا تتوفر فيه إلا عقود قصيرة الأمد وحسب الطلب. لقد أصبح الأمان الذي توفره

مدة الخدمة شيئا من الماضي (ألغتها تاتشر في الجامعات مثلا)، وحل «نظام المسئولية الشخصية» (لكم كانت لغة دينغ دقيقة وملائمة!) محل نظام الضمانات والحمايات الاجتماعية (التعويضات التقاعدية والرعاية الصحية والحماية من إصابات العمل)، الذي كان تحقيقه في الماضي لزاما على الدولة وصاحب العمل. بدلا من ذلك، يشتري الأفراد اليوم منتجات معروضة في الأسواق، تبيع حمايات وضمانات اجتماعية متنوعة. إن أمن الفرد أصبح قضية خيار شخصي، يرتبط بقابلية العامل الفرد على تحمل نفقات شراء المنتجات المالية، المتجذرة في أسواق مالية متقلبة وخطرة.

استتبع محور الهجوم الثاني تحولات في الإحداثيات المكانية والزمانية لسوق العمل. ففي حين يمكن تحقيق أرباح طائلة من وراء البحث عن أرخص الموارد وأكثرها طواعية في سوق العمل ، الذي يشهد حاليا ما يسمى «التسابق إلى القاع»، سمح الحراك الجغرافي لرأس المال بالهيمنة على قوى العمل العالمية المقيدة، التي لم يسمح لها بحراك جغرافي مماثل. في الوقت الحالي تكثر قوى العمل المكبلة في العالم، نتيجة القيود المفروضة على الهجرة. ولا يمكن التهرب من هذه القيود إلا بالهجرة غير الشرعية (الأمر الذي يخلق قوة عمل طيعة وسهلة الاستغلال)، أو عبر عقود عمل قصيرة الأمد تسمح، مثلا، باستيراد العاملين المكسيكيين للعمل في الصناعات الزراعية في ولاية كاليفورنيا، وشحنهم بطريقة مشينة إلى المكسيك ثانية في حال مرضوا، أو حتى ماتوا، جراء تعرضهم للمواد الكيماوية ومبيدات الحشرات التي يستخدمونها على نطاق واسع.

ظهر أيضا على المسرح العالمي في ظل الليبرالية الجديدة نموذج « العامل المستخدم لمرة واحدة»، أو العامل الذي يتم التخلص منه بعد

الاستعمال[19]. وتكثر الروايات عن شروط العمل المروعة والاستبدادية في مصانع استغلالية صغيرة يكدح العمال فيها ويعرقون بأبخس الأجور في كل أنحاء العالم. في الصين، مثلا، لا يمكن أن توصف الأوضاع التي تعمل فيها الشابات المهاجرات من المناطق الريفية بأقل من مرعبة: «ساعات عمل طويلة إلى حد لا يطاق، وغذاء دون المستوى المقبول، ومساكن مزدحمة، ومدراء ساديون يضربون العاملات ويستغلونهم جنسيا، وأجور تتأخر على العاملين شهورا، أو قد لا تصلهم أبدا أحيانا»[20]. تروي عاملتان إندونيسيتان شابتان تجربتهما في العمل لدى مقاول ثانوي لشركة «ليفي ـ شتراوس» في سنغافورة:

توجيه الإهانات إلينا بشكل منتظم أمر اعتيادي وطبيعي. حين يغضب المدير يلقب النسوة بالكلاب والخنازير والعاهرات، وعلينا تحمل ذلك بصبر ودون إبداء أية ردات فعل. نعمل رسميا من الثامنة صباحا وحتى الثالثة بعد الظهر (بأجر أقل من دولارين يوميا)، ولكن هناك أوقات عمل إضافية إجبارية في أحيان كثيرة، قد تستمر حتى التاسعة ليلا ـ خصوصا إذا كان هناك طلبية مستعجلة ينبغي تسليمها. لا يسمح لنا بالعودة إلى منازلنا مهما بلغ بنا التعب، وقد نحصل لقاء ذلك على 200 روبية (10 سنتات)... نذهب إلى المعمل من بيوتنا ونعود إليها سيرا على الأقدام. جو المعمل حار إلى حد لا يطاق، فسقف البناء معدني، وليس ثمة مساحة كافية لاستيعاب كل العمال في ذاك المكان المكتظ. أكثر من 200 شخص يعملون هناك، معظمهم نسوة، ولا يوجد إلا مرحاض واحد لكل المعمل... حين نعود إلى بيوتنا، لا تبقى لدينا طاقة لعمل أي شيء آخر عدا الأكل والنوم...[21]

ترد قصص كثيرة مماثلة من معامل الصناعات التجميلية في المكسيك، ومن المجمعات الصناعية التي يديرها الكوريون والتايوانيون في هندوراس وجنوب أفريقيا وماليزيا وتايلاند، حيث لا ينظر إلى الأخطار الصحية الناجمة عن التعرض لأنواع مختلفة من المواد السامة، ولا يلقي كثير بال بأحداث الموت أثناء العمل. «مات 61 عاملا حبستهم النيران في بناء مستودع نسيج» يديره رجل أعمال تايواني في مدينة شانغهاي، لم يتلق إلا «حكما مُخففا» بالسجن سنتين مع وقف التنفيذ، لأنه «أظهر الندم» و«أبدى تعاونا إثر الحريق»[22].

تتحمل النسوة، وأحيانا الأطفال، القسم الأكبر من وطأة هذا النوع من العمل المهين والمنهك والخطر[23]. في الحقيقة تبدو العواقب الاجتماعية لليبرالية الجديدة مريعة إلى أبعد الحدود، فالتراكم بسلب الملكية يضعف نموذجيا كل أشكال السلطة التي كانت النسوة يتمتعن بها ضمن أنظمة الإنتاج/ التسوق المنزلي، وضمن البنى الاجتماعية التقليدية، ويعيد موقعه كل شيء في أسواق السلع والائتمانات التي يهيمن عليها الذكور. لذلك يبقى المساران الوحيدان لتحرر المرأة من قيود المجتمع الأبوي في بلدان العالم الثالث إما العمل المهين في المصانع أو المقايضة الجنسية، التي تتراوح بين العمل المحترم كخادمة ومضيفة إلى تجارة الجنس الصريح (وهي واحدة من أكثر الصناعات الحديثة ربحية، وتتضمن قدرا كبيرا من العبودية). كان لفقد الحمايات الاجتماعية في الدول الرأسمالية المتقدمة آثار سلبية، تحديدا على نساء الطبقة العاملة؛ كما كان لفقد النساء حقوقهن، نتيجة تطبيق الليبرالية الجديدة في العديد من الدول الشيوعية ودول الكتلة السوفياتية سابقا، آثار ليست أقل من كارثية.

كيف، إذن، يستطيع العمال المستخدمون لمرة واحدة ـ خصوصا النسوة ـ البقاء اجتماعيا وشعوريا في أسواق العمل المرن، وعالم العقود قصيرة الأمد، ومخاطر العمل المزمنة، والعمل المنهك في أغلب الأحيان، وفقد الضمانات والحمايات الاجتماعية، في حطام المؤسسات الجماعية التي منحتهم يوما حدا أدنى من الدعم والكرامة؟ يشكل ازدياد أسواق العمل المرن نعمة حقيقية لبعض العاملين. وحتى عندما لا يعود بمكاسب مادية تذكر، فإن الحق البسيط بتغيير الأعمال بسهولة نسبية، وبالتحلل من القيود الاجتماعية التقليدية للأسرة والمجتمع الأبوي، كان له آثار معنوية معتبرة. يبدو أن الذين ينجحون في التفاوض مع سوق العمل يحققون مكاسب كثيرة في الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية. لكن تلك الثقافة، للأسف، برغم بهجتها وبهرجتها وزيفها، تتلاعب دوما بالرغبات دون أن تشبعها إلى حد يتجاوز الهوية الضيقة لمراكز التسوق، ومخاوف المكانة المتعينة بجمال المظهر (في حالة النساء) أو الممتلكات المادية. إن نزعة التملك الفردية والقيم الاستهلاكية المتجسدة بمقولة «أتسوق فأنا موجود»، يبنيان معا عالما من الإرضاءات الزائفة، قد يبدو مثيرا على السطح ولكنه فارغ وأجوف في الصميم.

تختلف القصة تماما بالنسبة لأولئك الذين خسروا أعمالهم، أو الذين لم يستطيعوا الخروج من دائرة الاقتصادات الكثيفة غير الرسمية، التي توفر اليوم ملجأ خطرا لمعظم «العاملين المستخدمين لمرة واحدة» في العالم. بالنسبة لحوالي بليوني إنسان، محكومين بالعيش على اقل من دولارين يوميا، يبدو العالم المعيب للثقافة الاستهلاكية الرأسمالية، وتبدو المكافآت الهائلة التي يجري اكتسابها في قطاع الخدمات المصرفية، وتبدو

الجدالات والمناظرات الكلامية عن التنظيم الذاتي والطاقات التحررية الكامنة في الليبرالية الجديدة، والخصخصة، والمسئولية الشخصية، تبدو جميعها نكتة ثقيلة وخبيثة. إن خسارة ضمانات الرعاية الصحية، وفرض رسوم الاستخدام بأشكالها كافة، تضيف عبئا كبيرا على الأعباء المالية التي ترهق كاهل فقراء العالم، من أرياف الصين المعدمة إلى مدن الولايات المتحدة الموسرة[24].

لقد غيرت الليبرالية الجديدة جذريا موقع ومكانة العمل، والمرأة، وجماعات السكان الأصليين، ضمن النظام الاجتماعي بإصرارها على اعتبار العمل سلعة كباقي السلع. وبعد تجريدها من الغطاء الواقي للمؤسسات الديمقراطية الحيوية، وتهديدها بمختلف أشكال الإنزياحات الاجتماعية، لا تجد قوى العمل المهمشة والآنية بدا من التحول إلى أشكال مؤسساتية أخرى تعبر من خلالها عن إرادتها المشتركة، وتبني عبرها صيغ تكافلها الاجتماعي. ومع التفكيك النشط لسلطات الدولة، والأحزاب السياسية، والأشكال المؤسساتية الأخرى، أو ببساطة نتيجة ذبولها كمراكز للفعل الجماعي والترابط الاجتماعي، تنشأ فجوة يملؤها انتشار الصيغ الاجتماعية البديلة بأشكالها كافة ـ بدءا بالعصابات، وكارتيلات الجريمة المنظمة، وشبكات الاتجار بالمخدرات، وزعماء المافيات المصغرة؛ مرورا بالمنظمات غير الحكومية والجاليات وتنظيمات القواعد الشعبية؛ وانتهاء بالفرق العلمانية والطوائف الدينية. تبدو العودة الملحوظة إلى الدين في هذا السياق مثيرة للاهتمام، إذ تكثر الروايات عن الظهور المفاجئ للطوائف الدينية وانتشارها الواسع في المناطق الريفية المهجورة في الصين، ناهيك بظهور فولان غونغ، وكلها روايات توضح هذه

النزعة[25]. إن التقدم الحثيث الذي تحققه حركات الهداية التبشيرية في مناطق الاقتصادات الفوضوية وغير الرسمية في أميركا اللاتينية، حيث تسارع نموها في ظل الليبرالية الجديدة، بالإضافة إلى انبعاث، وفي بعض الحالات تشكل، القبليات والأصوليات الدينية، اللتين تبني عليهما السياسات في القسم الأكبر من أفريقيا والشرق الأوسط، تشهد جميعها بالحاجة إلى إنشاء آليات مفيدة للتضامن الاجتماعي. في الولايات المتحدة، يرتبط التقدم الذي حققته الأصولية التبشيرية المسيحية ببعض الصلات مع ازدياد الإحساس بالقلق وعدم الأمان في العمل، ومع فقدان صيغ التكافل الاجتماعي الأخرى، ومع الشعور بخواء الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية. يقول الباحث توماس فرانك، إن حركة اليمين المتدين في ولاية كنساس، مثلا، لم تقلع إلا في أواخر الثمانينيات، أي بعد عقد أو أكثر من تفكيك البنى الصناعية وإعادة الهيكلة الليبرالية الجديدة[26]. بالطبع، قد تبدو هذه الصلات واهية وبعيدة الاحتمال، لكن إذا كان بولاني على حق، وإذا كان التعامل مع قوة العمل كسلعة يؤدي إلى الانزياح الاجتماعي، فإن أرجحية قيام تحركات للحماية من هذه المخاطر، وإعادة بناء شبكات اجتماعية مختلفة، تزداد إلى حد بعيد في المستقبل المنظور.

التدهور البيئي

ترتبت عواقب كارثية على فرض المنطق التعاقدي قصير الأمد على الاستخدامات البيئية. لحسن الحظ، كانت الآراء حول هذا الموضوع منقسمة بعض الشيء داخل المعسكر الليبرالي الجديد، ففي حين لم يبد ريغان أي اهتمام بالبيئة، بل اعتبر الأشجار مرة مصدرا رئيسا لتلوث

الهواء، أخذت تاتشر مشكلة البيئة على محمل الجد، ولعبت دورا أساسيا في مفاوضات اتفاقية مونتريال للحد من استخدام غاز «سي. إف. سي»، المسؤول عن توسع ثقب الأوزون فوق القارة القطبية الجنوبية. كذلك أخذت على محمل الجد تهديد الاحترار العالمي نتيجة الزيادة في انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون. لكن التزاماتها البيئية لم تكن منزهة كلية عن المصالح، بالطبع، فقد أدركت أن إغلاق مناجم الفحم في بريطانيا وتدمير نقابة عمال المناجم يمكن شرعنتهما جزئيا اعتمادا على مبررات بيئية.

لذلك كانت سياسات الدولة الليبرالية الجديدة تجاه البيئة غير متساوقة جغرافيا، وغير مستقرة زمنيا (تبعا لمن يمسك مقاليد سلطة الدولة، وفي الولايات المتحدة كانت إدارتا ريغان وجورج. دبليو. بوش تحديدا الأكثر رجعية). إضافة إلى ذلك، تنامت أهمية الحركة البيئية منذ السبعينيات، ومارست على الأغلب تأثيرا كابحا على التدمير البيئي، حسب الظروف الزمانية والمكانية. في بعض الحالات الأخرى، اكتشفت الشركات الرأسمالية أن زيادة الكفاءة يمكن أن تسير يدا بيد مع تحسن الأداء البيئي. مع ذلك، من المؤكد تقريبا أن كشف حساب الآثار البيئية لليبرالية الجديدة عموما يبقى سلبيا.

ثمة محاولات جدية لوضع مؤشرات حول صحة وصلاح الحال الإنساني، بما فيها تكاليف التدهورات البيئية. وعلى الرغم من أن هذه المؤثرات ما تزال مثار جدل فإنها تؤكد وجود منحنى سلبي يتسارع باطراد منذ عام 1970 أو نحو ذلك. ويدعم هذا التوصيف العام العديد من الأمثلة المحددة على الخسائر البيئية الناجمة عن تطبيق المبادئ الليبرالية الجديدة بشكل متحرر من كل القيود. تسارع عملية تدمير

الغابات المطرية الاستوائية مثال معروف، ويترتب عنه نتائج خطيرة من حيث تغير مناخ الكرة الأرضية وخسارة تنوعها الحيوي. يصادف أيضا أن عصر الليبرالية الجديدة شهد أسرع انقراض جماعي في التاريخ الحديث لأنواع الحياة على سطح الأرض[27]. إذا كنا ندخل الآن منطقة الخطر بإحداث تحولات في البيئة العالمية، خصوصا مناخها، بحيث نجعل الأرض مكانا غير صالح للسكن والحياة، فإن تبني المزيد من الممارسات والأخلاقيات الليبرالية الجديدة سوف يكون مدمرا بالتأكيد. إن مقاربة إدارة بوش للقضايا البيئية تقتصر على التشكيك بالدلائل العلمية وعدم فعل أي شيء (باستثناء تخفيض الموارد المخصصة للأبحاث العلمية ذات الصلة)، مع أن تقارير فريق بحثه الخاص تشير إلى ارتفاع كبير في مستوى الإسهام الإنساني في ظاهرة الاحترار العالمي منذ عام 1970. كما يبدي البنتاغون مخاوفه من أن الاحترار العالمي قد يشكل على المدى البعيد تهديدا خطيرا لأمن الولايات المتحدة يفوق بمراحل خطر الإرهاب[28]. ما يثير الاهتمام أن المتهمين الرئيسين في ازدياد انبعاثات غاز ثاني أوكيد الكربون في السنوات القليلة الماضية كانا مصدري قوة الاقتصاد العالمي - الولايات المتحدة والصين (التي زادت انبعاثاتها بنسبة 45% في العقد الماضي). لقد تم تحقيق تقدم كبير في مجالات كفاءة استخدام الطاقة لأغراض الصناعة وبناء المنازل في الولايات المتحدة، لكن الإسراف في هذه الحالة ينجم إلى حد بعيد عن نوع القيم الاستهلاكية التي لا تزال تشجع على الاستهلاك العالي للطاقة في الضواحي ومناطق التوسع العشوائي خارج المدن، وفي ثقافة لا تزال تفضل شراء سيارات تستهلك الكثير من الوقود بدلا من مثيلاتها الاقتصادية المتوافرة في الأسواق، الأمر

الذي يؤدي إلى زيادة اعتماد الولايات المتحدة على صادرات النفط، وما يترتب عن ذلك من آثار ونتائج جيوسياسية. في حالة الصين، تضاعفت الضغوطات على استهلاك الطاقة بسبب تسارع وتيرة التصنيع وازدياد عدد مالكي السيارات، فانتقلت الصين من وضع الاكتفاء الذاتي في إنتاج النفط أواخر الثمانينيات إلى ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة. وهنا أيضا تتفشى الآثار الجيوسياسية مع صراع الصين للحصول على موطئ قدم في السودان وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، يضمن لها تدفق إمدادات النفط. كما يتوفر لدى الصين إمدادات هائلة من الفحم الحجري، وإن يكن سيء النوعية إلى حد ما، لاحتوائه نسبة عالية من الكبريت. ويؤدي استخدام هذا النوع في توليد الطاقة الكهربائية إلى مشاكل بيئية كبيرة، خصوصا تلك التي تسهم في ظاهرة الاحترار العالمي. علاوة على ذلك، ونظرا للنقص الحاد الذي تعانيه الصين في الطاقة، حيث تشيع انقطاعات التيار الجزئية والكلية، لا تتوافر حوافز من أية نوع لتشجيع الحكومات المحلية على التقيد بتعليمات الحكومة المركزية حول إغلاق محطات الطاقة «القذرة» وغير الكفؤة. إن الارتفاع المذهل في عدد مالكي ومستخدمي السيارات، التي حلت إلى حد بعيد محل الدراجة في المدن الكبرى كبيجينغ خلال عشر سنوات لا أكثر، أسبغ على الصين امتيازا سلبيا باحتوائها على ست عشرة من أكثر عشرين مدينة تلوثا في العالم، تحديدا من حيث نوعية الهواء[29]. ولا تخفى الآثار المباشرة لظاهرة الاحترار العالمي، فكما يحدث عادة في أطوار التصنيع السريع، الذي لا يلقي كثير بال بالعواقب البيئية، تعم الآثار الضارة بالصحة في كل مكان. الأنهار في الصين اليوم عالية التلوث، ومواردها المائية مليئة بالمواد

الكيماوية الخطرة والمسرطنة، وخدمات الصحة العامة ضعيفة (كما تبين مشاكل مرضي السارس وإنفلونزا الطيور)، والتحويل السريع لموارد الأرض إلى استخدامات مدينية، أو لإقامة مشاريع كهرومائية ضخمة (كما في وادي نهر يانغتسي)، تضيف كلها إلى حزمة مشكلات بيئية خطرة لم تبدأ الحكومة المركزية بمعالجتها إلا مؤخرا. والصين ليست وحدها في ذلك، فالانفجار السريع للنمو الاقتصادي في الهند يترافق أيضا مع تغيرات بيئية مرهقة، سواء نتيجة توسع الاستهلاك أم زيادة الضغوط على استغلال الموارد الطبيعية.

يبدو سجل الليبرالية الجديدة في استغلال الموارد الطبيعية سجلا كئيبا، ولا يصعب تلمس الأسباب. إن تفضيل العلاقات التعاقدية قصيرة الأمد يضع ضغوطاً على المنتجين كافة لاستخراج كل ما يمكنهم استخراجه أثناء سريان مفعول العقد. وعلى الرغم من أن العقود والخيارات قابلة للتجديد، هناك دوما شكوك ومخاوف خشية اكتشاف مصادر أخرى. يبقى أطول مدى زمني ممكن لعقود استغلال الموارد الطبيعية حوالي خمسٍ وعشرين سنة (معدل التخفيض)، لكن معظم العقود الحالية أقصر بكثير. يفترض عادة أن يكون مسار استنزاف الموارد الطبيعية خطيا، في حين يبدو الآن أن العديد من الأنظمة البيئية ينهار فجأة، بعد بلوغه ذروة لا تستطيع قدراته الطبيعية على إعادة الإنتاج أداء وظيفتها. مخزون الأسماك ـ السردين في كاليفورنيا، وأسماك القد على شواطئ نيوفاوندلاند، وأسماك ذئب البحر على شواطئ تشيلي ـ مثال كلاسيكي على استغلال الموارد بطاقة «قصوى»، تؤدي إلى انهيارات فجائية دون أية إنذارات ظاهرة[30]. وحالة الغابات والأحراج مثال آخر، قد يكون

أقل دراماتيكية ولكن ليس أقل أذى، فإصرار الليبرالية الجديدة على الخصخصة يجعل من الصعوبة بمكان التوصل إلى أية اتفاقات عالمية من حيث المبدأ حول إدارة الغابات، وحماية التنوع الحيوي والمواطن البيئية الثمينة، خصوصا في الغابات المطرية الاستوائية. في البلدان الفقيرة التي تتوفر فيها موارد غابية ضخمة، تتزايد الضغوطات لتصدير المزيد، والسماح بتمليك الأجانب، وتقديم المزيد من التنازلات، الأمر الذي يعني انهيار حتى الحدود الدنيا المتوافرة لحماية الغابات. الاستغلال المفرط للغابات في تشيلي بعد الخصخصة مثال واضح عن هذه الحالة، مع أن التكيف البنيوي الذي فرضته برامج صندوق النقد الدولي أدى إلى نتائج أسوأ بكثير. إن فرض إجراءات التقشف يعني انخفاض الأموال المخصصة لحماية الغابات وإدارتها في الدول الفقيرة، كما يعني ازدياد الضغوط عليها لخصخصة الغابات وفتحها أمام استغلال شركات الأخشاب الأجنبية على أساس عقود قصيرة الأمد. وتحت ضغط سعر الصرف الأجنبي لدفع الديون المستحقة، تزداد الإغراءات بقبول معدلات استغلال قصوى لعقود قصيرة الأجل. الأمر الأكثر سوءا أن إجراءات التقشف التي فرضها صندوق النقد الدولي، ومع تصاعد أزمة البطالة، تدفع السكان العاطلين عن العمل إلى البحث عن مصدر آخر للرزق في زراعة الأرض وتجريدها العشوائي من الغابات. ونظرا لأن الطريقة المفضلة لفعل ذلك حرق الأحراج الغابات، فقد تقوم جموع الفلاحين ممن لا يمتلكون أراض زراعية، بالاشتراك مع شركات الأخشاب، بتدمير هائل للثروات الغابية في مدة قصيرة جدا، كما حدث في البرازيل وإندونيسيا والعديد من الدول الأفريقية[31]. لم يكن على سبيل المصادفة أنه في ذروة الأزمة المالية التي

أزاحت الملايين من سوق العمل في إندونيسيا عام 1997 ـ 1998، خرجت حرائق الغابات عن السيطرة في جزيرة سومطرة، وأحدثت ستارا كثيفا من الدخان لف جنوب شرق آسيا برمته على امتداد عدة أشهر (قيل إن هذه الحرائق مرتبطة بعمليات قطع الأشجار التي قام بها أحد أغنى رجال الأعمال من الاثنية الصينية التي ينتمي إليها الجنرال سوهارتو). إن الحد الأدنى من الاستخدام المتوازن للبيئة لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت الدول والمصالح الأخرى على استعداد للوقوف بوجه القواعد الليبرالية الجديدة والمصالح الطبقية التي تدعمها ـ وقد حدث ذلك في مناسبات مهمة عديدة.

عن الحقوق

أفرزت الليبرالية الجديدة في داخلها ثقافة معارضة واسعة، وإن تكن تياراتها المختلفة تنزع إلى التسليم بالكثير من افتراضات الليبرالية الجديدة الأساس، وتكتفي بالتركيز على التناقضات الداخلية. تأخذ المعارضة على محمل الجد، مثلا، قضايا الحقوق والحريات، وتظهر تناقضها مع سلطوية الممارسات الليبرالية الجديدة واستبدادها السياسي والاقتصادي والطبقي المألوف. كما تستخدم المعارضة الخطاب الليبرالي الجديد عن تحسين حال ورفاه جميع البشر في إدانة الليبرالية الجديدة نفسها، والتدليل على فشلها حتى وفق معاييرها الذاتية ومنطقها الخاص. انظر، على سبيل المثال، إلى الفقرة الجوهرية الأولى في تلك الوثيقة الليبرالية الجديدة بامتياز، اتفاقية منظمة التجارة العالمية، حيث الهدف:

رفع مستويات المعيشة، وتوفير العمالة الكاملة، وتحقيق نمو كبير ومطرد في حجم الدخل الحقيقي والطلب الفاعل، وتوسيع إنتاج السلع والخدمات والتجارة فيها، مع السماح باستغلال موارد العالم وثرواته إلى الحد الأقصى، بما يتفق مع كل من أهداف التنمية المستدامة والسعي إلى حماية البيئة والحفاظ عليها، وتعزيز سبل القيام بذلك من خلال طرق تنسجم مع حاجاتهما واهتماماتهما الخاصة، على مختلف مستويات التطوير الاقتصادي[32].

يمكن العثور على آمال وطموحات مماثلة تدعي الورع والفضيلة في البيانات الرسمية للبنك الدولي («إن هدفنا الرئيس تخفيض مستوى الفقر في العالم»)، وكلها تتعارض مع الممارسات الفعلية التي تدعم استعادة أو تشكيل السلطة الطبقية، والنتائج المترتبة عنها من حيث ازدياد الفقر والتدهور البيئي.

منذ عام 1980، ارتفع إلى حد مدهش عدد تيارات المعارضة المتمحورة حول انتهاكات الحقوق. ويذكر تشاندلر أن مجلة بارزة مثل فورين أفيرز (الشؤون الخارجية) لم تتضمن مقالا واحدا حول حقوق الإنسان قبل ذلك التاريخ[33]. احتلت قضايا حقوق الإنسان موقعا بارزا بعد عام 1980، وازداد رواجها بعد أحداث ساحة تيانمن في الصين ونهاية الحرب الباردة عام 1989. ويتطابق ذلك تماما مع مسار الليبرالية الجديدة، وتعتبر الحركتان متداخلتين بعمق إحداهما مع الأخرى، فالمؤكد أن إصرار الليبرالية الجديدة على الفرد عنصرا أساسا في الحياة السياسية والاقتصادية، فتح الباب واسعا أمام حركة ناشطي حقوق الإنسان الفردية. لكنها، بتركيزها على هذه الحقوق الفردية

بدلا من تشكيل أو إعادة تشكيل بنى حكم وإدارة ديمقراطية موضوعية ومفتوحة، تتبنى المعارضة سبلا لا تخرج عن الإطار الليبرالي الجديد. إن اهتمام الليبرالية الجديدة بالفرد يطغى على أي اهتمام اجتماعي ديمقراطي بالمساواة والتكافل الاجتماعي والديمقراطية، ولجوؤها المتكرر إلى التقاضي وسلطة المحاكم يقر الأفضلية الليبرالية الجديدة بالاعتماد على السلطتين القضائية والتنفيذية، لا السلطات البرلمانية. لكن المسارات القضائية مكلفة وتستهلك الكثير من الوقت. والمحاكم في كل الأحوال تبقى منحازة بشدة لمصلحة الطبقة العليا، نظرا للولاءات الطبقية النموذجية للقضاة والسلطة القضائية عموما. لذلك تنزع القرارات القضائية إلى محاباة حقوق الملكية الفردية ومعدلات الربح، وتفضلها على حقوق العدالة الاجتماعية والمساواة. إن «خيبة أمل النخبة الليبرالية بالعملية السياسية والناس العاديين»، يخلص تشاندلر إلى القول: «تدفعهم إلى التركيز بشكل أكبر على الفرد المفوض صلاحية إطلاق الأحكام، وأخذ مشاكلهم إلى قاض فرد يستمع إليهم ويتخذ القرار الفصل»[34].

لأن معظم الأفراد المحتاجين تعوزهم الموارد المالية لمتابعة قضاياهم وتحصيل حقوقهم الخاصة بأنفسهم، كان السبيل الوحيد لمساعدتهم بالشكل الأمثل تشكيل فئات الدعم ومناصرة الحقوق. وترافق ظهور هذه الفئات والمنظمات غير الحكومية مع التحول إلى الليبرالية الجديدة، مثله في ذلك مثل ظهور الخطابات المتمحورة حول مسألة الحقوق عموما، ثم تزايد عددها بشكل كبير منذ عام 1980 أو نحو ذلك. في حالات عدة، ملأت المنظمات غير الحكومية الفراغ الذي خلفه انسحاب الدولة من عملية توفير الخدمات الاجتماعية والنشاطات المشابهة، الأمر الذي يعتبر خصخصة

تولتها المنظمات غير الحكومية. وساعد ذلك في بعض الحالات على تسريع انسحاب الدولة من قطاعات أعرض لتوفير الخدمات الاجتماعية، فشكلت المنظمات غير الحكومية بذلك «حصان طروادة» في ترويجها لليبرالية الجديدة، سواء داخليا أم على الصعيد العالمي[35]. أضف إلى ذلك أن المنظمات غير الحكومية ليست مؤسسات ديمقراطية بطبيعتها، وغالبا ما تكون نخبوية، وغير مسئولة (إلا تجاه ممموليها والمتبرعين لها)، وبالتالي بعيدة حكما عن أولئك الذين تسعى إلى حمايتهم أو مساعدتهم، بغض النظر عن نواياها الطيبة ومدى تقدميتها. كثيرا ما تُبقي هذه المنظمات أجنداتها طي الكتمان، وتفضل التفاوض المباشر مع الدولة والسلطة الطبقية، أو التأثير عليهما. وغالبا ما تسيطر على زبائنها بدلا من تمثيلهم، إذ تدعي المنظمات غير الحكومية التحدث باسم من لا يستطيعون التحدث بأنفسهم، بل تفترض حتى تحديد مصالح من تمثلهم وتعريفها (وكان الناس قاصرين أو عاجزين عن فعل ذلك بأنفسهم). كذلك تبقى شرعية هذه المنظمات ومكانتها موضع شك، فعندما تروج بنجاح لحظر عمل الأطفال في عملية الإنتاج، مثلا، وتعتبرها قضية حقوق إنسان مطلقة وكونية، فإنها قد تقوض اقتصادات تعتبر ذلك النوع من العمل أساسيا لبقاء الأسرة. بدون تقديم أية بدائل اقتصادية فاعلة، قد يباع الأطفال في سوق البغاء مثلا (مما يترك المجال مفتوحا أمام فئة دعم أخرى لاستئصال تلك الآفة) بدلا من العمل في السوق الاقتصادي. إن الكونية التي يسلم بها «خطاب الحقوق» جدلا، وتكريس المنظمات غير الحكومية وفئات الدعم نفسها للمبادئ الكونية، يتعارضان مع الخصوصيات المحلية والممارسات اليومية للحياة السياسية والاقتصادية، ويضعان تلك الخصوصيات تحت ضغط التسليع والليبرالية الجديدة[36].

هناك سبب آخر وراء التقاطر إلى هذا النوع تحديدا من ثقافة المعارضة في السنوات القليلة الماضية، فالتراكم عبر سلب الملكية يستتبع مجموعة ممارسات مختلفة تماما عن التراكم عبر زيادة العمل المأجور في الصناعة والزراعة. هيمن النوع الأخير على عملية التراكم الرأسمالي في الخمسينيات والستينيات، وأدى إلى ظهور ثقافة معارضة مختلفة (تجسدت في نقابات العمال وأحزاب الطبقة العاملة السياسية) أنتجت الليبرالية المتجذرة. من الجهة المقابلة، يبقى التراكم بسلب الملكية عملية متشظية ومتعينة- خصخصة هنا، وتدهور بيئي هناك، وأزمة ديون مالية في مكان آخر. تصعب معارضة كل هذه الخصوصية والتعيين دون الاعتماد على مبادئ كونية، لأن سلب الملكية يستتبع فقد الحقوق. من هنا تحديدا جاء التحول إلى الخطاب الكوني حول حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وحول حقوق البيئة والممارسات البيئية المقبولة وما شابه، واعتباره أساسا لسياسات المعارضة الموحدة.

هذا الاعتماد مرده إلى أن الحقوق سيف ذو حدين، إذ يمكن استخدامه من ناحية لتحقيق أهداف تقدمية واضحة. لا يمكن بحال من الأحوال نبذ ذلك التقليد الإنساني الذي تمثله بأروع صورة منظمة العفو الدولية، أو أطباء بلا حدود، أو غيرها من المنظمات، باعتبارها مجرد ملحق مساعد للتفكير الليبرالي الجديد. إن التاريخ الطويل للفكر الإنساني (بنسختيه الغربية ـ الليبرالية كلاسيكيا ـ وغير الغربية بأشكالها المختلفة) معقد بدرجة لا تسمح بذلك التبسيط، مع أن الأهداف المحددة للعديد من خطابات الحقوق (في حالة منظمة العفو الدولية، مثلا، التركيز الحصري حتى السنوات القليلة الماضية على الحقوق المدنية والسياسية دون الحقوق

الاقتصادية) تجعل من السهولة بمكان استيعابها ضمن الإطار الليبرالي الجديد. يبدو عموما أن النزعة الكونية تنسجم تماما مع القضايا العالمية، كتغير المناخ، وتوسع ثقب الأوزون، وضياع التنوع الحيوي نتيجة تدمير البيئات الطبيعية، وما شابه. لكن آثارها في مجال حقوق الإنسان أكثر تعقيدا، نظرا لتنوع الظروف السياسية والاقتصادية، واختلاف الممارسات الثقافية في العالم. أضف إلى ذلك أن من السهولة بمكان اختيار قضايا حقوق الإنسان، وتحويلها إلى ما يشبه «سيوف الإمبراطورية» (باستخدام التوصيف اللاذع لبارثولوميو وبريكسبير[37]) المسلطة، التي اعتمد عليها ما يسمى «صقور الليبراليين»، في الولايات المتحدة مثلا، لتبرير تدخلاتهم الإمبريالية في كوسوفو، وتيمور الشرقية، وهاييتي، وقبل كل شيء آخر في أفغانستان والعراق. لقد استخدمت هذه النزعة لتبرير «الإنسانية العسكرية»، «باسم حماية الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، حتى عندما تبنتها بشكل أحادي قوة إمبريالية (كالولايات المتحدة) نصبت نفسها بنفسها راعية لها»[38]. يصعب عموما ألا يتفق المرء مع النتيجة التي خلص إليها تشاندلر بقوله: «إن جذور النزعة الإنسانية الراهنة، والقائمة على حماية حقوق الإنسان، ضاربة في عمق الإجماع المتزايد على تأييد تدخل الغرب في الشؤون الداخلية للدول النامية منذ السبعينيات». ويرتكز هذا الإجماع على حجة مفتاحية مفادها أن «المؤسسات العالمية، أو المحاكم الدولية والمحلية، أو المنظمات غير الحكومية، أو لجان الأخلاقيات، تمثل بشكل أفضل من الحكومات المنتخبة حاجات الناس ومتطلباتهم. ويزداد النظر بعين الريبة والشك إلى الحكومات والممثلين المنتخبين، تحديدا لاعتبارهم مسؤولين تجاه دوائرهم الانتخابية، ولهم بالتالي مصالح

«خاصة» و «متعينة»، على عكس العاملين تبعا لمبدأ أخلاقي»[39]. لم تكن الآثار على الصعيد المحلي أقل ضررا وأذى، إذ أدت إلى تضييق آفاق «الحوار السياسي العام، عبر إضفاء الشرعية على تنامي دور السلطة القضائية، ولجان الأخلاقيات، والقوى المنتدبة لمهمات معينة، وغيرها من الفئات والجماعات غير المنتخبة، في صناعة القرار». الآثار السياسية على وجه الخصوص قد تكون منهكة، «فبدلا من تحدي الفرد لكسر عزلته وسلبيته في مجتمعاتنا المتذررة، قد لا تؤدي قواعد وأنظمة حقوق الإنسان إلا إلى مأسسة هذه الانقسامات وتعميقها». الأسوأ من ذلك أن «الخطاب الأخلاقي لحقوق الإنسان يمتهن الرؤية الاجتماعية للعالم ويحقرها، مثله في ذلك مثل أية نظرية نخبوية أخرى، فيخدم مصالح الطبقة الحاكمة ويدعم ويقوي إيمانها بذاتها»[40].

في ضوء هذا المنظور النقدي، تكمن الخطورة في الاستسلام لغواية الابتعاد عن القيم الكونية، وتجنب الاحتكام إليها باعتبارها تعاني عيوبا قاتلة، وبالتالي التخلي عن أي ذكر للحقوق على أساس أنه فرض لأخلاقيات مجردة وقائمة على عقلية السوق، ولا يمكن الدفاع عنها أو اعتبارها أكثر من قناع يخفي وراءه عملية استعادة السلطة الطبقية. في حين يستحق كلا الافتراضين دراسة جدية، فمن المؤسف باعتقادي ترك ميدان الحقوق لهيمنة الليبرالية الجديدة. ثمة معركة يتوجب خوضها، ليس فقط حول أية قيم وحقوق كونية ينبغي استحضارها في حالات معينة، بل أيضا حول كيفية بناء المبادئ الكونية ومفاهيم الحقوق. علينا توخي الحذر من الارتباط الخطر بين الليبرالية الجديدة كمجموعة ممارسات سياسية واقتصادية محددة، وبين زيادة الاعتماد على حقوق كونية من نوع

معين كأساس أخلاقي للشرعية السياسية والمعنوية. لقد فرضت مراسيم بريمر على العراق مفهوما معينا للحقوق، لكنها في الوقت نفسه انتهكت حق العراق في السيادة وتقرير المصير. إذ كانت وحدها «القوة تفصل بين حقين متكافئين»[41]، كما علق ماركس يوما في عبارته الشهيرة، وإذا كانت استعادة السلطة الطبقية تستلزم فرض مجموعة مميزة من الحقوق، فإن مقاومة هذا الفرض يستلزم نضالا من أجل حقوق مختلفة كليا.

لقد كان الإحساس الإيجابي بحق العدالة، مثلا، محرضا قويا للحركات السياسية، ولطالما أحيا النضال ضد الظلم حركات التغيير الاجتماعي، والتاريخ الملهم لحركات الحقوق المدينة في الولايات المتحدة مثال معبر عن هذه الحالة. المشكلة تكمن، بالطبع، في أن ثمة مفاهيم لا تحصى للعدالة يمكن استحضارها والاحتكام إليها، ولكن التحليل المتأني يظهر أن بعض العمليات الاجتماعية السائدة تفرز بعض المفاهيم المحددة للعدالة والحقوق وتقوم عليها، ويعتبر تحدي تلك الحقوق تحديا للعملية الاجتماعية التي تتأصل فيها. من الجهة المقابلة، يستحيل إبعاد المجتمع عن بعض العمليات الاجتماعية السائدة (مثل تراكم رأس المال عبر التبادل الاقتصادي في السوق) وزجه في عمليات أخرى (مثل الديمقراطية السياسية والعمل التعاوني)، دون إحداث تحول متزامن في الولاء، ينتقل من مفهوم سائد للحقوق والعدالة إلى مفهوم آخر. الصعوبة في كل المواصفات المثالية للحقوق والعدالة تكمن في أنها تخفي هذا الارتباط، فهي لا تكسب معنى اجتماعيا إلا عندما تهبط من مثاليتها إلى أرض الواقع، مرتبطة بعملية اجتماعية من نوع ما[42].

انظر إلى حالة الليبرالية الجديدة، حيث تتجمع الحقوق حول منطقين سائدين للسلطة- سلطة الدولة الإقليمية، وسلطة رأس المال[43]. بغض النظر عن مدى رغبتنا في أن تكون الحقوق كونية، فإن الدولة وحدها مخولة بفرضها. وإذا لم تكن الدولة راغبة بذلك، فإن أفكار وتصورات الحقوق تبقى فارغة. تترتب الحقوق ، إذن، على شرط المواطنة، وتصبح إقليمية نطاق السلطة قضية مهمة وذات حدين. تنشأ من جهة مسائل شائكة بسبب الأشخاص الذين لا وطن لهم، والمهاجرين غير الشرعيين، وما شابه، لأن تحديد هوية «المواطن» تتحول إلى قضية محورية تعين مبادئ الإقصاء والشمول داخل الحدود الإقليمية للدولة. إن كيفية ممارسة الدولة سلطة سيادتها بالنسبة للحقوق موضوع بحد ذاته إشكالي، لكن ثمة حدود تفرضها على تلك السيادة (كما تكتشف الصين اليوم) مجموعة القواعد والقوانين العالمية المتجذرة في تراكم رأس المال الليبرالي الجديد. مع ذلك، تستطيع الدولة-الأمة من الجهة المقابلة، بما لها من سلطة احتكار الأشكال الشرعية للعنف، تعيين رزمتها الخاصة من الحقوق، على طريقة هوبزبوم، وإبقاء التزامها بالأعراف الدولية في الحدود الدنيا. تصر الولايات المتحدة، مثلا، على حقها في عدم اعتبار نفسها مسئولة عن الجرائم ضد الإنسانية، كما يجري تعريفها في الساحة الدولية، وتصر في الوقت نفسه على إحضار مجرمي الحرب إلى العدالة، ومثولهم أمام المحاكم ذاتها التي ترفض الولايات المتحدة الاعتراف بسلطتها عندما يتعلق الأمر بمواطنيها.

كذلك يقتضي العيش في ظل الليبرالية الجديدة تقبّل تلك الرزمة من الحقوق الضرورية لتراكم رأس المال أو الخضوع لها قسرا. نحن نعيش، إذن،

في مجتمع تطغى فيه حقوق الأفراد (ويجدر بنا تذكر حقيقة أن الشركات الكبيرة تعتبر بمثابة أفراد أمام القانون) في الربح والملكية الخاصة على أي مفهوم آخر للحقوق الثابتة يخطر على البال. قد يحاجّ المدافعون عن نظام الحقوق هذا منطقيا في أنه يشجع «الفضائل البورجوازية»، التي تتدهور بدونها إلى أبعد الحدود أوضاع كل شخص في العالم. وتتضمن هذه الفضائل المسئولية الفردية والقانونية، والاستقلال عن تدخل الدولة (الأمر الذي غالبا ما يضع نظام الحقوق هذا في مواجهة حادة مع الحقوق المقابلة التي يجري تعريفها داخل الدولة)، وتكافؤ الفرص في السوق وأمام القانون، ومكافأة المبادرة والجهد الفرديين في مجال التجارة والأعمال، ورعاية مصلحة الفرد الشخصية ومصالح المقربين، والدفاع عن السوق المفتوح الذي يتيح طيفا واسعا من حريات الاختيار في التبادل والتعاقد. يبدو نظام الحقوق هذا أكثر معقولية وإقناعا حين يطال حق ملكية الفرد الخاصة بجسده (الذي يدعم حق الفرد في التعاقد بحرية لبيع قوة عمله، إضافة إلى حقه في أن يُعامل بكرامة واحترام، وحقه في التحرر من الإكراه الجسدي والعبودية)، وحقه في حرية التفكير والتعبير. تتمتع هذه الحقوق المترتبة بجاذبية كبيرة، ويعتمد عليها الكثيرون منا إلى أبعد الحدود في مختلف جوانب حياتهم، لكننا نفعل ذلك تماما كما يعتاش المتسولون على فتات موائد الأغنياء.

لا يمكنني إقناع أحد بالحجة الفلسفية أن نظام الحقوق الليبرالي الجديد غير عادل، لكن الاعتراض عليه في الحقيقة بسيط وواضح: إن قبوله يعني تقبل حقيقة أن لا بديل لدينا سوى العيش في ظل نظام لا نهائي من تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، بغض النظر عن العواقب

الاجتماعية والبيئية والسياسية. ويتضمن تراكم رأس المال المستدام بشكل تبادلي وجوب توسيع النظام الليبرالي الجديد جغرافيا في أنحاء العالم كافة، عن طريق العنف (كما في تشيلي والعراق) أو عبر ممارسات إمبريالية (كتلك التي تقوم بها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، أو عبر التراكم البدائي (كما في الصين وروسيا) إن اقتضت الحاجة. في كل الأحوال، لا بد من إقامة نظام يضمن حقوق الفرد الثابتة في الربح والملكية الخاصة، كيفما اتفق وعلى نطاق كوني، وهذا تحديدا ما يعنيه بوش بقوله إن الولايات المتحدة تكرس نفسها لتوسيع دائرة الحرية في العالم.

لكن هذه ليست الحقوق الوحيدة المتاحة لنا. حتى ضمن المفهوم الليبرالي، كما يصوغه ميثاق الأمم المتحدة، ثمة حقوق مترتبة، كحقوق التعبير والتفكير، وحق التعليم والأمان الاقتصادي، وحق تنظيم النقابات، وما شابه. إن فرض مثل هذه الحقوق يشكل تحديا خطيرا لليبرالية الجديدة، لأن جعل هذه الحقوق المترتبة حقوقا أساسية، وتحويل الحقوق الأساسية بالملكية الخاصة والربح إلى حقوق تابعة لها ومترتبة عنها، سوف يُحدث ثورة بالغة الأهمية في مجال الممارسات السياسية والاقتصادية. هناك أيضا مفاهيم مختلفة كلية لنوع الحقوق التي يمكننا المطالبة بها والاحتكام إليها- كحق الأمن الغذائي الأساسي، مثلا، أو حق الوصول إلى الأراضي المشاع في العالم. لكن هنا أيضا وحدها «القوة تفصل بين حقين متكافئين»، ولذلك تحتل أشكال النضال السياسي حول المفهوم الصحيح للحقوق، بل حتى حول المفهوم الصحيح للحرية ذاتها، موقع الصدارة في البحث عن بدائل.

-7-

أفق الحرية

في رسالته السنوية إلى الكونغرس عام 1935، أعرب الرئيس روزفلت عن قناعته بأن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها الولايات المتحدة خلال مرحلة الكساد الكبير في الثلاثينيات، ترجع جذورها إلى الحريات المفرطة للسوق الاقتصادي. وقال روزفلت: إن «على الأميركيين التعهد بنبذ ذلك المفهوم لاكتساب الثروة بطريقة تخلق فيها الأرباح الفاحشة سلطة طاغية ونفوذا خاصا يتجاوز الحدود». لقد أصبحت العدالة الاجتماعية في كل مكان في العالم هدفا متعينا، لا مثالا بعيدا، أضاف روزفلت، والواجب الأساس للدولة الأميركية ومجتمعها المدني اليوم يكمن في استخدام سلطاتها وتخصيص مواردها للقضاء على الفقر والجوع، وضمان سبل العيش الآمن، وحماية المواطن من تقلبات الحياة ومخاطرها الكثيرة، وتوفير الأمان للأسر الكريمة[1]. إن الناس المعوزين ليسوا أحرارا، والحرية من الحاجة والعوز كانت إحدى الحريات الكبيرة الأربع التي أعلن روزفلت لاحقا أن رؤيته السياسية للمستقبل تتأسس عليها. من الواضح أن مثل هذه القضايا العريضة تتناقض مع أفق الحريات الضيق الذي وضعه الرئيس بوش في مركز خطابه السياسي، حين جادل بأن الطريقة الوحيدة لمواجهة مشاكلنا تكمن في توقف الدولة عن تنظيم القطاع الخاص، وانسحابها من عملية توفير الخدمات الاجتماعية، وضرورة رعايتها حريات وأخلاقيات السوق وتعميقها محليا وعلى النطاق

العالمي. لا يمكن لمثل هذا الحط الليبرالي الجديد من قدر الحرية، وقصر مفهومها على مجرد الدفاع عن حرية الاستثمارات والأعمال الخاصة، إلا أن يعني «الحرية الكاملة لمن لا تحتاج مستويات دخلهم وترفهم وأمنهم إلى دعم»، كما أشار كارل بولاني، «وترك القليل القليل من الليبرالية لعموم الناس، الذين يحاولون عبثا استخدام حقوقهم الديمقراطية للحصول على ملجأ يقيهم سلطة ونفوذ أصحاب الأملاك الخاصة»[2].

ما يثير الدهشة في الوضع المتردي للخطاب العام السائد في الولايات المتحدة، وأماكن أخرى في العالم، غياب أي حوار جدي حول اختيار مفهوم الحرية الملائم لوقتنا الراهن من بين مجموعة المفاهيم المتعددة والمتشعبة للحرية. إذا كان بالإمكان حقا إقناع عامة الأميركيين بتأييد أي شيء تقريبا باسم الحرية، فيجب بالتأكيد إخضاع معنى هذه الكلمة لأعمق درجات التمحيص. لكن، لسوء الحظ، تنزع الإسهامات الحالية في هذا النقاش إما إلى إتباع خط ليبرالي جديد صرف (كما يفعل المعلق السياسي فريد زكريا، الذي يسعى بشكل لا يقبل الجدل إلى إثبات أن الإفراط في الديمقراطية يشكل التهديد الرئيس للحرية الفردية)؛ أو إلى طي الأشرعة بحذر أمام رياح الليبرالية الجديدة السائدة، بحيث لا تقدم الكثير من نقاط الاختلاف مع المنطق الليبرالي الجديد، كما هو الحال- للأسف- مع أماريتا سين (الذي حصل أخيرا، وعن جدارة، على جائزة نوبل في الاقتصاد، ولكن بعد أن أُجبر صاحب البنك الليبرالي الجديد على التنحي عن رئاسة اللجنة المخولة منح الجائزة). يعتبر كتاب سين التطوير حريةً أكثر الإسهامات شفافية في النقاش الدائر مؤخرا. لكنه، للأسف أيضا، يحجب حقوقا سياسية واجتماعية مهمة تحت عباءة

التفاعلات الداخلية للسوق الاقتصادي الحر[3]. يقول سين على ما يبدو أن لا شكل من أشكال الحريات سوف يعمل على ما يرام دون توافر سوق اقتصادي حر على الطراز الليبرالي. ويتفق هذا الرأي مع آراء قطاع عريض من عامة الأميركيين، الذين يتراءى لهم أن الحريات الليبرالية الجديدة بامتياز، التي يروج لها بوش وأعوانه الجمهوريون، هي الشكل الوحيد للحريات، وأنها، كما قيل لنا، تستحق الموت من أجلها في العراق، وأن على الولايات المتحدة «كأعظم قوة على وجه الأرض» واجب «الالتزام» بنشرها في كل مكان. إن منح الميدالية الرئاسية للحرية، وهي وسام أميركي رفيع المستوى، إلى بول بريمر، مهندس إعادة الإعمار الليبرالية الجديدة للدولة العراقية، يقول الكثير عما يمثله هذا القطاع من عامة الأميركيين.

تبدو مفاهيم روزفلت للحرية معقولة تماما، وراديكالية إلى درجة كافية بالمعايير الراهنة. ولعل هذا يفسر إحجام الحزب الديمقراطي الحالي عن وضعها بوجه المفاهيم التجارية الضيقة والعزيزة على قلب بوش. وتتمتع رؤية روزفلت في الحرية بنسب مشرف في الفكر الإنساني، فكارل ماركس على سبيل المثال اعتنق أيضا الرأي الراديكالي جدا بأن المعدة الخاوية لا تفضي إلى الحرية. «لا يبدأ حيز الحرية فعليا»، كتب ماركس، «إلا حيث ينتهي العمل بمقتضى الحاجة والاعتبارات الدنيوية الأخرى»، ولذلك يبقى بالتأكيد «خارج دائرة الإنتاج المادي الفعلي». لقد أدرك ماركس جيدا أننا لا نستطيع أبدا تحرير أنفسنا من علاقاتنا الأيضية مع الطبيعة، أو من علاقاتنا الاجتماعية أحدنا مع الآخر، لكننا على الأقل نطمح إلى بناء نظام اجتماعي تصبح فيه عملية اكتشاف طاقاتنا الإنسانية وقدراتنا الفردية بحرية إمكانية حقيقية[4]. ليس ثمة شك في أن

الليبرالية الجديدة تُعتبر فشلا ذريعا بمعايير ماركس للحرية، ومن شبه المؤكد أنها كذلك بمعايير الحرية التي وضعها آدم سميث في كتابه نظرية المشاعر الأخلاقية. بالنسبة لأولئك الذين بقوا أو طردوا خارج نظام السوق ـ وهم مجمع كبير من الناس الذين يمكن الاستغناء عنهم على ما يبدو، ولا يتمتعون بأية ضمانات اجتماعية أو هيكليات دعم اجتماعي ـ لا يمكنهم توقع الكثير من الليبرالية الجديدة، باستثناء الفقر والجوع والمرض واليأس. أملهم الوحيد أن يزحفوا بطريقة ما إلى داخل نظام السوق كمنتجين صغار للسلع، أو بائعين جوالين (أو أشياء أو قوى عمل غير رسمية)، أو طفيليين صغار يتوسلون أو يسرقون أو يتدبرون بالقوة بعض الفتات من على موائد الأغنياء، أو كمشاركين في التجارة الهائلة وغير الشرعية بالمخدرات أو الأسلحة أو النساء أو أي شيء غير شرعي آخر ثمة طلب عليه. هذا تحديدا «العالم المالثوسي»، الذي تنحى اللائمة فيه على ضحاياه، كما يرد في بعض الكتابات، مثل المقال المؤثر للصحافي السياسي روبرت كابلان، «الفوضوية القادمة»[5]. لا يتبادر أبدا لذهن كابلان أن لليبرالية الجديدة والتراكم بسلب الملكية علاقة من قريب أو بعيد في الحالات التي يوصفها، مع أن السجل المذهل لأعمال الشغب ضد صندوق النقد الدولي، ناهيك بموجات الجريمة التي اجتاحت مدن نيويورك ومكسيكو وجوهانسبرغ وبونيس إيرس والعديد من المدن الأخرى، إثر الإصلاحات الليبرالية الجديدة وعمليات التكيف الاقتصادي البنيوي، كان يجب أن تلفت انتباهه[6]. في الكفة الأخرى من ميزان الثروة، لا يجد المندمجون تماما في منطق السوق ومتطلباته التي لا ترحم، مكانا أو زمنا كافيا لاستكشاف إمكاناتٍ وطاقاتٍ تحررية، خارج ما يجري تسويقه على

أنه مغامرات واستعراضات وراحة «خلاقة». إن حيز الحرية ينكمش أمام منطق السوق المرعب وكثافة ارتباطاته الجوفاء، فيفرض علينا العيش كملاحق للسوق، وتذييلات لتراكم رأس المال، بدلا من أن نكون كائنات شعورية وإنسانية معبرة.

في هذا السياق، يمكن أن نفهم بشكل أفضل ظهور ثقافات المعارضة المتنوعة، التي ترفض بشكل صريح أو خفي، من داخل أو خارج نظام السوق، أخلاقيات وممارسات السوق كما تفرضها الليبرالية الجديدة. هناك، مثلا، حركة بيئية تتوسع باطراد داخل الولايات المتحدة، وتعمل بجد على تعزيز الرؤى البديلة لكيفية ربط المشاريع السياسية والبيئية بشكل أفضل. هناك أيضا حركة فوضوية متنامية بين الشباب، تعتقد إحدى أجنحتها ـ حركة «البدائيين» ـ أن أمل الإنسانية الوحيد يكمن في العودة إلى مرحلة الصيد/ القطاف، التي سبقت قيام الحضارة، وإلى بدء التاريخ الإنساني عمليا من جديد. يسعى آخرون، تحت تأثير حركات مثل «كرايمثنك» (التفكير الإجرامي)، وكتّاب، مثل ديرك جنسن، إلى تطهير أنفسهم من كل آثار الاندماج في منطق السوق الرأسمالي[7]. كما يسعى آخرون أيضا إلى بناء عالم دعم وتكافل متبادل، حتى في قلب الرأسمالية الليبرالية الجديدة، عبر تشكيل أنظمة التبادل الاقتصادي المحلية، مثلا، وشبكات «الأموال المحلية» الخاصة بها. كذلك تزدهر التنويعات الدينية على هذه النزعة العلمانية، من الولايات المتحدة مرورا بالبرازيل إلى الأرياف الصينية، حيث تشير التقارير إلى تشكل طوائف دينية بمعدلات مذهلة[8]. ويتخذ حيز كبير من قطاع الدين المنظم ـ المسيحيون التبشيريون، والمسلمون الوهابيون، وفئات متنوعة من البوذية والكونفوشيوسية ـ موقفا شديد

العداء تجاه السوق وتجاه الليبرالية الجديدة تحديدا. ثم هناك الحركات الاجتماعية الكثيرة المناضلة ضد مظاهر محددة من الممارسات الليبرالية الجديدة، خصوصا التراكم بسلب الملكية، وتسعى إلى الوصول لثروات محرومة منها سابقا (كحركة الفلاحين بلا أرض في البرازيل، أو الحركة التي قادت احتلال المعامل في الأرجنتين)، أو تقاوم الليبرالية الجديدة المتوحشة (كحركة زاباتيستا الثورية في المكسيك). بالإضافة إلى ذلك، استلم تحالف يسار الوسط، الذي يجاهر بانتقاده الليبرالية الجديدة، مقاليد الحكم في أميركا اللاتينية، ويبدو في وضع يسمح له بتوسيع وتعميق تاثيره في كافة أنحاء القارة. كما أن النجاح المفاجئ لحزب المؤتمر وعودته إلى الحكم في الهند، بتفويض يساري، يقدم مثالا آخر على هذه الحالة. إن الدلائل على الرغبة بإيجاد بديل لليبرالية الجديدة تتوفر بكثرة في مناطق واسعة ومختلفة من العالم[9].

هناك مؤشرات سخط واستياء حتى داخل الدوائر السياسية الحاكمة ضد الليبرالية الجديدة وحكمة مقترحاتها ووصفاتها. بعض المتحمسين السابقين (أمثال الاقتصاديين جيفري ساكس وجو ستيغليتز وبول كروثمان) والمشاركين (كجورج سوروس)، تحولوا إلى نقاد لليبرالية الجديدة، حتى إلى حد اقتراح العودة إلى نوع معدل من الكينزية، أو المقاربة «المؤسساتية» لإيجاد حل للمشاكل العالمية ـ بدءا بإيجاد بنى تنظيمية أفضل للحكم والإدارة في العالم وانتهاء بفرض رقابة لصيقة على مضاربات المولين المتهورة[10]. لم تشهد السنوات القليلة الماضية دعوات متكررة لإصلاح أنظمة الحكم والإدارة في العالم فحسب، بل وضعت أيضا مخططات رئيسة لتنفيذها[11]. كما شهدت انبعاث الاهتمام الأكاديمي

والمؤسساتي بالأخلاقية العالمية أساسا للحكم والإدارة («ما يؤذي أحدنا يؤذينا جميعا»). وعلى الرغم من إشكالية وسذاجة هذه النزعة الكونية الواضحة، فإن أخلاقيتها ليست مجردة كلية من الفائدة[12]. بهذه الروح تحديدا يجتمع رؤساء الدول دوريا، كما فعل 189 رئيس دولة في القمة الألفية عام 2000، ليوقعوا بيانات ورعة تؤكد التزامهم الجماعي بإزالة الفقر، ومحو الأمية، وعلاج الأمراض، في المستقبل القريب. مع ذلك، تبقى الالتزامات بمحو الأمية، مثلا، جوفاء تماما، على خلفية الانخفاضات الحادة والمستمرة في معدلات الناتج القومي المخصصة للتعليم في كل مكان تقريبا من العالم الليبرالي الجديد.

لا يمكن تحقيق مثل هذه الأهداف دون تحدي القواعد الأساسية التي ترتكز عليها قوة الليبرالية الجديدة وسطوتها، سيما بعد أن أسرفت العمليات الليبرالية الجديدة بتقديم الثروات والتبرعات السخية إليها. ولا يعني ذلك عكس عملية انسحاب الدولة من توفير الرعاية والخدمات الاجتماعية فحسب، بل أيضا مواجهة القوى الطاغية للرأسمال التمويلي. في الماضي، احتقر كينز «المراهنين» الطفيليين، المعتاشين على الفوائد والأرباح، وتطلع بشوق إلى ما أسماه «الموت الرحيم للشخص الطفيلي والوسيط» على اعتباره شرطا ضروريا، ليس فقط لتحقيق حد أدنى من العدالة الاقتصادية، بل أيضا لتجنب الأزمات الدورية التي تبقى الرأسمالية على الدوام عرضة لها. إن فضيلة التسوية الكينزية والليبرالية المتجذرة بعد عام 1945 تكمن في أنها قطعت أشواطا لا بأس بها في تحصيل تلك الأهداف. على عكس ذلك، مجدت الليبرالية الجديدة دور صاحب الأملاك، فخفضت ضرائب الأغنياء، وفضلت الأرباح ومكاسب

المقاولة والمضاربة على الأجور والرواتب، وأطلقت العنان لأزمات مالية هائلة لم يعرفها العالم من قبل، وإن تم احتواؤها جغرافيا، مما ترك آثارا مدمرة على فرص العمل والحياة في دولة إثر أخرى. لقد أصبح السبيل الوحيد لتحقيق الأهداف الليبرالية النبيلة مواجهة قوى التمويل، وسحب الامتيازات الطبقية التي بنتها، مع أن ليس ثمة مؤشرات في أي مكان على احتمال قيام القوى الحالية بأي شيء من هذا القبيل.

بالنسبة للعودة إلى الكينزية، وكما بينت سابقا، بزت إدارة بوش الجميع في استعدادها لتحمل عجز متصاعد في الميزانية الفدرالية، قد يمتد أذاه مستقبلا إلى ما لا نهاية. وعلى عكس الوصفات الكينزية التقليدية، تتجه عمليات إعادة توزيع الثروة في هذه الحالة باتجاه الأعلى، لمصلحة الشركات الكبيرة وكبار مدرائها التنفيذيين الأثرياء، ومستشاريهم الماليين/ القانونيين، على حساب الطبقات الفقيرة والوسطى، وحتى حملة الأسهم العاديين (بمن فيهم أصحاب الاعتمادات التقاعدية)، ناهيك بأجيال المستقبل. ولا ينبغي أن تثير استغرابنا حقيقة إمكانية تنقيح الكينزية التقليدية وتشذيبها، أو حتى قلبها رأسا على عقب، بالطريقة الليبرالية الجديدة. كما بينت للتو أيضاً، تتوافر دلائل كثيرة على أن الوظيفة الأساس للنظرية الليبرالية الجديدة وخطابها المنمق (خصوصا الخطاب السياسي المتعلق بالحرية والليبرالية)، كانت على الدوام توفير قناع للممارسات الهادفة كلية إلى الحفاظ على سلطة النخبة الطبقية، أو استعادتها أو إعادة تشكيلها. لذلك ينبغي علينا في السعي لاستكشاف البدائل، التحرك خارج الأطر المرجعية التي حددتها هذه السلطة الطبقية، وخارج أخلاقيات السوق التي تبنتها، مع ضرورة الحفاظ على اتزاننا وواقعيتنا وتجذرنا في

الحقائق الزمانية والمكانية، التي تشير إلى إمكانية حدوث أزمة كبيرة في قلب النظام الليبرالي الجديد ذاته.

نهاية الليبرالية الجديدة؟

يستحيل احتواء التناقضات الاقتصادية والسياسية القائمة في صلب الليبرالية الجديدة إلا من خلال الأزمات المالية. وقد أثبتت آثار هذه الأزمات حتى الآن أنها ضارة محليا، ولكن يمكن تدبرها وإدارتها على الصعيد العالمي. بالطبع، تعتمد القدرة في إدارة تلك الأزمات على الابتعاد إلى حد كبير عن النظرية الليبرالية الجديدة، ومجرد حقيقة أن مصدري قوة الاقتصاد العالمي ـ الولايات المتحدة والصين ـ غارقتان حتى العظم في تمويل العجز في ميزانيتهما، تشكل بالتأكيد دليلا دامغا على أن الليبرالية الجديدة في ورطة، إن لم تكن انتهت فعليا كدليل نظري يضمن مستقبل التراكم الرأسمالي. هذا لا يمنع الاستمرار باستخدام النظرية كخطاب منمق لدعم استعادة/ تشكيل سلطة النخبة الطبقية، لكن عندما تصل التفاوتات في الدخل والثروة ـ كما هو الحال اليوم ـ نقطة معينة تقارب مثيلتها قبيل الانهيار الكبير عام 1929، فإن اختلال التوازن سيصبح مزمنا إلى حد يوّلد فيه أزمة بنيوية. للأسف، لا تتحلل أنظمة التراكم مطلقا، أو قلما تفعل، بطريقة سلمية، فقد قامت الليبرالية المتجذرة من رماد الحرب العالمية الثانية وفترة الكساد الكبير. وولدت الليبرالية الجديدة وسط أزمة التراكم في السبعينيات، منبثقة من رحم ليبرالية استنفذت قواها، وبدرجة كافية من العنف تبرر ملاحظة ماركس أن العنف دائما وأبدا قابلة التاريخ. بدأ خيار الليبرالية الجديدة

الاستبدادي يظهر بوضوح في الولايات المتحدة، فالاعتداء العنيف على العراق في الخارج، وسياسات قمع الحريات والسجن في الداخل، تشير إلى تصميم جديد من قبل النخب الحاكمة في الولايات المتحدة إلى إعادة تعريف النظام العالمي والمحلي بما يخدم مصالحها، الأمر الذي يحتم علينا النظر مليا وبحذر شديد إلى احتمال حدوث أزمة في النظام الليبرالي الجديد، وإلى كيفية تبديها.

إن الأزمات المالية التي سبقت مرارا الهجوم الضاري على اقتصادات دول بأكملها، من قبل قوى مالية متفوقة، تميزت عادة باختلالات توازن اقتصادية مزمنة. وتتجسد الأعراض النموذجية لهذه الاختلالات بارتفاع حاد في عجز الميزانية الداخلي لا يمكن السيطرة عليه، وأزمة في ميزان المدفوعات، وتخفيضات سريعة في قيمة العملة، والتقديرات غير المستقرة لقيمة الأصول الداخلية (في الأسواق المالية وأسواق العقارات، مثلا)، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة نسبة البطالة مع انخفاض الأجور، وهروب رأس المال إلى الخارج. تتميز الولايات المتحدة الآن بسجل مرتفع على أول ثلاثة من هذه المؤشرات الرئيسة السبعة، وثمة مخاوف فيما يتعلق بالمؤشر الرابع، بينما يوحي «انتعاش البطالة» الراهن وركود الأجور بوجود مشاكل أولية في المؤشر السادس. من شبه المؤكد أن مثل هذا الخليط من المؤشرات في أي مكان في العالم، كان يقتضي تدخل صندوق النقد الدولي (وقد اشتكى اقتصاديو صندوق النقد الدولي جهارا، كما فعل رئيسا بنك الاحتياط الفدرالي السابق فوكلر والحالي غرينسبان، من أن الاختلالات داخل الاقتصاد الأميركي تهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي)[13]. لكن لأن الولايات المتحدة تهيمن على صندوق النقد الدولي، فذلك لا يعني أكثر

من أن تقوم الولايات المتحدة بواجب ترتيب بيتها الداخلي، وإظهار المزيد من الانضباط الذاتي، ولا يبدو ذلك ممكنا في الوقت الحالي. السؤالان الكبيران اللذان يطرحان نفسيهما في هذا السياق: هل تقوم الأسواق العالمية بفرض الانضباط (كما يفترض بها أن تفعل، حسب النظرية الليبرالية الجديدة)، وإن فعلت فكيف، وبأية آثار؟

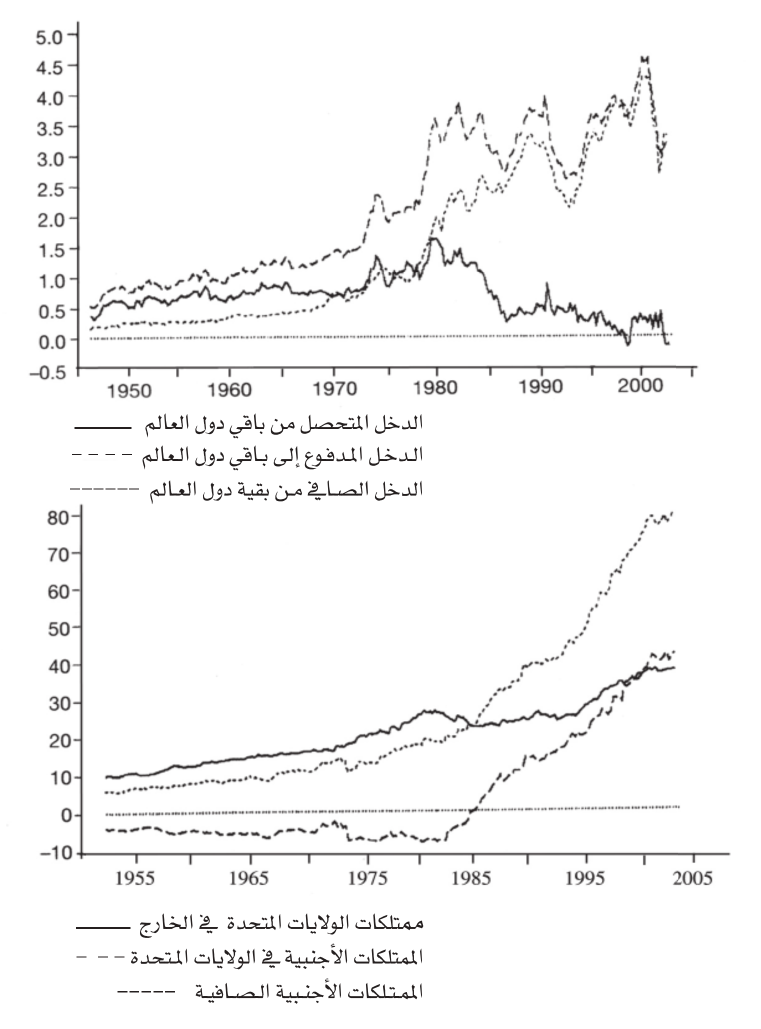
من المستبعد، وإن لم يكن الاحتمال مستحيلا، أن تصبح الولايات المتحدة بين ليلة وضحاها مثل الأرجنتين عام 2001. لكن العواقب في هذه الحالة ستكون كارثية، ليس فقط داخليا بل أيضا بالنسبة للرأسمالية العالمية. ونظرا لأن كل من ينتمي إلى الطبقة الرأسمالية، ومديريها العالميين في كل مكان تقريبا، يدرك تماما هذه الحقيقة، فإن بقية دول العالم اليوم تبدي استعدادها (وإن يكن على مضض في بعض الحالات) للاستمرار في دعم الاقتصاد الأميركي بما يكفي من الاعتمادات والديون لتحمل إسرافه. غير أن تدفق رأس المال الأجنبي الخاص إلى داخل الولايات المتحدة تقلص إلى حد خطير (باستثناء عمليات شراء أصول رخيصة الثمن بسبب انخفاض قيمة الدولار)، ولذلك تتابع البنوك المركزية الكبيرة في العالم اليوم ـ خصوصا في اليابان والصين ـ تملك «أميركا الشركة». ويدرك هؤلاء أيضا أن سحب دعمهم للاقتصاد الأميركي يترك آثارا مدمرة على اقتصاداتهم، لأن الولايات المتحدة لا تزال تشكل سوقا رئيسا لصادراتهم. لكن هناك حد لاستمرارية هذا النظام وتقدمه، إذ يملك الأجانب للتو حوالي ثلث مخزون الأصول في وول ستريت، وحوالي نصف سندات الخزينة الأميركية، وتكاد العوائد والفوائد المتدفقة خارج الولايات المتحدة إلى مالكيها الأجانب توازي تقريبا ما تقتطعه الشركات والعمليات المالية الأميركية من إتاوات

في الخارج، إن لم تكن تفوقها (الشكل 1.7). سوف يتخذ توازن الأرباح هذا منحى سلبيا شديدا كلما ازداد معدل اقتراض الولايات المتحدة من الخارج، وهي تقترض اليوم بمعدلات تقارب بليون دولار يوميا. إذا ارتفعت معدلات الفائدة في الولايات المتحدة (كما لا بد أن ترتفع في مدة ما)، فإن ما حدث في المكسيك إثر رفع فولكر معدل الفائدة عام 1979، بدأ يلوح في الأفق كمشكلة حقيقية. بعد مدة وجيزة سوف تدفع الولايات المتحدة في خدمة دينها العام إلى باقي دول العالم أكثر بكثير من إيراداتها[14]، وسوف لن يرحب الأميركيون باقتطاع الثروة من داخل الولايات المتحدة لتسديدها. إن الزيادة الثابتة في تمويل ديون الاستهلاكية الأميركية، التي كانت أساس السلام الاجتماعي منذ عام 1945، يجب أن تتوقف.

لا يبدو أن هذا الخلل يقلق إدارة بوش، إذا أخذنا بالاعتبار التصريحات المتعجرفة بأن عجز الميزانية الحالي، إن كان يعتبر مشكلة، فهو مشكلة يسهل التعامل معها بشراء الناس بضائع أميركية الصنع (وكأن هذه البضائع متوافرة للتو، ورخيصة بما فيه الكفاية ليشتريها الناس، أو كأن البضائع المصنعة في الولايات المتحدة لا تحوي مكونات وعناصر كثيرة أجنبية الصنع). إذا حدث ذلك فعلا فإن محلات «وول مارت» بالتأكيد ستعلن إفلاسها وتتوقف عن العمل. يقول بوش: إن من السهولة بمكان التعامل مع عجز الميزانية دون رفع الضرائب، عن طريق وضع كوابح على البرامج المحلية (وكأن ثمة مشاريع كمالية كبيرة ما تزال قائمة لتفكيكها). «لقد علمنا ريغان أن عجز الميزانية أمر غير ذي بال»، أضاف نائب الرئيس تشيني في تعليق خطير، لأن ريغان علمنا أيضا أن تراكم عجز الميزانية سبيل آخر لفرض تخفيضات في الإنفاق العام، والاعتداء على مستوى معيشة السواد الأعظم من السكان، في حين يمنح الأغنياء المزيد من الثروات. كما

علمنا ريغان أن كل ذلك يتحقق بالشكل الأمثل وسط أزمات واضطرابات مالية حادة. إذا حدث ذلك أيضا، فلنا أن نطرح السؤال العام الآتي: «من الذي استفاد فعليا من الأزمات المالية العديدة التي تعاقبت على بلد إثر آخر، في موجة كارثية إثر أخرى من تخفيضات العملة والتضخم وهروب رأس المال والتكييفات البنيوية للاقتصاد منذ أواخر السبعينيات؟» الإجابة على هذا السؤال تجعل من السهولة بمكان تفهم أسباب ضعف التزام الإدارة الأميركية الراهنة بتفادي أزمة مالية محيقة، برغم كل الإشارات التحذيرية، فإثر انهيار مالي شامل قد تكون النخبة الحاكمة تأمل بالظهور مجددا أقوى، وبصلاحيات وتفويض أوسع من ذي قبل.

قد يستطيع الاقتصاد الأميركي التحايل على الاختلالات الاقتصادية الراهنة (كما فعل بعد عام 1945)، واستنباط طريقته الخاصة للخروج من المشاكل التي أوقع نفسه بها، وثمة دلائل ضعيفة تشير في هذا الاتجاه. لكن السياسة الراهنة، على ما يبدو، قائمة في أفضل الأحوال على «مبدأ ميكاوبر»، الذي يتكل على أن شيئا إيجابيا ما لا بد وأن يطرأ على الوضع الحالي. لقد استطاع رؤساء الشركات الأميركية العيش في عالم أوهامهم الخاص قبل أن تنهار كيانات كانت تبدو منيعة، كشركة إنرون مثلا، وقد يكون هذا أيضا مصير «أميركا الشركة». ولا بد لكل من يحمل هم ومصلحة هذا البلد في قلبه أن يشعر بالقلق الشديد جراء التصريحات الواهمة للقيادة المالية. كذلك يحتمل أن تكون النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة أجرت حساباتها، واستنتجت أنها قادرة على البقاء بوضع أفضل في ظل أزمة مالية عالمية، تستغلها لإكمال أجندتها في فرض هيمنتها المحلية الشاملة. غير أن المستقبل قد يثبت أيضا أن هذه الحسابات كانت خطأ فادحا، يترتب عنه التسريع في تحويل الريادة إلى اقتصاد إقليمي آخر (في آسيا على الأرجح)، وفي الوقت نفسه تقليص قدرة النخبة الحاكمة على فرض هيمنتها داخليا وخارجيا.



الشكل 1.7: موقع الولايات المتحدة المتدهور في تدفق الرأسمال العالمي والملكية 1960 ـ 2002

(في الأعلى) تدفق الاستثمارات الأميركية داخل وخارج الولايات المتحدة

(في الأسفل) تغير حصص الملكية الأجنبية

المصدر:

Dumenil and Levy.

السؤال الأكثر إلحاحا يتعلق بنوع الأزمة التي يحتمل أن تخدم الولايات المتحدة بالشكل الأمثل في حل إشكالية وضعها الحالي، لأن ذلك الخيار يقع في الواقع ضمن حيز الخيارات السياسية. تجدر الإشارة في عرضنا هذه الخيارات إلى أن الولايات المتحدة لم تكن عصية على المصاعب المالية في السنوات الثلاثين الماضية، فانهيار سوق الأسهم عام 1987 مسح 30% من قيمة الأصول؛ وفي نقطة الحضيض التي بلغها الانهيار اللاحق، بعد انفقاء فقاعة الاقتصاد الجديد في أواخر التسعينيات، خسرت الأصول الورقية 8 تريليون دولار من قيمتها، قبل أن تعود إلى مستوياتها السابقة. كما كلفت معالجة إخفاقات البنوك والمدخرات والقروض حوالي 200 بليون دولار عام 1987، وفي ذلك العام وصلت الأمور درجة من السوء حذر فيها وليام إيزاكس، رئيس الشركة الفدرالية لودائع التأمين، من أن الولايات المتحدة قد تكون ماضية باتجاه تأميم القطاع المصرفي برمته. أضف إلى ذلك أن الإفلاسات الهائلة لشركتي «لونغ تيرم كابيتال مانجمت» و«أورينج كنتري»، وغيرهما من الشركات التي ضاربت وخسرت في السوق، وما تلا ذلك من انهيار العديد من الشركات الرئيسة عامي 2001 ـ 2002، وسط زلات حسابية مذهلة، لم يكلف عموم الأميركيين غاليا فحسب، بل أظهر أيضا درجة الهشاشة والزيف التي وصلت إليها العمليات التمويلية الليبرالية الجديدة. بالطبع، لا تقتصر هذه الهشاشة على الولايات المتحدة فمعظم الدول، بما فيها الصين، تواجه تقلبات واضطرابات مالية. ارتفعت ديون العالم النامي، مثلا، من 580 بليون دولار عام 1980 إلى 2.4 تريليون دولار عام 2002، وجلها غير قابل للإيفاء. في عام 2002، بلغ التدفق الخارجي الصافي لخدمة هذا الدين 340 بليون دولار، مقابل مساعدات

التنمية الخارجية التي لم تتجاوز 37 بليون دولار[15]، الأمر الذي أدى في بعض الحالات إلى أن خدمة الدين تجاوزت الإيرادات الأجنبية، مما دفع بعض الدول، كالأرجنتين مثلا، إلى إظهار درجة معتبرة من العناد والتمرد بوجه دائنيها، وهو تصرف يمكن تفهمه منطقيا.

تأمل، إذن، من وجهة نظر الولايات المتحدة، السيناريوهين الآتيين للحالة الأسوأ: توفر اندفاعة حادة وقصيرة من التضخم الفائق سبيلا إلى شطب الديون العالمية والاستهلاكية المستحقة، فتوفي الولايات المتحدة عمليا ديونها تجاه اليابان والصين وباقي الدول بدولارات انخفضت قيمتها إلى حد كبير. لا ترحب بقية دول العالم بمثل هذه المصادرة التضخمية (وإن تكن لا تستطيع فعل الكثير تجاهها، نظرا لأن إرسال البوارج إلى خليج بوتوماك ليس خيارا ملائما). سوف يدمر التضخم الفائق أيضا المدخرات، والمخصصات التقاعدية، وغيرها الكثير من الاعتمادات داخل الولايات المتحدة، فيستتبع عكس المسار النقدي الذي اتبعه فولكر وغرينسبان عموما. ولدى أدنى إشارة على مثل هذا التحول عن النظرية النقدية (التي تعني عمليا إعلان موت الليبرالية الجديدة)، من المؤكد تقريبا أن أصحاب البنوك المركزية في كل مكان في العالم سوف يخلقون طلبا شديدا على الدولار، ويعجلون بحدوث أزمة مبكرة من هروب رأس المال إلى الخارج، لا تستطيع المؤسسات المالية في الولايات المتحدة التعامل معها. يفقد الدولار مصداقيته كعملة الاحتياطي العالمي، ويخسر كل مزاياه المستقبلية (على سبيل المثال، رسم السك ـ أي سلطة طباعة الأوراق المالية) كقوة مالية مسيطرة في العالم، وهو دور تتولاه لاحقا أوربا أو آسيا أو كلتاهما (يظهر مدراء البنوك المركزية للتو تفضيلهم الاحتفاظ

بقدر أكبر من موازناتهم باليورو). قد تكون العودة إلى قدر معتدل من التضخم واردة، لأن ثمة دلائل كثيرة تشير إلى أن التضخم لا يشكل بحال من الأحوال ذلك الشر المتأصل الذي يصوره أصحاب المدرسة النقدية، وأن تخفيف الأهداف النقدية الصارمة إلى درجة معتدلة (كما أظهرت تاتشر في الأطوار الأكثر براغماتية لاندفاعها باتجاه الليبرالية الجديدة) قد يكون أمرا عمليا وملائما.

الخيار الآخر أن تقبل الولايات المتحدة بمرحلة انكماش اقتصادي مستمر وطويل الأجل، من النوع الذي تعيشه اليابان منذ عام 1989، الأمر الذي يتسبب بمشاكل عالمية خطيرة ما لم تنتشل الاقتصادات الأخرى ـ والواضح أن الصين، ربما بالاشتراك مع الهند، تبقى في طليعة المرشحين للعب هذا الدور ـ الدينامية المتراجعة في مرحلة الكساد. لكن لأسباب سياسية واقتصادية، كما رأينا، يبقى خيار الصين إشكاليا إلى ابعد الحدود، فالتفاوتات الداخلية فيها بالغة الخطورة، وتتخذ أساسا شكل القدرة المفرطة ـ في كل شيء، من عدد المطارات إلى عدد مصانع السيارات الأكثر من اللازم. هذه الطاقة الإنتاجية الفائضة تصبح أكثر وضوحا في حال حدوث أي ركود طويل في الأسواق الاستهلاكية الأميركية. من الجهة المقابلة، الديون المستحقة على الصين (بشكل قروض مصرفية معطلة) لا تبلغ بحال من الأحوال الحد الهائل الذي بلغته ديون الولايات المتحدة، لكن المخاطر في حالة الصين سياسية أكثر منها اقتصادية. بشكل عام، تبقى الدينامية الاستثنائية في مجمع الاقتصادات الآسيوية كافية وقادرة على دفع عجلة التراكم الرأسمالي لمدة طويلة في المستقبل، ولكن بالتأكيد تقريبا مع آثار ضارة إلى حد بعيد بالبيئة، وبالموقع التقليدي الذي تحتله

الولايات المتحدة كأكبر لاعب في النظام الاقتصادي العالمي، مما يترك السؤال مفتوحا حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستذعن بخنوع، وتتخلى عن موقع الهيمنة. من شبه المؤكد أن الولايات المتحدة سوف تحافظ على هيمنتها العسكرية، حتى مع اضمحلال نفوذها وتراجع موقعها تقريبا في كل مظهر مهم آخر من مظاهر القوة في الحيز السياسي ـ الاقتصادي. بالتالي، سوف يعتمد احتمال استخدام الولايات المتحدة تفوقها العسكري لأغراض سياسية واقتصادية، كما فعلت في العراق، بدرجة حاسمة على الديناميات المحلية داخل الولايات المتحدة ذاتها.

سيكون من الصعب جدا على الولايات المتحدة امتصاص آثار الانكماش الاقتصادي الطويل داخليا. إذا كان لا بد من حل مشاكل ديون الحكومة الفدرالية والمؤسسات المالية دون تهديد ثروة طبقات النخبة، فإن «المصادرة عن طريق التضخم» (المتناقصة منطقيا مع الليبرالية الجديدة إلى أبعد الحدود)، من النوع الذي خبرته الأرجنتين (وثمة إشارات مشابهة لذلك في أزمة الديون والمدخرات التي عاشتها الولايات المتحدة في الثمانينيات، حيث لم يستطع الكثير من المودعين الوصول إلى أموالهم)، سوف تكون الخيار الوحيد. في هذه الحالة، من المرجح أن تكون البرامج العامة المتبقية (الضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية)، والحقوق التقاعدية، وقيم الأصول (الأملاك الخاصة والمدخرات على وجه التحديد) أولى الضحايا. في هذه الظروف، من شبه المؤكد أن تبدأ التوترات بالظهور في لحمة القبول الشعبي بتلك السياسات، والسؤال المهم آنذاك هو: ما مدى شمولية وشكل التعبير عن السخط والاستياء، وكيف سيجري التعامل معه.

تبدو إحدى الإجابات المحتملة تعزيز السلطة الاستبدادية للمحافظين الجدد. والمفكر المحافظ الجديد، كما بينت في الفصل 3، يدعم التوجه الليبرالي الجديد نحو إتاحة حريات غير متساوقة في السوق الاقتصادي، ولكنه يفضح النزعات غير الديمقراطية الكامنة فيه، عبر اللجوء إلى أساليب استبدادية وتراتبية، وحتى عسكرية، للحفاظ على النظام والقانون. في كتاب الإمبريالية الجديدة، تقصيت أطروحة هانا آردنت بأن العسكرة الخارجية والداخلية تسيران بالضرورة يدا بيد، وخلصت إلى نتيجة مفادها أن نزعة المحافظين الجدد إلى تبني السلوكية المغامراتية على الصعيد الدولي، التي جرى اعتمادها والتخطيط لتفاصيلها قبل فترة بعيدة، ثم تمت شرعنتها بعد هجمات 11/ 9، مرتبطة إلى حد كبير بتأكيد السيطرة المحلية على الجسم السياسي المشاكس وشديد الانقسام داخل الولايات المتحدة. كما ترتبط بالقدر نفسه بالإستراتيجية الجيوسياسية الهادفة إلى الحفاظ على الهيمنة العالمية، عبر السيطرة على موارد النفط. إن مشاعر الخوف وعدم الأمان، في الداخل والخارج على حد سواء، جرى استغلالها بسهولة ـ وبنجاح لدى اقتراب موعد إعادة انتخاب بوش ـ لأغراض سياسية واضحة[16].

يؤكد المحافظون الجدد أيضا على هدف أخلاقي سام، يتمحور في جوهره على مخاطبة نوع من المشاعر القومية الأميركية، يعتبر منذ أمد بعيد وثيق الصلة بالليبرالية الجديدة، كما شاهدنا في الفصل 3. لكن المشاعر القومية الأميركية تتسم بطابع مزدوج، فمن جهة تسلم أن المشيئة الإلهية (والاستحضار الديني متعمد في هذا السياق) وقدر الولايات المتحدة الواضح أن تكون القوة الأعظم على وجه الأرض (والأولى في كل

شيء، من لعبة «البيزبول» إلى الألعاب الأولمبية)؛ وأنها كمنارة للحرية والليبرالية والتقدم كانت على الدوام، وما تزال، محط إعجاب العالم، الذي يعتبرها مثالا جديرا بالاقتداء والمحاكاة. كل شخص في العالم يود أن يعيش في الولايات المتحدة، أو يكون مثل الأميركيين، كما يدعي أصحاب هذا الرأي، ولذلك تقدم الولايات المتحدة بكرم وإحسان مواردها وقيمها وثقافتها إلى بقية دول العالم دون حساب، في سبيل منح القاصي والداني امتياز الأمركة وهبة القيم الأميركية. من الجهة المقابلة، ثمة جانب مظلم للمشاعر القومية الأميركية، تسيطر عليه بارانويا التهديدات المخيفة من أعداء وقوى شر خارجية، سواء الخوف من الأجانب والمهاجرين ومثيري الشغب في الماضي، أم من «الإرهابيين» بالطبع في الوقت الراهن. ويؤدي ذلك إلى توسيع دائرة التسلط الداخلي، وتضييق الحريات المدنية في حلقات متواترة في التاريخ الأميركي، مثل اضطهاد الفوضويين في العشرينيات، والمكارثية الموجهة ضد الشيوعيين والمتعاطفين معهم في الخمسينيات، وبارانويا نيكسون تجاه معارضي الحرب الفييتنامية، والنزعة الواضحة منذ أحداث 11/ 9 إلى اتهام كل نقاد الإدارة الأميركية وسياساتها باعتبارهم يساعدون العدو عن سابق عمد وتصميم. تندغم مثل هذه القومية بسهولة مع العنصرية (خصوصا تجاه العرب حاليا)، ومع تقييد الحريات المدنية (القانون الوطني)، وكبح حريات الصحافة (سجن الصحافيين لرفضهم الكشف عن مصادر معلوماتهم)، واعتماد السجن وعقوبة الإعدام أساسا للتعامل مع ارتكاب أعمال مخالفة للقانون. على الصعيد الخارجي، تقود هذه القومية إلى تنظيم الأعمال السرية ضد المعارضين، وإلى الحروب الوقائية لاستئصال كل ما يبدو تهديدا

من قريب أو بعيد لهيمنة القيم الأميركية وسيادة مصالح الولايات المتحدة[17]. تاريخيا، تعايشت هاتان النزعتان القوميتان معا على الدوام، وكانتا أحيانا في صراع مفتوح إحداهما مع الأخرى (كما في الانقسامات حول كيفية التعامل مع ثورات أميركا اللاتينية في الثمانينيات، مثلا).

بعد عام 1945، كانت الولايات المتحدة في وضع يسمح لها بإسقاط البعد الأول لقوميتها على العالم، دائما لتحقيق مصالحها الذاتية، وأحيانا كرما وحبا للخير (كما في خطة مارشال التي أسهمت في إنعاش الاقتصادات الأوربية التي مزقتها الحرب بعد عام 1945)، في الوقت الذي كانت فيه مشغولة داخليا بالمكارثية. بحلول نهاية الحرب الباردة تغير كل شيء، إذ لم تعد بقية دول العالم تنشد الحماية العسكرية الأميركية، وتحررت من سيطرة الولايات المتحدة في كل المجالات تقريبا. لم تكن الولايات المتحدة معزولة عن بقية العالم كما هي اليوم، سياسيا وثقافيا وحتى عسكريا. ولا تتأتى هذه العزلة، كما في الماضي، نتيجة انسحاب الولايات المتحدة من الشؤون العالمية، بل نتيجة تدخليتها الأحادية المفرطة. كما تأتي في وقت يزداد فيه تداخل الاقتصاد الأميركي مع الشبكات المالية والإنتاجية العالمية أكثر من أي وقت مضى. النتيجة دمجٌ خطر لشكلي القومية الأميركية، فعبر صياغة مبدأ «الضربة الوقائية» ضد الشعوب الأجنبية، وسط حرب عالمية مزعومة على الإرهاب وخطره الشامل، يتصور عامة الأميركيين أنهم في الواقع يناضلون بنبل وإحسان لنشر الحرية والديمقراطية في كل مكان (خصوصا في العراق)، بينما يطلقون العنان لمخاوفهم الدفينة من عدو مجهول خفي يتهدد جوهر وجودهم. إن الخطاب المنمق لإدارة بوش على وجه التحديد، وخطاب المحافظين الجدد عموما، يلعبان بلا كلل على كلا

الوترين والموضوعين، وقد استفاد بوش إلى حد بعيد من كليهما في الحملة الناجحة لإعادة انتخابه.

بينت في كتاب الإمبريالية الجديدة أن هناك العديد من الإشارات إلى تداعي هيمنة الولايات المتحدة، فقد فقدت سيطرتها على الإنتاج العالمي في السبعينيات، وبدأت سطوتها تتآكل في قطاع التمويل العالمي منذ التسعينيات، ويواجه دورها الريادي في مجال التكنولوجيا تحديات شتى، وتنحسر بسرعة هيمنتها من حيث الزعامة الثقافية والأخلاقية. حتى جبروتها العسكري أصبح محصورا فيما يمكنها أن تفعله بقوتها التدميرية عالية التقنية من ارتفاع ثلاثين ألف قدم، بعد أن أظهر العراق محدودية قوتها على الأرض. إن التحول إلى نوع جديد من بنى الهيمنة في الرأسمالية العالمية يطرح أمام الولايات المتحدة خيارا حاسما: إما تدير هذا التحول بسلام، أو من خلال كارثة مدمرة[18]. الموقف الحالي للطبقات الحاكمة الأميركية يشير إلى المسار اللاحق أكثر منه إلى السابق، إذ يمكن بسهولة تجييش المشاعر القومية داخل الولايات المتحدة حول فكرة أن المصاعب الاقتصادية التي تواجهها، سواء التضخم الفائق أم الانكماش المستمر والبعيد الأمد، يمكن عزوها إلى الآخرين، كالصين وشرق آسيا، أو منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، أو الدول العربية التي ترفض الاستجابة بالطرق الملائمة إلى متطلباتها المسرفة للطاقة. مبدأ الضربة الوقائية جاهز على الدوام، والقدرات التدميرية في متناول اليد بسهولة، ومن حق الولايات المتحدة المحاصرة أو المهددة بوضوح، كما يقول هذا الرأي، الدفاع عن نفسها وقيمها وأسلوب حياتها بالوسائل العسكرية إن لزم الأمر. هذه الحسابات الكارثية والانتحارية، برأيي، ليست بعيدة عن القدرات الفكرية

المحدودة للقيادة الأميركية الحالية. لقد أظهرت هذه القيادة للتو ميلها إلى قمع المعارضة الداخلية، واكتسبت بذلك تأييدا شعبيا معتبرا، إذ تنظر نسبة كبيرة من الأميركيين إلى لائحة الحقوق باعتبارها وثيقة مستوحاة من المبادئ الشيوعية، في حين يستبشر آخرون، وإن كانوا ما يزالون بالتأكيد أقلية، بكل ما يوحي أن «هرمجدون»* على الأبواب. إن قوانين مكافحة الإرهاب، والتخلي عن معاهدات جنيف في معسكر خليج غوانتنامو، والاستعداد لاتهام أية قوى معارضة «بالإرهاب»، تشكل كلها إشارات تحذيرية.

لحسن الحظ، ثمة معارضة كبيرة يمكن حشدها، وإلى حد ما معبأة لتوها، داخل الولايات المتحدة ضد هذه النزعات الكارثية والانتحارية. لكن، لسوء الحظ، تبقى تلك المعارضة بتشكيلتها الراهنة متشظية وحائرة وينقصها التنظيم المتماسك. ويرجع ذلك بدرجة ما إلى جروح داخلية ألحقتها الحركة العمالية بنفسها، وإلى جروح داخل الحركات التي تبنت عموما سياسات الهوية، وجروح داخل كل تلك التيارات الفكرية ما بعد-الحداثية التي تتفق، من حيث لا تدري، مع خط البيت الأبيض القائل بأن الحقيقة تتركب اجتماعيا، وأنها مجرد أثر للخطاب السائد. في هذا السياق، يجدر تذكر وتكرار نقد تيري إيغلتون لكتاب ليوتار، حالة ما بعد الحداثة، حيث «لا يمكن التفريق بين الحقيقة والسلطة والغواية البلاغية؛ فمن يمتلك أسلس لسان وأرشق قصة يمتلك السلطة». من وجهة نظري، يبقى ذلك الانتقاد أكثر راهنية في وقتنا الحالي منه عام 1989، عندما اقتبسته للمرة الأولى(19). إن كان لنا أن نجد مخرجا من المأزق الحالي،

* المعركة التوراتية الحاسمة بين قوى الخير والشر عند نهاية العالم.

فلا بد من دحض وإيقاف كل تلك السرديات الصادرة عن البيت الأبيض، وذلك العزف المطوط والمشروخ من 10 داوننغ ستريت. ثمة حقيقة في عالم الواقع، تسارع الخطو إلينا وتكاد تلحق بنا. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لو اعتلينا صهوة حصان الحرية العجيب، فإلى أية وجهة نمتطيه؟ أين ينبغي علينا الذهاب؟

البدائل

هناك نزعة إلى تناول موضوع البدائل وكأنه تدريب عملي على توصيف النسخة النهائية لتصميم مجتمع مستقبلي، ومخطط الطريق الموصل إليه. بالطبع، يمكننا تعلم الكثير من مثل هذه التدريبات، ولكن علينا أولا بدء العملية السياسية التي يمكنها إيصالنا إلى نقطة محددة تصبح عندها البدائل العملية والإمكانات الحقيقية متعينة. عموما، يمكن اتخاذ مسارين رئيسيين، أولهما الانشغال بحركات المعارضة الكثيرة القائمة على أرض الواقع، والسعي من خلال صيغ نشاطها وعبره إلى تكثيف جوهر مشروع عريض للمعارضة؛ أو اللجوء، ثانيا، إلى تحقيقات نظرية وعملية في وضعنا القائم (من النوع الذي أجريته هنا)، والسعي إلى استخلاص بدائل عبر التحليل النقدي. إن اتباع المسار اللاحق لا يفترض بحال من الأحوال أن حركات المعارضة القائمة خاطئة، أو أن فهمها بطريقة ما منقوص أو يعاني عيوبا. بالإمارة نفسها، لا يحق لحركات المعارضة الافتراض أن النتائج التحليلية غير ملائمة وغير ذات صلة بالقضية. في كل الأحوال، تبقى المهمة الرئيسة بدء حوار بين أتباع المسارين، وبالتالي تعميق الفهم الجمعي وتحديد خطوط العمل الأكثر ملاءمة.

لقد أفرزت الليبرالية الجديدة صفا عريضا من حركات المعارضة داخل وخارج محيطها. ويختلف العديد من هذه الحركات، وليس كلها، جذريا عن الحركات السائدة قبل الثمانينيات[20]، والمرتكزة أساسا على العامل نفسه. حتى في المجتمعات المتقدمة، حيث ضعفت سلطة هذه الحركات العمالية التقليدية، إلى حد بعيد بفعل انقضاض الليبرالية الجديدة عليها، فلا يمكن أبدا اعتبارها بحكم «الميتة». في مناطق مثل كوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا، قامت حركات عمالية نشطة في الثمانينيات، ولا تزال أحزاب الطبقات العمالية في أميركا اللاتينية مزدهرة، وإن لم تستلم مقاليد السلطة، في حين تناضل حركة عمالية فتية لإسماع صوتها في إندونيسيا، وقد يكون لها أهمية كبيرة في المستقبل. في الصين، تتزايد بشكل هائل احتمالات قيام اضطرابات عمالية، وإن يكن من الصعب توقعها، ولا يبدو واضحا في الولايات المتحدة أيضا ما إذا كانت كتلة العاملين ـ الذين صوتوا طواعية في أحيان كثيرة على امتداد هذا الجيل ضد مصالحهم المادية الخاصة، لأسباب تتعلق بالدين والقومية الثقافية والقيم الأخلاقية ـ سيبقون إلى الأبد أسرى تلك السياسات، بمكائد يحيكها لهم الجمهوريون والديمقراطيون على حد سواء. بالنظر إلى طابعها المتقلب، ليس ثمة سبب وجيه يدعونا إلى استبعاد حدوث حركة انبعاث شعبي في السياسات الاشتراكية الديمقراطية داخل الولايات المتحدة، أو حتى سياسات جماهيرية معادية لليبرالية الجديدة في السنوات القادمة.

إن الصراعات ضد التراكم عن طريق سلب الملكية تثير أشكالا مختلفة تماما من النضال السياسي والاجتماعي[21]، إذ تنحرف حركات كثيرة في توجهاتها السياسية وصيغ تنظيمها عن الخط النموذجي لسياسات

الاشتراكية الديمقراطية، جزئيا بسبب الظروف المتميزة التي أدت إلى قيامها. على سبيل المثال، لم تسع ثورة زاباتيستا في إقليم تشياباس في المكسيك، إلى الاستيلاء على سلطة الدولة أو إنجاز ثورة سياسية، بل سعت بدلا من ذلك إلى إتباع سياسات أكثر شمولا، تتمحور حول فكرة العمل من خلال المجتمع المدني برمته، في بحث مفتوح ومرن عن بدائل تلبي الحاجات الخاصة لمختلف الفئات الاجتماعية، وتتيح لها تحسين أوضاعها. تنظيميا، أظهرت زاباتيستا ميلا إلى تجنب الطليعية، ورفض الاضطلاع بدور الحزب السياسي، مفضلة البقاء كحركة اجتماعية عريضة ضمن الدولة، ومحاولة تشكيل كتلة نفوذ سياسي تكون فيها ثقافات السكان الأصليين في موقع المركز لا الأطراف. ويتابع اليوم العديد من الحركات البيئية ـ مثل الحركات الداعية إلى العدالة البيئية ـ تقدمه بالطريقة ذاتها.

تجلى تأثير هذه الحركات في تحويل أرضية التنظيم السياسي بعيدا عن الأحزاب السياسية، وتنظيمات العمال التقليدية، والانتقال إلى دينامية سياسية للعمل الاجتماعي أقل تبئيرا وأوسع انتشارا عبر كامل أطياف المجتمع المدني. ما خسرته تلك الحركات من حيث العمق والتركيز، كسبته من حيث وثاقة صلتها المباشرة بمواضيع معينة ودوائر انتخابية محددة. وبذلك تستمد هذه الحركات قوتها من تجذرها في صلب التفاصيل الدقيقة للحياة والصراعات اليومية، لكنها كثيرا ما تجد صعوبة في انتزاع نفسها من دائرة المحلي والمحدد، لتتفهم السياسات الكبرى وما يعنيه التراكم الليبرالي الجديد بسلب الملكية وعلاقته بالسلطة الطبقية.

إن تنوع هذه الصراعات ببساطة مذهل إلى درجة يصعب فيها أحيانا حتى تخيل روابط تجمع بينها. مع ذلك، تبقى كلها جزءا من الخليط الحيوي

لحركات المعارضة الذي اجتاح العالم، واختطف الأضواء والعناوين منذ الثمانينيات في أثنائها. بعض هذه الحركات والثورات تم سحقه بوحشية متناهية من قبل سلطات الدولة، على الأغلب باسم الحفاظ على «النظام والاستقرار». في أماكن أخرى، انحدرت الصراعات إلى عنف اثني داخلي وحرب أهلية مع ازدياد حدة التنافسات السياسية والاجتماعية التي أفرزتها عملية التراكم عبر نزع الملكية. وكانت تكتيكات فرق تسد لدى النخب الحاكمة، أو التنافسات بين فئات وأجنحة متزاحمة (المصالح الأميركية ضد المصالح الفرنسية في الدول الأفريقية، مثلا) مركزية على الأغلب بالنسبة إلى تلك الصراعات. كما لعبت الدول العميلة، المدعومة عسكريا أو المجهزة في بعض الحالات بقوات خاصة دربتها الأجهزة العسكرية الرئيسة (بقيادة الولايات المتحدة بشكل أساس، وبريطانيا وفرنسا بالدرجة الثانية)، دورا رياديا في إقامة نظام قمع وتصفيات وحشي لا يرحم، بهدف لجم الحركات الناشطة المعادية لعملية التراكم بسلب الملكية في أجزاء متعددة من العالم النامي.

أنتجت هذه الحركات نفسها وفرة في الأفكار المتعلقة بالبدائل. بعضها سعى إلى قطع صلاته كليا أو جزئيا بالقوى الطاغية للعولمة الليبرالية الجديدة، وبعضها الآخر (مثل حركة «خمسون عاما تكفي») سعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية على الصعيد العالمي، عبر الإصلاح أو عبر فك ارتباطاته مع المؤسسات العالمية المؤثرة كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك العالمي (ما يثير الاهتمام أن وزارة الخزانة الأميركية، وهي القوة الرئيسة، نادرا ما تذكر). ركزت فئة ثالثة (خصوصا دعاة البيئة، مثل حزب السلام الأخضر) على موضوع «استعادة

المشاعات»، مشيرة بذلك إلى استمرارية عميقة تربط الصراعات الحالية بنضالات الماضي السحيق، وبالنضالات التي خاضتها فئات مختلفة عبر التاريخ المرير للكولونيالية والإمبريالية. قدمت فئات أخرى أيضا (مثل هاردت ونيغري) تصورا عن حراك جماهيري، أو حركة داخل المجتمع المدني العالمي، لتجميع القوى التي شتتها وأزاحها النظام الليبرالي الجديد (الذي ينظر إليه على أنه «إمبراطورية»)؛ في حين تطلعت حركات أخرى بتواضع أكثر إلى التجارب المحلية لأنظمة إنتاج واستهلاك جديدة (مثل «الأنظمة الاقتصادية والتجارية المحلية»)، التي تحركها أنواع مختلفة تماما من العلاقات الاجتماعية والممارسات البيئية. هناك أيضا الحركات التي تضع ثقتها ببنى وهيكليات الأحزاب السياسية الأكثر تقليدية (مثل حزب العمال في البرازيل، أو حزب المؤتمر في الهند بالتحالف مع الشيوعيين)، والساعية للوصول إلى سلطة الدولة كخطوة أولى لتحقيق إصلاح عالمي للنظام الاقتصادي. يتجمع العديد من هذه التيارات المتنوعة اليوم في «المنتدى الاجتماعي العالمي»، وذلك في محاولة لتحديد القواسم المشتركة بينها، وبناء قوة تنظيمية قادرة على التصدي للتنويعات العديدة التي تفرزها الليبرالية الجدية والفكر المحافظ الجديد. كما ترافقت كل هذه التحركات مع ظهور سيل عارم من الأدبيات التي تشير إلى أن «ثمة عالما آخر ممكن».

لقد حاولت في هذا السياق تلخيص، وفي بعض الحالات توليف، الأفكار المتنوعة التي نشأت عن الحركات الاجتماعية المتنوعة في أرجاء العالم كافة، وهناك الكثير مما يلهم ويثير الإعجاب فيها. لكن ما نوع النتائج التي يمكن استخلاصها من مثل هذه المحاولة التحليلية التي أقمناها هنا؟

بادئ ذي بدء، يشير تاريخ الليبرالية المتجذرة برمته، والتحول اللاحق إلى الليبرالية الجديدة، إلى الدور الحاسم الذي يلعبه الصراع الطبقي في كبح أو استعادة سلطة النخبة الطبقية. وعلى الرغم من أنه بقي متنكرا بطريقة فعالة وراء أقنعة شتى، فقد عشنا جيلا كاملا من التخطيط الإستراتيجي المحنك، قامت به النخب الحاكمة لاستعادة أو تعزيز، أو (كما في الصين وروسيا) تشكيل سلطة طبقية طاغية. ويوضح التحول الأبعد إلى الفكر المحافظ الجديد المدى الذي تبدي النخب الاقتصادية استعدادها للذهاب إليه، والإستراتيجيات الاستبدادية المستعدة لاستخدامها حفاظا على سلطتها ـ وقد حدث كل ذلك خلال عقود كانت فيها مؤسسات الطبقة العاملة في انحدار مطرد، واقتنع العديد من التقدمين أن الطبقة فئة لا معنى لها، أو على الأقل مفهوم بائد. في الحقيقة، يبدو أن المفكرين التقدميين بألوانهم كافة استسلموا للتفكير الليبرالي الجديد، الذي تشدد إحدى مقولاته الأساس على أن الطبقة فئة وهمية زائفة لا وجود لها إلا في مخيلة الاشتراكيين والشيوعيين المتخفين. في الولايات المتحدة على وجه التحديد، يقتصر استخدام عبارة «الحرب الطبقية» على وسائل الإعلام اليمينية (مثل مجلة وول ستريت) لتحقير كل أشكال النقد التي تهدد بتقويض ما تزعم أنه الهدف القومي الموحد والمتماسك (أي استعادة سلطة الطبقة العليا!). لذلك يبقى الدرس الأول الذي ينبغي علينا تعلمه هو أنه إذا كانت الأمور تبدو كصراع طبقي، وإذا كانت تفعل فعل الحرب الطبقية، فعلينا ألا نخجل من تسميتها باسمها. وعلى جماهير الشعب إما أن تذعن إلى المسار التاريخي والجغرافي كما حددته سلطة الطبقة العليا الطاغية والمتزايدة باطراد، أو الاستجابة لها ومواجهتها بمواقف وتعابير طبقية.

لا يعني طرح الموضوع على هذا النحو أبدا تضخيم الحنين إلى عصر ذهبي ضائع، عندما كانت فئات وهمية مثل «البروليتاريا» في حالة حراك وتقدم. ولا يعني بالضرورة (ولا يجب أبدا أن يعني) وجود مفهوم بسيط للطبقة يمكننا مناشدته والاعتماد عليه كعامل أساس (ناهيك بعامل حصري) للتحول التاريخي، إذ ليس هناك حيز بروليتاري في الفانطازيا الماركسية الطوباوية ننسحب أو نتقاعد إليه. كما أن الإشارة إلى ضرورة وحتمية الصراع الطبقي لا يعني القول إن الطبقة تتشكل أو تتحد، أو حتى يمكن أن تتحد، مسبقا، فحركات الطبقة الشعبية أو طبقة النخبة تصنع نفسها، وإن يكن في ظل ظروف لا تخضع أبدا لاختيارها. وهذه الظروف مليئة بالتعقيدات الناشئة عن التمايزات العرقية والجنوسية والإثنية المتداخلة عن قرب بالهويات الطبقية، والمعروف أن الطبقات الأدنى عالية العنصرية، وأن «نسونة» الفقر ملمح ثابت من ملامح الليبرالية الجدية. ما يثير الاهتمام أن الهجوم المحافظ الجديد على النساء والحقوق التناسلية بلغ ذروته في أواخر السبعينيات، حين برزت الليبرالية الجديدة لأول مرة على السطح. ويعتبر هذا الهجوم مكونا مفتاحيا للفكر المحافظ الجديد ومفهومه عن النظام الأخلاقي الصحيح والقائم على فكرة خاصة ومحددة جدا للأسرة.

يظهر التحليل أيضا كيف ولماذا تتشعب الحركات الجماهيرية الراهنة. هناك من جهة حركات تتمحور حول ما أسميه «إعادة الإنتاج الموسع»، حيث يشكل استغلال أجر العمل والظروف المحددة للأجر الاجتماعي القضايا المركزية. من الجهة المقابلة هناك الحركات المناوئة للتراكم بسلب الملكية، وتتضمن مقاومة الأشكال الكلاسيكية للتراكم

البدائي (مثل إزاحة جماهير الفلاحين عن أراضيهم)؛ وتراجع الدولة الموجع عن كل التزاماتها الاجتماعية (باستثناء المراقبة والتجسس على مواطنيها والقيام بأعمال الشرطة وحفظ الأمن)؛ والممارسات التدميرية للثقافات والتواريخ والبيئات؛ والمصادرات عن طريق التضخم والانكماش الاقتصاديين، المتشكلين بتحالف الدولة مع الأشكال المعاصرة للرأسمال المالي. إن إيجاد الرابط العضوي بين هذه الحركات المختلفة مهمة نظرية وعملياتية ملحة، لكن تحليلنا أظهر أيضا أن تحقيق ذلك لا يمكن إلا من خلال تعقب ديناميات عملية التراكم بالاستلاب، التي تتميز بتطورات جغرافية حيوية ومعمقة وغير متساوقة. ويشجع عدم الانتظام هذا بشكل فاعل، كما رأينا في الفصل 4، على انتشار الليبرالية الجديدة عبر التنافس بين الدول. لذلك يبقى جزء مهم من عملية إحياء السياسات الطبقية، تحويل هذه التطورات الجغرافية المتفاوتة إلى مصدر قوة، لا مصدر ضعف أو تبعة أو عامل إعاقة، إذ يجب التصدي بحزم لسياسات فرق تسد التي تتبعها نخب الطبقات الحاكمة، بإقامة سياسات تحالف يسارية تتعاطف مع استعادة القوى المحلية عافيتها وتقرير مصيرها.

كذلك يشير التحليل إلى تناقضات يمكن استغلالها في الأجندتين الليبرالية الجديدة والمحافظة الجديدة. فالفجوة المتوسعة باطراد بين الكلام المنمق (عن الفائدة للجميع) والتحقق على أرض الواقع (الفائدة لمصلحة طبقة حاكمة صغيرة)، أصبحت الآن واضحة تماما للجميع، وفكرة أن السوق يعني التنافس والإنصاف تنقضها حقيقة الاحتكارية الفائقة والمركزية، وتدويل الشركات وعولمة السلطة المالية؛ والزيادة المروعة في التفاوت الطبقي والإقليمي داخل الدول (كما في الصين وروسيا

والهند وجنوب أفريقيا) ، وعلى الصعيد العالمي بين الدول، تطرح مشكلات سياسية خطيرة لا يمكن كنسها تحت البساط باعتبارها سياسات «انتقالية» أو محطة على الطريق إلى العالم الكامل المكمل لليبرالية الجديدة. كلما ازداد إدراكنا لهذه الليبرالية الجديدة كخطاب طوباوي فاشل، يخفي وراءه مشروعا ناجحا لاستعادة سلطة الطبقة الحاكمة، كلما توسعت الأسس لانبعاث الحركات الجماهيرية المجاهرة بمطالب سياسية عادلة، والساعية إلى تحقيق العدالة الاقتصادية، والتجارة المنصفة، وقدر أكبر من الأمن الاقتصادي،

يرى التحليل أيضا أن ظهور خطاب الحقوق، من النوع الذي تناولناه في الفصل السابق، يقدم فرصا ويخلق مشكلات في آن معا. من جهة، يمكن الاستفادة حتى من مناشدة مفاهيم الحقوق الليبرالية التقليدية في تشكيل «سيف مقاومة» بالغ القوة، يستخدم في نقد الاستبدادية الليبرالية الجديدة، خصوصا من حيث طريقة تسخير «الحرب على الإرهاب» في كل مكان (من الولايات المتحدة إلى الصين إلى الشيشان) ذريعة لإضعاف الحريات المدنية والسياسية. كذلك تشكل الدعوة للاعتراف بحق العراقيين في تقرير مصيرهم وسيادتهم سلاحا قويا بوجه المشاريع الأميركية الإمبريالية في تلك المنطقة. كما يمكن تعريف وتعيين حقوق بديلة أخرى. إن نقد التراكم الرأسمالي الذي لا نهاية له، باعتباره العملية المهيمنة على تشكيل حياتنا، يستتبع نقدا لتلك الحقوق المحددة التي تقوم عليها الليبرالية الجديدة ـ حق الملكية الفردية الخاصة ومعدل الربح ـ والعكس بالعكس. وقد طالبت في مكان آخر بضرورة تبني رزمة مختلفة تماما من الحقوق، بما فيها حق الحصول على فرص الحياة، وحق الاجتماع

السياسي وإقامة نظام «صالح» للحكم والإدارة، وحق السيطرة على الإنتاج من قبل المنتجين المباشرين، والحق بحرمة وسلامة الجسد البشري، وحق الاختلاف، وحق الانتقاد دون خوف من الثأر والانتقام، والحق ببيئة حياة صحية ولائقة، وحق السيطرة الجماعية على الموارد والأملاك العامة، وحق التمتع بإنتاج الفضاء، علاوة على كل الحقوق المتأصلة في مكانتنا ككائنات بشرية[22]. غير أن اقتراح حقوق مختلفة كهذه، ومغايرة للحقوق التي تعتبرها الليبرالية الجديدة مقدسة، يحمل معه، من الجهة المقابلة، واجب تعيين العملية الاجتماعية البديلة التي يمكن أن تتأصل فيها مثل هذه الحقوق.

يمكن تقديم حجج مماثلة ضد الزعم المحافظ الجديد بامتلاك قيم أخلاقية سامية تكمن وراء سلطته وشرعيته. تاريخيا، لا تعتبر أفكار المجتمع الأخلاقي والاقتصاد الأخلاقي غريبة على الحركات التقدمية، فالعديد منها ـ مثل أتباع حركة زاباتيستا الذين يناضلون الآن ضد التراكم بالاستلاب- تعبر بفاعلية عن الرغبة بعلاقات اجتماعية بديلة من حيث الاقتصاد الأخلاقي. ولكن لا يجب ترك المجال الأخلاقي ذاته ليحدده كلية يمين ديني/ رجعي، تجيشه وسائل الإعلام المهيمنة، وتصوغه عملية سياسية تسيطر عليها سلطة المال المنظم. لا بد من التصدي لاستعادة سلطة الطبقة الحاكمة، المستترة تحت خليط مشوش من الحجج الأخلاقية، ولا يمكن نبذ ما يسمى «بالحروب الثقافية» على اعتبارها إلهاء (كما يجادل بعض أتباع اليسار التقليدي) عن السياسات الطبقية، على الرغم أن بعضها كان خاطئا ومضللا إلى حد بعيد. في الحقيقة، يبقى ظهور الخطاب الأخلاقي بين المحافظين الجدد شاهدا ليس فقط على

الخوف من التحلل الاجتماعي في ظل فردانية الليبرالية الجديدة، بل أيضا على مشاعر الاشمئزاز العريضة والمتصاعدة للتو جراء التغريب، والعزل، والإقصاء، والتهميش، والتدهور البيئي، الذي أنتجته وتنتجه الممارسات الليبرالية الجديدة. وكل هذا الاشمئزاز الشعوري والمعنوي تجاه أخلاقيات السوق المحصن يتحول إلى أشكال مقاومة ثقافية ومن ثم سياسية، وهو مظهر من مظاهر حياتنا المعاصرة، ولا بد من قراءته وتوظيفه بدقة، بدلا من تركه جانبا وتجاهله. إن الرابطة العضوية بين مثل تلك النضالات الثقافية، والنضال السياسي الهادف إلى التصدي لتعزيز سلطة الطبقة العليا الطاغية، يتطلب تقصيا نظريا وعمليا في آن معا.

مع ذلك، ينبغي أن يكون محرق النضال السياسي الأساس بالتأكيد طبيعة الليبرالية الجديدة المعادية بعمق للديمقراطية، تدعمها في ذلك الطبيعة الاستبدادية للمحافظين الجدد. إن العجز الديمقراطي في دول «ديمقراطية بالاسم»، مثل الولايات المتحدة، بلغ للتو حدودا هائلة.[23] فالتمثيل السياسي مشبوه ومشوه بسلطة المال، ناهيك بسهولة الاحتيال على النظام الانتخابي وإفساده. كذلك تبقى الترتيبات المؤسساتية الأساس متحيزة إلى حد خطير، حيث يتمتع أعضاء مجلس الشيوخ من ست وعشرين ولاية، تشكل أقل من 20% من السكان، بأكثر من نصف الأصوات المحددة لأجندة الكونغرس التشريعية. وتعتبر عمليات الغش الفاضحة في تقسيم دوائر الكونغرس الانتخابية، لمصلحة كل من يمتلك النفوذ والسلطة، دستورية تماما من قبل نظام قضائي محشور بأعضاء معينين سياسيا، وذوي قناعات ليبرالية جديدة. كما تبقى مؤسسات هائلة النفوذ والتأثير، كبنك الاحتياطي الفدرالي، خارج أي شكل من أشكال الرقابة

الديمقراطية. الوضع أشد سوءا على الصعيد العالمي، حيث لا تتوفر أية محاسبة أو مسؤولية، ناهيك بأي تأثير ديمقراطي، على مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي. وتستطيع المنظمات غير الحكومية، بغض النظر عن نواياها الطيبة، العمل أيضا دون أية معطيات أو أطر إشراف ومراقبة ديمقراطية. هذا لا يعني أن ليس ثمة شيء غير إشكالي في المؤسسات الديمقراطية ذاتها، فالمخاوف النظرية التي تبديها الليبرالية الجديدة حول التأثير الكبير لفئات المصالح الخاصة على العمليات والمؤسسات التشريعية، تتجسد بكل وضوح في جماعات الضغط العاملة في خدمة مصالح الشركات الكبرى، وفي سياسات الباب الدوار بين الدولة وتلك الشركات، التي تضمن أن يأتمر الكونغرس الأميركي (بالإضافة إلى السلطات التشريعية في الولايات المتحدة) بأوامر المصالح المالية والمصالح المالية وحدها.

إن استعادة المطالب بحكم ديمقراطي، وبالعدالة والمساواة الاقتصادية والسياسية والثقافية، لا تعني العودة إلى عصر ذهبي غابر، فالمعاني في كل حالة يجب إعادة اختراعها للتعامل مع الظروف والاحتمالات المعاصرة. ليس للديمقراطية في أثينا القديمة كثير علاقة بالمعاني التي يجب أن نضفيها على الديمقراطية اليوم، في ظروف مختلفة باختلاف الظروف في ساو باولو وجوهانسبرغ وشانغهاي ومانيلا وسان فرانسيسكو وليدز وستوكهولم ولاغوس. لكن الحقيقة المذهلة هنا أن ثمة فئات وحركات اجتماعية لا تحصى، تحتشد اليوم في حالة حراك دائم، سعيا وراء إصلاحات تعبر عن صيغة ما من صيغ القيم الديمقراطية، في أنحاء العالم كافة ـ من الصين والبرازيل والأرجنتين وتايوان وكوريا، إلى جنوب أفريقيا وإيران

والهند ومصر، وبين الأمم المكافحة في أوربا الشرقية، بالإضافة إلى المناطق المركزية الواقعة في قلب الرأسمالية العالمية.

لقد أسقط قادة أميركا على العالم، بتأييد عام ودعم محلي معتبرين، فكرة أن قيم الحرية الليبرالية الأميركية الجديدة قيم كونية وسامية، وأن تلك القيم تستحق الموت في سبيلها. لكن العالم في وضع يسمح له برفض تلك البادرة الإمبريالية، وعكس مجموعة قيم مغايرة كليا إلى قلب عالم الرأسمالية الليبرالية الجديدة: قيم ديمقراطية مفتوحة، تكرس ذاتها لتحقيق المساواة الاجتماعية، مشفوعة بالعدالة الاقتصادية والسياسية والثقافية. إن آراء روزفلت تشكل نقطة بداية مفيدة، إذ لا بد من إقامة تحالف داخل الولايات المتحدة، لاستعادة السيطرة الشعبية على جهاز الدولة، وبالتالي تعميق الممارسات والقيم الديمقراطية والارتقاء بها، بدل إفراغها من مضامينها في ظل الطاغوت الحالي لقوى السوق.

ثمة أفق للحرية أنبل بكثير مما تبشر به الليبرالية الجديدة؛ وثمة نظام للحكم والإدارة أجدر وأجدى بكثير مما يتيحه المحافظون الجدد، ولا بد من كسب الأول وبناء الثاني.

الهوامش

المقدمة

1- إس. جورج، «موجز تاريخ الليبرالية الجديدة: عشرون سنة من اقتصاد النخبة والفرص المتبدية لإحداث تغيير بنيوي»، في كتاب دبليو. بيللو وإن. بولارد وك. مالوترا (محققون)، التمويل العالمي: التفكير الجديد حول تنظيم أسواق رأس المال؛

S. George, «A Short History of Neoliberalism: Twenty Years of Elite Economics and Emerging Opportunities for Structural Change,» W. Bello, N. Bullard, and K. Malhotra, eds., Global Finance: New Thinking on Regulating Capital Markets, London: Zed Books, 2000, pp. 27-35.

ج. دومينيل ود. ليفي، بعث رأس المال: جذور الثورة الليبرالية الجديدة؛

G. Dumenil and D Levy, Capital Resurgence: Roots of the Neoliberal Revolution, trans. D. Jeffers, Cambridge, Mass: Harvard UP, 2004.

ج. بيك، «الجغرافيا والسياسة العامة: إنشاءات الليبرالية الجديدة»، مجلة التقدم في الجغرافيا البشرية؛

J. Pe ck, «Geography and Public Policy: Constructions of Neoliberalism» Progress in Human Geography 28/3/ 2004, pp. 392-405.

ج. بيك وإي. تيكل، «لبرنة الفضاء الجديدة»، مجلة أنتيبود؛

J. Peck and A. Tickell, «Neoliberalizing Space,» Antipode 34/3/2002, pp. 380-404.

ب. ترينور، «الليبرالية الجديدة: أصولها ونظريتها وتعريفها»، متوافرة على الموقع الإلكتروني:

P. Treanoor, «Neoliberalism: Origins, Theory, Definition,» http://web.inter.net/users/Paul. Treanor/neoliberalism. html

2- ترينور، «الليبرالية الجديدة»، المصدر السابق.

P. Treanor, «Neoliberalism: Origins, Theory, Definition» Ibid.

3- د.هارفي، حالة مابعد الحداثة؛

D. Harvey, The Condition of Postmodernity, Oxford: Basil Blackwell, 1989.

ج. ف. ليوتار، الحالة مابعد الحداثية؛

J. F. Lyotard, The Postmodern Condition, Manchester: Manchester UP, 1984, p. 66..

الفصل الأول

1- ج. دبليو، بوش، «الرئيس يخاطب الأمة..»، متوافر على الموقع الإلكتروني:

W. Bush,«President Addresses the Nation in Prime Time,» 13 Apr. 2004, http://www.whitehouse.gov./news/releases/2004/o420040413-20.html

2- ماثيو آرنولد، اقتباس وارد في كتاب ريموند وليامز الثقافة والمجتمع: 1780 -1850

Mathew Arnold, cited in R. Williams, Culture and Society: 1780 - 1850, London: Chatto & Windus, 1958, p. 118.

3-أ. جوهاس،«طموحات بإمبراطورية: خطة إدارة بوش الاقتصادية للعراق (وما بعدها)»، مجلة ليفت تيرن

A. Juhasz, «Ambitions of Empire: The Bush Administration Economic Plan for Iraq (and Beyond), «Left Turn Magazine 12 (Feb./Mar. 2004), 27-32.

4- ن. كلاين، «بالطبع البيت الأبيض يخشى إجراء انتخابات حرة في العراق»، صحيفة الغارديان

N. Klein, «Of Course the White House Fears Free Elections in Iraq» Guardian, 24 Jan. 2004, p. 18.

5- ت. كرامبتون، «مسؤول عراقي يطالب بتوخي الحذر في فرض آليات السوق المفتوح» صحيفة نيويورك تايمس

T. Crampton, «Iraqi Official Urges Caution on Imposing Free Market,» New York Times, 14 Oct. 2003, C5.

6- جوهاس، «طموحات بإمبراطورية»

Juhasz, «Ambitions of Empire,» cit, 29.

7- ج. دبليو. بوش، «تأمين انتصار الحرية»، صحيفة نيويورك تايمس

G. W. Bush,«Securing Freedom's Triumph,» New York Times, 11 Sept. 2002, A33;

إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، متوافرة على الموقع الإلكتروني:

The National Security Strategy of the United States of America can be found on the website: www.whitehouse.gov./nsc/nss

8- م. فوركيد ـ غورينشاس وإس. باب، «بعث العقيدة الليبرالية: مسارات الليبرالية الجديدة في أربع دول»، المجلة الأميركية لعلم الاجتماع.

M. Fourcade - Gourinchas and S. Babb, «The Rebirth of the Liberal Creed: Paths to Neoliberalism in Four Countries,» American Journal of Sociology 108, 2002, 542 - 9;

ج. فالديز، اقتصاديو بينوشيه: مدرسة شيكاغو في تشيلي

J. Valdes, Pinoche's Economists: The Chicago School in Chile, New York: Cambridge UP, 1955;

ر. لودرز، «نجاح وفشل عمليات تعرية المشاريع التي تملكها الدولة في بلد نام: حالة تشيلي»، مجلة عالم الأعمال

R. Luddres, «The Success and Failure of the State -Owned Enterprise Divestitures in a Developing Country: The Case of Chile» Journal of World Business 1993, 98 - 121.

9- ر. داهل و سي. ليند بلوم، السياسة والاقتصاد والرعاية الاجتماعية: تحويل التخطيط والأنظمة السياسية الاقتصادية إلى عمليات اجتماعية أساسية

R. Dahl and C. Lindblom, Politics, Economy and Welfare: Planning and Politics - Economic Systems into Basic Social Processes, New York: Harper, 1953.

10- إس. كراسنر (محرر)، الأنظمة الدولية

S. Krasner (ed), International Regimes, Ithaca, NY: Cornell UP, 1983;

م. بليث، تحولات عظيمة: الأفكار الاقتصادية والتغير المؤسساتي في القرن العشرين

M. Blyth, Great Transformations: Economic Ideas and Institutional Change in the Twentieth Century, Cambridge, Cambridge UP, 2002.

11- ب. آرمسترونغ و إي. غلين وج. هاريسون، الرأسمالية منذ الحرب العالمية الثانية: صناعة وتدمير الازدهار الطويل

P. Armstrong, A. Glynn, and J. Harrison, Capitalism Since World War II: The Making and Breaking of the Long Boom, Oxford: Basil Blackwell, 1991.

12- ج. إيلي، صناعة وتدمير الديمقراطية: تاريخ اليسار في أوربا، 1850 - 2000

G. Eley, Forging Democracy: The History of the Left in Europe 1850 - 2000, Oxford: Oxford UP, 2000.

13- ج. دومينيل ود. ليفي «ديناميات ليبرالية جديدة: نحو طور جديد؟» في كتاب ك. فان دير بيجل ول. أسيسي ود. ديفان (محققون)، التنظيم العولمي: إدارة الأزمات بعد التحول الإمبريالي؛

G. Dumenil and D. Levy, «Neoliberal Dynamics: Towards A New Phase?», K. van der Pijl, L. Assassi, and D. Wigan (eds.), Global Regulation: Making Crises after the Imperial Turn, New York: Palgrave Macmillan, 2004, pp. 41 - 63.

انظر أيضا «مهمة خاصة حول التفاوت الاجتماعي والديمقراطية الأميركية»، في كتاب الديمقراطية الأميركية في عصر التفاوت المتصاعد (جمعية العلوم السياسية الأميركية 2004)؛

See also Task Force on Inequality and American Democracy, American Democracy in an Age of Rising Inequality (American Political Science Association, 2004)

ث. بيكيتي وإي. سايز، «تفاوت الدخل في الولايات المتحدة 1613 -1998»، دورية علم الاقتصاد الفصلية

T. Picketty and E. Saez, «Income Inequality in the United States, 1913 - 1998» Quarterly Journal of Economics 118, 2003, 1-39.

14- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية، 1999

United Nations Development Program, Human Development Report (New York: Oxford UP, 1999), 3.

15- انظر الموقع الإلكتروني:

http://www.montpelerin.org/aboutmps.html.

16- يمكن الاطلاع على مراجعة حكيمة للموضوع في كتاب إتش. دجي تشانغ، العولمة والتنمية الاقتصادية ودور الدولة

H. –J. Chang, Globalization, Economic Development and the Rule of the State, London: Zed Books, 2003.

لكن، كما يشير بيك في مقالة «الجغرافياوالسياسة العامة»، استوعبت الليبرالية الجديدة في أطرها أحيانا كثيرة عناصر أخرى، ولذلك يصعب تصورها كنظرية «صرف».

17- قصة السبيل الذي اتخذته تاتشر إلى الليبرالية الجديدة موجز في كتاب د. يرغن ودجي. ستانيسلاو، المرتفعات المشرفة: المعركة بين الحكومة وساحة السوق الاقتصادي في العالم الحديث

D. Yergin and J. Stanislaw, The Commanding Heights: The Battle Between Government and the Market Place in the Modern World, New York: Simon & Schuster, 1999.

18- ل. بانيتش وس. غيندن، «التمويل والإمبراطورية الأميركية»، في كتاب إعادة شحن الإمبراطورية: السجل الاشتراكي 2005

L. Panitch and S. Gindin, «Finance and American Empire» The Empire Reloaded: Socialist Register 2005, London: Merlin Press, 2005, 46-81.

19- د. هنوود، بعد الاقتصاد الجديد

D. Henwood, After the New Economy, New York: New Press, 2003, p. 208.

20- د. ألفاريز، «بريطانيا تقول: إن الولايات المتحدة خططت للاستيلاء على النفط في أزمة عام 1973»، صحيفة نيويورك تايمس

D. Alvarez, «Britain Says U. S. Planned to Seize Oil in ‘73 Crisis» New York Times, 4Jan, 2004, A 6.

حول الاتفاق لتدوير دولارات النفط عبر أسواق الولايات المتحدة، انظر ب. غوان، المقامرة العولمية: محاولة واشنطن الفاوستية للسيطرة العالمية

G. Gowan, The Global Gamble: Washington's Faustian Bid for World Dominance, London: Verso, 1999, p. 20.

21- د. هارفي، الإمبريالية الجديدة؛

D, Harvey, The New Imperialism, Oxford: Oxford UP, 2003;

ن. سميث، الإمبراطورية الأميركية: جغرافي روزفلت والمدخل إلى العولمة؛

N. Smith, American Empire, Roosevelt's Geographer and the Prelude to Globalization, Berkeley: University of California Press, 2003

ن. سميث، نهاية لعبة العولمة؛

N. Smith, The Endgame of Globalization, New York: Routledge, 2005.

22- بانيتش وغيندن، :»التمويل والإمبراطورية الأميركية«، مصدر سبق ذكره.

23- يغطي كتاب غوان أعلاه، المقامرة العولمية، بشكل موسع العديد من أزمات الدين في الثمانينيات.

24- ج. ستيغليتز، العولمة والساخطون عليها

G. Stiglitz, Globalization and Its Discontents, New York: Norton, 2002.

25- ج. دومنييل ود. ليفي«اقتصاديات الإمبراطورية الأميركية في قائمة القرن الحادي والعشرين في مجلة الاقتصاد السياسي العالمي

G. Dumenil and D. Levy, «The Economics of U. S. Imperialism at the Turn of the 21st Century» Review of International Political Economy 11/4/2004, 657-76.

26- يقدم ا. شوا أمثلة عديدة في كتابه العالم يحترق: كيف يتسبب تصدير ديمقراطية السوق الحر بتوليد الكراهية الإثنية وعدم الاستقرار العالمي

A. Chau, World on Fire: How Exporting Free Market Democracy Breeds Ethnic Hatred and Global Instability, New York: Doubleday, 2003.

27- يرد في كتاب هارفي، حالة ما بعد الحداثة، مصدر سبق ذكره، ص 158.

28- ر. مارتن، تمويلية الحياة اليومية

R. Martin, The Financialization of Daily Life, Philadelphia: Temple UP, 2002.

29- هذا تعريف حصري يفضل دومينيل وليفي، مثلا، استخدامه في أعمالهما.

30- شو، العالم يحترق، مصدر سبق ذكره.

31- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 1996،
وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 1996، 3.

UN Development Program, Human Development Report 1996 (New York: Oxford UP, 1996), 2, and UN Human Development Report 1999, 3.

32- يقيم كتاب دبليو. روبنسون، نظرية في رأسمالية العولمة: الإنتاج والطبقة والدولة في عالم انتقالي، حجة ممتازة على هذا الرأي

W. Robinson, A Theory of Global Capitalism: Production, Class, and The State in a Transitional World, Baltimore: Johns Hopkins UP, 2004.

33- ك. بولاني، التحول الكبير

K. Polani, The Great Transformations, Boston: Beacon Press, 1954 edn.

34- المصدر السابق، ص 258-256.

35- المصدر السابق.

36- المصدر السابق.

37- بوش، تأمين انتصار الحرية، مصدر سبق ذكره؛ انظر أيضا فريد زكريا، مستقبل الحرية: الديمقراطية غير الليبرالية في الداخل والخراج

F. Zakaria, The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad, New York: Norton, 2003.

الفصل الثاني

بناء القبول

1- غرامتشي، مختارات من دفاتر السجن

A. Gramsci, Selection from Prison Notebooks, trans. Q. Hoare and G. Nowell Smith, London: Lawrence & Wishart, 1971, 321-43.

2- دجي. رابلي، العولمة والتفاوت

J. Rapley, Globalization and Inequality: Neoliberalism's Downward Spiral, Boulder, Col: Lynne Reiner, 2004, 55.

3- غرامتشي مختارات من دفاتر السجن، مصدر ورد ذكره، ص 149.

4- دجي. كورت، التكسب من التشاركية: كيف تسرق الشركات والسلطة العامة حريتك الشخصية

J. Court, Corporateering: How Corporate Power Steals Your Personal Freedom, New York: J. P. Tarcher/Putnam, 2003, 33-8.

5- بليث، التحولات الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص 155. المعلومات الواردة في الفقرة السابقة مستقاة في الفصلين 5 و6 من رواية بليث، مدعومة بما يقوله ت. ايسدال في كتابه سياسات التفاوت الجديدة

T. Esdall, The New Politics of Inequality, \New York: Norton, 1985, Chs. 2 and 3.

6- كورت، التشاركية، مصدر سبق ذكره، ص 34.

7- دبليو. تاب، التخلف الطويل عن إيفاء الدين: نيويورك والأزمة المالية في المدينة؛

W. Tabb, The Long Default: New York City and the Urban Fiscal Crisis, New York: Monthly Review Press, 1982

دجي. فريمان، نيويورك الطبقات العاملة: الحياة والعمل منذ الحرب العالمية الثانية

J. Freeman, Working Class New York: Life and Labour Since World War II, New York: New ress, 2001.

8- ر. زيفين، «أزمة مدينة نيويورك: الفصل الأول في عصر الرجعية الحديث»، في كتاب ر. الكالاي ود. ميرميلستاين (محققان)، الأزمة المالية في المدن الأميركية: مقالات عن الاقتصاد السياسي في المدن الأميركية، مع إشارة خاصة إلى مدينة نيويورك

R. Alcalay and D. Mermelstein (eds.), The Fiscal Crisis of American Cities: Essays on the Political Economy of Urban America with special reference to New York, New York: Vintage Books, 1977, 11-29.

9- تاب، التخلف الطويل عن إيفاء الدين، مصدر سبق ذكره، ص 28. بالنسبة إلى والتر ريستون، انظر ت. فرانك، سوق واحد بنظر الله، الرأسمالية المتطرفة وشعبوية السوق ونهاية الديمقراطية الاقتصادية

T. Frank, One Market Under God: Extreme Capitalism, Market Populism and the End of Economic Democracy, New York: Doubleday, 200, pp. 53-6.

10- فريمان، نيويورك الطبقات العاملة، مصدر سبق ذكره.

11- ر. كوولهاس، نيويورك الهاذية؛

R. Koolhas, Delirious New York, New York: Monacelli Press, 1994

م. غرينبرغ، «حدود الوصمة: مركز التجارة العالمي، الأزمة المالية وتسويق الانتعاش الاقتصادي»، في المجلة العالمية للأبحاث المدينية والإقليمية

M. Greenberg, «The Limits of Branding: The World Trade Centre, Fiscal Crisis and the Marketing of Recovery» International Journal of Urban and Regional Research 26, 2003, 386-416.

12- تاب، التخلف الطويل عن إيفاء الدين، مصدر سبق ذكره؛ عن «البيع» اللاحق لمدينة نيويورك، انظر غريينبيرغ «حدود الوصمة»، مصدر سبق ذكره؛ وعن مشاريع الأعمال المدينية عموما، انظر د. هارفي، «من الإداراتية إلى المقاولة والمشاريع التجارية: تحولات الحكم ولأدارة المدينية في الرأسمالية المتأخرة»، في كتاب فضاءات رأس المال

D. Harvey, «From Managerialism to Entrepreneurialism: The Transformation of Urban Governance in Late Capitalism,» in id., Spaces of Capital, Edinburgh University Press, 2001, Ch. 16.

13- تاب، التخلف الطويل عن إيفاء الدين، مصدر سبق ذكره، ص 15.

14- إيسدال، سياسات التفاوت الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص 128.

15- يورد كورت في كتاب التشاركية، ص 29- 31. كل القرارات القضائية ذات الصلة في السبعينيات.

16- توصيفات إيسدال الواردة في سياسات التفاوت الجديدة، متبوعة بما يورده بليث في التحولات الكبيرة تشكل حجة دامغة.

17- إيسدال، سياسات التفاوت الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص 235.

18- ت. فرانك، ما خطب كانساس: كيف استمال المحافظون قلوب أميركا

T. Frank, What's the Matter with Kansas: How the Conservatives Won the Hearts of America, New York: Metropolitan Books, 2004.

19- د.كيركباتريك، «نادي أقوى الأقوياء يجتمع بأقصى درجات السرية»، صحيفة نيويورك تايمس

D. Kirkpatrick,«Club of the Most Powerful Gathers in Strictest Privacy,» New York Times 28 Aug. 2004, A10.

20- انظر ستيغليتز، التسعينيات الصاخبة، مصدر سبق ذكره.

21- يرغن وستانسلاو، المرتفعات الإستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 337؛ ستيغليتز التسعينيات الصاخبة، مصدر سبق ذكره، ص 108.

22- إيسدال، سياسات التفاوت الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص 217.

23- هنا أيضا يعتمد التوصيف إلى حد كبير على كتاب بليث، التحولات الكبيرة، مصدر سبق ذكره، وكتاب ايسدال سياسات التفاوت الجديدة، مصدر سبق ذكره.

24- م. إينجل، الحقيقة حول شركات الأدوية: كيف تخدعنا وما العمل تجاه ذلك

M. Angell, The Truth about the Drug Companies: How they Deceive Us and What to Do about it, New York: Random House, 2004.

25- بليث، التحولات الكبيرة، مصدر سبق ذكره؛ انظر أيضا كتاب فرانك، سوق واحد بنظر الله، خصوصا حول دور غيلدر.

26- إيسدال، سياسات التفاوت الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص127.

27- إس. هال، طريق صعب إلى التجديد: التاتشرية وأزمة اليسار

S. Hall, Hard Road to Renewal: Thatcherism and the Crisis of the Left, New York: Norton, 1988.

28-يرغن وستانيسلاو، المرتفعات الإستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص92.

29- ت. بن، مذكرات بن 1940 - 1990

T. Benn, The Benn Diaries, 1940-1990, ed., R. Winstone, London: Arrow, 1996.

30- برغن وستانيسلاو، المرتفعات الإستراتيجية، ص ذ04.

31- ر. بروكس، «رجل ماغي: كنا على خطأ»، صحيفة الأوبزيرفر؛

R. Brooks, «Maggie's Man: We Were Wrong» The Observer 12 June 1992, 15;

ب. هال، حكم الاقتصاد: سياسات تدخل الدولة في بريطانيا وفرنسا؛

P. Hall, Governing the Economy: The Politics of State Intervention in Britain and France, Oxford: Oxford UP, 1986;

انظر أيضا فوركيد ـ غورينشاس وباب «بعث العقيدة الليبرالية»، مصدر سبق ذكره.

32- ت. هاتير ود. هارفي (محققان)، المعمل في المدينة

T. Hayter and D. Harvey, The Factory in the City, Brighton: Mansell, 1995.

33- ج. رييس ودجي. لامبرت، مدن في أزمة: الاقتصاد السياسي للتطور المديني في بريطانيا ما بعد الحرب؛

G. Rees and J. Lambert, Cities in Crisis: The Political Economy of Urban Development in Post-War Britain, London: Edward Arnold, 1985;

م. هارلو وسي. بيكفانس ودجي. يوري (محققون)، المكان وخطة العمل والسياسة: هل الإدارات المحلية مهمة؟؛

M. Harloe, C. Pickvance, and J. Urry, eds., Place, Policy and Politics: Do Localities Matter?, London: Unwin Hyman, 1990P

م. بودي وسي. فدج (محققان)، الاشتراكية المحلية؟ مجالس حزب العمال وبدائل اليسار الجديد

M.Boddy and C. Fudge, eds., Local Socialism? Labour Councils and New Left Alternatives, London: Macmillan, 1984.

34- يقدم ب. هول في كتابه حكم الاقتصاد توثيقا جيدا لفشل تاتشر في الوصول إلى العديد من أهداف سياستها الاقتصادية الكبرى.

الفصل الثالث

الدولةالليبرالية الجديدة

1-تشانغ، العولمة، مصدر سبق ذكره؛ ب. جيسوب،«الليبرالية والليبرالية الجديدة والإدارة المدينية: منظور نظري للدولة»، في دورية إنتيبود؛

B. Jessop,«Liberalism, Neoliberalism, and Urban Governance: A State-Theoretical Perspective,» Antipode 34/3, 2002, 452-72;

ن. بولانتزاس، اشتراكية سلطة الدولة؛

N. Poulantzas, State Power Socialism, trans., P. Camiller, London: Verso, 1978;

س. كلارك (محقق) حوار الدولة؛

S. Clark, ed., The State Debate, London: Macmi-llan, 1991; S. Haggard and R. Kaufman, eds,

س. هاغارد و ب. كوفمان (محققان) سياسات التكيف الاقتصادي: القيود الدولية وصراعات توزيع الثروة والأدلة؛

WS. Haggard and R. Kaufman, eds., The Politics of Economic Adjustment: International Constraints, Distributive Conflicts and the State, Princeton: Princeton UP, 1992:

م. نوزيك، الفوضى والدولة والطوباوية

M. Nozick, Anarchy, State and Utopia, New York: Basic Books, 1977.

2- ستيغليتز، التسعينيات الصاخبة، الكتاب الذي حاز مؤلفه جائزة نوبل في الاقتصاد عن دراساته حول تأثر أنماط السلوك والنواتج في السوق الاقتصادي بعدم تناظر المعلومات.

3-انظر هارفي، حالة ما بعد الحداثة، مصدر سبق ذكره؛ وحدود رأس المال

See Harvey, The Limits of Capital, Oxford: Oxford UP, 1982.

4-ب. إيفنز، الحكم الذاتي المترسخ: الدول والتحول الصناعي؛

P. Evans, Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation, Princeton: Princeton Up, 1995:

ر. ويد، حكم السوق؛

R. Wade, Governing the Market, Princeton, Princeton Up, 1992;

م. وودكمنغز (محقق)، الدولة الإنمائية

M. Woodcommings, ed., The Developmental Sate, Ithaca, NY: Cornell UP, 1999.

5- دجي. هندرسن،«أزمات متفاوتة: الأسس المؤسساتية للاضطراب في شرق آسيا»، في مجلة الاقتصاد والمجتمع

J. Henderson,«Uneven Crises: Institutional Foundation of East Asian Turmoil,» Economy and Society 28/3, 1999, 327-68.

6- ستيغليتز التسعينيات الصاخبة، مصدر سبق ذكره، ص 227؛ ب. هول، حكم الاقتصاد، سبق ذكره، فوركيد ـ غورينتشاس وباب، «بعث العقيدة الليبرالية»، مصدر سبق ذكره.

7- إي. فازكويز، «خطة بريدي وحلول السوق لأزمة الدين»، في مجلة كاتو

I. Vasquez, «The Brady Plan and Market ـ Based Solutions to Debt Crises» The Cato Journal 16/2 (online).

8-م. بيوري وس. سيبل، الانقسام الصناعي الثاني: إمكانات الرفاهية والازدهار

M. Piore and C. Sable, The Second Industrial Divide: Possibilities for Prosperity, New York: Basic Books, 1986.

9- انظر هارفي، حالة ما بعد الحداثة، مصدر سبق ذكره.

10- ت. نافارو (محقق)، الاقتصاد السياسي للتفاوتات الاجتماعية: النتائج المترتبة بالنسبة للصحة ومستوى المعيشة

T. Navarro, ed., The Political Economy of Social Inequality: Consequences for Health and the Quality of Life, Amityville, NY: Baywood, 2002.

11- ب. مكارني ور. سترين، الحكم والإدارة على أرض الواقع: الابتكارات والانقطاعات في مدن العالم النامي؛

P. McCarney and R Stern, Governance on the Ground: Innovations and Discontinuities in the Cities of the Developing World, Princeton: Woodrow Wilson Center Press, 2003;

ا. ديكست، غياب القانون والاقتصاد: صيغ الحكم والإدارة والبديلة

A. Dixit, Lawlessness and Economics: Alternative Modes of Governance, Princeton: Princeton Up, 2004.

12- ر. ميليباند، الدولة في المجتمع الرأسمالي

R. Miliband, The State in Capitalist Society, New York: Basic Books, 1969.

13- ن. روزنبلوم و ر. بوست (محققان)، المجتمع المدني والحكومة؛

N. Rosenblum and R. Post, eds., Civil Society and Government, Princeton, Princeton UP, 2001;

س. تشيمبرز و دبليو. كيمليكا (محرران) مفاهيم بديلة للمجتمع المدني

S. Chambers and W. Kymlicka, eds., Alternative Conceptions of Civil Society, Princeton: Princeton UP, 2001.

14- ك. أوهماي، نهاية الدولة- الأمة: صعود الاقتصادات الإقليمية

K. Ohmae, The End of the Nation State: The Rise of the Regional Economies, New York: Touchstone Press, 1996.

15- كورت، التشاركية، مصدر سبق ذكره.

16- د. هيلي، ليأكلوا بروزاك: العلاقة غير الصحيحة بين مدة الكساد والصناعة الدوائية

D. Healy, Let Them Eat Prozac: The Unhealthy Relationship Between the Pharmaceutical Industry and Depression, New York: New York UP, 2004.

17- دبليو. بيللسون بولارد وك. مالهاورتا (محققون)، التمويل العولمي: التفكير الجديد حول تنظيم أسواق المضاربات، مصدر سبق ذكره.

18- ك. شواب وسي. سمادجا، مقتبس وارد في كتاب د. هارفي، فضاءات الأمل

K. Schwab and C. Smadja, cited in D. Harvey, Spaces of Hope, Edinburgh: Edinburgh UP, 200, p. 70.

19- إتش. وانغ، نظام الصين الجديد: المجتمع والسياسة والاقتصاد في حالة تحول

H. Wang, China's New Order: Society, Politics and Economy in Transition, Cambridge, Mass.: Harvard UP, 2003, p. 44.

20- دجي. مان، صعود الأقوياء: تاريخ حكومة حرب بوش؛

J. Mann, The Rise of the Vulcans: The History of Bush's War Cabinet, New York: Viking Books, 2004;

س. درورى، ليو شتراوس واليمين الأميركي

S. Drury, Leo Strauss and the American Right, New York: Palgrave Macmillan, 1999.

21- ر. هوفستادتر أسلوب البارانويا في السياسة الأميركية ومقالات أخرى

R. Hofstadter, The Paranoid Style in American Politics and Other Essays, Cambridge, Mass. : Harvard UP, 1996 edn.

22- هارفي، الإمبريالية الجديدة، مصدر سبق ذكره، الفصل 4.

23- تشانغ، العولمة، مصدر سبق ذكره.

24- م. كالدور، حروب قديمة وحديثة: العنف المنظم في عصر العولمة-

M. Caldor, New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era, Cambridge: Polity, 1999, p. 130.

25- فرانك، ما خطب كانساس، مصدر سبق ذكره.

26- لي كوان يو، من العالم الثالث إلى الأول: قصة سنغافورة 1965 ـ 2000

Lee Kuan Yew, From Third World to First: The Singapore Story, 1965 - 2000, New York: Harper Collins, 2000.

الفصل الرابع

تطورات جغرافية غير مستوية

1- بيك، «الجغرافيا والسياسة العامة»، مصدر سبق ذكره.

2- البنك العالمي، تقرير التنمية العالمي 2005: مناخ استثمار أفضل للجميع

World Bank, World Development Report 2005: A Better Investment Climate for Everyone, New York: Oxford UP, 2004.

3- غوان، المقامرة العولمية، مصدر سبق ذكره.

4- دومينيل وليفي، «اقتصاديات الإمبريالية الأميركية»، مصدر سبق ذكره.

5- ستيغليتز، التسعينات الصاخبة، مصدر سبق ذكره.

6- ر. برينر، الازدهار والفقاعة: الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي

R. Brenner, The Boom and the Bubble: The US in the World Economy, London: Verso, 2002.

7- س. كوردبريدج، الدَين والتنمية

S. Cordbridge, Debt and Development, Oxford: Blackwell, 1993.

8- ستيغليتز، العولمة والساخطون عليها، مصدر سبق ذكره، ص 57.

9- شوا، العالم يحترق، مصدر سبق ذكره.

10- هندرسن، أزمات متفاوتة، مصدر سبق ذكره؛ ستيغليتز، العولمة والساخطون عليها، مصدر سبق ذكره، ص 99. يتفق ستيغليتز مع هذا الرأي إذ يقول: «لقد كان تحرير رأس المال العامل الواحد الأكثر أهمية في التسبب بالأزمة».

11- ستيغليتز، العولمة والساخطون عليها، مصدر سبق ذكره.

12- المصدر السابق.

13- فاسكويز، «خطة بريدي»، مصدر سبق ذكره.

14- د. ماكلويد، تحجيم الدولة: الخصخصة وحدود الإصلاحات الليبرالية الجديدة في المكسيك

D. MacLeod, Downsizing the State: Privatization and the Limits of the Neoliberal Reform in Mexico, University Park, Pennsylvania: Pennsylvania UP, 2004.

15- سي. لومنيتز ـ ادلر، تخفيض قيمة الحياة في أثناء تحول مدينة مكسيكو إلى مرحلة «الأزمة»، في كتاب دجي. شنايدر وإي. سوسر (محققان) مدن جريحة

C. Luminitz-Adler, «The Depreciation of Life During Mexico City's Transition into the Crisis» in J. Schneider and I. Susser, eds, Wounded Cities, New York: Berg, 2004, pp. 47-70.

16- د. ديفز، الوحش (الليفاياثان) المديني: مدينة مكسيكو في القرن العشرين

D. Davis, Urban Leviathan: Mexico City and the in the Twentieth Century, Philadelphia: Temple UP, 1994.

17- ماكلويد، تقليص حجم الدولة، مصدر سبق ذكره، ص. 90- 94.

18- المصدر السابق، ص 71.

19- دجي. ناش، رؤى مایاوية: السعي إلى الاستقلال الذاتي في عصر العولمة

J. Nash, Mayan Visions: The Quest for Autonomy in an Age of Globalization, New York: Routledge, 2001.

20- دجي. فوريرو،«بينما تعدو الصين اقتصاديا إلى الأمام، تتضاءل فرص العمل في مصانع المكسيك»، صحيفة نيويورك تايمس

J. Forero, «As China Gallops, Mexico Sees Factory Jobs Slip Away» New York Times, 3 Sept.2003, A3

يقول فوريرو: «بينما كانت على الدوام ملكة المصانع الرخيصة والمصدر الأول إلى الولايات المتحدة... تجد المكسيك اليوم أن الصين تحل محلها بملايين ملايين عامليها قليلي الأجور... وتقول الحكومة: إن ما مجموعه 500 من أصل 3700 شركة عاملة في الصناعات التصديرية أغلقت أبوابها منذ عام 2001. بتكلفة تصل إلى 218 ألف فرصة عمل».

لكن التقارير الصادرة مؤخرا تشير إلى أن العمالة في هذه الصناعات بدأت تتحسن مع ازدياد الكفاءة والمرونة، والقدرة على استغلال القرب الجغرافي من الولايات المتحدة لضمان التدفق المستمر للبضائع، الذي يسمح لبائعي وتجار التفرقة تقليص موجوداتهم ومخزون البضائع لديهم. انظر أي. مالكن. «ازدهار على طول الحدود»، نيويورك تايمس

See E. Malkin, «A Boom Along the Border» New York Times, 26 Aug. 2004, W1 and W7.

21- ماكلويد، تحجيم الدولة، مصدر سبق ذكره، ص 99 ـ 100؛ شوا، العالم يحترق، مصدر سبق ذكره، ص 61 - 63، حيث يقدم توصيفا موجزا لنشاطات كارلوس سليم.

22- س. شارابيورا، «ما الذي حدث في الأرجنتين؟» الصحيفة الإلكترونية شيكاغو بزنس، 28أيار/ مايو 2002. على الموقع:

http://www.chibus.com/news/2002/05/28/worldview

23- دجي. بيتراس و إتش. فيلتماير، نظام في أزمة: ديناميات رأسمالية السوق الحر

J. Petras and H. Veltmeyer, Systems in Crisis: The Dynamics of Free Market Capitalism, London: Zed Books, 2003, pp. 87-110.

24- إس. سوديربيرغ، معارضة أنظمة الحكم والإدارة والعولمة في دول الجنوب: الدَين والطبقة والفهم السليم الجديد في إدارة العولمة

S. Soederberg, Contesting Global Governance in the South: Debt, Class, and the New Common Sense in Managing Globalisation, London: Pluto Press, 2005.

25- دجي. ساليرنو، «المصادرة بالتضخم وحالة الأرجنتين»، معهد دوفيع فون ميس، على الموقع الإلكتروني:

http://www.mises.org-fullstory.aspx-control=890

26- بيتراس وفيلتماير، نظام في أزمة، مصدر سبق ذكره، ص 86.

27- ف. تشيبر، سجين المكان: بناء الدولة والتصنيع المتأخر في الهند

F. Chibber, Locked in Place: State-Building and Late Industrialization in India, Princeton, Princeton UP, 2003.

28- المصدر السابق، ص 245.

29- ر. ويد وإف. فينيروسو، «الأزمة الآسيوية: نموذج الديون العالية مقابل مجمع وول ستريت – صندوق النقد الدولي، وزارة الخزانة الاميركية»، مجلة نيو ليفت ريفيو

R. Wade and F. Venteroso, «The Asian Crisis: The High Debt Model Versus the Wall Street-Treasury-IMF Complex» New Left Review, 228 (1998), 3-23.

30- م. وو-كمنغز، نزعة معاداة الأميركيين في كوريا الجنوبية

M. Woo - Cummings, South Korean Anti-Americanism, Japan Policy Research Institute Working Paper, 93 (July 2003).

31- المصدر السابق، ص 5.

32- ستيغليتز، العولمة والساخطون عليها، مصدر سبق ذكره.

33- المصدر السابق، ص 130.

34- وو ـ كمنغز، نزعة معاداة الأميركيين في كوريا الجنوبية، مصدر سبق ذكره، ص 4.

35- ستيغليتز، العولمة والساخطون عليها، مصدر سبق ذكره ،ص 130، 206-7.

36- بليث، التحولات الكبيرة، مصدر سبق ذكره، ص205.

37- المصدر السابق، ص 238 - 242.

38- المصدر السابق، ص 229 - 230.

39- المصدر السابق، ص 133 - 231.

40- ب. بوند،«تحول النخبة: من التفرقة العنصرية إلى الليبرالية الجديدة في جنوب أفريقيا؛ انظر أيضا ضد التفرقة العولمية: جنوب أفريقيا تلاقي البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية

B. Bond, Elite Transition: From Apartheid to Neoliberalism in South Africa, London: Pluto Press, 2000; id, Against Global Apartheid: South Africa Meets the World Bank, the IMF and International Finance, London: Zed Books, 2003.

41- البنك العالمي، تقرير التنمية العالمية 2005، مصدر سبق ذكره.

42- يرجع ستيغليتز إلى هذه النقطة مرارا في العولمة والساخطين عليها، مصدر سبق ذكره.

43- م. ميتلمان، متلازمة العولمة: التحول والمقاومة

M. Mittelman, The Globalization Syndrome: Transformation and Resistance, Princeton: Princeton UP, 2000, PP. 90-106.

الفصل الخامس

الليبرالية الجديدة «بخصائص صينية»

1-ن. لاردي، ثورة الصين الاقتصادية التي لم تنته؛

N. Lardy, China’s Unfinished Economic Revolution, Washington, DC: Brookings Institution, 1998;

س. م. لاي. ودبليو. س. تانغ، الأقاليم الصينية: الحكم والاقتصاد

S.-M. Li and W.-S. Tang, China’s Regions, Policy and the Economy, Hong Kong: Chinese UP, 2000.

2-أميل إلى حد ما إلى التأويل الثاني، وإن ليس بحدة هارت لاندسبيرغ وب نفسها. بيركيت، مع أني أعتمد على عمليهما إلى حد بعيد في هذا السياق. انظر م. هارت لاندسبيرغ وب. بيركت، الصين والاشتراكية: إصلاحات السوق والصراع الطبقي

See M. Hart-Landsberg and P. Burkett, China and Socialism: Market Reforms and Class Struggle (New York: 2004;= Monthly Review, 56/3).

3-ل. كاو، «الخصخصة الصينية: بين الخطة والسوق»، في مجلة القانون والمشاكل المعاصرة

L. Cao, «Chinese Privatization: Between Plan and Market» Law and Contemporary Problems, 63/13 (2000), 13-62.

4- يشدد واي. هوانغ على هذه النقطة في مقاله، «هل تلتزم الصين بقواعد اللعبة؟»، تقرير لجنة الكونغرس التنفيذية عن الصين، على الموقع الإلكتروني:

.http://www.cecc.gov/pages/hearings/092403/huang.php

5- وانغ، نظام الصين الجديد، مصدر سبق ذكره، ص66.

6- د. هيل و ل. هيل، «الصين تقلع»، مجلة فورن أفيرز

D. Hale and L. Hale,«China Takes Off,» Foreign Affairs, 82/6, 2003, 36-52.

7- دجي. خان ودجي. ياردلي، «وسط ازدهار الصين الاقتصادي: لا يد تمتد لمساعدة الكنغمينغ الشباب»، صحيفة نيويورك تايمس

J. Kahn and J. Yardley, «Amid China's Boom, No Halping Hand for Young Qingming,» New York Times 1 Aug. 2004, A1 and A6.

8- دجي. ياردلي،«في موجة مد بحري تتدفق جماهير الصين من الحقل إلى المدينة»، نيويورك تايمس

J. Yardley, «In a Tidal Wave, China's Masses Pour from Farm to City» New York Times, Sept. 12, 2004, Week in Review, 6.

9- خان وياردلي،«وسط ازدهار الصين»، مصدر سبق ذكره.

10- س. ستيفنسون، إصلاح مشاريع الأعمال التي تملكها الدولة: دروس غابرة لمشاكل راهنة

C. Stevenson, Reforming State-Owned Enterprises: Past Lessons for Current Problems, Washington, DC: George Washington University, http://www.gwu.edu/~ylowrey/stevensonc.httml.

11- هارت لاندسبيرغ وبيركت، الصين والاشتراكية، مصدر سبق ذكره،ص 35: لاي وتانغ أقاليم الصين، مصدر سبق ذكره.

12- هارت لاند سبيرغ وبيركت، الصين والاشتراكية، مصدر سبق ذكره، ص 38.

13- انظر المصدر السابق. انظر أيضا منتدى الحكم العالمي في صحيفة نيوز لتر،«خصخصة الصين، على الموقع الإلكتروني:

http://www.globalpolicy.orgsocecon/ffd/2003 112chinaprivatization

14- لاي وتانغ، أقاليم الصين، مصدر سبق ذكره، الفصل 6.

15- المصدر السابق، ص 82.

16- جهاز مراقبة العمل في الصين«الوزير يقول: وضع البطالة في البر الصيني مروع»، على الموقع الإلكتروني:

http://www.chinalaborwatch.org/en/web/article.php-artcle_id=50043, 18 Nov. 2004

17- دجي. خان، «الصين تراهن على المشاريع الكبيرة لتحقيق استقرارها» صحيفة نيويورك تايمس؛

J. Khan, «China Gambles on Big Projects for its Stability» New York Times, 13Jan. 2003, A 1 and A 8;

ك. برادشر: بناة الصين يشترون في الخارج، صحيفة نيويورك تايمس؛

K. Bradsher, «Chinese Builders Buy Abroad» New York Times, 2 Dec. 2003, W 1 and W 7;

ت. فشمان،«القرن الصيني»، مجلة نيويورك تايمس،

T. Fishman, «The Chinese Century» New York Times Magazine, 4 July, 2004, 24-51.

18- إتش. فرينش،«مدن الازدهار الجديدة تغير النمو الاقتصادي في الصين، صحيفة نيويورك تايمس

H. French,«New Boomtowns Change Path of China's Growth, New York Times 28 July 2004, A1 and A8.

19- ك. برادشر، تجارة الصين الكبيرة تستجلب حرب الموانئ»، صحيفة الهيرالد تريبيون العالمية

K. Bradsher, «Big China Trade Brings Port War» International Herald Tribune 27 Jan. 2003, 12.

20- س. شمرا.«الاستقرار وسط الاضطرابات: الصين والأزمة المالية الآسيوية، مجلة آسيا كوارترلي (شتاء 2000) على الموقع

S. Shamra, «Stability Amidst Turmoil: China and the Asian Financial Crisis» Asia Quarterly (Winter 2000) www.fas.has.harvard.edu/~asiactr/haq/2000001/0001a006.htm.

21- هيل وهيل، «الصين تقلع»، مصدر سبق ذكره، ص 40.

22- إتش. ليو، «الصين تعول على إصلاح البنوك»، صحيفة آسيا تايمس الإلكترونية

H. Liu,«China Banking on Bank Reform» Asia Times Online, atimes.com, 1June 2002.

23- ك. برادشر، «الاقتصاد الصيني مفرط النشاط يراكم الدين»، صحيفة نيويورك تايمس؛ ك. برادشير، «الصين تعلن عن عملية إنقاذ مالي للبنوك الكبيرة»، صحيفة نيويورك تايمس

K. Bradsher, «A Heated Chinese Economy Piles Up

Debt» New York Times 4 Sept. 2003, A 1 and C4; K. Bradsher, «China Announces New Bailout of Big Banks» New York Times 7 Jan. 2004, C1.

24- ليو، «الصين تعول على إصلاحات البنوك»، مصدر سبق ذكره.

25- سي. بكلي، «لتزدهر ألف فكرة: الصين مرتع جديد للأبحاث»، صحيفة نيويورك تايمس

C. Buckley, «Let A Thousand Ideas Flower: China Is a New Hotbed of Research» New York Times 13 Sept. 2004, C 1 and C 4.

26- دجي. ورنر،«لماذا يبقى العالم عالقا على سطح مركب سريع متجه إلى الصين»، صحيفة الإندبندت

J. Warner, «Why the World Economy Is Stuck on a Fast Boat to China» The Independent, Jan. 24, 2004, 23.

27- سي. بكلي، «النمو السريع لشركة هيوي الصينية تدفع منافسيها من شركات التكنولوجيا المتقدمة إلى توخي الحذر»، صحيفة نيويورك تايمس

C. Buckly, «Rapid Growth of China's Huawei Has its High-Tech Rivals on Guard» New York Times, 6 Oct. 2003, C1 and C3.

28- ك. برادشير،«شركة جنرال موتورز تنوي تسريع توسعها في الصين: الهدف السنوي 1.3 مليون سيارة»، صحيفة نيويورك تايمس

K. Bradsher, «GM To Speed Up Expansion in China: An Annual Goal of 1.3 Million Cars» New York Times, 8 June 2004, W1 and W7.

29- زد. جانغ، الصين: إلى أين؟ السياسات الفكرية في الصين المعاصرة

Z. Zhang, Whither China? Intellectual Politics in Contemporary China, Durham, NC: Duke UP, 2001.

30- ك. برادشير، «مصانع الصين تهدف إلى ملء مرائيب (كراجات) العالم بالسيارات»، صحيفة نيويورك تايمس؛ انظر أيضا «شركة جنرال موترز تنوي تسريع توسعها في الصين»، مصدر سبق ذكره؛ وانظر كذلك «هل الصين الفقاعة الاقتصادية الآتية؟» صحيفة نيويورك تايمس

K. Bradsher, «China's Factories Aim to Fill Garages Around the World» New York Times 2 Nov. 2003, International Section, 8; id, «GM To Speed Up Expansion in China» cit.; id., «Is China the Next Bubble?» New York Times 18 Jan. 2004, sect. 3, 1 and 4.

31- ك. برادشير،«الأقاليم الصينية تشكل تحالفا محليا قويا» صحيفة نيويورك تايمس

K. Bradsher, «Chinese Provinces Form Regional Power Bloc» New York Times 2June 2004, W1 and W7.

32- إتش. ياشينغ وت. خانا« هل تستطيع الهند أن تسبق الصين؟» مجلة الصين اليوم

H. Yasheng and T. Khanna, «Can India Overtake China?», China Now Magazine, 3Apr. 2004, www.chinanowmag.com/business/business.htm

33- ب. ديكن، التحول العالمي: إعادة تشكيل خارطة العالم الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين

P. Dicken, Global Shift: Reshaping the Global Economic Map in the 21st Century, 4th edn. (New York: Guilford Press, 2003), 332.

34- ت. هاوت و ك. ليبريتون، :المنافسة الحقيقية بين أميركا والصين»، مجلة وول ستريت الإلكترونية

T. Hout and J. Lebretton, «The Real Contest Between America and China» The Wall Street Journal on Line, 16 Sept. 2003;

ما يثير الاهتمام أن هذه تحديدا النقطة التي يثيرها ماركس حول التطبيق التفاضلي للتكنولوجيا بين الولايات المتحدة وبريطانيا في القرن التاسع عشر: انظر رأس المال

See Capital, New York: International Publishers, 1967, I, 361-2.

35- انظر هـارت – لاندسبيرغ وبيركيت، «الصين والاشتراكية»، مصدر سبق ذكره، ص94- 95؛ ك. بروك، «كوريا تشعر بالضغط مع نمو الاقتصاد الصيني»، صحيفة نيويورك تايمس

K. Brooke, «Korea Feeling the Pressure as China Grows» New York Times 8 Jan. 2003, W1 and W7.

36- دجي. بيلسون: رأس المال والوظائف اليابانية تتدفق إلى الصين، صحيفة نيويورك تايمس

J. Belson, «Japanese Capital and Jobs Flowing to China» New York Times 17 Feb. 2004, C1 and C4.

37- انظر فوريرو، «بينما تعدو الصين»، مصدر سبق ذكره.

38- ك. برادشير، «الصين تعلن عن نمو اقتصادي بنسبة 9.1% عام 2003»، صحيفة نيويورك تايمس

K. Bradsher, «China Reports Economic Growth of %9.1 in 2003», New York Times, 20 Feb. 2004, C1 and C4.

39- ك. برادشير، «تايوان تشاهد اقتصادها يتسرب إلى الصين»، صحيفة نيويورك تايمس

K. Bradsher, «Taiwan Watches its Economy Slip to China» New York Times 13 Dec. 2004, C7.

40- دبليو. أرنولد، «شركة ب. إتش. ب. بيلتون تبقى متفائلة حول رهانها على النمو الاقتصادي في الصين»، صحيفة نيويورك تايمس

W. Arnold, «BHP Billiton Remains Upbeat Over Bet on China's Growth» New York Times 8 June 2004, W1 and W7.

41- م. لاندلر، «هنغاريا متلهفة وقلقة حول موقعها الجديد»، صحيفة نيويورك تايمس؛

M. Landler, «Hungary Eager and Uneasy Over New Status» New York Times 5 Mar. 2004, W1 and W7;

ك، برادشير، «خطط صينية لإنشاء خط تجميع أوتوماتيكي لصناعة السيارات في ماليزيا»، صحيفة نيويورك تايمس

K. Bradsher, «Chinese Automaker Plans Assembly Line in Malaysia» New York Times 19 Oct. 2004, W1 and W7.

42- ك. برادشير «اقتصاد الصين الهجين الغريب»، صحيفة نيويورك تايمس

K. Bradsher, «China's Strange Hybrid Economy» New York Economy 21Dec. 2003, C5.

43- ترد تعليقات فولكر في بحث ب. بوند، الولايات المتحدة وحيوية الاقتصاد العالمي: «اعتبارات نظرية وتجريبية وسياسية»

P. Bond, «US and Global Economic Volatility: Theoretical, Empirical and Political Considerations» paper presented to the Empire Seminar, York University, Nov. 2004.

44- وانغ،«نظام الصين الجديد»، مصدر سبق ذكره؛ ت. فشمان، الصين الشركة: كيف يتحدى صعود الدولة العظمى التالية أميركا والعالم

T. Fishman, China Inc.: How the Rise of the Next Superpower Challenges America and the World, New York: Scribner, 2005.

45- ك. برادشير، «والآن، قفزة كبرى نحو الرفاهية»، صحيفة نيويورك تايمس

K. Bradsher, «Now a Great Leap Forward in Luxury» New York Times 10 June 2004, C1 and C6.

46- إكس. وو ودجي. بيرلوف، «توزع الدخل الصيني على مر الزمن: أسباب تزايد التفاوت»

X. Wu and J. Perloff, «China's Income Distribution Over Time: Reasons for Rising Inequality» CUDARE Working Papers 977, Berkeley: University of California at Berkeley, 2004.

47- وانغ نظام الصين الجديد، مصدر سبق ذكره.

48- ل. وي، التطور الإقليمي في الصين

L. Wei, Regional Development in China, New York: Routledge/Curzon, 2000.

49- ل. شي، «الأوضاع الراهنة للطبقة العاملة في الصين»، مجموعة دراسة الصين

L. Shi, «Current Conditions of China's Working Class» China Study Group, 3 Nov. 2003, www.chinastudygroup.org/indexphp-action=article&type.

50- جهاز مراقبة أوضاع العمل في الصين، «وضع البطالة في البر الصيني مروع»، مصدر سبق ذكره.

51- شي، «الأوضاع الراهنة للطبقة العاملة في الصين»، مصدر سبق ذكره.

52- د. باربوزا،«عملاق مجهول يعرض عضلاته»، صحيفة نيويورك تايمس؛

D. Barboza, «An Unknown Giant Flexes its Muscle» New York Times 4Dec. 2004, C1 and C3;

س. لوهر «مبيعات شركة أي. ب. إم لوحدات الكومبيوتر جسر بين الشركات والثقافات»، صحيفة نيويورك تايمس

S. Lohr, «IBM's Sale of PC Unit Is a Bridge Between

Companies and Cultures,» New York Times 8 Dec. 2004, A1 and C4;

س. لوهر، «شركة آي. بي. إم. تسعى إلى شراكة مع الصين، وليس فقط إلى زيادة المبيعات»، صحيفة نيويورك تايمس

S. Lohr, «IBM Sought a China Partnership, Not Just a Sale» New York Times 13 Dec. 2004, C1 and C6.

53- وانغ، «نظام الصين الجديد»، مصدر سبق ذكره؛ دجي ياردلي. «ازدهار سوق العقارات في الصين يزيح المزارعين جانبا»، صحيفة نيويورك تايمس

J. Yardley, «Farmers Being Moved Aside by China's Real Estate Boom» New York Times 8 Dec. 2004, A1 and A16.

54- س. كارتير، «حمى المنطقة. حوار الأراضي الزراعية والمضاربة بسوق العقارات: تطور نظام استخدام الأراضي في الصين وتناقضاته الجغرافية»، مجلة الصين الحديثة؛

S. Cartier, «Zone Fever. The Arable Land Debate and Real Estate Speculation: China's Evolving Land Use Regime and Its Geographical Constradictions» Journal of Contemporary China 10 (2001), 455-69;

زد. جانغ، غرباء في المدينة: إعادة ترتيبات المكان والسلطة والشبكات الاجتماعية بين سكان الصين المترددين

Z. Zhang, Strangers in the City: Reconfigurations of Space, Power, and Social Networks Within China's Floating Population, Stanford: Stanford UP, 2001.

55- س. كارتير، «المدينة الرمزية/ تشكيل الأقاليم والهوية الجنوسية في جنوب الصين»، مجلة الصين الريفية؛

S. Cartier, «Symbolic City/Regions and General Identity Formation in South China,» Provincial China 8/1 (2003), 60-77;

زد. جيانغ،«وقت التأمل: «طاس أرز الشباب» في نهايات قرن الصين المدينية»، مجلة الثقافة العامة

Z. Zhang,«Meditating Time: The 'Rice Bowl of Youth' in Fin-de-siecle Urban China,» Public Culture 12/1 (2000), 93-113.

56- س. ك. لي، صنع في الصين: العمل كقوة سياسية؟ بيان اللجنة، مؤتمر مانسفيلد عام 2004، جامعة مونتانا، ميسوالا، 18 - 20 نيسان/ أبريل 2004

S. K. Lee, «Made in China: Labor as a Political Force?», Panel Statement, 2004 Mansfield Conference, University of Montana, Missoula, 18-20 Apr. 2004.

57- المصدر السابق؛ دجي. ياردلي، «الصينيون يناشدون بيجينغ حل الشكاوى المحلية» صحيفة نيويورك تايمس

J. Yardley, «Chinese Appeal to Beijing to Resolve Local Complaints» New York Times: 8 Mar. 2004, A3.

58- إي. روزنثال، «محنة العمال تستجلب تطرفا جديدا إلى الصين»، صحيفة نيويورك تايمس

E. Rosenthal, «Workers Plight Brings New Militancy in China» New York Times 10 Mar. 2003, A8.

59- إي. كودي، «العمال في الصين يخلعون رداء سلبيتهم: سلسلة من الأضرابات والاحتجاجات تهز المعامل»، صحيفة الواشنطن بوست؛

E. Cody, «Workers in China Shed Passivity: Spate of Walkouts Shakes Factories,» Washington Post, 27 Nov. 2004, A10;

ا. تشينغ، «تصاعد الاضطرابات العمالية في الصين»، صحيفة الهيرالد تريبيون الإلكترونية؛

A. Cheng, «Labor Unrest is Growing in China» International Herald Tribune Online, Oct. 27, 2004;

ياردلي، «ازدهار سوق العقارات يزيح المزارعين جانبا»، مصدر سبق ذكره.

60- لي، «صنع في الصين»، مصدر سبق ذكره.

61- اقتباس وارد في كودي، «العمال في الصين يخلعون رداء سلبيتهم»، مصدر سبق ذكره؛ انظر أيضا أعدادا مختلفة من صحيفة The China Labor Bulletin

62- كودي، «عمال الصين يخلعون رداء سلبيتهم»، مصدر سبق ذكره.

الفصل السادس: محاكمة الليبرالية الجديدة

1- ماركس، نظريات فضل القيمة

Marx, Theories of Surplus Value, pt. 2, London: Lawrence & Wishart, 1969, p. 200

2- دجي. غراي، الفجر المزيف: أوهام الرأسمالية العالمية

J. Gray, False Dawn: The Illusions of Global Capitalism, London: Granta Press, 1998.

3- بوند، «الولايات المتحدة وتقلب الاقتصاد العالمي»، مصدر سبق ذكره.

4- يمكن الاطلاع على التقديرين الرسميين الأفضل في تقرير اللجنة العالمية عن البعد الاجتماعي للعولمة، عولمة عادلة: خلق الفرص للجميع، مصدر سبق ذكره؛ وفي برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 1999؛ تقرير التنمية البشرية 2003، مصدران سبق ذكرهما.

5- م. ويزبروت ود. بيكر وإي. كريف وجي. كوهن، «بطاقة نتائج العولمة 1980 - 2000: آثارها على صلاح الحال الاقتصادي والاجتماعي»،

في كتاب ف. نافارو وسي. مونتانر، المحددات السياسية والاقتصادية لصحة وصلاح حال السكان

M. Weinsbort et al.,«The Scorecard on Globalization 1980-2000: Its Consequences for Economic and Social Aell-Being,» in V. Navarro and C. Muntaner, Political and Economic Determinants of Population Haelth and Well-Being, Amityville, NY: Baywood, 2004, pp. 91-114.

6- ج. مونبيوت، «تأديبية ـ وآثاررها»، صحيفة الغارديان الطبعة الإلكترونية

G. Monbiot,«Punitive- and Its Works,» The Guardian 11 Jan. 2005, online edition.

7-هنوود، بعد الاقتصاد الجديد، مصدر سبق ذكره؛ دومينيل وليفي، بعث رأس المال، الشكل: 1 - 17. مصدر سبق ذكره.

8-تتوافر أدبيات هائلة حول العولمة، أما بالنسبة لرأيي الشخصي عن الموضوع فقد بينتها بوضوح في كتاب فضاءات الأمل، مصدر سبق ذكره.

9-المصدر السابق، الفصل 4.

10- م. ديرثك وب. كويرك، سياسات إلغاء القيود الناظمة؛

M. Derthick and P. Quirk, The Politics of Deregulation, Washington, DC: Brookings Institution Press, 1985;

دبليو. ميغنسون ودج. نتر،«من الدولة إلى السوق: مسح للدراسات الوضعية عن الخصخصة»، مجلة الأدبيات الاقتصادية-

W. Megginson and J. Netterm«From State to Market: A Survey of Empirical Studies of Privatization,» Journal of Economic Literature (2001), online

11- ديكن، التحول العالمي، مصدر سبق ذكره.

12- يؤكد بانيتش وغيدين في«التمويل والإمبراطورية الأميركية» (مصدر سبق ذكره) على أهمية توزيع المخاطر وتولي القيادة في الاشتقاقات المالية؛ انظر أيضا س. سوديربيرغ،«فن بناء القطاع المالي الدولي الجديد: القيادة المفروضة والأسواق الصاعدة»، مجلة السجل الاشتراكي

S. Soederberg,«The New International Financial Architecture: Imposed Leadership and 'Emerging Markets,'» Socialist Register (2002), pp. 175-92.

13- كوربريدج، الدَين والتنمية، مصدر سبق ذكره؛ س. جورج، قدر أسوأ من الدَين

S. George, A Fate Worse Than Debt, New York: Grove Press, 1988.

14- إي. توسينت، مالك أو حياتك: طغيان التمويل العالمي؛

E. Toussaint, Your Money or Your Life: The Tyranny of Global Finance, London: Pluto Press, 2003;

ستيغليتز، العولمة والساخطون عليها، مصدر سبق ذكره، ص 225؛ ويد وفينيروسو،«الأزمة الآسيوية»، مصدر سبق ذكره، ص 21.

15- دجي. فرح،«استبداد وحشي في الصين»، على الموقع الإلكتروني:

J. Farah,«Brute Tyranny in China,» WorldNetDaily.com, posted 15 Mar. 2004;

إي. بيترسون«بينما يعاد إحياء الأرض، يموت الجيران القدامى»، صحيفة نيويورك تايمس-

E. Peterson,«As Land Goes To Revitalization, There Go the Old Neighbors,» New York Times, 30 Jan. 2005, 29 and 32.

16- دجي. هولوي وإي. بيلايز، زاباتيستا: إعادة اختراع الثورة؛

J. Holloway and E. Pelaez, Zapatista: Reinventing Revolution, London: Pluto, 1998;

دجي. ستيدايل،«كتائب من لا أرض لهم في البرازيل»، في كتاب ت. ميريتس (محقق)، حركة الحركات-

J. Stedile, Brazil's Landless Battalions,» in T. Meretes, ed., A Movement of Movements, London: Verso, 2004.

17- د. هارفي،«فن الإيجار: العولمة والاحتكار، وتسليع الثقافة»، مجلة السجل الاشتراكي

D. Harvey,«The Art of Rent: Globalization, Monopoly and the Commodification of Culture,» Socialist Register, (2002), pp. 93-119

18- ك. بولاني، التحول الكبير، مصدر سبق ذكره، ص 73.

19- ك. بيلز، أناس يستخدمون لمرة واحدة: العبودية الجديدة في الاقتصاد العولمي؛

K. Bales, Disposable People: New Slavery in the Global Economy, Berkeley: University of California Press, 2000;

م. رايت،«جدليات الطبيعة الصامتة: الجريمة والنساء ومناطق التصدير الحرة في المكسيك، مجلة الثقافة العامة-

M. Wright,«The Dialectics of Still Life: Murder, Women and the Maquiladoras,» Public Culture, 11 (1999), pp. 453-74.

20- أ. روس، أجر منخفض وحضور ملفت للنظر: السعي العالمي لعمل منصف-

A. Ross, Low Pay High Profile: The Global Push for Fair Labor, New York: The New Press, 2004, p. 124.

21- دجي. سيبروك، في مدن الجنوب: مشاهد من العالم النامي، مصدر سبق ذكره، ص. 103.

22- دجي. سومر،«تنين أُطلق على البلاد: ومدينة شانغهاي في مركز زلزال الازدهار الاقتصادي في الصين»

J. Sommer,«A Dragon Let Loose on the Land: And Shanghai is at the Epicenter of China's Economic Boom,» Japan Times, 26 Oct. 1994, 3.

23- سي. ك. لي، الجنوسة ومعجزة جنوب الصين؛

C. K. Lee, Gender and the South China Miracle, Berkeley: University of California Press, 1998;

سي. كارتير، عولمة جنوب الصين

C. Cartier, Globalizing South China, Oxford: Basil Blackwell, 2001, particularly Ch. 6.

24- يناقش نافارو الآثار العالمية بالتفصيل في الاقتصاد السياسي للتفاوتات الاجتماعية، مصدر سبق ذكره؛ نافارو ومونتانر، المحددات السياسية والاقتصادية، مصدر سبق ذكره.

25- دجي. خان،«العنف يلطخ العزاء الديني لفقراء الصين»، صحيفة نيويورك تايمس-

J. Khan,«Violence Taints Religion's Solace for China's Poor,» New York Times, 25 Nov. 2004, A1 and A24.

26- فرانك، ما خطب كانساس؟، مصدر سبق ذكره.

27- ن. ميرز، الأمن المطلق: الأسس البيئية للاستقرار السياسي؛

N. Meyers, Ultimate Security: The Environmental Basis of Political Stability, New York: Norton, 1993;

انظر كذلك المورد الأساس: الغابات الاستوائية ومستقبلنا / متابعة للتسعينيات؛

N. Meyers, The Primary Source: Tropical Forests and Our Future/Updated for the 1990s, New York: Norton, 1993;

م نوفاتشيك (محقق) أزمة التنوع الحيوي: فقد العناصر المهمة-

M. Novacek, ed., The Biodiversity Crisis: Losing What Counts, New York: American Museum of Natural History, 2001.

28- برنامج علمي عن تغير المناخ،«عالمنا المتغير: البرنامج العالمي الأميركي عن تغير المناخ للسنة المالية 2004 و2005، على الموقع الإلكتروني:

Climate Change Science Program,«Our Changing Planet: The Us Climate Change Science Program for the Fiscal Year 2004 and 2005,» http://www.usgcrp/Library/ocp 2004-5;

م. تاونسند وب. هاريس، البنتاغون يقول الآن لبوش: تغير المناخ سوف يدمرنا»، مجلة الاوبزفر الطبعة الإلكترونية

M. Townsend and P. Harris,«Now the Pentagon Tells Bush: Climate Change Will Destroy Us,» The Observer 22 Feb. 2004, online.

29- ك. برادشير،«الازدهار الاقتصادي الصيني يضيف إلى مشاكل الاحترار العالمي»، صحيفة نيويورك تايمس؛

K. Bradsher,«China's Boom Adds to Global Warming,» New York Times 22 Oct. 2003, A1 and A8;

دجي. ياردلي، أنهار تجري سوداء، والصينيون يموتون من السرطان»، صحيفة نيويورك تايمس؛

J. Yardley,«Rivers Run Black, and the Chinese Die of Cancer,» New York Times, 12 Sept. 2004, A1 and A17;

د. ميرفي،«الإقليم الصيني: نتن وقذر وثري، مجلة وول ستريت-

D. Murphy,«Chinese Province: Stinking, Filthy, Rich,» Wall Street Journal 27 Oct. 2004, B2H.

30- بيتراس وفيلتماير، نظام في أزمة، مصدر سبق ذكره، الفصل 6.

31- تحالف الأراضي الأميركية،«سياسات صندوق النقد الدولي تؤدي إلى إزالة الأشجار والغابات، موقع إلكتروني [http://americanlands.org/imfreport.htm].

32- د. رودرك، الإدارة العالمية للتجارة: وكأن التنمية مهمة حقا-

D. Roderik, The Global Governance of Trade: As If

Development Really Mattered, New York: United Nations Development Program 2001, P. 9.

33- د. تشاندلر، من كوسوفو إلى كابول: حقوق الإنسان والتدخل الدولي

D. Chandler, From Kosovo to Kabul: Human Rights and International Intervention, London: Pluto Press, 2002, P. 89.

34- المصدر السابق، ص 230.

35- ت. والاس،«معضلة المنظمات غير الحكومية: أحصنة طروادة لليبرالية العالمية الجديدة؟» مجلة السجل الاشتراكي

T. Wallace,«NGO Dilemmas: Trojan Horses for Global Neoliberalism?», Socialist Register 2003, 202-19.

للاطلاع على مسح عام لدور المنظمات غير الحكومية، انظر م. إدواردز ود. هلم (محققان) المنظمات غير الحكومية: الأداء والمسئولية

M. Edwards and D. Hulme, eds., Non-Governmental Organizations: Performance and Accountability, London: Earthscan, 1995.

36- ل. جيل، ترنح على الحافة؛

K. Gill, Teetering on the Rim, New York: Columbia UP, 2000;

دجي. كوان وم. ب. ديمبور ور. ولسون (محققون) الثقافة والحقوق: منظورات أنثروبولوجية

J. Kowan,et all., eds, Culture and Rights: Anthropological Perspectives, Cambridge: Cambridge UP, 2001.

37- ا. بارثوتوميو ودجي بريكسبير،«حقوق الإنسان سيوفا للإمبراطورية»، السجل الاشتراكي

A. Bartholomew and J. Breakspear,«Human Rights as Swords of Empire,» Socialist Register, London: Merlin Press, 2003, PP. 124-218.

38- المصدر السابق، ص 126.

39-تشاندلر، من كوسوفو إلى كابول، ص 27، 218.

40- المصدر السابق، ص 235.

41- ماركس، رأس المال، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص 225.

42- د. هارفي،«الحق بالمدينة»، في كتاب ر سكولار (محقق)، مدن مقسمة: محاضرات اوكسفورد لمنظمة العفو 2003

D. Harvey,«The Right to the City,» in R. Scholar, ed., Divided Cities: Oxford Amnesty Lectures 2003, Oxford, Oxford UP, forthcoming.

43- هارفي، الإمبريالية الجديدة، مصدر سبق ذكره، الفصل 2.

الفصل -7 - أفق الحرية

1- اقتباس يرد في نقد فيسينتي نافارو المتبصر لأمارتيا سين،«التنمية كنوعية الحياة: نقد كتاب أمارتيا سين (التنمية حرية)» في كتاب نافارو (محقق)، الاقتصاد السياسي للتفاوتات الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص 13 - 26.

2- بولاني، التحول الكبير، مصدر سبق ذكره، ص 257.

3- زكريا، مستقبل الحرية، مصدر سبق ذكره؛ أ. سين التنمية حرية

A. Sen, Development as Freedom, New York: Knopf, 11999.

4- مارس، رأس المال، الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 280.

5- ر. كابلان، الفوضوية القادمة: تحطيم أحلام ما بعد الحرب الباردة

R. Kaplan, The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post Cold War, New York: Vintage, 2001.

6- دجي. والتون،«الاجتماع المديني والاقتصاد السياسي العالمي: أعمال الشغب ضد صندوق النقد الدولي، في كتاب م. سميث ودجي فيفان (محققان). المدينة الرأسمالية

J. Walton,«Urban Protest and the Global Political Economy: The IMF Riots,» in M. Smith and J. Feagin, eds., The Capitalist City, Oxford: Blackwell, 1987, 354-86.

7- ب. جينسن، ثقافة الادعاء؛

D. Jensen (ed.), The Culture of Make Believe, New York: Context Books, 2002;

دجي. زيرغان، المستقبل البدائي ومقالات أخرى

J. Zergan, Future Primitive and Other Essays, Brooklyn, NY: Automedia, 1994.

8- خان،«العنف يلطخ العزاء الديني لفقراء الصين»، مصدر سبق ذكره.

9-ب. غيلز (محقق) العولمة وسياسات المقاومة؛

B. Gills, ed., Globalization and the Politics of Resistance, New York: Palgrave, 2001;

ت. ميرتس (محقق) حركة الحركات، مصدر سبق ذكره؛ ب. ويغناراجا (محقق) حركات اجتماعية جديدة في الجنوب: تمكين الشعب؛

P. Wignaraja, ed., New Social Movements in the South: Empowering the People, London: Zed Books, 1993;

دجي. بريتشر وت. كوستيللو وب. سميث، العولمة من الأسفل: قوة التضامن

J. Brecher, T. Costello, and B. Smith, Globalization from Below: The Power of Solidarity, Cambridge, Mass.: South End Press, 2000.

10- ستيغليتز، العولمة والساخطون عليها، والتسعينيات الصاخبة، مصدران سبق ذكرهما؛ ب. كروغمان، الكشف الكبير: طريقنا في القرن العشرين؛

P. Krugman, The Great Unraveling: Losing Our Way in the Twentieth Century, New York: Norton, 2003;

ج. سوروس، جورج سوروس عن العولمة؛ وفقاعة التفوق الأميركي: إصلاح إساءة الاستخدام الأميركي للسلطة

G. Soros, George Soros on Globalization, New York: Public Affairs, 2002; id., The Bubble of American Supremacy: Correcting the Misuse of American Power, New York: Public Affairs, 2003;

دجي. ساكس،«إجماع عالمي جديد على مساعدة أفقر الفقراء»، في صحيفة منتدى السياسة العالمي

J. Sachs,«New Global Consensus on Helping the Poorest of the Poor,» Global Policy Forum Newsletter, 18 Apr. 2000.

يقول ساكس، مثلاً: «لا أومن بحكم الدولة الغنية وإدارتها للعالم، أو بالاقتراع العالمي المثقل بالمال، كما هو الحال في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اليوم، أو بالحكومة الدائمة للبيروقراطيات المستحكمة والمنفلتة من الرقابة الخارجية، كما يصح القول عن صندوق النقد

الدولي، أو الحكم بالاشتراطات التي تضعها الدول الغنية وتفرضها على الفقراء إلى حد اليأس».

11- أورد هنا اثنين فقط: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 1999؛ واللجنة العالمية حول البعد الاجتماعي للعولمة، عولمة عادلة، مصدران سبق ذكرهما.

12- د. هيلد، ميثاق عالمي: البديل الاشتراكي الديمقراطي لإجماع واشنطن؛

D. Held, Global Covenant: The Social Democratic Alternative to the Washington Consensus, Cambridge: Polity, 2004.

لقد استعرضت بعض معضلات تطبيق الأخلاقية الكوزموبوليتانية في مقالتي«الكوزموبوليتانية وابتذال الشرور الجغرافية»، في كتاب دجي. كوماروف ودجي. كوماروف، الرأسمالية الألفية وثقافة الليبرالية الجديدة

D. Harvey,«Cosmopolitanism and the Banality of Geographical Evils,» in J. Comaroff and J. Comaroff, Millennial Capitalism and the Culture of Neoliberalism, Durham, NC: Duke UP, 2000, 271-310.

13- بالنسبة لفولكر، انظر بوند،«الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي المتقلب»، مصدر سبق ذكره؛ م. مهليسن وسي. تو (محققان)، السياسات المالية الأميركية وأولويات الاستمرارية على المدى البعيد

M. Muhleisen and C. Towe, eds., US Fiscal Policies and Priorities for Lon-Run Sustainability, Occasional Paper 227, Washington, DC: International Monetary Fund, 2004.

14- دومينيل وليفي،«ديناميات الليبرالية الجديدة»، مصدر سبق ذكره.

15- هارفي، حالة ما بعد الحداثة، مصدر سبق ذكره.

16- هانا ارندت، الإمبريالية؛

H. Arendt, Imperialism, New York: Harcourt Brace Janovich, 1968 edn.;

هارفي الإمبريالية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص 12 - 17.

17- د. كينغ، حرية الغرباء: صناعة الأمة الأميركية

D. King, The Liberty of Strangers: Making the American Nation, New York: Oxford UP, 2004.

18- ج. إريغي و ب. سيلفر، الفوضى والحكم في النظام العالمي الحديث؛

G. Arrighi and B. Silver, Chaos and Governance in the Modern World System, M.inneapolis: Minnesota UP, 1999;

انظر أيضا مقدمة الطبعة الورقية لكتاب هارفي الإمبريالية الجديدة

See also the Afterword to the paperback edition of Harvey, The New Imperialism, Oxford: Oxford UP, 2004.

19- اقتباس وارد في كتاب هارفي، حالة ما بعد الحداثة، مصدر سبق ذكره، ص 168 - 170.

20- س. أمين،«حركات اجتماعية على الأطراف»، في كتاب ويغناراجا (محقق)، الحركات الاجتماعية الجديدة في الجنوب، مصدر سبق ذكره، ص 76 - 100.

21- دبليو بيللو، إلغاء العولمة: أفكار لاقتصاد عالمي جديد؛

W. Bello, Deglobalization: Ideas for a New World Economy, London: Zed Books, 2002;

بيللو وبولارد ومالهورتا (محققون) التمويل العالمي، مصدر سبق ذكره مصدر سبق ذكره؛ إس. جورج، عالم آخر ممكن إذا... ؛

S. George, Another World is Possible If…, London: Verso, 2003;

دبليو. فيشر وت. بونيا (محققان)، عالم آخر ممكن: البدائل الشعبية للعولمة في المنتدى الاجتماعي العالمي؛

W. Fisher and T. Ponniah (eds.), Another World Is Possible: Popular Alternatives to Globalization at the World Social Forum, London: Zed Books, 2003;

ب. بوند، تحّدث يسارا وسر يمينا: الإصلاحات العالمية المُحْبَطة في جنوب أفريقيا؛

P. Bond, Talk Left Walk Right: South Africa's Frustrated Global Reforms, Scottsville, South Africa: University of KwaZulu-Natal press, 2004;

ميرتس، حركة الحركات، مصدر سبق ذكره؛ غيل، الترنح على الحافة، مصدر سبق ذكره؛ بريتشر وكوستيللو وسميث، العولمة من الأسفل، مصدر سبق ذكره.

22- هارفي، فضاءات الأمل، مصدر سبق ذكره، ص 248– 252.

23- مهمة خاصة حول التفاوت الاجتماعي والديمقراطية الأميركية، في كتاب الديمقراطية الأميركية في عصر صعود التفاوت الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ويرسم صورة تدعو إلى القلق.

24- يرجع وانغ في كتابه نظام الصين الجديد مرارا إلى وجهة النظر هذه في حالة الصين مثلا.

المراجع

Press Comment and Web Sources

Alvarez, L., 'Britain Says U.S. Planned to Seize Oil in '73 Crisis', *New York Times*, 4 Jan. 2004, A6.

American Lands Alliance, 'IMF Policies Lead to Global Deforestation', http://americanlands.org/imfreport.htm.

Arnold, W., 'BHP Billiton Remains Upbeat Over Bet on China's Growth', *New York Times*, 8 June 2004, W1 and W7.

Barboza, D., 'An Unknown Giant Flexes its Muscles', *New York Times*, 4 Dec. 2004, C1 and C3.

Belson, J., 'Japanese Capital and Jobs Flowing to China', *New York Times*, 17 Feb. 2004, C1 and C4.

Bradsher, K., 'Big China Trade Brings Port War', *International Herald Tribune*, 27 Jan. 2003, 12.

—— 'China Announces New Bailout of Big Banks', *New York Times*, 7 Jan. 2004, C1.

—— 'China Reports Economic Growth of 9.1% in 2003', *New York Times*, 20 Feb. 2004, W1 and W7.

—— 'China's Boom Adds to Global Warming', *New York Times*, 22 Oct. 2003, A1 and A8.

—— 'China's Factories Aim to Fill Garages Around the World', *New York Times*, 2 Nov. 2003, International Section, 8.

—— 'China's Strange Hybrid Economy', *New York Times*, 21 Dec. 2003, C5.

—— 'Chinese Automaker Plans Assembly Line in Malaysia', *New York Times*, 19 Oct. 2004, W1 and W7.

—— 'Chinese Builders Buy Abroad', *New York Times*, 2 Dec. 2003, W1 and W7.

—— 'Chinese Provinces Form Regional Power Bloc', *New York Times*, 2 June 2004, W1 and W7.

—— 'GM To Speed Up Expansion in China: An Annual Goal of 1.3 Million Cars', *New York Times*, 8 June 2004, W1 and W7.

—— 'A Heated Chinese Economy Piles up Debt', *New York Times*, 4 Sept. 2003, A1 and C4.

Bradsher, K., 'Is China the Next Bubble?' *New York Times*, 18 Jan. 2004, sect. 3, 1 and 4.
—— 'Now, a Great Leap Forward in Luxury', *New York Times*, 10 June 2004, C1 and C6.
—— 'Taiwan Watches its Economy Slip to China', *New York Times*, 13 Dec. 2004, C7.
Brooke, K., 'Korea Feeling Pressure as China Grows', *New York Times*, 8 Jan 2003, W1 and W7.
Brooks, R., 'Maggie's Man: We Were Wrong', *Observer*, 21 June 1992, 15.
Buckley, C., 'Let a Thousand Ideas Flower: China Is a New Hotbed of Research', *New York Times*, 13 Sept. 2004, C1 and C4.
—— 'Rapid Growth of China's Huawei Has its High-Tech Rivals on Guard,' *New York Times*, 6 Oct. 2003, C1 and C3.
Bush, G. W., 'President Addresses the Nation in Prime Time Press Conference', 13 Apr. 2004, http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/0420040413–20.html.
—— 'Securing Freedom's Triumph', *New York Times*, 11 Sept. 2002, A33.
Cheng, A., 'Labor Unrest is Growing in China', *International Herald Tribune Online*, 27 Oct. 2004.
China Labor Watch, 'Mainland China Jobless Situation Grim, Minister Says', http://www.chinalaborwatch.org/en/web/article.php?article_id=50043 (18 Nov. 2004).
Climate Change Science Program, 'Our Changing Planet: The US Climate Change Science Program for Fiscal Years 2004 and 2005', http://www.usgcrp.gov/usgcrp/Library/ocp2004–5.
Cody, E., 'Workers in China Shed Passivity: Spate of Walkouts Shakes Factories', *Washington Post*, 27 Nov. 2004, A01.
Crampton, T., 'Iraqi Official Urges Caution on Imposing Free Market', *New York Times*, 14 Oct. 2003, C5.
Farah, J., 'Brute Tyranny in China' WorldNetDaily.com, posted 15 Mar. 2004.
Fishman, T., 'The Chinese Century', *New York Times Magazine*, 4 July 2004, 24–51.
Forero, J., 'As China Gallops, Mexico Sees Factory Jobs Slip Away', *New York Times*, 3 Sept. 2003, A3.
French, H., 'New Boomtowns Change Path of China's Growth', *New York Times*, 28 July 2004, A1 and A8.
Global Policy Forum, *Newsletter* 'China's Privatization', http:www.globalpolicy.org.socecon/ffd/fdi/2003/1112chinaprivatization.
Hout, T., and Lebretton, J., 'The Real Contest Between America and China', *The Wall Street Journal on Line*, 16 Sept. 2003.
Huang, Y. 'Is China Playing by the Rules?', *Congressional-Executive Commission on China*, http://www.cecc.gov/pages/hearings/092403/huang.php.

Kahn, J., and Yardley, J., 'Amid China's Boom, No Helping Hand for Young Qingming, *New York Times*, 1 Aug. 2004, A1 and A6.

—— 'China Gambles on Big Projects for its Stability, *New York Times*, 13 Jan. 2003, A1 and A8.

—— 'Violence Taints Religion's Solace for China's Poor', *New York Times*, 25 Nov. 2004, A1 and A24.

Kirkpatrick, D., 'Club of the Most Powerful Gathers in Strictest Privacy', *New York Times*, 28 Aug. 2004, A10.

Klein, N., 'Of Course the White House Fears Free Elections in Iraq', *Guardian*, 24 Jan. 2004, 18.

Landler, M., 'Hungary Eager and Uneasy Over New Status', *New York Times*, 5 Mar. 2004, W1 and W7.

Liu, H., 'China: Banking on Bank Reform, *Asia Times Online*, atimes.com, 1 June 2002.

Liu Shi, 'Current Conditions of China's Working Class', *China Study Group*, 3 Nov. 2003, http://www.chinastudygroup.org/index.php?action=article&type.

Lohr, S., 'IBM Sought a China Partnership, Not Just a Sale', *New York Times*, 13 Dec. 2004, C1 and C6.

—— 'IBM's Sale of PC Unit Is a Bridge Between Companies and Cultures', *New York Times*, 8 Dec. 2004, A1 and C4.

Malkin, E., 'A Boom Along the Border', *New York Times*, 26 Aug. 2004, W1 and W7.

Monbiot, G., 'Punitive—and It Works', *Guardian*, 11 Jan. 2005, online edition.

Montpelerin website, http://www.montpelerin.org/aboutmps.html.

Murphy, D., 'Chinese Province: Stinking, Filthy, Rich', *Wall Street Journal*, 27 Oct. 2004, B2H.

National Security Strategy of the United State of America website: www.whitehouse.gov/nsc/nss.

Peterson, I., 'As Land Goes To Revitalization, There Go the Old Neighbors', *New York Times*, 30 Jan. 2005, 29 and 32.

Rosenthal, E., 'Workers Plight Brings New Militancy in China', *New York Times*, 10 Mar. 2003, A8.

Salerno, J., 'Confiscatory Deflation: The Case of Argentina', Ludwig von Mise Institute, http://www.mises.org?fullstory.aspx?control=890.

Sharapura, S., 'What Happened in Argentina?', *Chicago Business Online*, 28 May 2002, http://www.chibus.com/news/2002/05/28/Worldview.

Sharma, S., 'Stability Amidst Turmoil: China and the Asian Financial Crisis, *Asia Quarterly* (Winter 2000), www.fas.harvard.edu/~asiactr/haq/2000001/0001a006.htm.

Shi, L., 'Current Conditions of China's Working Class', *China Study Group*, 3 Nov. 2003, http://www.chinastudygroup.org/index.php?action=article&type.

Sommer, J., 'A Dragon Let Loose on the Land: And Shanghai is at the Epicenter of China's Economic Boom', *Japan Times*, 26 Oct. 1994, 3.
Stevenson, C., *Reforming State-Owned Enterprises: Past Lessons for Current Problems* (Washington, DC: George Washington University), http:www.gwu.edu/~ylowrey/stevensonc.httml.
Townsend, M., and Harris, P., 'Now the Pentagon Tells Bush: Climate Change Will Destroy Us', *Observer*, 22 Feb. 2004, online.
Treanor, P., 'Neoliberalism: Origins, Theory, Definition', http://web.inter.nl.net/users/Paul.Treanor/neoliberalism.html.
Warner, J., 'Why the World's Economy Is Stuck on a Fast Boat to China', *Independent*, 24 Jan. 2004, 23.
Yardley, J., 'Chinese Appeal to Beijing to Resolve Local Complaints', *New York Times*, 8 Mar. 2004, A3.
—— 'Farmers Being Moved Aside by China's Real Estate Boom', *New York Times*, 8 Dec. 2004, A1 and A16.
—— 'In a Tidal Wave, China's Masses Pour from Farm to City', *New York Times*, 12 Sept. 2004, 'Week in Review', 6.
—— 'Rivers Run Black, and Chinese Die of Cancer', *New York Times*, 12 Sept. 2004, A1 and A17.
Yasheng, H., and Khanna, T., 'Can India Overtake China?', *China Now Magazine*, 3 Apr. 2004, www.chinanowmag.com/business/business.htm.

Books and Journal Articles

Amin, S., 'Social Movements at the Periphery', in P. Wignaraja (ed.), *New Social Movements in the South: Empowering the People* (London: Zed Books, 1993), 76–100.
Angell, M., *The Truth About the Drug Companies: How They Deceive Us and What To Do About It* (New York: Random House, 2004).
Arendt, H., *Imperialism* (New York: Harcourt Brace Janovich, 1968).
Armstrong, A., Glynn, A., and Harrison, J., *Capitalism Since World War II: The Making and Breaking of the Long Boom* (Oxford: Basil Blackwell, 1991).
Arrighi, G., and Silver, B., *Chaos and Governance in the Modern World System* (Minneapolis: Minnesota University Press, 1999).
Bales, K., *Disposable People: New Slavery in the Global Economy* (Berkeley: University of California Press, 2000).
Bartholomew, A., and Breakspear, J., 'Human Rights as Swords of Empire', *Socialist Register* (London: Merlin Press, 2003), 124–45.
Bello, W., *Deglobalization: Ideas for a New World Economy* (London: Zed Books, 2002).
—— Bullard, N., and Malhotra, K. (eds.), *Global Finance: New Thinking on Regulating Speculative Markets* (London: Zed Books, 2000).

Benn, T., *The Benn Diaries, 1940–1990*, ed. R. Winstone (London: Arrow, 1996).

Blyth, M., *Great Transformations: Economic Ideas and Institutional Change in the Twentieth Century* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002).

Boddy, M., and Fudge, C. (eds.), *Local Socialism? Labour Councils and New Left Alternatives* (London: Macmillan, 1984).

Bond, P., *Against Global Apartheid: South Africa Meets the World Bank, the IMF and International Finance* (London: Zed Books, 2003)

—— *Elite Transition: From Apartheid to Neoliberalism in South Africa* (London: Pluto Press, 2000).

—— *Talk Left Walk Right: South Africa's Frustrated Global Reforms* (Scottsville, South Africa: University of KwaZulu-Natal Press, 2004).

—— 'US and Global Economic Volatility: Theoretical, Empirical and Political Considerations', paper presented to the Empire Seminar, York University, November 2004.

Brecher, J., Costello, T., and Smith, B., *Globalization from Below: The Power of Solidarity* (Cambridge, Mass.: South End Press, 2000).

Brenner, R., *The Boom and the Bubble: The US in the World Economy* (London: Verso, 2002).

Cao, L., 'Chinese Privatization: Between Plan and Market', *Law and Contemporary Problems*, 63/13 (2000), 13–62.

Cartier, C., *Globalizing South China* (Oxford: Basil Blackwell, 2001).

—— 'Symbolic City/Regions and Gendered Identity Formation in South China', *Provincial China*, 8/1 (2003), 60–77.

—— 'Zone Fever. The Arable Land Debate and Real Estate Speculation: China's Evolving Land Use Regime and its Geographical Contradictions', *Journal of Contemporary China*, 10 (2001), 455–69.

Chambers, S., and Kymlicka, W. (eds.), *Alternative Conceptions of Civil Society* (Princeton: Princeton University Press, 2001).

Chandler, D., *From Kosovo to Kabul: Human Rights and International Intervention* (London: Pluto Press, 2002).

Chang, H.-J., *Globalisation, Economic Development and the Role of the State* (London: Zed Books, 2003).

Chibber, V., *Locked in Place: State-Building and Late Industrialization in India* (Princeton: Princeton University Press, 2003).

Chua, A., *World on Fire: How Exporting Free Market Democracy Breeds Ethnic Hatred and Global Instability* (New York: Doubleday, 2003).

Clarke, S. (ed.), *The State Debate* (London: Macmillan, 1991).

Corbridge, S., *Debt and Development* (Oxford: Blackwell, 1993).

Court, J., *Corporateering: How Corporate Power Steals your Personal Freedom* (New York: J. P. Tarcher/Putnam, 2003).

Cowan, J., Dembour, M.-B., and Wilson, R. (eds.), *Culture and Rights:*

Anthropological Perspectives (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).

Dahl, R., and Lindblom, C., *Politics, Economy and Welfare: Planning and Politico-Economic Systems Resolved into Basic Social Processes* (New York: Harper, 1953).

Davis, D., *Urban Leviathan: Mexico City in the Twentieth Century* (Philadelphia: Temple University Press, 1994).

Derthick, M., and Quirk, P., *The Politics of Deregulation* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1985).

Dicken, P., *Global Shift: Reshaping the Global Economic Map in the 21st Century*, 4th edn. (New York: Guilford Press, 2003).

Dixit, A., *Lawlessness and Economics: Alternative Modes of Governance* (Princeton: Princeton University Press, 2004).

Drury, S., *Leo Strauss and the American Right* (New York: Palgrave Macmillan, 1999).

Duménil, G., and Lévy, D., *Capital Resurgent: Roots of the Neoliberal Revolution*, trans. D. Jeffers (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2004).

—— —— 'The Economics of US Imperialism at the Turn of the 21st Century', *Review of International Political Economy*, 11/4 (2004), 657–76.

—— —— 'Neoliberal Dynamics: Towards A New Phase?', in K. van der Pijl, L. Assassi, and D. Wigan (eds.), *Global Regulation: Managing Crises after the Imperial Turn* (New York: Palgrave Macmillan, 2004) 41–63.

—— —— 'Neoliberal Income Trends: Wealth, Class and Ownership in the USA', *New Left Review*, 30 (2004), 105–33.

Edsall, T., *The New Politics of Inequality* (New York: Norton, 1985).

Edwards, M., and Hulme, D. (eds.), *Non-Governmental Organisations: Performance and Accountability* (London: Earthscan, 1995).

Eley, G., *Forging Democracy: The History of the Left in Europe, 1850–2000* (Oxford: Oxford University Press, 2000).

Evans, P., *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation* (Princeton: Princeton University Press, 1995).

Fisher, W., and Ponniah, T. (eds.), *Another World is Possible: Popular Alternatives to Globalization at the World Social Forum* (London: Zed Books, 2003).

Fishman, T., *China Inc.: How the Rise of the Next Superpower Challenges America and the World* (New York: Scribner, 2005).

Fourcade-Gourinchas, M., and Babb, S., 'The Rebirth of the Liberal Creed: Paths to Neoliberalism in Four Countries', *American Journal of Sociology*, 108 (2002), 533–79.

Frank, T., *One Market Under God: Extreme Capitalism, Market Populism and the End of Economic Democracy* (New York: Doubleday, 2000).

—— *What's the Matter with Kansas: How Conservatives Won the Hearts of America* (New York: Metropolitan Books, 2004).

Freeman, J., *Working Class New York: Life and Labor Since World War II* (New York: New Press, 2001).
George, S., *Another World is Possible IF . . .* (London: Verso, 2003).
—— *A Fate Worse Than Debt* (New York: Grove Press, 1988).
—— 'A Short History of Neoliberalism: Twenty Years of Elite Economics and Emerging Opportunities for Structural Change', in W. Bello, N. Bullard, and K. Malhotra (eds.), *Global Finance: New Thinking on Regulating Capital Markets* (London: Zed Books, 2000) 27–35.
Gill, L., *Teetering on the Rim* (New York: Columbia University Press, 2000).
Gills, B. (ed.), *Globalization and the Politics of Resistance* (New York: Palgrave, 2001).
Gowan, P., *The Global Gamble: Washington's Faustian Bid for World Dominance* (London: Verso, 1999).
Gramsci, A., *Selections from the Prison Notebooks*, trans Q. Hoare and G. Nowell Smith (London: Lawrence & Wishart, 1971).
Gray, J. *False Dawn: The Illusions of Global Capitalism* (London: Granta Press, 1998).
Greenberg, M., 'The Limits of Branding: The World Trade Center, Fiscal Crisis and the Marketing of Recovery', *International Journal of Urban and Regional Research*, 27 (2003), 386–416.
Haggard, S., and Kaufman, R. (eds.), *The Politics of Economic Adjustment: International Constraints, Distributive Conflicts and the State* (Princeton: Princeton University Press, 1992).
Hale, D., and Hale, L., 'China Takes Off', *Foreign Affairs*, 82/6 (2003), 36–53.
Hall, P., *Governing the Economy: The Politics of State Intervention in Britain and France* (Oxford: Oxford University Press, 1986).
Hall, S., *Hard Road to Renewal: Thatcherism and the Crisis of the Left* (New York: Norton, 1988).
Harloe, M., Pickvance, C., and Urry, J. (eds.), *Place, Policy and Politics: Do Localities Matter?* (London: Unwin Hyman, 1990).
Hart-Landsberg, M., and Burkett, P., *China and Socialism: Market Reforms and Class Struggle* (New York, 2004; = *Monthly Review*, 56/3).
Harvey, D., 'The Art of Rent: Globalization, Monopoly and the Commodification of Culture', *Socialist Register* (2002), 93–110.
—— *The Condition of Postmodernity* (Oxford: Basil Blackwell, 1989).
—— 'Cosmopolitanism and the Banality of Geographical Evils', in J. Comaroff and J. Comaroff, *Millennial Capitalism and the Culture of Neoliberalism* (Durham, NC: Duke University Press, 2000) 271–310.
—— 'From Managerialism to Entrepreneurialism: The Transformation of Urban Governance in Late Capitalism', in id., *Spaces of Capital* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2001), ch.16.
—— *The Limits to Capital* (Oxford: Basil Blackwell, 1982).

Harvey, D., *The New Imperialism* (Oxford: Oxford University Press, 2003).
—— 'The Right to the City', in R. Scholar (ed.), *Divided Cities: Oxford Amnesty Lectures 2003* (Oxford, Oxford University Press, forthcoming).
—— *Spaces of Hope* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2000).
Hayter, T., and Harvey, D. (eds.), *The Factory in the City* (Brighton: Mansell, 1995).
Healy, D., *Let Them Eat Prozac: The Unhealthy Relationship Between the Pharmaceutical Industry and Depression* (New York: New York University Press, 2004).
Held, D., *Global Covenant: The Social Democratic Alternative to the Washington Consensus* (Cambridge: Polity, 2004).
Henderson, J., 'Uneven Crises: Institutional Foundation of East Asian Turmoil', *Economy and Society*, 28/3 (1999), 327–68.
Henwood, D., *After the New Economy* (New York: New Press, 2003).
Hofstadter, R., *The Paranoid Style in American Politics and Other Essays* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1996).
Holloway, J., and Pelaez, E., *Zapatista: Reinventing Revolution* (London: Pluto, 1998).
Jensen, D., *The Culture of Make Believe* (New York: Context Books, 2002).
Jessop, B., 'Liberalism, Neoliberalism, and Urban Governance: A State-Theoretical Perspective', *Antipode*, 34/3 (2002), 452–72.
Juhasz, A., 'Ambitions of Empire: The Bush Administration Economic Plan for Iraq (and Beyond)', *Left Turn Magazine*, 12 (Feb./Mar. 2004), 27–32.
Kaldor, M., *New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era* (Cambridge: Polity, 1999).
Kaplan, R., *The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post Cold War* (New York: Vintage, 2001).
King, D., *The Liberty of Strangers: Making the American Nation* (New York: Oxford University Press, 2004).
Koolhaas, R., *Delirious New York* (New York: Monacelli Press, 1994).
Krasner, S. (ed.), *International Regimes* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983).
Krugman, P., *The Great Unravelling: Losing Our Way in the Twentieth Century* (New York: Norton, 2003).
Lardy, N., *China's Unfinished Economic Revolution* (Washington, DC: Brookings Institution, 1998).
Lee, C. K., *Gender and the South China Miracle* (Berkeley: University of California Press, 1998).
Lee, S. K., 'Made In China: Labor as a Political Force?', panel statement, 2004 Mansfield conference, University of Montana, Missoula, 18–2 Apr. 2004.
Li, S.-M., and Tang, W.-S., *China's Regions, Polity and Economy* (Hong Kong: Chinese University Press, 2000).

Lomnitz-Adler, C., 'The Depreciation of Life During Mexico City's Transition into "The Crisis" ', in J. Schneider and I. Susser (eds.), *Wounded Cities* (New York: Berg, 2004) 47–70.

Lu, M., Fan, J., Liu, S., and Yan, Y., 'Employment Restructuring During China's Economic Transition', *Monthly Labor Review*, 128/8 (2002), 25–31.

Luders, R., 'The Success and Failure of the State-Owned Enterprise Divestitures in a Developing Country: The Case of Chile', *Journal of World Business* (1993), 98–121.

Lyotard, J.-F., *The Postmodern Condition* (Manchester: Manchester University Press, 1984).

McCartney, P., and Stren, R., *Governance on the Ground: Innovations and Discontinuities in the Cities of the Developing World* (Princeton: Woodrow Wilson Center Press, 2003).

MacLeod, D., *Downsizing the State: Privatization and the Limits of Neoliberal Reform in Mexico* (University Park: Pennsylvania University Press, 2004).

Mann, J., *The Rise of the Vulcans: The History of Bush's War Cabinet* (New York: Viking Books, 2004).

Martin, R., *The Financialization of Daily Life* (Philadelphia: Temple University Press, 2002).

Marx, K., *Capital*, vols. i and iii (New York: International Publishers, 1967).

—— *Theories of Surplus Value*, pt. 2 (London: Lawrence & Wishart, 1969).

Megginson, W., and Netter, J., 'From State to Market: A Survey of Empirical Studies of Privatization', *Journal of Economic Literature* (2001), online.

Mertes, T. (ed.), *A Movement of Movements* (London: Verso, 2004).

Miliband, R., *The State in Capitalist Society* (New York: Basic Books, 1969).

Mittelman, J., *The Globalization Syndrome: Transformation and Resistance* (Princeton: Princeton University Press, 2000).

Muhleisen, M., and Towe, C. (eds.), *US Fiscal Policies and Priorities for Long-Run Sustainability*, Occasional Paper 227 (Washington, DC: International Monetary Fund, 2004).

Myers, N., *The Primary Resource: Tropical Forests and Our Future/Updated for the 1990s* (New York: Norton, 1993).

—— *Ultimate Security: The Environmental Basis of Political Stability* (New York: Norton, 1993).

Nash, J., *Mayan Visions: The Quest for Autonomy in an Age of Globalization* (New York: Routledge, 2001).

Navarro, V. (ed.), 'Development as Quality of Life: A Critique of Amartya Sen's *Development as Freedom*', in id. (ed.), *The Political Economy of Social Inequalities* 13–26.

—— *The Political Economy of Social Inequalities: Consequences for Health and the Quality of Life* (Amityville, NY: Baywood, 2002).

—— and Muntaner, C., *Political and Economic Determinants of Population Health and Well-Being* (Amityville, NY: Baywood, 2004).

Novacek, M. (ed.), *The Biodiversity Crisis: Losing What Counts* (New York: American Museum of Natural History, 2001).

Nozick, M., *Anarchy, State and Utopia* (New York: Basic Books, 1977).

Ohmae, K., *The End of the Nation State: The Rise of the Regional Economies* (New York: Touchstone Press, 1996).

Panitch, L., and Gindin, S., 'Finance and American Empire', in *The Empire Reloaded: Socialist Register 2005* (London: Merlin Press, 2005) 46–81.

Peck, J., 'Geography and Public Policy: Constructions of Neoliberalism', *Progress in Human Geography*, 28/3 (2004), 392–405.

—— and Tickell, A., 'Neoliberalizing Space', *Antipode*, 34/3 (2002), 380–404.

Petras, J., and Veltmeyer, H., *System in Crisis: The Dynamics of Free Market Capitalism* (London: Zed Books, 2003).

Piketty, T., and Saez, E., 'Income Inequality in the United States, 1913–1998', *Quarterly Journal of Economics*, 118 (2003), 1–39.

Piore, M., and Sable, C., *The Second Industrial Divide: Possibilities for Prosperity* (New York: Basic Books, 1986).

Polanyi, K., *The Great Transformation* (Boston: Beacon Press, 1954).

Pollin, R., *Contours of Descent* (London: Verso, 2003).

Poulantzas, N., *State Power Socialism*, trans. P. Camiller (London: Verso, 1978).

Prasad, E. (ed.), *China's Growth and Integration into the World Economy: Prospects and Challenges*, Occasional Paper 232 (Washington, DC: International Monetary Fund, 2004).

Rapley, J., *Globalization and Inequality: Neoliberalism's Downward Spiral* (Boulder, Col.: Lynne Reiner, 2004).

Rees, G., and Lambert, J., *Cities in Crisis: The Political Economy of Urban Development in Post-War Britain* (London: Edward Arnold, 1985).

Robinson, W., *A Theory of Global Capitalism: Production, Class, and State in a Transnational World* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2004).

Rodrik, D., *The Global Governance of Trade: As If Development Really Mattered* (New York: United Nations Development Program, 2001).

Rosenblum, N., and Post, R. (eds.), *Civil Society and Government* (Princeton: Princeton University Press, 2001).

Ross, A., *Low Pay High Profile: The Global Push for Fair Labor* (New York: The New Press, 2004).

Roy, A., *Power Politics* (Cambridge, Mass.: South End Press, 2001).

Sachs, J., 'New Global Consensus on Helping the Poorest of the Poor', *Global Policy Forum Newsletter*, 18 Apr. 2000.

Seabrook, J., *In the Cities of the South: Scenes from a Developing World* (London: Verso, 1996).

Sen, A., *Development as Freedom* (New York: Knopf, 1999).

Smith, N., *American Empire, Roosevelt's Geographer and the Prelude to Globalization* (Berkeley: University of California Press, 2003).
—— *The Endgame of Globalization* (New York: Routledge, 2005).
Soederberg, S., *Contesting Global Governance in the South: Debt, Class, and the New Common Sense in Managing Globalisation* (London: Pluto Press, 2005).
—— 'The New International Financial Architecture: Imposed Leadership and "Emerging Markets",' *Socialist Register* (2002), 175–92.
Soros, G., *The Bubble of American Supremacy: Correcting the Misuse of American Power* (New York: Public Affairs, 2003).
—— *George Soros on Globalization* (New York: Public Affairs, 2002).
Stedile, J., 'Brazil's Landless Battalions', in T. Mertes (ed.), *A Movement of Movements* (London: Verso, 2004).
Stiglitz, J., *Globalization and its Discontents* (New York: Norton, 2002).
—— *The Roaring Nineties* (New York: Norton, 2003).
Tabb, W., *The Long Default: New York City and the Urban Fiscal Crisis* (New York: Monthly Review Press, 1982).
Task Force on Inequality and American Democracy, *American Democracy in an Age of Rising Inequality* (American Political Science Association, 2004).
Toussaint, E., *Your Money or Your Life: The Tyranny of Global Finance* (London: Pluto Press, 2003).
United Nations Development Program, *Human Development Report, 1996* (New York: Oxford University Press, 1996).
—— *Human Development Report, 1999* (New York: Oxford University Press, 1999).
—— *Human Development Report, 2003* (New York: Oxford University Press, 2003).
Valdez, J., *Pinochet's Economists: The Chicago School in Chile* (New York: Cambridge University Press, 1995).
Vasquez, I., 'The Brady Plan and Market-Based Solutions to Debt Crises', *The Cato Journal*, 16/2 (online).
Wade, R., *Governing the Market* (Princeton: Princeton University Press, 1992).
—— and Veneroso, F., 'The Asian Crisis: The High Debt Model versus the Wall Street–Treasury–IMF Complex', *New Left Review*, 228 (1998), 3–23.
Wallace, T., 'NGO Dilemmas: Trojan Horses for Global Neoliberalism?', *Socialist Register* (2003), 202–19.
Walton, J., 'Urban Protest and the Global Political Economy: The IMF Riots', in M. Smith and J. Feagin (eds.), *The Capitalist City* (Oxford: Blackwell, 1987) 354–86.
Wang, H., *China's New Order: Society, Politics and Economy in Transition* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2003).
Wei, L., *Regional Development in China* (New York: Routledge/Curzon, 2000).

Weisbrot, M., Baker, D., Kraev, E., and Chen, J., 'The Scorecard on Globalization 1980–2000: Its Consequences for Economic and Social Well-Being', in V. Navarro and C. Muntaner, *Political and Economic Determinants of Population Health and Well-Being* (Amityville, NY: Baywood, 2004) 91–114.

Wignaraja, P. (ed.), *New Social Movements in the South: Empowering the People* (London: Zed Books, 1993).

Williams, R., *Culture and Society, 1780–1850* (London: Chatto & Windus, 1958), 118.

Woo-Cummings, M. (ed.), *The Developmental State* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999).

—— *South Korean Anti-Americanism*, Japan Policy Research Institute Working Paper 93 (July 2003).

World Bank, *World Development Report, 2005: A Better Investment Climate for Everyone* (New York: Oxford University Press, 2004).

World Commission on the Social Dimension of Globalization, *A Fair Globalization: Creating Opportunities for All* (Geneva: International Labour Office, 2004).

Wright, M., 'The Dialectics of Still Life: Murder, Women and the Maquiladoras', *Public Culture*, 11 (1999), 453–74.

Wu, X., and Perloff, J., *China's Income Distribution Over Time: Reasons for Rising Inequality*, CUDARE Working Papers 977 (Berkeley: University of California at Berkeley, 2004).

Yergin, D., and Stanislaw, J., *Commanding Heights: The Battle between Government and the Marketplace that is Remaking the Modern World* (New York: Simon & Schuster, 1998).

Yew, L. K., *From Third World to First: The Singapore Story, 1965–2000* (New York: HarperCollins, 1999).

Zakaria, F., *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad* (New York: Norton, 1998).

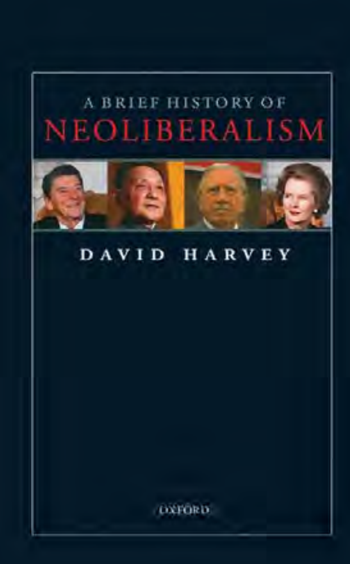
Zergan, J., *Future Primitive and Other Essays* (Brooklyn, NY: Autonomedia, 1994).

Zevin, R., 'New York City Crisis: First Act in a New Age of Reaction', in R. Alcalay and D. Mermelstein (eds.), *The Fiscal Crisis of American Cities: Essays on the Political Economy of Urban America with Special Reference to New York* (New York: Vintage Books, 1977), 11–29.

Zhang, Z. 'Mediating Time: The "Rice Bowl of Youth" in Fin-de-Siècle Urban China', *Public Culture*, 12/1 (2000), 93–113.

—— *Strangers in the City: Reconfigurations of Space, Power, and Social Networks within China's Floating Population* (Stanford: Stanford University Press, 2001).

—— *Whither China? Intellectual Politics in Contemporary China* (Durham, NC: Duke University Press, 2001).


A BRIEF HISTORY OF
NEOLIBERALISM
DAVID HARVEY
OXFORD


9 789960 544021